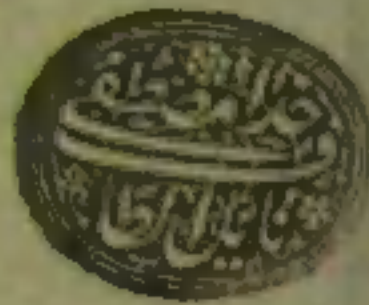






معين الحكم



٢٢٦

١٥  
١٩١٩



Dünyamizle Süphanesi	
Kişin	AMCA ZADE
MUSEYIN PASA	
Yem.	
Eski kayıtlı no	226





بسم الله الرحمن الرحيم

تبارك الذي ابدع الموجودات بقدرته . وصنع انواع الخلق بعظمته .  
 وميز كلامه للعالمين بطبيعته اعمد على ما وهب من نور القدسي واجزل  
 من اشراق الضياء الحسي وادرع مصبل العزة العقلية من مشكوة التوفيق  
 وكلها بالرجاء الشريفه البالغ التي يكاد زيتها يضي ويجمعها نور اعلى  
 كانه الكوكب الذي في متوقده من شجرة مباركة علوية لاشرقية ولا غربية وله  
 ان يصلي على خير بريته وانهم كالا واعظم اشراقا وجلا لا محدا المريد باروخ  
 الامين وعلى من ارتضى من الله واصحابه اجمعين **ام بعد** فان الله تعا  
 اكل لبنه محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهداه من شاء الى الصراط  
 المستقيم واسر برعه المظهر على احسن الطرائق واجمل التواعد وشيده بالتقو  
 والعدل على وجلب المصالح ودرجا المناسد وابدع بالادله الموضحة للحق واسبابه  
 المرشده الى اصال الحق لاربابه وعماه بالسياسة الجارية على سنن الحق وضوح  
 ولذلك قال سبحانه وتعالى وتكلم ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فالمراد  
 بالكلمات القران العظيم تمت دلائله وحججه واوامره ونواهييه واحكامه وشانه  
 ونذارته وامثاله وقال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الابه ولما كان علم القضاء  
 من اجل العلوم قدرا واهمها مكانا واشرفها ذكر الاله مقامه على منصب نبوي  
 به الامانة تقسم ونفسخ والابضاع تحرم وتنكح والاموال يثبت ملكها ويسلب المال  
 يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويتبدل فكانت طرق العلم به سيرة المشارب  
 مخوفة المواقب والحجج تفصل بها الاحكام عيارها القطر ويقصر فيها الخطا  
 كان الاعتناء بتقرير اصوله وتخويم فضوله من اجل ما صرف له العناية وكنت  
 عقباؤه في البدايه والنهايه وليس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض الحكماء  
 ولم يكن بمدينة النبي عليه السلام اعلم بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن  
 كان قاضيا للعرين عبدالعزير وكان قد اخذ شيئا من علم القضاء من ابيه بن  
 عثمان واخذ ذلك ابان من ابيه عثمان بن عثمان والدليل على ان علم القضاء  
 ليس كغيره من العلوم كقوله تعا وداود وسليمان ان يحكما في الحريثاذ  
 تنقشت فيه غم القوم وكنا الحكم شاهدين فنهنا هاسد ان وكلا اتينا

حكما وعلما فاشي على داود وابجهاده في الحكم واشي على سليمان باجهاده وانه  
 وجه الصواب وروى عن الحسين رضي الله عنه في قوله واتينا الحكمه فصل  
 الخطاب قال هو علم القضاء ولا غرابه في امتياز علم القضاء عن فقه فروع  
 المذهب لان علم القضاء يقتضي معرفة احكام تجري على الكليات باحكام  
 الوقايح الجزئيات وغالب تلك المقدمات لم يجزها في ديوان الفقه ذكر ولا  
 احاط بها الفقيه جنوا وعليها مدار الاحكام والجاهل بها يخط خطا في  
 الظلام من جمله اسما قايما ليجاء اليه ويقول الناس في مسائلهم عليه وجد  
 ذلك حقا والفاء ظاهر او صدقا ولذا لك الفاضل كتابه الوقايح وذكرنا  
 فيها اصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والابحار ولم ازل باحثا عن اسرار  
 العوالم وحقايق الموجودات ومعنا احكام النظر في الحدود والبراهين **الكتاب**  
 وصار فاقوى لعقلية نحو المدارك الحقيقية غير مقلدا للعقولات اليعينية  
 ولم اقف على تاليف غني فيه باستيعاب لكشف عن غوامض هذا الفن ودقايقه  
 وتمهيد اصوله وبيان حقايقه فاني نظمت ٢٢ مائة في ذلك واحد ما منس الحاجة  
 اليه وتم الغايه بالوقوف عليه وجرده عن كثير من ابواب الفقه الاملاييني  
 تركه لتقلته بابواب هذا الكتاب يثابرا للاقتصار استغناء بما الفوه في ذلك  
 لان الغرض بهذا التاليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الاقضية  
 من الحجج واحكام السياسة الشرعية وعدم الاستغناء باحدهما عن الاخر  
 معين **الحكم** فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام ورتبته على ثلاثة اقسام  
**القسم الاول** في مقدمات هذا العلم التي تنبني عليها الاحكام **القسم الثاني**  
 فيما يفتصل به الاقضية من الميقات وما يقوم مقامها **القسم الثالث** في احكام  
 السياسة الشرعية **القسم الاول** يشتمل على ابواب **الباب الاول** في بيان حقيقة  
 القضاء ومعناه وحكمه وحكمته **الباب الثاني** في فضل ولاية القضاء والرجع  
 في القيام فيها بالعدل وحكم السعي في طلب القضاء وما يجب في ذلك ويتبع  
 ويكره **الباب الثالث** فيما يستفاد بولاية القضاء من النظر في الاحكام وما  
 ليس له النظر فيه وذكر مراتب الولايات **الباب الرابع** في الفاظ التي يتعقد بها  
 الولايات وتعليق القضاء بالشرط **الباب الخامس** في اركان القضاء وهي ستة  
 الثماني والمقتضي به والمقتضى له والمقتضى فيه والمقتضى عليه وكيفية القضاء  
**الركن الاول** يشتمل على فصول **الاول** شروط صحة الولاية وما يوجبها **الركن الثاني**  
 هو شرط الكمال **الثاني** في الاحكام اللازمة للقاضي في خاصة نفسه **الثالث**  
 فيما يتعلق بمسكنه ومجلسه وما يتصل بذلك **الرابع** في سيرته في الاحكام  
**الخامس** فيما يتعلق به بالنظر فيه **السادس** في سيرته مع الخصوم **السابع** في  
 اختلاف القاضي **الثامن** في التكليم **الركن التاسع** المقضي فيه وفيه بيان  
 حكم القاضي في كل ما يتعلق في حقه ان يحكم به من الاقوال والروايات وما



ما لا ينقض فيه حكم الحاكم ونقض القاضي احكام نفسه ونقضه احكام غيره و  
بيان ما لا يعتبر من افعالها اذا علمت ومات وحكم المكتشف عن القضاء وجمع السادة  
الفقهاء للنظر في حكم القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه بريد فتح الحكم عنه  
**الركن الثاني** المقضي له **الركن الثالث** المقضي فيه وفيه ذكر الاحكام التي ينظر فيها  
القاضي وما ليراه النظر فيه وحكم الشيء المتداعي فيه يكون خارج **المصدر الركن**  
**الخامس** المقضي عليه وفيه انواع المقضي عليهم والحكم على الغائب الذي يعتقد  
الى غير وجهه اثبات الدين على الغائب والتصرف في امواله **الغائب الركن**  
**السادس** في كيفية القضاء ويشتمل على ثمانية اقسام **القسم الاول** في معرفة  
نصريات الاحكام وفيه فصول **اولها** في نقرات الاحكام على الوقائع وما هوها  
حكم واليس حكم **وثانيها** في بيان الفرق بين تصرفات الاحكام التي هي حكم لا يجوز  
تعلقها والتي ليست بحكم ويجوز تعلقها **وثالثها** في بيان المواضع الذي يدخلها  
الحكم استقلالاً **رابعها** الفرق بين لفاظ التي جرت بها عادة الاحكام في  
التسجيل في قوله ليسجل بثبوتها والحكم بصحة وقولهم ليسجل بثبوتها وصحة  
وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم بوجوبه وبيان الفرق التي بين الحكم بالصحة  
والحكم بالوجوب وبيان ما يجتمع فيه الحكم بالصحة والحكم بالوجوب وقولهم ليسجل  
لثبوتها والحكم بصحة وقولهم ليسجل بالحكم بثبوتها وقول الحكم ثبت عندى ثبوت  
البينة بكذا وكذا او ثبت عندى الاقرار وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم بما في  
به البينة وقولهم ليسجل بثبوتها بما ثبت عندى وقولهم ليسجل بثبوتها والحكم به  
وبيان ما يدل عليه اختلاف هذه التسجيلات **خامسها** الفرق بين الثبوت والحكم  
**سادسها** في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمنع من تنفيذه **سابعها**  
ما يدل على الحكم من قول وفعل وبيان اقسام الحكم الى كونه تارة يكون خبراً  
يحتل الصدق والكذب وتارة لا يحتل ذلك **وثامنها** ذكر تنبيهها في التسجيل وما  
ينبغي للقاضي ان يمنع من التسجيل به والاشهاد على نفسه فيه وما ينبغي ان يرضى  
عليه في الاسمال **القسم الاول** في بيان المدعى والمدعى عليه **القسم الثالث** في  
ذكر الدعاوى واقسامها وفيه فصول **الاول** في الدعوى **الثاني** في صحة الدعوى  
وكيفية تصحيح الدعوى **الفصل الثاني** في تقسيم الدعاوى الى سبعة **الفصل الثالث**  
في تقسيم المدعى عليهم الى اربعة انواع **الفصل الرابع** في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع  
من بيناتهم وما لا يسمع وهم انواع **الفصل الخامس** في التنبيه على احكام يتوقف  
سماع الدعوى بها على اثبات فصول **الفصل السادس** في حكم الوكالة على الدعوى  
**القسم الرابع** في جباة الجواب عن الدعوى واقسامها **القسم الخامس** في ذكر البر من  
وصفها والتقدير فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه وبالاختلاف  
فيه **القسم السادس** في ذكر البينات وفيه فصول **الاول** في ثبوت حقيقة البينة  
وموضعها **الفصل الثاني** في اقسام مستند علم الشاهد **الفصل الثالث**

الحكم

في هذا الشهادة وحكمها وحكمها وما يجب فيه **الفصل الرابع** في صفات الشاهد  
وذكر موانع قبول الشهادة **الفصل الخامس** فيما ينبغي للشهود ان يتنبهوا  
له في تحمل الشهادة وادائها وما يجترز ومن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة  
بكتابتها **الفصل السادس** فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في اداء الشهادات  
عنده وفي الاشهاد عليه في التسجيلات **الفصل السابع** فيما يجدر به الشاهد بعد  
شهادته فتبطل **الفصل الثامن** في صفته اداء الشهادة وما يجري في ذلك وما  
لا يجري من الالفاظ وبتام هذه الفصول انتهى **المتمم الاول** من الكتاب وهو  
قسم المقدمات **القسم الثاني** من الكتاب في ذكر انواع البينات وما يقوم مقامها  
ما تفصل به الاحكام وهي احدى وخمسون باباً **الباب الاول** في القضاء باربعة  
شهود **الباب الثاني** في القضاء بشاهدين لا يجري غيرها **الباب الثالث** في القضاء  
بشاهدين او بشاهد وامرأتين **الباب الرابع** في القضاء بالبينه التامه مع  
يمين القضاء ويسمى يمين الاستبراء **الباب الخامس** في القضاء بيمينه المدعى بعد  
فصل القاضي بيمين المدعى عليه **الباب السادس** في القضاء بقوله رجل بانقراده  
**الباب السابع** في القضاء بقوله امرأة بانقرادها **الباب الثامن** في القضاء  
بالكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي يجب فيها اجاب  
دعوة الحاكم وما لا يجب فيه الاجابه **الباب التاسع** في القضاء بيمينه الخارج على  
ذى اليد اذا اقاما البينه في تاديج الدعوى والشهادة **الباب العاشر** في القضاء  
بالتحالف من الجهتين **الباب الحادي عشر** في القضاء بايمان اللعان **الباب الثاني عشر**  
في القضاء بشهادة بعض اصحاب الحق **الباب الثالث عشر** في القضاء بالشهادات  
المختلفه والاختلاف **الباب الرابع عشر** في القضاء بشهادة السماع **الباب الخامس عشر**  
في القضاء بالشهادة على الشهاده **الباب السادس عشر** في القضاء بشهادة الاستفاد  
**الباب السابع عشر** في القضاء بالشهادة تغلبه الظن **الباب الثامن عشر** في القضاء بشهادتها  
التي **الباب التاسع عشر** في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا يوجب الحق المدعى  
به **الباب العاشر** في القضاء بالشهادة المجهوله والناقضه التي يقها غير  
**الباب الحادي عشر** في القضاء بشهادة غير المدعى وللضرورة **الباب الثاني عشر**  
**والدعوى** في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي **الباب الثالث عشر** في القضاء  
بمستأففة القاضي للقاضي **الباب الرابع عشر** في القضاء بعلم القاضي ونفي  
قوله **الباب الخامس عشر** في القضاء بالصالح بين الخصمين **الباب السادس عشر** في القضاء  
في القضاء بالاقرار **الباب السابع عشر** في القضاء بالعرف والعاده **الباب الثامن عشر**  
**والشهر** في القضاء بقوله اهل المعرفة **الباب التاسع عشر** في القضاء بالتأقضى  
في الدعوى وفي دعوى الدفع والتأقضى في الغيب **الباب الثلاثون** في القضاء  
بشهادة الغاصر والوكلاء **الباب الحادي والثلاثون** في القضاء بقيام بعض اهل  
الحق عن البعض في الدعوى واخضومات **الباب الثاني والثلاثون** في القضاء بما



يسمى فيه الشهادة بلا دعوى **الباب الثالث والثلاثون في القضاء في مجرد الدعوى**  
ودعواه وما يتعلق به **الباب الرابع والثلاثون في القضاء بلا اشارة والنسب**  
في الدعوى والشهادة **الباب الخامس والثلاثون في القضاء باحكام الشيوخ ومسايله**  
**الباب السادس والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه** **الباب السابع**  
**والثلاثون في القضاء فيمن كتب شهادته في صلته ثم ادعاه او شهد به لغير الاول**  
وبين تناقض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه **الباب الثامن والثلاثون**  
في القضاء بالاستحقاق والعز **الباب التاسع والثلاثون في القضاء ببيع الوفاة** واحكامه  
وشرايطه واقسامه **الباب العاشر والثلاثون في القضاء بدعوى النكاح والمهر**  
ودعوى الجهات وما يتعلق به **الباب الحادي والثلاثون في القضاء بموجب فقرات**  
الفضولي واحكامها في النكاح **الباب الثاني والثلاثون في القضاء باخبارات**  
**الباب الثالث والثلاثون في القضاء فيما يطل من العقود بالشرط وما لا يطل وما يصح**  
تقليقه وضايقه وما لا يصح **الباب الرابع والثلاثون في القضاء بانواع الضمانات**  
الواجبه وكيفيتها وتضمن الامين وبرائة الضمين **الباب الخامس والثلاثون**  
في القضاء باحكام السكوت **الباب السادس والثلاثون في القضاء بما يمنع عنه** وفيما  
لا يمنع وفيما يحل فله وفيما لا يحل **الباب السابع والثلاثون في القضاء باحايط**  
المتنازع فيه **الباب الثامن والثلاثون في القضاء بكلمات الكفر** **الباب التاسع والثلاثون**  
في القضاء بما يظهر من قرآن الاحوال والامارات وحكم الراجح والدليل على ذلك  
من الكتاب والسنة وعلى سلف الامة **الباب العاشر والثلاثون في بيان حقيقة القضاء**  
ومعناه وحكمه وحكمته حقيقة القضاء الاجبار عن حكم شرعي على سبيل الاثر  
ومعنى قولهم قضى القاضي اي الزم الحق اصله والدليل على ذلك قوله تعالى  
فلما قضينا عليه الموت اي الرضاء وحننا به عليه وقوله تعالى فاقض ما انت قاض  
اي الزم ما شئت واصنع بما بدا لك وفي المدخل القضاء بمعناه الدخول بين الناس  
والخلق ليؤدي فيهم اوامر واحكامه بواسطة الكتاب والسنة وقال القرآني  
حقيقة الحكم انشاء الامر والاطلاق فالزام كما اذا حكم بجزء الصداق والنفقة  
او الشفعة ونحو ذلك فالحكم بالزام هو الحكم واما الزام المحرم من الترسيم  
والمحسب فليس بحكم لان الحكم قد يخرج عن ذلك وقد يكون الحكم ايضا بعدم الامر  
وذلك اذا كان ما يحكم به هو عدم الزام وان الواقع يتعين فيها الاباحه  
وعدم المحر واما الحكم بالاطلاق فكما اذا رقت للحاكم ارض من اراضي الجاهل عنها  
فحكم بزيوالملك فانها تبقى مباحه لكل احد وكذلك اذا حكم بان ارض السوء طلق  
ليست وقفاعلو اقاله جمع من العلماء والحكام حاكم الشافعي يرى الطلق دون  
الوقف فانها تبقى احد وكذلك الصيد والخل والحمام البرية اذا حيز حكم الحاكم  
بزيوالملك الحائز صار ملكا للحائز الثاني فلهذه الصور وما اشبهها كلاما امامنا  
وان كان يلزمها الزام الملك عدم الاحتصاص لكن هذا بطريق اخر ومن الكلام

انما هو في المقصود الاول بالذات لاني الزور كما ان المقصود الاول في الامر  
الوجوب وانما كان يلزمه اليقين عن الصدق وتوجيه الكلام في الحقائق انما يقع  
فيما هو في المرتبة الاولى لا فيما بعد هاك لا غير والحاكم فيها دورنه بمعنى المنع  
ومنه حكمت السفينة اذا اخذت على يده ومنعته من التعرف ومنه سمي الحاكم حاكما  
لمنفه الظالم من ظلمه ومعنى قولهم حكم الحاكم اي وضع الحق في اصله ومنع من ليس  
باصل وبذلك سميت الحكمة التي في بحام النفس لا بها تروا النفس عن المعاطب والفتن  
حكم واحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء ايضا لتحقيقها مستقار به **واما حكمه**  
فهو من كفاية ولا خلاف بين الامة ان القيام بالقضاء واجب ولا يتبين على احد  
الا ان لا يوجد منه عوص وقد اجتمعت فيه شرايط القضاء فيجب عليه **واما حكمته**  
فوضع المتنازع وهدم التقاتل ونزع الظالم ونصر المظلوم وقطع الخصومات والامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر **الباب الثاني والثلاثون في فصل القضاء والترتيب**  
**في القيام فيه بالعدل** وبما بين منه وحكم السعي فيه اعلم ان اكثر المولى من انما  
يعزهم بالنوا في الترهيب والتعذيب من الدخول في ولاية القضاء وسند وافي  
كراهة السعي فيها وعزوا في الاعراض عنها والتقور والهروب منها حتى تقرب  
في اذهان كثير من الفقهاء والصالحين ان من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه  
بيده الى التهلكة ورجب عما هو الا فضل وساء اعتقادهم فيه وهذا غلط فاحش  
يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المصنف الشريف ومعرفة  
مكانته من الدين فيه بعث المرسل وبالقيام به قامت السموات والارض من جمل  
النبي عليه السلام من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث بن مسعود  
عنه عليه السلام لاحد الا في اثنين رجلا تاه الله ما لا تسلطه على ملكته  
في الحق ورجلا تاه الله احكامه فهو يقضي بها رجاء من حديث عاصبه رضي الله عنها  
انه قال عليه السلام هل تذكرون من السابقون الى ظل الله قالوا الله ورسوله  
اعلم قالوا الذين اذا دعوا الحق فلبوه واذا سئلوه بزلوه واذا حكموا المسلمين  
حكموا الحكم لانفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلهم الله تحت ظله يومئذ  
فبنا بالاولم المعادل وقال صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم  
القيامة على يمين الرحمن كلما يدبر يمين وقال عبد الله بن مسعود لان اقضى يوما  
اجل لي من عبادة سبعين عاما و مراده انه اذا قضى يوما بالحق كان افضل من  
عبادة سبعين سنة فذلك كان العدل بين الناس من افضل اعمال البر واعلا  
درجات الاجر قال الله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين  
شي شئ اشرف من محبة الله تعالى **واعلم** ان كلاما جازما من الاحاديث التي فيها تحريم  
وعيد فانما هي في حق قضاة الجور العلماء والجهال الذين يدخلون انفسهم  
في هذا المشي بغير علم ففي حديثين الضعيفين جاء الوعيد واما قوله صلى الله عليه  
وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين فقد روي عنه اكثر الناس في مع من اتخذ



من القضاء وقال بعض أهل العلم هذا الحديث دليل على شرف القضاء وعظيم منزلته  
وان المتولى له مجاهد لنفسه وهو دليل على فضيلته من قضاء الحق اذ  
جعله ذبح الحق امتحانا لتعظيم له المشيئة امتحانا فالتامني لما استسلم حكم  
اياه وصبر على مخالفة الاقارب والاباعد في خصوماتهم فلم يأخذ في افساد لومة  
لايم حتى قادهم الى الحق وكلمة العدل وكفهم عن دواعي الهوى والعناد جعل  
حلال ذبح الحق له وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة وقد ورد في سوانه  
صلى الله عليه وسلم عليا بن ابي طالب ومعاذ بن جبل ومعتل بن يسار رضي الله  
عنهم القضاء فتع الذابح ونعم المذبح فالتحذير الوار من الشرع انما هو عن  
الظلم لا عن القضاء فان الجور في الاحكام واتباع الهوى فيه من اعظم الذنوب  
واكبر الكبائر قال الله واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبيا وقال عليه السلام  
ان اغنى الناس على الله والبعض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه  
اخر من امرامة محمد شيئا ثم لم يبدل بينهم واما قوله صلى الله عليه وسلم القضاء  
ثلثه قاضيان في النار وقاض في الجنة قاض عمل بالحق في قضائه فهو في الجنة  
وقاض علم الحق فاف مقدر في النار وقاض قضى بين علم واستحيا  
ان يقول لا اعلم فهو في النار فضع ان ذلك في الجاير والجاهل الذي لم يؤذن  
له في الدخول في القضاء واما من اجتهد في الحق على علم فاخطا فقد قال  
عليه السلام اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اخطا فله اجر وبطل  
ذلك نطق الكتاب العزيز في قوله تعالى وداود وسليمان اذ يحكما في الحرب  
اذا انقضت فيه غنم القوم وكنا لحكم شاهدين ففهمنا هاسليمان وكلاهما  
حكما وعلما فاثني على داود باجتهاده واثني على سليمان باصابته وجه الحكم  
وقد قال تعالى والذين جاها واثنا لهندتهم سبلنا وان الله مع المحسين فجب  
على من دخل في خطه القضاء بذل الجهد في القيام بالحق والعدل فقد قال بعض  
ائمة المذهب القضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عن نفسه للعالة  
اذا التمس على من ابتلى به عسير ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء  
فقد ذبح بمنير سكين وفي رواية ابن ابي ديب فقد ذبح بالسكين وقال ابو  
قلاية مثل القاضي المالم كالساج في البحر فكم عسى ان يسبح حتى يفرق قال الطبري  
الايمه وشعار المتقين البعد عن هذا والهروب منه وقدر كبح جماعه عن مقتدى  
بهم من الايمه المشاغبة التباعد من هذا وصبر واعلى الاذاء وانظر الى قضيتي  
ابي حنيفة في الامتناع منه وصبره على الابداء حتى تخلص وكذا غيره من الايمه  
وقد روي بوقلاية الى مصر لما طلب القضاء فلقية ايوب فاستأذنه اليه بالشرع  
فيه وقال له لو كنت اجرا عظيما فقال له ابو قلاية العزيز في البحر الى متى  
يسبح وكلام ابوفى هذا ومن تقدمه وما اشبه ذلك من التمس على  
انما هو في حق من من نفسه الضعف وعدم الاستقلال بما ليس عليه وكذلك

من يري نفسه اهلا للنصب والناس لا يرونه اهلا لذلك وقد قال بعض العلماء  
لا خير فيمن يري نفسه اهلا لشي لا يراه الناس اهلا والمراد بالناس العلماء فمن  
وب من كان لهذا الصفة عن القضاء واجب وطلب سلامة نفسه امر لارم **واعلم**  
وان طلب القضاء والحرم عليه حسره وندامة في عرصات القيمة وروي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال سخر صون على الاماره ويكون حسره وندامة يوم القيمة  
فتع المرفعه وبيت القائل مطه من طلب القضاء واداره وحرم عليه وكل اليه  
خيف عليه فيه الهلاك ومن لم يباله وامتنعه وهو كاره له خاف على نفسه  
فيه اعانة الله عليه وروي عنه عليه السلام انه قال من طلب القضاء واستعان  
عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه انزل الله ملكا يسدده وقال  
الله عليه وسلم يا عبد الله لا تسال الاماره فانك ان تقرتها غير مسلم تقضي عليها  
وان تقرتها عن مسلمة توكل اليها **واما** تحصيل القضاء بالرشوة قال في الخلاصة  
ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يقدر حكمه وبه يفتي  
الامام لو فله برشوة اخذها هو او قور عالم به لم يحسن قتله كقضاية برشوة ولا  
في النوازل من اخذ القضاء برشوة او بشغف فهو كحكم لو رفع حكمه الى قاض  
اخر يحضيه لو وافق دأبه والا بطله من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا حاجة الى  
تقصه ومن اخذ شغفا فهو كمن يقتله بحق القاضي لو ارتشى وحكم بقتله  
فيما لم يرتش لا فيما ارتشى من المحيط قال نوادر ابن رستم نفذ فيها وقال بعض  
المشايخ بطل فيها وبالا ولا اخذ شمس لاية السرخسي ولو ارتشى له او بعض  
احوايه فلو كان باه ورماه فهو كارتشايه فقضاؤه مردود ولو كان بلا عليه  
نفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض ولو ارتشى ففقدى او قضى ثم ارتشى او  
ابنه او من لا يقبل شهادته لم ينفذ حكمه لانه عامل لنفسه اولاديه ولو ارتشى  
فبعث الى الشافعي والى ابي حنيفة لم ينفذ حكم الثاني الاول عمل لنفسه لما  
ارتشى ولو كتب الى الثاني ليحكم ليحكم بينهما واخذ اجر الكتاب بعد حكم المكتوب  
اليه كذا في الخبر وعن محمد اذا اجاز كتابا لخليفة الى عامله بحراسان ان اجمع  
الفقهاء وسئل عن قاضيه ان لم ير موثبه فاعزهم ففعل فلم ير موثبه فاخذ الرشوة  
فلم ير له فهو على قضائه لان عنده لا ينفذ مالم يبرر وان كتب اليه ان اجمع الفقهاء  
فما جموا عليه وموآبه فواله القضاء فولا غير ما جموا عليه بالرشوة لا يصير  
قاضيا لانه ولاه بغير امر من له ولايه التولية من شرع التجريد وقال ابو العباس  
تلاميذ من شرع الشافعي في كتابا بدين القضاء من قبيل القضاء لاياله واعطى  
شوه فولاينه باطله وقضاؤه مردود وان كان قد حكم بحق قال وان اعطى  
رشوة على عزل قاض لئول هو مكانه فكذلك ايمه وان اعطاها على عزله  
فان كان لا يعطى الرشوة على عزله حرام والمفروض ان الرشوة على ولايته الا



يكون من عزله قدنا بغير الرضوخ قبل عزله وقضا المستخلف ايضا باطل الا  
ان يكون المستخلف ايضا قد نابه قبل الولاية فيصح قضاؤه فان كان المرد  
جائز لم يطل قضا المستخلف انتهى ولا ينبغي ان يقدم على ولاية القضاء  
الا موقوت بنفسه وتعيين ذلك واجرة الامام العدل على ذلك فللامام العدل  
اجباره اذا كان صالحا وله هو ان يرب ويمنع الا ان يعلم انه يميز عليه فيجب  
عليه القول وكذلك اذا تحقق انه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء  
سواء فلا يجوز له حينئذ الاستماع بل يجب عليه السعي في طلبه وتحصيله  
القيام بهذا الفرض عليه ويدل على ذلك قوله تعالى حكاية عن يوسف صلوات  
الله عليه اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم فانه كان بين قوم كفار  
استسلامهم ودمعاهم الى الله تعالى بالسعي في هذه الولاية دون غيرها لان المتولي  
لا رفاق العباد تدل له المرقاب وتخص له الجبابرة ولا يستغني احد عن نابه  
فهذا طلب هذه المرتبة دون الامارة والوزارة وغير ذلك من الولايات ولا ينافي  
انه طلب ذلك لتوصل الى الاجتماع باخيه فان منزلة اسرف من هذا واحمل  
وان كان هذا المراد من حاصله على سبيل التبعية لانه من لوازم هذه الولاية  
اعني ان اخوته لا بد لهم من المجر وطلب القوت من عند الله على بينا وعلم  
وعلى جميع الانبياء والمرسلين **فصل** في طلب القضاء ينقسم الى خمسة  
اقسام واجب ومباح ومكروه ومحرّم **الوجه الاول** اذا كان من اهل  
الاجتهاد ووراهل العلم والعدالة ولا يكون هناك قاض او يكون ولكن لا يحل  
ولا يه او ليس في البلد من يصلح للقضاء غيره او لكونه ان لم يلي القضاء ولاية  
من لا تحل ولا يه وكذلك اذا كان القضاء بيد من لا يحل بقاؤه عليه ولا سبيل  
الى عزله لا يقصد في هذا الى الولاية فينقبن عليه القصد لذلك والسعي فيه  
اذا قصد بطلبه حفظ الحقوق وجريان الاحكام على وفق الشرع لان في  
تحصيله للقيام ببعض الكفاية **الوجه الثاني** ان يكون فقيرا وله عيال فيجوز له  
السعي في تحصيله لسد خلته وكذلك ان كان يقصده دفع ضرر عن نفسه فيباح  
له ايضا **الوجه الثالث** اذا كان هناك عالم خفي علمه عن الناس ودار الامام  
ان يشهر بولايته القضاء ليعلم الجاهل ويقتى المسترشد او كان هو حامل  
الذكر لا يعرفه الامام ولا الناس فاراد السعي في القضاء ليعرف موضع علمه  
فيستجبه تحصيل ذلك والدخول فيه لهذه النية قال بعضهم وقد يجب  
لمن لم يتقبن عليه ولكنه تركه ان يرضيه وانفع للمسلمين من اخر بولاه وهو من  
يستحق التولية ولكنه مضى عن هذا **الوجه الرابع** ان يكون سعيه في طلب  
القضاء لتفصيل والاستملاء على الناس فهذا يكره له السعي ولو قيل انه  
يجوز كان وجه ظاهر القول تعالى تلك الامور الاخره يجعلها للذين يريدون  
علا في الارض ولا فسادا والما قبله للتقنين ويكره ايضا ان يكون سعيه عن

المرزق على القضاء وكان مشهورا لا يحتاج ان يشهر نفسه وعلمه بالقضاء  
**الوجه الخامس** ان يسعى في طلب القضاء وهو جاهل ليس له اهلية القضاء او سعى  
فيه وهو من اهل العلم لكنه ملتبس بما يوجب فسقه او كان قصده بالولاية  
الاستقام من اعدائه او قبول الرشى من المحصور وما اشبه ذلك من القاصد  
فهذا يجر عليه السعي في القضاء **الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستحقها**  
**بها من النظر في الاحكام** وبالسبيل للقاضي النظر فيه ومراتب الولايات التي  
تفيد اهلية القضاء واشيا منها اما ولاية القضاء فقال المراتب في كتابه المسمى  
بالمرجزة هذه الولاية متناولة للحكم لا يندرج فيها غيره وقال ايضا في موضع  
اخر وليس للقاضي السياسة العامة لاسيما الحاكم الذي لا قدر له على التقيد  
كالحاكم الضعيف المتدبر على الملوك اجباره فهو يبتغي الا اضر على الملك العظيم  
ولا يحظر له تنفيذ لقدر ذلك عليه بل الحاكم من حيث انه حاكم ليس الا الانشاء  
واما قوة التقيد فامر زائد على كونه حاكما فقد يعرض له التقيد وقد لا يندرج  
في ولايته وليس له قسمه الثنايم وتفرق احوال بين المال على المصالح واقامة  
الحدود وترتيب الجيوش وقتال البغاة وتوزيع الاقطاعات واقطاع المعاد  
وتحوز ذلك فلا يجوز لاحد الاقدام عليه الا باذن امام الوقت الحاضر انتهى واعلم  
ان ما ذكره من ان القاضي لا يقيم الحدود وفيه نظر والمستقول في المذهب ان له  
اقامة الحدود وادها هو الاسلان للخلفاء والقضاة قال ابن عمر وعمار بن يسار  
وجماعة من الصحابة ربيع الى الولاية التي واجمعها والحدود والصدقات القتل لا  
يكون لكل القضاء وباجله فان اقامه الحدود لا تكون لكل احد بل ولا لكل والى  
يؤدي اليه المسارعة الى اقامة الحدود من غيرهم من الفتنة والتهديد وروي  
عن عمر انه نهى الولاية عن القتل الابادة وايضا فانه يلزم من اقامة الحدود وحكم  
فسق الحدود وغير ذلك فيجب التحوط لها بقصر ما على بعض الولاية واما ما ذكره  
من ان السياسة ليس له فيه مدخل ليس على طلاقه وقد قال بعض العلماء ان  
خطة القضاء اعظم المخططات وان اليه المرجع في الجليل والحقير بالاعتدال وان  
على القاضي من الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير وان  
يجتمع بالنظر في الجراحات والدميات وان القاضي يشار كل الامور الامور  
خاصة وسياق في اول القسم الثالث ما يدل على ان له النظر في كثير من السياسة  
الشوعية واعلم ان الذي يقول عليه في ذلك المعروف وقد قال الامام العلامة  
الدين محمد بن قيم الجوزية الحنبلي اعلم ان عموم الولايات وحصولها واستيفاد  
مقوله بالولاية يتعلق بالافعال والاحوال والعرف وليس له ذلك حد في الشورى  
فقد يدخل في ولاية القضاء بعض الامكنة وفي بعض الار  
كون في بعض الامكنة والارمنه قاصره على الاكام الشوعية فقط  
فيستفاد من ولاية القضاء في كل قطر باجرت به العامة واقضاط العرف وهذا



هو التحقيق في هذه المسئلة **فصل** واما نواب القضاة في عملهم  
او مطلقا فقال بعض الفضلاء هم مساوون للقضاة الاصول غير زيادة ولا  
نقصان ولا فرق الاكثره العمل بالنسبة الى كثره الاقطار وقلة احوالهم  
التي لا يفرغ من خلاف عكسه وهذا فرق لا يزيد في معنى الولاية وهذا الذي  
قاله ان كان في النايب مستقلة ذن الامام فسلم والا فامتنع في كتب اهل  
هذا المذهب خلافة وهو ان القاضي اذا استقل بذن الامام فليس مستقلا في العمل  
والا فرفع الى القاضي ما ثبت عنده كما سقط عليه في محله اذ للقاضي ان يبيع  
من قومه النظر في اموال الايتام واليتام والتجديد في سائر الحكومات وله  
ان يحجز عليهم ذلك فيفعل من ذلك ما رآه باجتهاده فيبني ان يحل كلام ذلك  
العالم على انه اذن لنا فيه في جميع ما نقله عن الامام **فصل** واما ولاية  
الحسبة فهي تقصر عن القضاة في الاشياء كل الاحكام بل له ان يحكم في الرواشر الحادثة  
بين المذمومين والمصائب في الطرف لا يترك ما يتعلق بالحسبة وليس له انشا  
الاحكام ولا تنفيذها في عقود النكح والمعاملات ولا له ان يحكم في عيوب البصر  
وشبهها الا ان يجعل ذلك في منشوره ويزيد المحتسب على القاضي بكونه يتفرع  
للتفحص عن المنكرات وان لم تنسب اليه واما القاضي فلا يحكم الا فيما رفع اليه وموضع  
الحسبة الرعية وموضع القضاة الضميمة **فصل** واما الولايات الجزئية المستقلة  
من القضاة كتنفيذ العقود والنسوخ والانكحة فقط والتنفيذ في القضاة يتعلق بالايضا  
فقط فيفوت اليه في ذلك التقصير والابرار على ما رآه من الاوضاع الشرعية فهو  
الولاية تنعنه من ولاية القضاة فيفقد حكمه فيما فوض اليه ولا ينفذ حكم فيما عدا  
ذلك **فصل** واما ولاية الحكيم بين الخصمين فهي ولاية مستفاد من  
اصحابنا وهي تنعنه من القضاة مستقلة بالاموال دون الحدود والقصاص  
كما هو مشروح في الفصل الثامن **فصل** واما ولاية السعادة وحيات الصفة  
نعم انشا الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكوا في غير ذلك لم ينفذوا  
الولاية **فصل** واما ولاية الحرص فليس لتوليها ان شاء حكم وليس له غير  
حرص مقامه في الثمار وكم يكن مقدارها اذا ايسر وقلة في ذلك جواز الحكم وقد  
اختلف العلماء فيها لوتين خطأ وهما يرجع الى ما بيننا وهو حكم معنى وهذا  
القبيل به **فصل** واما ولاية الحكيم فهي تنعنه من القضاة في قضية حاشا  
مستفاد حكمها فيما فوض اليها من الرزق وجن على ما هو مبسوط في محله ولا ينفذ  
حكمها في غير ذلك **فصل** واما حكم الحكيم في جزار الصيد فهي ولاية مستفاد  
من اصحابنا تنفذ حكمها مع اتفاقهما فيما يتعلق بالجزاء فقط **فصل** واما  
الولاية على صرف الممتلكات والعرض من المقتدر مستفادها وايضا ان يكون لها  
وقصة الغنائم وايضا مال الفايدين اليهم ومخوذ ذلك مما فيه **فصل** واما ولاية القاضي في تعيينه  
كالقضاة في التنفيذ لا في الانشاء **فصل** واما ولاية القاضي في تعيينه

القاضي والكاتب والرجل والمقوم ونحو ذلك فهو لا ليس لهم ان ينفذوا حكمها  
ولا ان ينفذوا شيئا **فصل** واما الولاية التي تنعنه من القضاة في تعيينها فهي  
انواع **النوع الاول** الامامة الكبرى واصلية القضاة جزاء من جرائها وكذلك اهل  
السياسة العامة فهي صريحة في تناول ذلك **النوع الثاني** الوزير او نوابه  
يجوز التفويض في جميع الامور الوزير ويجوز للامام عنه بثلاثة اشياء لا ينفذ  
ولاية العهد ويعقد بها الامام لمن يريد فيكون اماما للمسلمين بعده كعقل ابي بكر  
وصفي الله عنه ولا يستقضي من الولاية ولا امام الاستفتاء من الامامة ولا ينفذ  
من قلده الامام ويسمى هذا الوزير وزير تفويض وهذا مع وجود اهلية القضاة  
والامور جاهل لا يجوز له القضاة واما وزير التنفيذ ووزير الاستشارة فليس  
لها اهلية الحكم ووزير التنفيذ هو الذي اذا حكم الامام بشيء بقده **النوع الثالث**  
الامارة وهي اربعة اقسام **القسم الاول** كالملوك مع الخلفاء في الامارة على بعض  
الاقاليم فهذه صريحة في افادة اهلية القضاة اذا صار في الولاية اهلها وحلها  
من العلم وتنشغل اهل السياسة وتدير الجيوش وقسم الغنائم واموال بيت المال  
**القسم الثاني** ان يكون الامير مورا الكثر لم يفوض اليه الحكم مع الامور وان فوضت  
اليه الحكومة مضي حكمه وحكم قديمه **القسم الثالث** الامارة الخاصة على تدبير الجيوش  
وسياسة الرعية دون تولية القضاة ففيه خلاف بين العلماء **القسم الرابع**  
ولاية النظر في المظالم وله من النظر في القضاة وهو واسع منهم محال لا يريد بشرط  
العلم **الباب الرابع في الفاظ التي ينفذها الولاية** وما يشترط في  
تمام الولاية وما تنقسم الولاية باشتراطه اعلم ان الفاظ التي ينفذها  
الولاية صريحة وكناية فالصريحة اربعة الفاظ وهي وليت وقلدتك واستغنتك  
واستغنتك والكناية ثمانية الفاظ وهي اعتمدت عليك وعولت عليك ووردت  
اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووطئت اليك واستندت اليك وقال  
بعضهم وعهدت اليك وتحتاج الكناية الى ان يقرن بها ما يفي عنها للاحتياط  
مثل احكم فيما اعتمدت عليك فيه وشبه ذلك **فصل** السلطان لو قلده  
رجلا فله ان يقرن له ان يقرن له ان قلده مستفاد من ليس له ان يقرن له  
بغيره ولو قلده مغايبه فلو بعث اليه منشوره او رسوله فزده فله قبوله  
بعد ما لم يعلم السلطان برده كوكيل او موصي له برسالة فله رد اقلها  
قبوله ما لم يعلم الموكل والموصي والقاضي قال عزلت نفسي وعزجت نفسي  
عن القضاة وكتبته الى السلطان فيفزع اذا علم لا قبله كوكيل وقيل ينفذ  
القاضي لو عزله نفسه **فصل** ويجوز تقليد القضاة والامور وكذا يجوز  
انفاذها الى المستقبل وكذا يجوز انفاذ القضاة برمان قال انت قاضي  
فلان في هذا الشهر وهذا اليوم ويصير قاضيا بمقدري وكذا يجوز تعيينه  
بمكان حتى لا يلد القاضى نابه نايبه بمسجد معين بتعيينه ويجوز استنشاء



سماح بعض الخصومات او سماح خصومه رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى  
ولو قال لا يسمع خصومة فلان حتى ارجع من سفره ولم يحمله سماعه حتى يرجع من  
جامع المفصولين **الباب الخامس في بيان القضاء** وهو ستة القاضى والمقضى  
به والمقضى له والمقضى عليه وكيفية القضا **الركن الاول** في شروط القضا واذا  
القاضى واستخلافه وذكرنا التحكيم ويشتمل على فصول **الفصل الاول** في الامور  
المشروطة في صحة ولاية القاضى وما هو عين شرطه واذا اراد الامام تولية احد  
اجتهد لنفسه وللسلمين ولا يجازي ولا يقصد بالتولية الاوجه الله فقد روي  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال ما من امير امرا او استغنى قاضيا  
محباه الا كان عليه نصف ما كتب من الامم وان امره واستقضاه نصفه للسلمين  
كان تركه فيما جعل من طاعة الله ولم يكن عليه شيئا مما عمل من معصية الله  
رجلا من اهل الدين والفضل والورع والعلم كما فعل ابو بكر في استخلافه  
عمر رضي الله عنهما واهل القضا من كان عالما بالكتاب والسنة واجتها داراي  
لقوله عليه السلام لمعاذ حين بعثه قاضيا الى اليمن به تقضى بامعاذ الحديث  
ولان القاضى ما مور بالقضا بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة  
في الارض فاحكم بين الناس بالحق وانما يمكنه القضا بالحق اذا كان عالما بالكتاب  
والسنة واجتها داراي لان الحوادث محدودة والظواهر معدودة فلا يجد  
القاضى كل حادثة نصا يفضل به الخصومة فيحتاج الى استنباط المعنى من النص  
عليه وانما يمكنه ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد والعدالة ليست بشرط الاهلية  
بل هو شرط الاولوية حتى ان الناس قد يصح قاضيا لكن الافضل ان يكون النكاح  
عدلا وعندنا لثاني لا يصح قاضيا وهي رواية الحنفية حتى ان الناس سئلوا  
القضا يصير قاضيا ولو قضى بغير قضاؤه عندنا خلافا للشافعي وهو بناء  
على ان كل من صلح شاعرا عندنا يصلح قاضيا لان القضا يستلزم على الشهادة  
من المحيط قال بعض الفضلاء وهو المتقدم في هذا الزمان لا يجد عندهم من  
اثار الصحابة والتابعين كبر شيئا مما يصحهم من هب امامهم وقد طال النكاح  
الكلام في صفه من يصلح للقضا قال بعضهم ومن صفته ان يكون عاقل  
عن مشهور من معه من اهل العلم وعاد كيا فطنا متانيا غير عجزول نزها لا  
في ايدي الناس عاقلا من صفي الاحوال موقفا باحتياطه في نظره لنفسه  
في دينه وفي ما جعل من امره ومن والى النظر لم غير مخدوع وقورا مبيبا عبوسا  
من غير غضب متواضعا من غير ضعف حاكما بشهادة العدل لا يطلع الناس  
منه على عورة ولا يجتنب في الله لومه لائم ولا ينبغي ان يكون صاحب حديث  
عنده او صاحب رقة لا حديث عنده عالما بالهنة والاثار وتوجه الفتنة  
التي يوهن منه الحكم قال عمر بن عبد العزيز من راق الله تعالى وكان عاقل  
احق في نفسه من الناس وهبه الله السلامه وقال بعضهم ينبغي القاضيان

كون متيقضا كثيرا للقرن من الحيل وما يتم مثله على العقل والناقص والمهاون  
وان يكون عالما بالشروط عارفا بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني القضا  
فان الاحكام تختلف باختلاف العبادات في الدعاوى والاقرار والشهادات وغير  
ذلك ولان كتاب الشروط هو الذي يتقن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة  
تسمع بما فيه فقد يكون المعقد واقفا على وجه يصح او لا يصح فيجب ان يكون  
فيه علم بتفصيل ذلك وبحمله وينبغي ان يكون غير زايد في الدماء وذلك امر زايد  
على الغطنة وانما يخفى عن ذلك لانه يحمله على الحكم بالمراسه وتقطيل الطريق الى  
من البينة والايان وقد فسد الزمان واحله واستقال الحال **الفصل**  
**الثاني في الاحكام اللازمة للقضا** في سيرته والاداب التي لا يسهه تركها وما جرت  
على الاحكام بالاخذ به وبنداء برسالة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
المعروفة برسالة القضا وهذه الرسالة اصل فيما تضمنته من فصول القضا  
ومعا في الاحكام وعليه احتذا قضاء الاسلام وقد ذكرنا كثير من العلماء ومن  
ها كتبهم وهي بسم الله الرحمن الرحيم من عمر امير المؤمنين الى ابي موسى الاشعري  
سلام عليك فاني احمد الله الذي لا اله الا هو اما بعد فان القضا فريضته حكمة  
وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك وانقذا ذاتين لك فانه لا ينفع نكاح لا نكاح  
له آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يياس الضعيف من  
ولا يطع الشريف في حيفك والبيضة على المدي واليمين على منكر والصلح بما  
بين المسلمين الاصلحا احل حراما او حرما حلالا لا يملك قضا قضية بالامس  
ثم راجعت فيها نفسك وهديت فيها رشدا ان تراجع الحق فان الحق وراجعت  
خير من الباطل والتمادي فيه والتمم الفهم فيما تجلج في صدرك مما لا يملك في  
الكتاب والسنة اعرف الامثال والاسكال وقس الامور عند ذلك واعدا في  
احبها الى الله واشبهها بالحق فيما ترى جعل للمدي حقا غائبا او بينه اجلا  
ينتهي اليه فان احضر بيته اختلفت حقه والادب لقضا فان ذلك اجل للمدي  
وابلغ في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض لا يحلوا في جد او مجرى  
عليه شهادة او اوطنيا في ولا او ديب فان الله تعالى تولى منكم السواير وولز  
الحكم البيئات والايان واباك والتلق والضمير والتمادي بالناس والتكر  
للتصور عند المحضومات في موطن الحق التي يوجب الله بها الاجر ويحسنها الله  
فانه من يصلح ما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس  
ومن تزين للناس بغير ما يعلم الله منه شانه الله فما ظنك بشوا الله في عاجل زرقه  
خرايز رحمة والسلام **فصل فيما يلزمه وقاضيه نفسه**  
واعلم انه يجب على ولي القضا ان يعالج نفسه على ادب الشج وحفظ المروءة وعلو  
السمع وقاما يستعينه في دينه ومروءته وعقله او يحيط في منصبه وجمته  
فانما اهل الادب لا يظن اليه ويقتدي به وليس يسعه في ذلك ما يسع غيره والهيون



اليه مصر وفه ونقوس الخامسة على اقتدار هديه موقوفه ولا ينبغي له بعد  
الحصول في هذا المضب سوا وصل اليه برغبته فيه وطمع نفسه عليه او امتن به  
وعرض عليه ان يزهد في طلب الحق الاصل والسنن الاصلح وبما عمله على ذلك  
استحقاق نفسه لكونه عن لا يستحق المضب وزهده في اهل عصره وباسه <sup>سلام</sup>  
واستبعاد ما رجو من علاج امرهم وامره ايضا لما يراه من عموم الفساد وقلة  
الالتفات الى الخيرات انه ان لم يسع في استصلاح اهل عصره فقد اسلم نفسه والتي  
بيده الى التهلكه ويبين من تدارك ما تها عباده بالوجه فيلججه ذلك الى ان  
ينتهي على ما مشى عليه اهل زمانه ولا يبالى باي شئ وقع فيه لا اعتقاده ضاد  
الحال وهذا استد من مصيبة القضاء واذ هي من كل ما يتوقع من البلاء فليأخذ  
نفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير وتطلبه واستصلح الناس بالرغبة  
والرغبة ويستند عليهم في الحق فان الله تعالى بفضله يحمل له في ولايته وجميع  
اموره وزجا ومخرجا ولا يحمل خطه من اولايه المباهات بالرباسه وانتشار  
الاوامر والتلذذ بالمطام والملايسر والمساكن فيكون ممن حوطف بقوله تعالى  
اذ هبتم طياتكم في حياتكم الدنيا وليجتهد ان يكون جميل الهيئه ظاهر الاجه  
وقول المشيه والجلسه حسن النطق والصمت محتررا في كلامه من الفضول وما  
لا حاجة به كما نأيد مرفقه على نفسه فان كلامه محفوظ وزله في ذلك يلوظ  
وليقل عند كلامه الاساره بيده والالتفات بوجهه فان ذلك من عمل المتكلمين  
وصنع غير المتدربين وليكن خطه تبسما ونظرة فزاسه ونقوسا واطرافه تفرقا  
ويلزم من السمات الحزن والسكنة والوقار ما يحفظ به مروتة فقليل الهم اليه  
في نقوس الحضور من الجراه عليه من غير بكم بطهره ولا اعجاب يستشعره وكلامه متين  
في الدين وعينه في اخلاق المؤمنين **فصل** ويلزم القاضى امور **ومنها** انه لا  
يقبل الهدية من الاجنبي اذا كان لا هدي اليه قبل القضاء لانه يحتمل ان الامرا  
لاجل القضاء حتى يميل اليه متى وقعت الخصومه واذا قبل الهدية ما انا يصنع قال  
يرد على الهدية ان امكنه الرد وان لم يمكنه الرد على صاحبه يصغه في بيت المال  
هكذا اعمده في السير الكبير وان كان هدى اليه قبل القضاء فان كان **حضوره** لا  
ينبغي ان يقبل نصرا لخصا فان لم يكن له خصومه فان كانت هذه الهدية **مطلقة**  
تلك او اقل فان يقبلها لانه لا يكون اكلا بقضائه لان سابقه المهاداه ذلك على  
الاهراء للسود والحق لا للقضاء وان كان اكثر من الزيادة لانه انما زاد لاجل  
القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومه ويقبل الهدية من ذى الرحم المحرم من  
المحيط **قلت** والصواب في رصانته عدم القول مطلقا لان الهدية تورث  
اذ لا الهدي اليه وفي ذلك نص القاضى ودخولها الفساد عليه وقيل ان  
الهدية تطفى بغير الحكمه وقال **ربيعه** اياك والهدية فانها ذر بغيره **الاشبه**  
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية وهذا من خواصه **والنبي عليه السلام**

معصوم ما يتقى على غيره منها ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية قيل له كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقبلها فقال كانت له هدية ولنا رشوه لانه كان يقرب  
اليه لبنيته لاولايته ونحن يتقرب لينا للولاية وقال عليه السلام يا ايها  
الناس فان مستقبل فيه السحت بالهدية والقتل بالموعظه يقتل البر كينقض  
به العامة **ومنها** لا يبيع ولا يشترى في مجلس القضاء لنفسه لما روى عن عمر  
رضي الله عنه انه كتب الى شرح لانتشار ولا نصار ولا يبيع ولا يشترى في مجلس  
القضاء ويشهد الجنازة ويعود المريع ويجيب الدعوة ولكنه لا يطبل مكنته  
في ذلك المجلس ولا يكثر اذ يتكلم بشئ من الخصومات لان الخصم الاخر تهمة  
ويجيب الدعوة العامة كالمرس والختان **ومنها** انه لا يجيب الدعوة الخاصة  
المعسر وما دونهما خاصة وما فوقها عامة لان الدعوة العامة ما اتخذت لاجل  
القاضي بل اتخذت لاجل العامة فلا يصير القاضي كالبعضائه **ومنها** انه ينبغي  
له التنزه عن طلب الخواج من ماعون او دابة **ومنها** انه لا ينبغي له ان ياتي  
احدا من الناس الا الذي ولاه وحده لان من دونه رعيته **ومنها** انه ينبغي له  
ان يحجب بطانة السور لان اكثر القضاء انما ياتي عليهم من ذلك ومن يلبى بذلك  
عرفه **ومنها** ان يختار له كاتب يكتب له ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب  
الحاكم مسويا ولا عبدا ولا مديرا ولا مكاتبا ولا محدودا في قدف ولا دنيا وقد  
ذكر بعضهم في اوصافه اربعة وهي الهدالة والمقل والراي والفقه وان لم يكن  
عالميا باحكام الشرع فلا بد ان يكون عالما باحكام الكتابه وقال بعضهم ان يكون  
كاتبه عدلا فقيها يكتب بين يديه ثم ينظر هويته وظاهر كلام المتقدمين  
ان ذلك على وجه الاستحباب ويقعد حيث يرى ما يكتبه انفق للمهمة والتخليط  
لان ما يجنع بالرشوه فيزيد او ينقص فيما يكتبه فيؤدى الى ابطال حقوق الناس  
ويكتبه اجري في مجلسه من الدعوى والاكار وقيام البينة لاحتمال ان يقع  
الاختلاف فيما جرى قبل القضي فتفسر الحاجة الى المراجعة اليه فيكتب بحضر  
الخصمين اكيلاتهم بتعريف وبقراء ما كتب على الشاهدين فان كان فيه خلاف  
اخبر به **مطلوعه** القاضى فان كان كاجري وقع بخطه اسفل الكتاب عند  
الذي بذلك **ومنها** انه ينبغي له ان يتخذ مترجما وانا اختصم اليه من لا يتكلم  
بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون والاشان احب اليها  
بعد ان يكون عدلا عندي حنيفه واي يوسف وقال محمد والسافى لا يجوز  
الارجلان او رجل وامرأتان فذلك العدل ورسول القاضى الى العدل **الاول**  
كن عند هاهما المحيط **ومنها** انه ينبغي له ان يستبطن اهلا بين والامانة والهدالة  
والتراهه ليستعين بهم على ما هو بسبيله ويتقوى لهم عود وصل على ما ينوبه  
**ومنها** ان يحتاج الى الاستعانة به فيه من النظر في المصايا والاجاس  
والقسمه وامثال الايتام وعيز ذلك ما ينظر فيه **ومنها** انه يجب ان يكون ناعونا



وفي الصالحين فانه يستدل على المراد بصاحبه وعلامه وبامرهم بالرض  
واللين في غير ضعف ولا تقصير فلا بد للقاضي من اعوان يكونون حوله ليزجرو  
من ينبغي بخره من المتخاصمين وينبغي ان يخفف عنهم ما استطاع وقد كان الحسن  
رضي الله عنه يترك على القضاة اتخاذ الاعوان فلما والى القضاة وشوش عليه ما  
يقع من الناس عنده قال لا بد للسلطان من وزيره وان استغنى عن الاعوان  
اسلا كان احسن قال بعضهم ولا يكون العوين الا نفعه مامونا لانه قد يطلع  
الخصوم على ما لا ينبغي ان يطلع عليه احدا الخصمين وقد يرش على المنع والاذن  
وقد تخاف منه على السنوات اذا احبوا الى خصام فكل من يستعين به القضاة  
على قضائه ومستورته لا يكون الا نفعه مامونا **فصل** وارزاق الاعوان  
الذين يؤمهم في مصالح الناس ورفع المردا عليه وفي ذلك من حقوق القضاة  
يكون في بيت المال كالحكم في ائزاق القضاة ولا ينبغي للقاضي ان يجعل لهم  
شيا في اموال المسلمين واذا كان لهم رزق في بيت المال فلا يجوز لهم اخذ شيا  
على القضاة التي يفتنون فيها كالا يجوز للقضاة اخذ شيا فان لم يصرغ لهم  
شئ في بيت المال رفع القاضي للطالب طابعا يرفع الخصم الى مجلس الحكم  
لم يرفع واضطر الى الاعوان فلجعل القاضي لهم شيا من رزقه اذا امكنه وقو  
عليه فان عجز عن ذلك فاحسن الوجوه ان يكون الطالب هو المستاجر على  
المؤمن في احضار المطلوب ورفع فيتفق مع العوين على ذلك بما يراه الا ان  
يتبين له لرد المطلوب بالطالب وانه امتنع من اخضوره بعد ان دعاه فان  
اجرة العوين الذي يحضر على المطلوب فان لم يتفق العوين والمدعي على شئ  
واخضره فقد ذكر في الفتية ان صاحب المجلس الذي يرضيه القاضي لاجل  
الناس واقادهم بين يديه ان ياخذ من المدعي شيا لانه يعمل له بابعاد الشهود  
على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين الدائنين من  
الدرهم الراجح في رسائنا واللو كالا ان ياخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعي  
عليهم ولكن لا ياخذوا كل مجلس اكثر من درهمين والرجاء له من المدعين ياخذ  
اجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصدر من درهمين  
الى درهمين واذا حرجوا الى الرسا يتق لا ياخذون بكل فرسخ اكثر من ثلثه ذلك  
واربعه هكذا وصفه العلماء الانقياء الكبار وهي اجور امثالهم قال في شرح  
السر حني لا بد للقاضي اذا بعث المدعي عليه بعلامه فقرضت عليه فامتنع  
واشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث اليه قاسيا ويكون  
مونة الرجال على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شئ بعد ذلك قال في شرح  
الاية النزجاني فاذا حصل ان مونة الرجال على المدعي في الاستدعاء فاذا اخ  
فعل المدعي عليه وكان هذا استقصان مالا اليه للزجر فان القاضي لا يكره  
على المدعي في المحاكم يحصل المقع له في الحالين **ومنها** ان لا ينبغي له ان يبيع

للساير الركوب معه الا في حاجه او دفع مظلمه فانه لا باس للقاضي ان يركب  
ليقل الى الشئ مع غيره من الناس فيما قد يشور فيه عنده واختلط فيه الامر  
وطالت فيه الخصومه ولا يجد سبيلا الى معرفته الا بما ينه وقد يكون هذا  
في باب دعوى الضرر وقد ركب عثمان بن عفان في امر ليطر فيه فذكر له في القدر  
ان عمر بن الخطاب وقف عليه وحكم فيه فانصرف ولم يطر فيه **ومنها** انه لا ينبغي  
له ان يكثر الدخا ل عليه والركاب معه ولا من يجفرت في غير حاجه كانت لهم  
الا ان يكونوا اهل امانة ونصيحه وفضل فلا باس بذلك وان كانوا اهل غير  
هذا الوجه كبرت نفسه وعظم عنده سلطانه ويكفي القاضي في معرفته فتح  
حال الرجال ان تصعبه في غير حاجه ولا دفع مظلمه ولا خصومه وحق عليه  
ان يميغه من ذلك لانهم انما يلزمون ذلك لاستيكان احوال الناس لانهم يرون  
الناس ان لهم عند القاضي منزله وهذا قالوا من زودوا في القاضي ثلاث مرات  
في غير حاجه فذلك جرحه في فعله لانه يبيع من مجلسه وحلين في غير حاجه لان  
في ذلك مأكلة للناس وجيلة عليهم ولا يبيع مجلسه لمن يريد ان يترى فيه لجانته  
او يعلم احكامه فان ذلك من خلق المساكين وانما يحيا لسه الفقهاء والعدول  
الذين يحتاج الى فقههم وشهادتهم **ومنها** انه لا يرى ان لا حد عنده منزله مثل  
ان يدعو شخصا معينا للتركية والتجريح والشهادة واكتشف **ومنها** انه لا ينبغي  
ان يصفي يادنه للناس في الناس فيفتح على نفسه بذلك مرا عظيمًا وتفسد عقيدته  
في اصل الفضل لانه ما قيل فيهم عنده **ومنها** انه ينبغي له ان يتخذ من يحضر بما  
يقول الناس في احكامه واخلاقه وسيرته وشهوده فاذا اخبر بشئ فخص عنه  
فان في ذلك قوة على امره **المفضل الثالث فيما يتعلق بمجلسه وسكنته**  
وذلك لأمور منها ان مجلس الحكم في المسجد مستقبل القبلة لان الخلق والراشد  
كانوا يجلسون في المسجد لتفصل الخصومات ولان القضاة في المسجد اني لله  
عن القاضي واسهل للناس الدخول عليه فاجدر ان لا يجيب عنه احد واما المشرط  
فالجماسه في اعتقاده لا على ظاهر بدنه فلا يصيب الارض منه شئ والحايض  
مسلمه فالظن بها مخترع عن دخول المسجد لكن يخرج اليها او ياتي اليها  
المنظر في خصوصتها كالوقوفه لخصومه في الدابة فانه لا يمكن احضار  
المسجد لكن يخرج القاضي لسماع الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة  
اليها فكذا هذا وقال ابو حنيفة ينبغي للقاضي ان يجلس للحكم في المسجد الجامع  
لان في الخصوم القرية واهل البلدة والمسجد الجامع اشهر المواضع ولا يخفى ذلك  
على احد ولا باس ان يجلس في بيته ويأذن للناس ولا يمنع احدا من الدخول عليه  
ويجلس معه من كان يجلس معه في المسجد ولو كان في الملة لانه لو جلس وحده  
كانت نفسه في الميل واذا دخل القاضي المسجد هل يسلم على الناس قبل ان يسلم  
فلا باس وان تراكمه تسبى اليه وتكر الختم وهذا جرح لا يسم ان الولاء والا



اذا دخلوا لا يسلموا النبي عليه وتكثر الحشمة والاحكام بالاحكام والمالية وعجزها التي توافي فيها الصلح  
ان يسلم ولا يسمع الترتك وهكذا الراي والامير فاذا دخل عليه ان يسلم لانه سنة  
ولا يسمع ترك السنة للعدل فاما اذا جلس ناحية من المسجد للفصل والحكم لا يسلم  
على الحضور ولا يسلمون عليه انظر المحيط **فصل** واما مسكنه فينبغي ان  
يكون وسط البلد في موضع لا يتق على الناس القصد اليه **ومنها** ان لا يجلس  
على حال تنوش من جوع او غضب وهم لان الغضب يبرع مع الجوع والغضب يبرع  
مع الشبع والغضب يشغل مع الهم فلهذا من له ذلك لم يجلس للقضاء وان عجز  
في المجلس بغير **ومنها** انه لا ينبغي ان يسرع القيام فتأخرا بما يريد ان يورث  
من حواجه فان عجزت له حاجة فلا بأس ان يقوم **ومنها** انه لا يقضي وهو ساهو  
لان يفرق رايه ويختل فهمه وينبغي ان يكون جلوسه مترجعا في مجلس الاحكام  
ولا بأس بتكلمه لان التكلم يزيد في فهمه **ومنها** انه لا يتضاحك في مجلسه ويلزم  
المبوس من غير غضب ويمنع من رفع الصوت عنده **ومنها** انه لا يشاغل بجهد  
في مجلس قضائه اذا اراد بذلك اجماع نفسه واذا وجد الفثرة فليقم من مجلسه  
ويدخل بيته او يدفع الناس عنه **ومنها** انه لا يكثر من القضاء حدا حتى يأخذه  
النفاس والعجز فانه اذا عجز عن ذلك احدث ما لا يصلح ويجلس في البيت  
**الفصل الرابع في سيرته في الاحكام** ويلزم من ذلك امور قال اهل المذ  
لا يقضي القاصي حتى لا يشك ان قد فهم ما ان يظن انه قد فهم ويجاوب ان  
لا يكون قد فهم لما يجد من الحيرة فلا ينبغي ان يقضي بينهما وهو يجد ذلك **ومنها**  
القضية اذا كانت مشككة فيكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك  
على الوصول الى الحق **ومنها** لا يقضي القاصي في مسائل الخصومات لاهل بلده  
ليلا يحزن الحزم بباطل واما في عجزها فلا بأس **ومنها** انهم قالوا لا يقضي القاصي  
الا بحضرة اهل العلم ومستورين لان الله تعالى يقول لنبيه وشاورهم في الامر  
قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورهم ولكنه  
اذا دان بصير سنة للحكام قال بعضهم الا ان يحا والمضرة في جلوسهم ويستقل  
قلبه بهم ويلحد منهم حتى يكون ذلك نقصا في فهمه فانه لا يجلس  
اليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي ان يكون معه في مجلسه **ومنها** انه  
عن النظر كاتوا اهل فقهه وعجزهم ولكن اذا ارتفع من مجلس القضاء شاور  
**ومنها** انه اذا اشكل على القاضي امر تركه وقال بعضهم لا بأس ان يامر فيه  
بالصلح وقالوا قد يشكل على القاضي كلام الخصمين وهذا مانع له من القضاء  
فيامرها بالاعادة حتى يفهم عنهما وقد يفهم عنهما ويشكل عليه وجه الحكم وهذا  
هو معنى قولهم اذا اشكل على القاضي امر تركه ولا يحل له الاقدام على الحكم  
باتفاق بشر للقاضي حينئذ ان برشد هما للصلح قالوا ولا بأس ان  
هناك قاض خيرة من رايها اليه لاحتمال ان لا يشكل عليه الخيرة وان لم يكن في

البلد غيره امرها بالصلح ان كان من الاحكام المالية وعجزها التي توافي فيها الصلح  
واذا اشكل على القاضي وجه الحق امرهم بالصلح فانه يتبين لهم وجه الحكم فلا يبعد  
الى الصلح وليقطع به فان حشيت من تقام الامر بانفاذ الحكم بين الخصامين او  
كان من اهل الفضل او بينهما ربح اقامها وامرها بالصلح وقد اقام بعض قضا  
العدل من الصدر الاول رجلين من صالحين جليلين من بين يديه وقال استرا على  
انفسكما ولا تظلمتا على سركما وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي  
الارحام حتى يصطالحوا فان فضل القضا يورث الضمان قال بعضهم انما يجوز  
للقاضي ان يامر بالصلح اذا تقارب الجانبان بين الخصمين غير ان احدهما يكون  
الحق بحجته من الاخر او تكون الدعوى في مورد ربح وتقامت وتشابهت  
واما ان يتبين للحاكم موضع الظالم من المظلوم لم يسمع من الا اهل الفضل الضمان  
**ومنها** انه اذا طال الخصام في امر وكثر التشعب فيه فلا بأس للقاضي ان يخرج  
عظيم اذا رجع بذلك تقارب امرهم واستحسنه بعض الائمة وقد حدث ذلك  
في زمان ابيان بن عثمان وهذا اذا حكم القاضي لرجلين بقضاء بين في شئ واحد  
فيقومان عند قاض من غير كل واحد معه حكم ذلك القاصي في الشئ المتنازع  
فيه انه له قال الجائز منها اولى به الا ان يكون الجائز قد حكم له بدلا ولا وفي  
قضية الثاني ما يفسخ ذلك فتزد قضية الاول فان لم يجز واحد منهما اولم  
يعلم الاول من الاخر فاعدهما بينه فان تكافيتا والقضيتان مورخان فاول  
اولى الا ان يكون في الثانية ما يفسخها فان كانت احدهما مورجة دون الاخر  
فالمرجة اولى فان لم يكن تاريخ ولم يكن في يد واحد منهما واشكل الامر على الحكم  
وراي ان يقطع القضيتين ويستأنف الحكم فقل وهذا اذا كانتا جميعا صوابا  
فان كانت احدهما خطأ فلا اشكال في رد ما كان الحكم فيه خطأ **الفصل**  
**الحاسر فيما ينبغي بالنظر في بلده من اول ما يتدى به الكشف عن الشهود والمؤ**  
فيعرف حال من لا يعرف حاله منهم ويفحص عن عدالتهم ثم كان عدلا ابتدع ومن كان  
فيه جرحه اسقط وارجح المسلمين من اذنيه ولا يحل له ان يتركه غير الموصي بنصب  
للسارق فانه جرحه للمسلمين ووصفه في شعاب الدين وعليه ان يصرح بعزل  
من يستحيل على شاهد الزور كتابا مجلدا وكذلك يجب عليه الكشف عن  
المجوسين فينظر في امورهم وفي مدق اقامتهم في المجلس وقد يكون فيهم من طاك  
اقامته فيكون اقامته في المجلس ظاهرا ثم ينظر في الامور واما الاليتام  
ويامر من ينادي عن اذنه انه قد جرح على كل من لا ولي له وعلى كل سفيه مستوجب  
الولاية عليه وانه من علم مستك احدا من هذين النوعين فليرفع امرها اليه اولى  
عليه ومن باع منها بعد النداء فهو مردود **الفصل السادس في سيرته**  
**مع الخصمين** وينبغي له امور منها ان اذا حضر الخصمان بين يديه فليست بينهما  
في النظر اليهما واطلكن معهما ما لم يتعد احدهما فلا بأس ان يسو النظر اليه ناديا



ويرفع عليه صوته تاديبا لما صدر منه من اللد وخذ ذلك وهذا اذا  
اسمه منه انه لو كان ذلك من صاحبه فقل به مثل ذلك ويحفظها عند ايدي  
المحاكم على التورود والوقار ويسكن جاشن المضطرب منها ويومر روع الخنا  
والخصم في الكلام حتى يذهب عنه ذلك ويقعد هما بين يديه ضعيفين  
كانا او قويين وضعيف مع قوي ولا يقربا احدهما اليه ولا يقبل عليه دون  
خصمه ولا يميل الى احدهما بالسلام فيخصه به ولا بالتزحيب ولا رفع مجلسه  
ولا يسأل احدهما عن حاله ولا عن جزئه ولا عن شئ من امورها في مجلسها ذلك  
ولا يسارها جميعا ولا احدهما فان ذلك يحرمها عليه ولا يطعمها فيه وما جرى  
الى النفاون مجرد واداه ممنوع ويسوي بينهما فان كان احدهما ذميا فان  
ابى ذلك المسلم وهو الطالب فلا يحكم له ولا ينظر في امره حتى يتساويا في المجلس  
ويرضى بالحق فان كان هو المطلوب قال القاصي للمسلم اما ان تساويه في  
والا نظرت له وسمعت منه ولم تقتل اليك ولم اسمع منك فان فعل بظلمه وفيه  
لا يستوي بينهما لقوله عليه السلام لا تتساوون في المجلس واستغن بعضا شيا  
تميز بربته المسلم على الذي له فيه عليه السلام ان يساوي بين المسلم والذ  
في المجلس وذكر ان عليا رضي الله عنه خاصم يهوديا عند القاصي شرح مجلس  
علي رضي الله عنه في صدر المجلس وجلس شرح والذي دونه وقال على لولان  
البي صلى الله عليه وسلم نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال بعضهم  
واري ان يجلسا جميعا بين يديه ويتقدمه المسلم بالشئ اليسير والى هذا  
ذهب بعض العلماء المتقدمين ولا ينبغي للقاصي ان يدخل عليه احد الخصمين  
دون صاحبه لا في مجلس فضائه ولا في خلوته ولا وحده ولا في جماعة وان كان  
الذي بينه وبينه خاصا حتى تقتضي خصوصتهما الا ان يجلس خارجا في مجلس  
الذي يجلس الناس معه فيه في غير مجلس فضائه فلا باس ان يجلس احدهما  
فيه ان شاء ولا ينبغي ان يضيف احدهما او يحلو معه او يقف معه فان ذلك  
ما يدخل عليه سؤا لظنه ولا ينبغي ان يجيب احدهما في غيبة الآخر الا  
ان يظهر له اللد من الخصم القابل ولا يعرف وجه خصمه في ذلك فلا باس ان  
يسأله عن ذلك ليعرف حقيقة امرهما ومنها انه لا يلحق احدهما بجمعة صالحة  
امان احدهما بضعف الاخر فيمنع عن الادلاء بجمته ومنها ان يحكم بين الخصمين  
الاول فالاول ويقدم المسافر من والمضروبين ولم فهم يخشى فواته فان  
كان يشق عليه معرفة الاول فانه يامر من يكتب اسما على ترتيب وصورهم ويعد  
الاول فالاول انظر الى التجريد كالقاصي لا يبه واذ قلنا انه يبدأ بالاسبق  
فالا سبق فقد قال بعض اصحاب الشافعي ان الاول يقدم في خصامه مع واحد  
فقط لا في سائر مطالبه مع خصومه قال فهذا عندى ما ينظر فيه فان سبق  
بخصم من سائر المتخاصمين ففرغ من طلب احدهما ثم اراد ان يحاكم الآخر وذلك

ما لا يطول ولا يغير بالجماعة القاصي فانه قد يمكن من ذلك كالرخصم الاول  
وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذين بعده ان ينعوه ومن كان خصما  
الاثنين لخصام واحد نقول معه بخاصة ومنها ان اقر احد الخصمين صاحبه على  
ما يدعيه الزمما بحجوب بالافتراء والاكاذيب فان امتنع من الجواب فبإقراره  
عليه ومنها اذا اشتم احدهما خصم صاحبه زجره واذا اسرع اليه بغير حجة مثل  
قوله له باظالم يا فاجر وخذ ذلك زجره عنه ويضرب في مثل هذا الا ان يكون زجره  
من ذي روه فينهاه ومنها اذا قال الخصم للشاهد شهدت على الزور وقصد  
اذاه بكل بقدر حالها وان كان اثمة اعنى ان الذي شهدت على به باطل لم يثبت  
بمعني انه باطل في نفس الامر كونه ادلى لدى المشهود به مثالا ولا بدنة له على  
الاداء وخذ ذلك وكذلك يورد احدهما خصم اذا اسأله على الشهود واصل  
الفتوى وعرض لهم بما يوزيهم اديا موجعا ويلزمه ان يامر الخصمين اذا جاء  
لشهود لاداء الشهادة عليها بالسكوت ان لا يتعرضا للشهود بتوبيخ ولا يبيع  
فان فعلا ذلك او فعله احدهما بعد المني اذ ب يجب لتقابل والمقوله ومنها  
اذا نهى الحاكم احدهما خصم عن الكلام ولم يفعل واتي بالحق لخط على صاحبه  
وبمفع من الكلام ويكثر معارضته في كلامه امر القاصي بادره ومنها ان يمنع  
ذات الجاهل والمنطق الرجيم ان تباشر الخصومة ويأمرها ان توكل وكذا قال  
بعض الامية اذا كانت الدعوى على امرأة شابه لها بحال ونحوها عليها ان  
يوردى سماع كلامها الى المشغف فانها توثران توكل ولا يكون من حق الحكم  
ان ياتي بها الى مجلس القاصي وان احتيج الى ان يبعث اليها وهي بدارها  
تخاطب من وراء سترها بشفة القاصي ليها من يومس في دينة فلذلك ومنها  
ان يجيب لغيرها اذا سألها رفع عزمه ان كان في المصر او فيما قرب منه فان  
كان بعيدا لم يؤمر برفعه حتى يترج جانبه ولو باخبار شاهد ومنها اذا امر  
احد الخصمين بما يكره فقال له ظلمتني واراد اذاه فليفرزه اذا كان القاصي  
من اهل الفضل والعقوبة في مثل هذا امثل من العقوبة وهذا في اللزوم واما  
اذا صرح بالانحراف على القاصي فظاهر كلامهم بجهت دليل لتقابل ومنها انه اذا  
تقدم احدهما سألها وهو شان حكام العدل واليه ذهب وقال بعضهم  
هو باجنا وان شاء سكت عنهما حتى ينطق احدهما ويستدعي من القاصي الجواب  
وان شاء سألها جميعا بلفظ التنبيه فقال ما لكما او ما حاجتكما وهو المنسحب  
كنا في المحيط وقال مالك انه لا يسأل الخصمين اذا دخل الى المدعى منهما  
بل يسكت حتى يبدأ احدهما بالكلام ولا يختص احدهما بسؤال لان سؤال احدهما  
يشتر بناية القاصي به وقوله عليه دون خصمه والقاصي مأمور به  
بالعدل بينهما في مغلطهما اليه فلا ياذن لاحدهما قبل الآخر وفي حجة ما عنده فلا  
يمر واحدهما في الآخر وفي خطه وقوله بوجه علمها وفي كلامه لهما



وقد نزل صنف علي بن ابي طالب فحرم عنده فامر صنفه ان يقول عنه تنزل  
واذا قلنا انه يداها بالسؤال فان قال كل واحد منهما المستدعي اقامها حتى  
ياق احدهما بخصمه فيكون هو الطالب فان تنازع عا في حق المدعي نظر فان لم  
يعرفه او لم يقر بینه لاحدهما انه هو الذي دعي صاحبه الى الحكم امرها بالانفراد  
فان اختلفا المحاكمه فهو المدعي فان تنازعا معاً افرع بينهما **ومنها** ان القاضي  
لا يستخلف المدعي عليه اذا انكر الا باذن المدعي الا ان يكون من شأه حال  
ما يدل على انه اراد تخليفه من القاضي وقد ذكر بعض القضاة ان رجلاً ادعى  
على امر ثلثين ديناراً فانكر المدعي عليه فاستخلفه القاضي فقال الطالب لم  
اذن في هذه اليمين ولم ارض بها ولا بد ان تقاد اليمين فامر القاضي غلامه  
ان يدفع عن المطلوب من ماله ثلاثين ديناراً كراهه ان يكلفه اعادة اليمين  
التي قضى عليه واذا استخلفه فلا بد من حضور المحلوف له او وكيله **ومنها**  
اذا ذكر المدعي دعواه كلف الخصم الجواب عنها مكانه ان فهمها واعاظها عند  
وان كان فيها استكمال او طول اهل بحسب ذلك **ومنها** اذا اقر الخصم بكتب  
اقراره والتاريخ في دفعه وامر المقر بالخروج عما وجب عليه باقراره **ومنها** انه  
يستحب للقاضي ان يراقب احوال الخصوم عند الادلاء باليمين ودعوى الحقوق  
فان تقوم في احد الخصمين انه ابطن شبهه او تهمة بدعوى الباطل الا ان يحثه  
في الظاهر بنجته وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه فليست لطف القاضي  
في الخصم والبحث عن حقيقته ما تقوم فيه فان الناس اليوم كثرت مخادعهم  
واثمت ما نتم فان لم ينكشف له ما يقدح في دعواه فحسن ان يتقدم اليه  
بالموعظة ان راي لذلك وجهاً ويجوفه الله سبحانه وتعالى ويذكره قوله تعالى  
ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فان انا اب والاصفي الحكم على ظاهره وان  
تزايدت عنده بسبب التحقير عن ذلك شبهه فليقف ويؤاخذ بالكشف ويرده  
الايام ويحرمها ولا يجعل في الحكم مع قوة الشبهة ولجهد في ذلك بحسب قدرته  
حتى يتبين له حقيقة الامر في الدعوى او يتبين عنده الشبهة **ومنها** ينبغي  
للقاضي موعظة الخصمين وتقريرهما بان من حاضرين في ظاهره خائض في  
مخطا الله ومن حلف ليقتطع مال اخيه يمين فاجره فليتبوء عقده **ومنها**  
ويحظر للشهود ايضا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يقول لمن شهد عنده انما يقض  
على هذا المسلم انما يشهد بكما واني متوق بكم من النار فاتقوا الله والنار  
**ومنها** انه ينبغي ان يسهل اذن اليمينات ولا يظلم فينفقوا فيعتصمهم  
وربما ادعى لا حتى صاحب الحق فيترك حقه او بعضه بالمصالحة عنه لما  
يدركه من المشقة قال بعض الشياخي ولهذا راي بعض القضاة يا مولى كل  
باد حال البيعة ويسمع منها قال وقد قال لي من حضر في منعة بالميكا  
فلان بن فلان لمن امضى بالخصومة وكان يقول نقل الجبل عنده اليسر

من نقل البيعة يعني الى مجلس الحكم فاذا حضروا انهم وقهرهم وبسطهم **ومنها**  
عن شهادتهم فان كانت تاممة قد علم ان كانت ناقصة سألهم عن يقينها وان  
كانت مجمل سألهم عن تفسيرها وان كانت غير عاملة اعرض عنها امرتها  
جملها واعلم المدعي بانه لم يات بشئ **ومنها** انه يجب على القاضي ان احضر عنده  
الخصمان ان يسأل المدعي عن دعواه ويستمعها عنه فان كانت دعوى لا يجبها  
على المدعي عليه حق اعلمه بذلك ولم يسأل المدعي عليه عن شئ وامرهما بالخروج  
عنه وان نقص من دعواه ما فيه بيان مطلبه امره بتامه وان اتي باشكل  
امر به بانه فاذا مضى الدعوى سأل المطلوب عنها فان اقر او انكر نظر في ذلك  
فان ابره جوابه امره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال عنه وقد ذكرنا غرضنا  
ان كان فيه طول والتباس وان كان امر قريباً لم ينجح الى تقييده ولا بدخ  
الحكام احداً خصوصاً بذلك قال في شرح التجريد فان كانت دعواه مصححة لا  
يسأل المدعي عليه عن جوابها في القياس حتى يسأل المدعي عنه ذلك لكيلا  
يكون مبيحاً للخصومة وفي الاستحسان يسأل لاحتمال ان هيئت **وقد ذكرنا**  
عيسى بن اناث لما دعي في قضية لجره وهو عن حاضر الشافعي قصده اخوات  
كانا ممن يتوكلان في ابواب القضاة فادعى احدهما على الاخر شئ فقال القاضي  
للاخر اجه فقال له المدعي عليه ومن اذن لك ان تستدعي من الجواب  
فقال له المدعي لراذن لك في ذلك فوجه القاضي فقال له انا اراذنا فملكك  
مكات من العلم قال بعض العلماء وهذه مناقشة ليس تحتها كثير فابده لان  
المفهوم من جهة العوايد وشهود هذا الحال ان احضار الخصم والدعوى  
عليه تقيته عن النطق بسؤال القاضي والاصالة لا يجب على القاضي استخلاص  
ما عند المدعي عليه دون اذن من المدعي لكن العادة في مثل هذا تقوم وفقاً  
سؤال القاضي وهذا هو الظاهر من مذهب العلماء وهذا مما يتقوى وجه  
الاستحسان الذي ذكرته عن التجريد وان للقاضي ان يسأله وان لم يسأل  
المدعي القاضي سله للجواب اكتفاء بتأهله حال ومعلوم ان ذلك مراد  
المدعي وان ينطق به **ومنها** ان الغريم ادعى غريمه فلم يجبه اذ به وجره  
عدلاً فان تقيت شد القاضي عليه في الطلب واجرة الرسول على  
الطالب فان تقيت المطلوب وتبين لدره فالاجارة عليه وقال قوم لا يلزم  
المدعي عليه شئ والمرج عندهم الاول قال بعضهم من استهان بدعوة الحاكم  
ولم يجب ضرب تاديباً **الفصل السابع في استخلاص القضاة واخاذه**  
الايمام القاضي عن الاستخلاص لم يكن له ان يستخلف وان اذن له فيه استخلف  
على مقتضى الاذن ولا يستخلف القاضي اذا امر من اوسا في الاذن ان يخلفه  
لان الخليفة ايماماً فوضا القصر واليه برايه لا براى غيره فلا يملك ان يستخلف  
الا باذنه كالكيلى بالبيع لا يملك ان يوكل غيره الا باذن موكله وكذلك الخليفة



امام القاضى ان يستخلف حكم فامر رجلا يحكم بين الناس جاز فان قضى خليفه  
ولم يكن امره الامام بذلك لم يجوز لما قلنا فان اجاز القاضى قضاءه فانقضه فقد  
قضاؤه وعند زولا يجوز وهذا نية على ان الوكيل اذا وكل غيره بالقضوف  
ولم يكن ماذنوا فيه فنقض الوكيل الثاني جاز عندنا خلافا له لانه لما اجاز  
فقد ضمن هذا القرض راي الاول فصار كان الاول يقض نفسه **فصل**  
ولو استخلف عبدا او مملوكا او مجنونا فقتل الخليفه فاجازه القاضى  
لا يجوز لانه لو اجاز شهادة هؤلاء لا يجوز بالقضاء اول لانه مبني على الشا  
ولوان امارة استقصيت فحلت باشياء جاز حكمها الا في الحدود والقصاص  
اعتبارا للقضاء بالشهادة **فصل** ولو استخلفه ان يستخلف رجلا  
يسمع من الخصوم ويثبتوا عنده البينة ويكتب الاقرار ولم يقطع حكما فامر القاضى  
رجلا يقوم بذلك لا يجاوز ذلك لان الخليفه لو امر القاضى ان يسمع الدعوى  
والبينة ويكتب الاقرار ولا يحكم بل يرفع الامر الى الخليفه حتى يقضى الخليفه  
كان صحيحا فكذلك في حق الخليفه فاذا رفع الى القاضى لا يقضى بتلك البينة  
حتى يسمع والشهادة بحضور المدعى والمدعى عليه فكذلك نص عليه الحنفية  
فاذا مكثت الشهادة عنده قضى بتلك الشهادة وهذا فصل عقل الناس عنه  
فان نايبه القاضى يسمع البينة ويكتب الاقرار ويبعث الى القاضى والقاضى  
يقضى بذلك ولا ينبغي له ان يقضى بتلك البينة بل عليه ان يكلفه اعادة  
البينة بين يديه لان من يسمع البينة وهو الخليفه لا يستفيد ولا يه الحكم  
بتلك البينة فمن لم يسمع كيف يستفيد وكذلك الاقرار بحجرة المقر والمقر له حتى  
يقر عنده بالحق ثم يحكم به وان كان الشهود وشهدوا عند خليفته بالحق للذي  
ثم ماتوا او غابوا فاعلمه خليفته انهم شهدوا عنده على كذا لم يقبل ذلك  
ولم يحكم به وكذلك لو اقر المدعى قبله بشئ عند خليفته ثم جحد فاجزه خليفته  
انه اقر بهذا وكذا لم يقبل القاضى ذلك لان من يسمع البينة والاقرار  
لم يستفد ولا يه الحكم بذلك فمن لم يسمع كان اولي الا ان يشهد مع خليفته  
غيره على اقراره فيقبل ذلك على طريق الشهادة من المحيط موافقه ولا يشترط  
في نايبه القاضى ان يكون بصيغات القضاء المتقدمة الا اذا كان مستورا  
في جميع الاحكام فحينئذ لا بد ان يكون عالما بها وان استخلف في شئ خاص  
مثل سماع الشهادة والقتل فلا يشترط فيه المعرفة بتلك القدر خاصة  
**الفصل الثاني في التحكيم ومعناه** ان الخصمين اذا حكما بينهما رجلا وار  
لان يحكم بينهما وذلك جاز بالكتاب والسنة وجماع الامم ولا نامى  
لمنجز التحكيم لقضى الامر على الناس لا يدرى شئ على الناس الحضور مجلس الحكم  
فجوزنا التحكيم للمجاعة **فصل** فيمن يصلى حكما ومن لا يصلى حكما وكل من يقبل  
شهادته في امر جاز ان يكون حكما فيه ومن لا فلا والمرأة ان لم يحكمها والصبي

والعبد والمجود في القذف والاعمى لا يصلى حكما لان الحكم في حق المتكلمين بمنزلة  
القاضى فكل من صلح شاهدا صلح قاضيا ولا فلا ثم انما يعتبر بكونه اهلا للشهادة  
في حالتين حالتها التكليم ووقت الحكم حتى اذا لم يكن من اهل الشهادة وقت ثم صار  
من اهل الشهادة وقت الحكم لا يصير حكما بان حكما عبدا او مملوكا او صبياسم  
اسم او اعتقا وبلغ الصبي حكم لم يجوز كذلك اذا كان شاهدا وقت التكليم ولم  
يقض شاهدا وقت الحكم لا يبق حكما لان الحكم في حقها بمنزلة القاضى وفي القضا  
يعتبر لصحة القضاء كونه من اهل الشهادة فكذلك هذا **مسألة** ولا يصلى التحكيم  
معلقا بالخطب ولا مصافا الى المستقبل بان قال العبد او ذمي ان عتقت وانت  
فاحكم بيننا او قال الاخر اذا اهل الهلال فاحكم لا يصلى عندنا في يوسف وعند محمد  
يصلى **فصل** فيما يصلى فيه التحكيم وما لا يصلى ويصلى التحكيم فيما يملكان فلو  
بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصلى فيما لا يملكان وهو حقوق الله تعالى حتى  
يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعقاق والتكاثف والقصاص وتضمن المارة  
ولا يجوز في هذا النكاح والسرقه والقذف لان التحكيم تقويض والتقويض يصح  
بما يملك المعوض بنفسه ولا يصلى فيما لا يملك كالنكاح وذكر الحضاف ولا يجوز  
حكم المحكم في حد او قصاص لان حكم المحكم بمنزلة الصلح فكذلك يجوز استحقاقه بالصلح  
يجوز التحكيم فيه وما لا فلا وحده القذف والقصاص لا يجوز استيفاءهما بالصلح  
وسعد ما فلا يجوز التحكيم فيما ذكر في الاصل انه يجوز التحكيم في لقصاص لان  
التكليم تقويض وتولية في حقها ان كان صلحا في حق غيرها وما يملكان استيفاء  
وما يملكان استيفاء القصاص فيصلى تقويضه الى غيرها **مسألة** وينفذ حكم المحكم  
في سائر المجتهدات نحو الكنايات والطلاق والعقاق وهو الصحيح لكن شيوخ  
المذهب استمعوا من هذا الفتوى لئلا يتجاسر الموام فيه ولا يجوز حكمه في الدر  
المخطا لان العاقله لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان قضى  
بالدريه على القاتل لا يجوز لان هذا الحكم مخالف للشرع فان الدريه في قتل الخطا  
على العاقله الا ان يكون القاتل اقربا لقتل خطا فيجوز حينئذ حكمه بالدريه  
عليه لان ما لا يعرف لا يحمله العاقله وانما يجب على المقر وان حكمه موافقا  
فيما يصلى فيه حكم المحكم وما لا يصلى حكما جازا القاضى حكما  
قبل ان يحكم ثم حكم بخلافه القاضى لم يجوز لان حكمها لا يتوقف على اجازة القاضى  
فيكون اجازته باطله وكذلك اجازته حكم المحكم باطله لانه اجازته المدوم وانما  
بطلت اجازته وقد قضى بخلاف ما به فكان للقاضى نقضه اتفاقا على حكمين ثم  
احد ما لم يجوز لان القضاء امر يحتاج فيه الى الملة والتدبير وهما من ابراهيم  
درن راي احد ما لم ينفرد احدهما بالقضاء كوكيلي البيع والشراء وكالامام اذا قضى  
القضاء الى اثنين لا ينفرد احدهما فكذلك هذا **مسألة** حكما رجلا مادام في مجلسه  
فقال لم يحكم بيننا وقال حكمت فاحكم مصدق مادام في مجلسه لانه حكمى ما يملك استيفاء



واما في تلك الاقاربه وجعل اقراره وكأنه انشاء الحكم ولا يصدق بعد لانه  
لا يملك انشاء الحكم **الركن الثاني** القضاء المقصود به واجتهاد القاضى  
بينه للقاضي ان يقضى بما في كتاب الله تعالى من الاحكام التي لم تنسخ وان ورد عليه  
شيء لم يعرفه في كتاب الله يقضى بما جاء في السنة عن رسول الله لا انا انما نأبى الله  
قال الله تعالى وما استلم الرسول فحذوه وما نهكم عنه فاستهوا الا به فان لم يجد  
قضا يقضى باجماع الصحابة فقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء  
بعدي فان كان بينهم اختلاف فان كان القاضي من اهل التمييز والنظر ميز  
اقاويلهم ورجح قول بعضهم ونظر الى اشبهها بالحق واقرها الى الصواب  
واحسنها عنده وقضى به لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم  
استديتم فان كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول ولو كان فيه اجماع التابعين  
قضى به لان اجماع كل عصر حجة فلا يسعه ان يخالفه وان كان فيه اختلاف  
بينهم يرجح قول بعضهم ويقضى به وان لم يجد شيئا من ذلك فان كان من اهل  
الاجتهاد قاسه على ما يشبه من الاحكام واجتهد رايه ونحو ذلك الصواب ثم قضى  
برايه وان لم يكن من اهل الاجتهاد يستفتي في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي ولا  
يقضى بغير علم ولا يستعجل في السؤالات لئلا يلحقه الوعيد المذكور في قوله  
القضاة ثلاثة فمقدم فلو قاس مسئله على مسئله فظهر خلافه ياتى ان ليس  
بمجتهد وهو متقدم فالحضومة يوم اللدعي عليه على القاضي **فصل**  
لا بد من معرفة تفسير الاجتهاد واهلية الاجتهاد فالاجتهاد بذل المجهود  
في طلب المقصود واما اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون  
عالما بالنصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس هذا هو الشرط والى  
لصيرورة الرجل مجتهدا ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهد  
برأيهم وقال بعضهم مع هذا ان يكون عارفا بالفروع المبنية على اجتهاد  
السلف كفروع ابي حنيفة والشافعي ونحو ذلك وهذا للتسهيل على الناس  
فان من سمع عامة ذلك وبقته فيه يصير من اهل الاجتهاد وقال الشيخ  
الامام شمس الائمة السرخسي من حفظ المبسوط ومذهب المتقنين فهو من اهل  
الاجتهاد واذا بلغ الرجل هذا الحد يصير مجتهدا ويجب عليه العمل  
ويحرم عليه تقليد غيره ثم اذا اجتهد المجتهد في ذلك وبالغ فيه هل يكون نصيبا  
على كل حال ويجوز الخطاء عليه قال اهل الحق بان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب  
في الشرعيات وقال بعض مشايخنا انه مصيب في اجتهاده بكل حال ولكنه قد  
يخطئ فيما يوردى اليه اجتهاده بان كان عند الله بخلافه وهو مروي عن ابي  
حنيفة فانه ردد عنه انه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد  
تفسيره ما ذكرنا وقال عامة المعتزلة واكثر الاشعرية ان كل مجتهد مصيب  
في الشرعيات وهذا بناء على ان موضع الاجتهاد عندهم حقائق وكل مجتهد

اجتهاده الى شيء يكون صوابا في حقه عند الله تعالى في حق صاحبه وهذا هو الحق  
الحق عند الله واحد والاجتهاد طلب للثبوت فان وجدته يكون مصيبا وان لم  
يجده يكون مخطئا ضرورة ذلك لان الشيء الواحد في زمان واحد في حق شخص  
واحد يجزمه واحد حلال ومرام صحيح وفاسد من باب التناقض فيجب تزويد الشرع  
عن التناقض والحل متى كان ثابتا في زمان واحد في حق شخص واحد  
لمصلحة معلومة وتلك المصلحة قائم في حق الشخص الاخر فان لم يكن ثابتا  
فاما عند اختلاف المصلحة فلا وعند التنصيص بالقيمين في حق شخصين يبرهن  
بدلالة الحال اختلاف المصلحة فاما في غير المضمون عليه لا يجوز الاحتكام في  
حق شخص اخر مثله في الحال فالمصلحة في حقه ظاهره ولا علم لنا بمصلحة باطنه  
يكون تناقضا من الشرع ثم لا بد من معرفة فصلين احدهما اذا اتفق اصحابنا  
في شيء ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم  
برايه لان الحق لا يعدلهم فان ابا يوسف كان صاحب حديث حتى روي انه قال  
احفظ عشرة من الحديث من المنسوخ فاذا كان يحفظ من المنسوخ هذا الحديث  
فما ظنك بالتأنيخ وكان صاحب فقه ومعنا ايضا ومحمد صاحب قريحه يعرف  
احوال الناس وعاداتهم وصاحب فقه ومعنا ايضا ومحمد صاحب قريحه يعرف  
وكان مقدما في معرفة اللغة وله معرفة بالاحاديث ايضا وابو حنيفة كان مقدما  
في ذلك كله الا انه قلته رايته لمذهب خامله في تأنيخ الحديث وهو انه اذا  
محل رايته الحديث عنده اذا كان يحفظ الحديث من حين سمع الى ان روي  
والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يوحى بقول ابي حنيفة  
لانه كان من التابعين وزعمهم في الفتوى وقال المتأخرون من الشيعة اذا  
اجتمع اثنان منهم على شيء وفيهما ابو حنيفة يوحى بقولهما وان كان ابو حنيفة  
في جانب واما في جانب فان كان القاضي من اهل النظر والاجتهاد يخير في ذلك  
وان لم يكن من اهل الاجتهاد ويستفتي غيره فيأخذ بقوله بمنزلة العاوي وذكرنا  
بن زياد في ادب القاضي له الجاهل بالعلم اذا استفتى فيها فافتاه بقول احد  
بقوله ولا سيما ان يتقدم الى غيره وان كان في المصنفين كلاما روي يوحى  
بقوله فليقل رايها يقع في قلبه انه اصوبها وسعه ان ياخذ به  
وان كانوا ثلثة فقرا واتفق اثنان اخذ بقولهما ولا يسعه ان يتقدم الى  
قول الثالث وان اختلفوا ولم يتفق اثنان منهم على شيء اجتهد هو رايه  
فيما افترقه فيه فاهم كان اصوب عنده قول عمل بذلك وليس له ان يعمل بقول  
غير واحد منهم وقال ابو العباس لنا طي هذا اذا كان المستفتي على مذهب  
الاعراق افتى عالم بقول ابي حنيفة وافتى عالم بقول ابو يوسف وافتى  
عالم بقول محمد او بقول غيره فاما ليس له ان ياخذ بقول الشافعي ولا بقول  
مالك ولا بقول غيره ياخذ بقول القاضي اذا حكم عليه بخلاف مذهب واركان



في المصنف من اصل المفتي شاورهم في ذلك لاننا ساءم رسولهم بذلك بقوله  
وشاورهم في الامر والخاص لا يكون في نفسه افطن من رسول عليه السلام  
فان اتفقوا على شيء وكان رايه كرايمهم فضل الحكم وان اختلفوا نقل الى اقرب  
الاقوال من الحق واسمى ذلك وان كان من اصل الاجتهاد ولا يعتبر السؤالا  
كثرة العدد لان الاصغر لو اوجده في حادثة ما لا يوفق الاكبر  
والجماعة ما لكثرة فطنته وحفظه والجمودة خاطره وذكره فمعه الا ترى ان  
عمر بن الخطاب عنه كان ميتا وراي بن عباس وكان يقول له غفر يا غواص وكان اذا  
اصاب يقول له شئتة اعرها من اعرها ومثل يذكروا المربى بن شبة ابا  
وكان ياخذ بقوله وعمر كرمنا فاذا اجتمع فقهاء البلد على شيء وكان رايه خلا  
ذلك فلا ينبغي ان يجعل بالحكم حق فيه الى غيرهم ويشاورهم ثم ينظر الى احسن  
ذلك فيعمل به لان المشورة بالكتاب من الغائب بمنزلة المشورة بالخطاب  
من الحاضر فان وافق رايه رايهم يقتضي به وان خالف رايه رايهم قضى برأي  
نفسه لان رايه اصوب عنده وراي غيره ليس بصواب فيقضي بما عنده لا بما عنده  
غيره فان اشكل على القاضي شيء فشاورة فيه فيها ينظر ان لم يكن القاضي من اهل  
الاجتهاد يسمعه ان ياخذ بقوله لان الواجب عليه ان يستفتي فياخذ بقول  
المفتي وان كان من اهل الراي ورأيه خلاف راي هذا الفقيه يقضي برأيه  
لان رايه صواب عنده الا انه امر بالمستورة في الابتداء رجاء ان ينضم راي غيره  
الى رايه فان لم ينضم لا يبع رايه برأي غيره فان قضى برأيه فقد قضاه وان  
قضى برأي الفقيه فقد قضاه عن راي حفيظه وهذا لا ينبغي حتى كان للسلطان  
ان ينقض قضاءه لنقل المحيط **فصل** قال بن صلاح لا يجوز لمن كانت فيه نقلا  
للمذهب ما اذا اعتمد في نقله على الكتاب ان يعتمد الا على كتاب موثوق بعصمة  
وجاز ذلك كما جاز اعتماد الراي على كتابه واعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي  
ويحصل له الثقة بما يجده في النسخة التي غير موثوق بها بان يراه كلاما مستظنا  
وهو خير فطن لا يخفى عليه في الغالب مواقع الاستنباط والتغيير واذا لم يجد  
الا في موضع لم يثق بعصمة نظره فان وجده موافقا لاصول المذهب وهو اهل الجرح  
مثله على المذهب لو لم يجده منقولا فله ان يفتي به فان اراد ان يستفتي  
فلا يقول قال الشافعي مثلا كذا ولا قال ابو حنيفة كذا وكذا وليقل وجبت  
اي حنيفة كذا وكذا وبلغني عن الشافعي او ما اشبه ذلك من العبارات واما  
اذا لم يكن اهل الجرح مثله فلا يجوز له ذلك فيه وليس له ان يذكره بلفظ  
جازم فان سلم مثله النقل المحض لانه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما جاز لا  
يجوز له ان يفتي في غير مقام الفتوى مضمنا بحاله فيه فيقول وجبت  
في نسخة من كتاب الفلاني او من كتاب فلان لا اعرض عنها ولو وجدت عن  
فلان كذا وكذا او يفتي عنه كذا او ما اشبه ذلك من العبارات **فصل**

الدين بن عبد السلام من الشافعية من المقلد والمفتي ياخذ بقول ينبغي له امامه  
ولا يرويه هذا المفتي عن صاحب خزيمه فاما حفظه مركب المذهب ومي غير  
مرويه ولا سند له الى من نقلها فمثل يسوع لمن هذه حاله المقيام ام لا وهو سوال  
طويل فيه مسائل عديدة **فاجاب** عن هذا الفضل بان قال واما الاعتقاد على  
كتاب الفقه الصحيحه الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا المصنف على جواز  
الاعتقاد عليها لان الثقة قد حصلت بها كما يحصل بالرواية وكذلك قد اعتمد  
الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم بمجمول الثقة  
بذلك وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس اتفقوا على الخطا في ذلك فهو اول  
بالخطا منهم ولو لا جواز اعتقاد ذلك لنقل كثير من المصالح المتعلقة بالطب  
والنحو واللغة والعربية في الشريعة وقد رجع الشرع الى قول الاطباء  
في صور وليس كتبهم في الاصل الا عن قوم كثر ولكن لما بعد التدليس فيها  
اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار كثر من العرب لم بعد التدليس فيها  
قال بن الصلاح قال العمري قل ما وجدت التزوير على المفتي وذلك انشاء الله  
عن امر الدين فله الحمد والشكر **مسئلة** ومثل هذا ذكره العراقي في كتاب الاحكام  
في تمييز الفتاوى عن الاحكام فقال كان الاصل يقتضي ان لا يجوز نقلها الا بما  
يرويه العدل عن العدل عن المجتهد الذي يثق به المفتي حتى يجمع ذلك عن المفتي  
كما يقع الاحاديث عند المجتهد لانه نقل ليراه في الموضوعين وعلى هذا كانت  
ينبغي ان يحرم عن ذلك غير ان الناس توسعوا في هذا المصنف صاروا يفتنون  
من كتب يطالعوها من غير روية وهو خطر عظيم في الدين وخروج عن القواعد  
عيزان الكتب المشهورة لاجل شهرة صاحبها بعدت بعدا شديدا عن التحريف والتزوير  
فاعتمد الناس عليها اعتمادا على ظاهر الحال وكذلك ايضا اهل كتاب النحو  
واللغة بالعموم عن المدول بناء على ما بعدها عن التحريف وان كانت اللغة هي  
اساس الشرع في الكتاب والسنة فاما ذلك في النحو واللغة والتفسير فزيجها  
وحدتها بعد اصل المصنف في اهل ذلك في كتب الفقه بجامع بعد الجميع عن التحريف  
وعلى هذا عزم النصارى من كتب العربية التي لم تنتشر على ما انتشر عليها الخواطر  
من استنباطها وكذلك الكتب الحديثية الضعيفة فاما يشترع امر اما في خاص  
القول الى الكتب المشهورة وكذلك حواشي الكتب المشهورة وكذلك حواشي  
الكتب بجر من انتباهها لعدم مصحتها والوثوق بها انتهى ومراعاة اذا كانت الحواشي  
غريبة النقل واما اذا كان ما فيها موجودا في الامهات او منسوب الى محل وهي خط  
من يوثق فلا فرق بينهما وبين سائر النسخات ولم يزلوا يفتنون ما على  
الحواشي كتب الامية الموثوق بعلمهم المعروفه خطوطهم ورويت موجودا لمرحان  
الدين صاحب المحيط وبرهان الدين السمرقندي صاحب الهداية وغيره اذا  
وجدوا حاشية يرمون كاتبها فنقل ذلك عنه ونسبوا اليه وادخلوا ذلك



في مصنفاتهم واما حيث يجهل الكاتب ويكون النقل عن غيره فلا شك فيما قاله  
**فصل في تحقق هذا الركن بين ما ينقض فيه قضاء القاض**  
 وقد مر للملأ على ان حكم الحاكم لا يستقر في اربع مواضع وينقض ذلك اذا وقع  
 على خلاف الاجماع والتواعد والنقل الجلي والقياس ومثاله ذلك كالحكم  
 بان الميراث كله للاخ دون الجدة فهذا خلاف الاجماع لان الامه على قولين  
 المال كله للجدة ويقاسم الاخ اما حرمانها بالكلية فلم يقبل به احد من الحكماء  
 حاكم بناء على ان الاخ يدعى بالنسب والجدة يدعى بالابوة مقدمة على الابوة  
 بقضاء هذا الحكم وان كان مضميا لم نقله **وشاخا** لغة التواعد المسئلة الشريعة  
 متى حكم حاكم بتقريب النكاح في حق من قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق  
 قبله ثلاثا فطلقها ثلاثا او اقل فالصحيح لزوم الطلاق الثلاث له فاذا  
 سأت او مات وحكم حاكم بالتوارث بينهما فنقضنا حكمه لانه على خلاف التواعد  
 لان من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع الشرط لانه حكمته انما تظهر فيها  
 فاذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع شرطه فلا يصح ان يكون في الشرع شرط  
 فلذلك ينقض حكم الحاكم في المسئلة الشرعية وهي التي وقع التمثيل بها والمؤيد  
 الاخير بين وادفع الاحتياج الى تمثيل ما فيها **تنبيه** معنى قول الملأ ان  
 حكم الحاكم ينقض اذا خالف التواعد والقياس والنقل فالمراد اذا لم يكن لها  
 معارض من راجع عليها اما اذا كان لها معارض فلا ينقض الحكم اذا كان وفق  
 معارضها الدارج اجماعا كالتضام بصفة عقد القراض والمساواة والسلم  
 والحوالة ونحوها فانها على خلاف التواعد والمضموم والاقضية **فصل**  
**في نقض القاضي احكام نفسه** له ذلك اذا ظهر له الخطاء وان كان قد اصاب  
 قول قابل وذكر القاضي بوبكر الرازي فيما اذا قضى بخلاف مذهبه وقد  
 سنيه فاما متى حكم بخلاف مذهبه حال ذكر مذهبه لا يجوز حكمه بالاجماع اما اذا  
 لم يكن للقاضي رأي وقت القضاء فقضى برأي غيره ثم ظهر للقاضي رأي بخلافه  
 ما قضى هل ينقض قضاءه قال محمد بن قيس قضاءه لان رايه في حق وجوب القضاء  
 عليه بمنزلة النقل لانه يوجب القضاء عليه كالنقل ولو قضى برأي غيره بغير  
 بخلافه نقض قضاءه فكذا هذا وقال ابو يوسف لا ينقض انظر **فصل**  
**في نقض القاضي احكام غيره** ونظره في احكام غيره مختلف فاما العالم  
 العدل فلا يتغير من احكامه بوجه قال ابو حامد على القاضي ان لا يتغير من لقضيه  
 ايضا الاول الاعلى وجه الجور لها ان عرض فيها عارض بوجه خصومه  
 فاما على وجه الكشف لها والتعقيب فلا وان سألها الخضم ذلك وهذا فيما  
 جهل حاله من احكامه هل وافق الحق او خالفه فهذا الوجه الذي نقضه  
 الكشف والتعقيب لا ان يظهر له خطأ بين ظاهر لم يختلف فيه وثبت ذلك  
 عنه وزده ويفسخه عن المحكوم به عليه وقد يدرك هذا في حكمه

الذي يخفى عنهما المكشوف والتعقيب لا ان يظهر له خطأ بين ظاهر لم يختلف  
 فيه وتبكي ذلك عند فسخه ويفسخه عن المحكوم به عليه وقد يدرك هذا في  
 في حكمه الوجه الذي يبنى عليه حكمه فيوجد مخالفا للنقل واجماع فيوجب  
 نسخه ولكن لا اذا قامت بينته على انها هل يقصد بغير ما وقع وان كان  
 هذا الحكم وقع منه سهوا او غلطا فينقضه من بعده كما ينقضه هو واما  
 القاضي لعدله الجاهل فان اقصيته تكشف فيما كان منها صوابا امضى  
 وما كان خطأ بينا لم يختلف في رده واما القاضي الجار في احكامه اذا كان  
 معروفا بذلك وكان غير عدل في حاله وسيروته عالما كان او جاهلا ظهر  
 جوره او خفي فينقض منها ما يتبين فيه جور واستريب ولم يتحقق ويعمل  
 فيه بالكشف كما يضع فيه باقصية الجاهل الا ان يعرف القاضي بالجور والظلم  
 في احكامه كلها او بعضها فنرد احكامه كلها ما عرف بالجور فيها او جهل قال  
 بعض الملأ لا يجوز للقاضي ان ينظر في اقصيته غيره قيل فان قام عنه قاض  
 وقال هذا كتاب القاضي قد حكم فيه بجور بين قال اركان ينظر فيه فان  
 يتبين له انه حكم بجور ووجه في القضاء معسر امثل ان يقضي بشهادة نصراني  
 او مشرك ان يطل المهر من غير بينة ولا اقرار او بعدم تاجيل العين او ما اشبه  
 ذلك فارأى ان ينسخه واما ان وجد القضاء منها لم يتبين فيه الجور ولا الخطا  
 الصراح مثل ان يجد فيه شهدت عندي بينة فقبلها ورأى ان الحق لفلان  
 فنقضت له بما يتبين له فلا ارى له ان ينظر فيه قال بعضهم ويجعل القضاء على  
 الصحة ما لم يتبين الجور وفي العرف من ذلك خبر بالناس ووهن القضاء فان  
 القاضي لا يخلو من اعدياه مونة بالجور فادامات وعزل قاموا برديون الاتكا  
 منه بنقض احكامه فلا ينبغي للسلطان ان يمكنهم من ذلك **قلت** وما قالوه  
 بين الاقوله شهدت بذلك بينة فقبلتها فقيه نظر فقدر يقبل غير العدل واما  
 الذي ينبغي ان ينظر فان صح باسما الشهود وهم عدول وبين وجه الحكم فلا  
 ينبغي ان يفسخ واما مع الاجال فلا **فصل في ما لا ينقض احكام القاضي**  
**اذا اطلعه على** **فصل** مما يسهل مواضع يلزم القاضي ان يرد حكم قاض قبله عند  
 جيل اعتقه احدها وهو معسر فباع الساكن نصيبه فقضى قاض بجور  
 فاذا رجع قاض حفي ابطله رجل له حق على انسان لم يطالبه به سنين فقضا  
 قاض بطلان حقه بتأخيره للمطالبة فرفع قضاؤه الى حفي ابطله امرأة  
 عفت عن دم العمد فابطل القاضي عقوبها بالقود ولو شهد امرأان بالاعتبار  
 انه لا عمل للنساء فان القاضي الثاني يبطله امرأة اذت بدين واومت  
 بوضعية واعتقت عبدا بغير رضا زوجها فابطل له سقي قضاها فاذا  
 رجع الى قاض اخر ابطله امرأة قبضت نصف صداقها وبجهرت ثم طلقها زوجها  
 قبل الدخول بها فقضا قاض لها بنصف صداقها ابطله قاض اخر اذ رجع اليه



قاضي بني شاهر على خطابه ويطلان المهر من عزمه ولا اقرارا وبعد  
تاجيل العتق او بطلان ما زاد الزوج على مهر ما بعد الدخول فللمتخفي ان يطل  
نضاه من شرح التبريد **وما ينفذ فيه قضاء القضاة** ذكر في خزائنه الفقه  
اثنا عشر موضعا يلزم القاضي تنفيذ قضاة قاض قبله لمصادفته محلا لاجتهاد  
فيه رجل زنا بامرأة حرمت عليه امها وابنتها عندنا خلافا للشافعي ولورفع  
الامر الى قاض شافعي المذهب فنقضا بالحل ثم رفع الى قاض حنفي فنقضه لان قضاة  
الاول صادف فضلا مجتهدا فيه وقضاة شافعي المذهب اذا قضى ببطلان تعلق  
الطلاق والقضاء بالملك فرغ الى قاض حنفي فنقضه وكذا في كنيات الطلاق  
اذا قضى شافعي المذهب بكونها رجميه فرغ الى قاض حنفي المذهب فنقضه وكذا  
في طلاق المكره والسلم في الحيوان ورد المنكوحه بالعيب وقضاة شاهر وبين  
والقضاة بشهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال وشهادة اهل الذمة على  
اهل الاسلام والقتل بالنسامة ومسقة النساء بما ذكرنا وذكر طهر السنة  
والذين الحسن بن سليمان المجتهد في شرح ادب القضاء للمصنف اذا رفع القضاة  
بشاهر وبين والقتل بالنسامة الى قاض اخر لا ينفذه وخلاف الشافعي  
ومالك لا يجتهد بخلافه الكتاب والسنة في الشاهد واليمين والمخالفة الاجماع  
في صورة النسامة فان قولك لم يكن موجودا في العجابه واما القضاء بخلاف  
متعة النساء فان قال المتع بك شهر بكذا فان المتاعني بطله فان الامة  
اجتمعت على بطلانها ورجع ابن عباس عنه وان قال تزوجتك شهر افنقض  
بلفظ التاقية ويجوز النكاح فكان مجتهدا فيه فاذا قضى بقضاء **فصل**  
وان كان القضاء مجتهدا فيه عند البعض وغير مجتهد فيه عند البعض يتوقف  
نفاذه على ابطال قضاء قاض آخر به لان قضاة اذا كان مجتمعا على بطلانه  
عند البعض انما لغتها لم يكن مجتهدا فيه مطلقا فيبقى نفس القضاء مختلفا  
فيه فيتوقف نفاذه على قضاء اخويه وذكر في خزائنه الاكمل القضاء بشاهر  
ويبين مجتهد فيه عند البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند  
البعض وكذا الحكم بالتبوت بالشهادة على الخط وهو من **فصل**  
فيما يجله قضاء القاضي وما لا يجله شهده جلان على رجل انه قاضي  
بانيا بن زعفران القاضي بينهما ثم تزوجها احدا للشاهدين او آخر بعد انقض  
العدة جاز عندنا في حنيفة وابو يوسف الاول والزوج الثاني وطيبها سواء  
كان جاهلا بحقيقة الحال او علما وعندنا في يوسف لا يزوجه وهو قول محمد  
ان كان جاهلا لحل له وطيبها لانه يتبع الظاهر وليس تكلف بما في الباطن  
كما لو اشترى امه ثم ظن ان البائع لم يكن مالكا وقد وطبها المشتري  
لا يوصف وطيبها بكونه حراما وان كان عالما بان كان الزوج احدا للشاهدين  
لا يجله واما الزوج الاول فعندنا في حنيفة لا يجله وطيبها في الظاهر والباطن

وعندنا لا يجله وطيبها في الظاهر ويجل في الباطن عند محمد وعندنا في يوسف  
لا يجله في هذه المسئلة بناء على ان قضاة القاضي بالمعقود والنسوة ينفذ  
او باطنا خلافا لهما وهي معروفة **مسئلة** ولو شهد رجلان انه اقرا ان امته  
هذه ابنته بن زعفران القاضي وجعلها ابنته فانها ابنته ولا يجله ان  
يطاها وتستفق منه وترته لان القاضي جعلها بنتا له وهذه احكام البنية  
وهل يجله لها ان تاكل ميراثه عندنا في حنيفة يجله وعندنا لا ياكل على ان قضاة  
القاضي بالنسبة ينفذ ظاهرا او باطنا عنده خلافا لهما ومن مشايخنا من قال  
القضاة بالنسبة يشهدون الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع ونقض الحضانة على انه  
ينفذ **مسئلة** ولو ادعى حنفي في يد رجل اقام عليه بينة زور فنقض القاضي له  
لا يجله للقضي له وطيبها ان كانت جارية ولا لبسه ان كان ثوبا ولا اكله ان  
كان طعاما ولا يجله للقضي عليه ذلك لان القضاء في الاملاك المرسلة لا ينفذ  
باطنا لانه لا يملك القضاء الاسباب وليس يقيس نقض الاسباب على من لا يجله  
فنقض القضاء بالملك له بخلاف المعقود والنسوة **مسئلة** ولو اقام شاهد  
نهران فلانا باعه من الجارية بالعدة ثم فنقض القاضي بها له فنقضه  
حنيفة ينفذ القضاء ظاهرا وباطنا حتى للمشتري غشيا بها وعندنا لا ينفذ  
باطنا حتى لا يجله الوطى ولو كان البائع هو المدي والمشتري ينكر وقامت  
بينة الزور عند فعندنا في حنيفة هذا الاول سواء وعندنا ان رضي المشتري  
بذلك يجله وان لم يرض وكان يطلب مجته فلا يجله ولو اقام بينة زور على رجل  
انه رهب من الجارية او بصدقها عليه وقبضها منه وفيه بغير  
حق لا ينفذ قضاؤه باطنا عندها وهل ينفذ في حنيفة روايات كذا في المحيط  
**فصل فيما لا يعتبر من افعال القضاة اذا غلوا مات وما لا يعتبر**  
ولا يقبل قول المعزول الا ان يبرر في لذي يبره بان المعزول سلم اليه  
حينئذ يقبل قوله لان الذي في يده اذا ادعى انه ملكه يقبل قوله وحكم له  
به ظاهرا فكذا اذا اقرا فلانا سلم اليه الا ان يقوم البينة على خلاف  
النظام **مسئلة** ولو عزل وقال كنت قضيت فلان بقصاص او حق وانما  
عليه لم يصبر حتى تشهد اثنان سواء لانه حكم امر الا يملك استيضا  
في الجامع الصغير قاض عزل فقال للرجل احرق منك الف درهم ودفعها  
الى هذا قضيت بها له عليك فقال الماخوذ لا بل اخذته ظلمًا قال القول قول  
القاضي ولا ضمان على الاخذ لان الماخوذ منه صدقة وانه فعله حاله  
القضاء وقول القاضي في حال قضاؤه حجه ودفعه منه بخلاف ما اذا اقام  
الماخوذ منه اخذته قبل تقليد القضاء او بعد العزل فيقول قول القضاة  
فيما لا يمان عز نفسه دون ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت  
بقطع يدك في حق او امرت بقطع يدك بحق من الايضاح **فصل في الكشف عن**



**القضاء** ينبغي للامام ان يتفقد احوال قضائه فانهم قوام امره ورأس سلطته  
وكذلك قاضي القضاء ينبغي له ان يتفقد قضائه ونوابه فينصفهم  
ويراجع امورهم وسيروهم في الناس وعلى الامام والقاضي الجامع لاحكام القضاء  
ان يسأل القضاة عنهم ويسأل قوما صالحين ممن لا مهم عليهم ولا يخرج فان  
كثيرا من ذوي الاعراض يلقى في قلوب الصالحين شيئا ليتوصل بذلك الى ذم  
الصالح له عند ذكروه عندهم وسواهم عنهم عنه فاذا ظهرت الشكيات بهم ولم  
يعرفوا حوالهم سال عنهم كما تقدم فان كانوا على طرقتا استقامه ابقاهم وان  
كانوا على ما ذكر عنهم عزهم واختلف في عزل من اشتهرت عدالته بظواهر الشك  
قال بعضهم ليس عليه عزل من عرف بالعدالة والرضى اذا اشتكى به وان وجد  
منه عوضا فان ذلك فساد للناس على قضائهم فان كان غير المستوك غير  
مشهور بالعدل فليعزله اذا وجد منه بدلا وظاهر عليه الشكيات فان  
لم يجد منه بدلا كشف عن حاله ووجه الكشف ان يبعث الى رجال يوثق بهم  
من اهل بلده فيسألهم سرا فان صدقوا ما قيل فيه من الشكاية عزل ونظر في  
اقتضيته فيما وافق الحق امضاه وما خالفه فضحه وان قال الذي سئلوا  
عنه ما تعلم الا جزاء ابقاه ونظر في اقتضيته واحكامه فيما وافق المسند مضي  
وما لم يوافق شيئا من اهل العلم رده وعزل ذلك من امره على الخطاء وان لم يجد  
جورا ولا ينبغي ان يمكن الناس من خصومه قضائهم لان ذلك لا يخلو من  
وهمين اما ان يكون عدلا فيستهان بذلك ويؤذى واما ان يكون فاسقا  
فاجرا وهو الحسن بحجة من شك في بطل حقه ويتسلط ذلك القاضي على الناس  
**فصل في احوال القاضي لنفسه** اختيار الاجل والاخذ  
فالظاهر عند بعض العلماء انه يمكن من ذلك وفي جامع الفصولين وقيل لا  
ينزل القاضي بعزل نفسه لانه نايب عن العامة وهو العامة متعلق  
بقضائه فلا يملك عزل نفسه **سئل** اربعة خصال لو حلت بالقاضي ينزل  
ذهاب البصر والسمع والعقل والردة من الخلاصة **فصل في جمع القضاة**  
**للنظر في حكم القاضي** قال بعض العلماء واذا اشتكى على القاضي في قضيه  
حكم بها ورفع ذلك الى الامير فان كان القاضي مائنا في احكامه سر  
احواله بصيرا فارادى ان لا يعزله الامير في ذلك ولا يقبل شكوى من اشكاه  
ولا يجلس الفقهاء للنظر في قضائه فان ذلك من الخطاء ان فعله ومن الفقهاء  
ان تابوه على ذلك وان كان عنده شبهة في احكامه او غير عدل في حاله  
او جاحلا بقضائه فليعزله ويول غيره قال ولو جهل الامير فاجلس فقهاء  
بلده وامرهم بالنظر في تلك الحكومة وجهلهم ايضا او اكرهوا على النظر  
فنظروا وافروا فوضيحت ذلك الحكم فيسخف سلطان او رد قضائه المائنا  
الفقهاء فاري لمن نظر في هذا بعد ذلك ان ينظر في الحكم الاول فان كان

بلا اختلاف فيه او كان ما اختلف فيه اهل العلم او ما اختلف فيه الاية المأمون  
فاخذ ببعض ذلك فحكمه مامن والفسخ الذي يكلفه الامير والفقهاء باطل وان كان  
الحكم الاول خطاء بينا امضى فضحه واجاز ما فعله الامير والفقهاء ولو كان الحكم الاول  
خطا بينا او علمه قد عرف من القاضي بعض ما لا ينبغي من القضاء ولكن الامير  
لم يعزله واراد النظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه فحينئذ يجوز للفقهاء النظر فيه  
فاذا تبين لهم ان حكمه خطا بين فليعزله قال وان اختلفوا على الامير في بعضهم  
رايا ولا يبعثهم رايا غيره لم يعمل مع اكثرهم ولكن ينظر فيها اختلفوا فيه فيما راه  
صوابا قضيه وانقذه وكذلك ينبغي للقاضي ان يفعل اذا اختلفوا عليه المشاور  
من الفقهاء وقد تقدم قريبا ولو كان القاضي لم يكن فضله في الحكومة بعد فضلا  
فلما اجلس معه غيره للنظر فيها قال قد حكمت لم يقبل ذلك منه لان المنع عن النظر  
في تلك الحكومة وجد ما قد لزمه بمنزلة ما لو عزله قال قد حكمت لفلان  
على فلان لم يكن ذلك بقوله الايبينه يقوم على ذلك قال ولو كان القاضي  
المشتكى في غير بلده الامير الذي هو به بحيث يكون قاضي القضاء فهذا كما تقدم  
فان كان القاضي معروفا مشهورا بالعدل في احكامه والصالح في احواله اقره  
ولم يقبل عليه شكوى ولم يكن ان يجلس معه غيره ولا يفعل هذا باحد من قضائه  
الا ان يشتكى منه استبداد ابرأى وترك راى من ينبغي له ان يشاوره فينبغي  
له ان يكتب لبلده ان يشاور في امور واحكامه من غير ان يشتم لاحدا او يجلس معه  
احدا وان كان ذلك القاضي غير مشهور بالعدل والرضى وتظاهرت الشكيات على  
كتاب له رجال صالحين من اهل بلده ذلك القاضي فافهمهم للسلمة عنه والكشف عن  
حاله فان كان على ما يجيب امضاه وان كان غير ذلك عزله وان كتب الامير الى الناس  
يا مرمم بالجلوس معه في تلك الحكومة ففعلوا فاختلف لهم فيها فان كان السلطان  
كتب الى ذلك القاضي والامير ان يرفعوا اليه ما اجمعوا عليه واختلفوا فيه ففعلوا  
ذلك ثم كان هو مستقدا حكم في ذلك فذلك له وان كتب اليهم ان ينظر وامعه ثم جهتوا  
وحكم بافضل ما يراه معهم جازله ان يحكم بالذي يراه مع بعض من يجلس معه ويكون  
ذلك لان ما لم يكره عليه وان لم يجتمع من امر بالنظر معه في ذلك وان كان حكمه  
جائلا ان يجلسوا معه وقد اجمعوا على خلافه لم ادا يحكم بذلك لانه  
لان على مثل ما اشتكى منه ولكن يكتب بذلك منزله وراى لقوم الى الامير  
فيكون هو الامر بالذي يراه والحكم فيه دونهم **فصل في قيام المحكوم**  
**عليه بطلب فتح الحكم عنه** وهو على وجه **الاول** ان كان قيامه على القاضي  
المالم العدل لم يسمع دعوا **الثاني** ان كان لما انصفه القاضي من جهل او جورا  
وشبه المدعى اليه فقد تقدم حكما **الثالث** ان كان قيامه اوبة بينه وبينه  
او بينه وبين ابنه وبين الابوين وجب الفسخ **الرابع** ان ياتي المحكوم عليه بمينة  
لبداستحلاف خصمه فيقوم باليمينه على استحقاق دعوى المدعى فقيها خلاف



في قولنا في حيفه واصحابه تقبل وينقض ما حكم به او لا وفي قولنا محمد وابنه  
ليلا لا يقبل البينه من كتاب التمه لا في عبادة القاسم بن الحسن **الخامس** ان  
ينبغي القاضي الى التقصير في الكشف عن الشهود وما ياتي بما يوجب سقوط شهاده  
من شهد عليه فان اثبت بعدم جرحه تدخل تحت الحكم وان اثبت احد المتبدين  
عبدا وذي انتقض ولزم مقتضى له بالمال رده الا ان يابن شاهد اخر  
**السادس** ان ينكر المحكوم عليه الخصام عند القاضي وقال كنت خاصمت عندي  
واعذرت اليك فلم يات بحجه وحكت عليك فالقول قول القاضي ان كان  
باق على ولايته لم ينكر **السابع** ان ينكر البينه ان يكون شهود عند  
القاضي وادعى القاضي انهم شهدوا عنده ولوا زعمه المحكوم عليه وطعن  
في حكمه بانه لم يسم في حكمه من شهد عليه فهذا ليس بشئ لان القاضي يحيران  
شأنا اظهر السجل اسماء الشهود وانشاء وان شاء القاضي بقوله حكمت بعد ما  
شهدت عندي شهود عدول قبلته انظر المحيط في باب كتابا الى القاضي  
**الثامن** ان يقول المحكوم عليه كنت غفلت حجه كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم  
**التاسع** ان اقام المحكوم عليه وادعى ان القاضي حكم عليه بما لا يرضى فالحكم  
في ذلك ان القاضي ان حكم في السكوت بما هو خلاف التواعد فنقض وان حكم  
فيها بما تافى قابله له من الخلاف لم ينقض **العاشر** اذا اقام المحكوم عليه  
وادعى ان القاضي قضاه عليه بقول مجوز ان كان قد قضى عليه في  
محل فيه قول مجوز لا ينفذ وينقض لان القول المجوز ساقط الاعتبار في  
مقابله المجهور وقوله يكون خلافا لا اختلافا فمن قضى بقوله كان قاضا  
في محل الخلاف والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف لا في موضع الخلاف وكان  
باطلا مثله اذا كان التوديع بين رجل وامراه فعصا امراده عن التوديع فباطل  
ذلك قاضا بالتوديع للرجل وقال لا عفو للنساء **الحادي عشر** اذا ادعى المحكوم  
عليه ان الشهود بعد ذلك الكذب قد رجعوا لم ينفعه ذلك ولم ينقض الحكم  
لان الحكم ثبت بقول عدول ودعوى الشهود بعد ذلك الكذب باعترافهم  
انهم فسقوا والفاصل لا ينقض الحكم بقوله فبقي الحكم على ما يلى عليه **الثاني عشر**  
ادعى بعد الحكم بالبينه ان المقتضى له قد كان اقرا هذا المحدث  
فليس هذا برفع صحيح سالم يدعى تلقى الملك من جهة عمرو ولكن ليس للمدعى  
ان يزيد في الجواب على قوله ليس برفع صحيح من الغيبة **الركن الثاني المقتضى**  
ومجوز القاضي ان يقضي للقتل ويقضى عليه الا ترى ان عليا قد تراجعا  
وخاصم عنده ولان المقتل ليس بنائب عن المقتل بل هو نائب عن جماعة المسلمين  
ولهذا لا ينفذ بموته **مسئله** وكذلك لو قضى لولد الامام الذي ولاه او رده  
لكا ولزوجه **مسئله** ولا يجوز فضاه لنفسه ولا لمن يقبل شهادته له  
لان مبني القضاء على الشهاده ولا يصح شاهدا هو كذا فلا يصح قاصيهم

لكان التمه ومجوز ان يقضي عليهم لانه لو شهد عليهم جاز فكذا القاضي **مسئله**  
ومجوز ان وما يجري مجرى القضاء في المنع من الحكم لمن يتم عليه المفتي يقضي  
بتم عليه من مجوز شهادته له فينبغي للمفتي المروء من هذا متى قدر **مسئله**  
ومجوز ان يقضي لمن يقبل شهادته له كالاخ والم والامه وكذلك لو قضى  
لامراته وامها وان كانتا لم يجز قضاها وما لهما اذا كانتا امراته تربت من ذلك  
شيا لانه لو شهد لهما في هذه الصورة لم يجز فكذا اذا قضا لهما وان قضا لامراته  
ابنه او لزوج ابنته والقاضي له حتى جاز فضاه وان كان ميتا لم يجز اذا كانت  
الابن والابنت تربت لما قلنا من المحيط **فصل** توكل من لا يقبل شهادته له لم  
يجز حكمه للوكيل وجاز على الوكيل كما لو كان اصيلا لعدم التمه ولو كان القاصي  
ومعي سهم لم يجز حكمه له في امر اليتيم اذ فيما يحكم به لليتيم حق القبر ثبت للموصي  
فيصير حكمه لابنه **مسئله** او مولى القاضي بثلث ماله وله وصي لم يجز حكمه بثلث  
ذلك الميت اذ له نصيب فيما يحكم به الميت وكذا لو كان الموصي ابن القاضي وامرا  
الاتقان لا يصح للشهادة فيما يدعى للميت وكذا لا يصح للقضاء وكذا لو كان على  
الميت دين القاضي ان يهد بحكمه محل حقه ولو حكمت امراده القاضي وكذا لا  
يجزومه ثم بات منه ومضت المدة فحكم لوكيلها جاز وكذا وكيل مكاتبته اذا  
عنى المكاتب قبل الحكم والحاصل ان المعتد وقت الحكم وينبغي ان ينفي التمه فيه  
جملة **الركن الرابع المقتضى فيه** وهو جميع الحقوق اعلم ان خطأ القضاء  
اعظم الخطوط قدرا واجملها خطا وعلى القاضي مدارا الاحكام واليه النظر في  
جميع القضاء من القليل والكثير بلا تحديد وقال بعض الناس مقتضى الظاهر في  
جميع الاشياء الا في قبح الخراج وكذا القاضي من سهل يجتنب للقاضي بوجوه لا يشا  
فيها غيره من احكام وذلك النظر في الوصايا والاحباس يريد المعصية والترشد  
والعجوة والقسمة والمواريث والنظر للايتام والنظر في احوال الغياب والنظر  
في الاسباب والجراحات وما اشبهها والابنات والتسجيل فاك ولا يجز للقاضي  
ان يرفع من عنده نظر الى غيره من الاحكام كما يرفع غيره من الاحكام اليه فهذه الواجبات  
التي قد مضت كما يرفع الا اليه ولا يكون الا في ديوانه واذا ضيع ذلك القاضي  
سنة هجته قال بعض اشياخ اشياخ هذا الذي ادركت الناس عليه  
الترتيب الاحكام القضاء في الاحوال التي لا ينبغي لغيرهم للنظر فيها **فصل**  
واما غير القاضي فيقتصر على ما قدم عليه **مسئله** ولو كان المحكوم فيه خارج البلد  
كيف يحكم والمصر شرط لجواز القضاء في الطاهر الرواية فظريته ان ينفذ واحدا  
مزاخره انه فيسمع المدعى والبينه وبقي هناك ثم بعد ذلك **الركن الخامس**  
**المقتضى عليه** وهو كل من توجه عليه الحق اما باقراره ان كان من يعص اقراره  
الا انه جاده عليه وبين الاستبراء ان كان الحق على ميت او على غايب واما  
بإدده وتقيده عن حضور مجلس الحكم وقيام البينه عليه واما بالشهادة عليه







ويبين الاستبرار ان كان الحق على مستيا وعلى غائب ولده عن الجواب عن طريق  
الدعوى وسياق بيان الحكم في هذه الوجوه كل مسئلة في محلها **فصل** والمقتضى  
عليهم انواع منهم المحاضر المالك امر ومنهم الغائب ومنهم الصغير المحجور عليهم ومنهم  
السفيه المولى عليه ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت ومنهم الصغير  
والكبير فاما المحاضر فقد تقدم في سيرة القاضي مع الخصوم اكثر احكامه  
وسياق تمامها في الجواب والنكول والبينة واما الغائب فقد ذكرت الدعوى  
عليه في فضل الدعوى وذكر انواع المدعى عليهم واما الصغير والسفيه ولا  
منهم من كورون في الدعوى في انواع المدعى عليه **فصل** ولا يحكم على عدو  
كالا يجوز شهادته عليه في رواية **مسئلة** ويجوز للقاضي ان يحكم بين اهل  
الذمة اذا انظروا وتراضوا اليه ورضوا بحكمه ولحكم بينهم بحكم الاسلام  
لقوله تعالى وان جاورك فاحكم بينهم او اخرجهم من ارضهم وقال بعضهم وظاهر هذا  
انا حكم بينهم وان لم يرض قلسا فاسمهم وقال بعضهم واما الحكم المسلم ان يحكم  
بينهم في الظالم مثل ان يمنع وارث وارثا حقه وما شبهه اذا رضى المتظلم  
بذلك واما الخزانة فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه **الركن السادس في**  
**كيف الشك** ومعرفة ذلك تتوقف على العلم بتمايزه اقسام **الاول** في معرفة تصرفات  
الحكام واطلاعهم في الاحكام وفيه فصول **الاول** في تصرفات الحكام على  
الوقائع وما هو حكم وما ليس بحكم **الثاني** في بيان الفرق بين تصرفات الحكام  
التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ويجوز تعقبها **الثالث** في بيان النوع  
التي تستقر الي حكم وما لا تستقر وما اختلف فيه وبيان ابواب الفقه التي  
يدخلها الحكم استقلال او تضاف **الرابع** الفرق بين لفاظ الحكم التي جرت لها  
عادة الحكم في التجهيلات وبيان احكامها وما يترتب عليها حكم **الخامس** في  
الفرق بين الثبوت والحكم **السادس** في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى  
تنفيذ حكم غيره **السابع** في بيان ما يدل على صدور الحكم **الثامن** في تنبها  
ينبغي للحاكم التنبيه لها فيما يشهد به على نفسه في التجهيلات وما يمنع الاشهاد  
**الاول** في تقرير الحكم ما دفع اليه اختلف الناس هل يكون حكم الحاكم على  
حكم بالواقع فيها ام لا كما لو رفع اليه امر امة زوجت نفسها بغير اذن  
ورفع ذلك الى حنفى فافراه واجازه ثم عزل فالمدعيان لغيره فسخه و  
عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا يتصرفه قاض اخر  
وقال انا من خارج المذهب ليس بحكم ولغيره فسخه وهذا بخلاف ما لو رفع  
له فقال لا له بين النكاح بغير ولي من غير ان يحكم فهذا فتوى ولغيره الحكم  
في تلك الواقعة بما يدره وكذا اذا قال لا اجيز الشاهد واليمين فهو فتوى  
اتفاقا في وان علق الطلاق والعناق على الملك او تزوجه **مسئلة**  
ذلك الى الحاكم فاقر النكاح على حال فاقرا الملوك في مقام رفع الى غيره فله

ان يحكم في ذلك بما يدره وكذا الحاقا من شاهد على القتل فرفع من لا يرى القسام فلم  
يحكم بها فلغيره الحكم لان سكوت الاول عن الحكم ليس بحكم فرفع فلو قال الحاكم لا  
اسمع بيئتك لانك خلفت قبلها مع قدرتك على احضارها او قال لا ارد اليمين  
على المدعى عليه او قال لا احكم بالشاهد واليمين ولا احلف المدعى عليه لانهما بين  
هم وهذا لا يجب فهذا كله ليس بحكم شرعي ولغيره من احكام ان يفعل ما  
ترك وما تخلفه قوله لا ادرى لك حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهاد  
وطلب الحكم سلم المدعي الى المدعى ليس بحكم وقيل ان حكم الزام وحكم ونقض في ذلك  
ان القاضي ليس بحكم اذ قال فيها قوله ده ليس بحكم وبينه ان يقول حكم كرم  
ويدل على صحة ما ذكره انه لو وقف وقفا على فقير او احتاج لبعض قرابته فاعطا  
القاضي شيئا من الوقف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى  
لو ارجع في المستقبل فله ذلك بان يعطي من وقفه من الفقراء الله اما لو  
حكم له لا يعطي غير قرابته نفذ حكمه ان فعل القاضي ليس بحكم من جامع الفتوى  
**الفصل الثاني في تصرفات الحكام** التي تلزمها حكم وما لا تستلزمه والمنازع  
التي يتعلق حكم القاضي فيها بما يشره حكمه وما لا يتناول عوارض تلك الواقعة  
وبيان التصرفات التي تشبه الحكم وليست بحكم **اعلم** ان فصل الحكم في الواقعة  
قد يستلزم وقد تفرق عن الحكم البتة فالاول حكمه فيه بالصحة او الموجب  
وذلك مثل ان يقول الحاكم قد حكمت بصحة بيع العبد الذي اعتقه من احاط الدين  
بماله اذا كان مذهبه ذلك فالحكم بصحة البيع على سبيل المطابقة وبذلك  
بالا لزام على الحكم بابطال العتق المتقدم على البيع لانه يلزم من صحة البيع بطلان  
العتق **فرفع** وكذلك اذا باع الحاكم هذا العبد الذي اعتقه من احاط الدين به  
فان اقامه على البيع حكم بطلان حكم العتق **فرفع** وكذلك اقام الحاكم على تزويج  
امراة تزوجت زوجها بغير حق النسخ فان نفس العقد عليها ليستلزم الحكم بفسخ  
نكاحها المتقدم بريدان الحاكم زوجها قبل دخول الاول بها **فرفع** ولذلك بيع  
الحاكم ملك المديان فان حكمه ينقل الملك عنه وعزوجه من يده لان نقل الملك  
وفسخه **مسئلة** كذلك حكم والثاني كجماع الدعوى والجواب وسماح الشهود  
ببيع بعيته بغير حجة او بيع سلمه لها فان ذلك لا يدل على الحكم البتة  
ولغيره من الاحكام ان ينظر فيه فان كان مختلفا في بعض شروطه عند الحكم كان  
نقضه **فرفع** **مسئلة** علم ان القاضي اذا حكم بفسخ نكاح او بيع او اجاره وبشبه  
ذلك من موجبات الفسخ فمسئلة مختلف فيها ومشار الخلاف فيها اجتهادي  
ايحس فيه نص جلي يمنع من الاجتهاد فان حكم الحاكم لا يعتمد ذلك الفسخ ولا  
ايستلزم ذلك من الحكم والدار من ذلك القاضي بالنسبة اليه كالمفتي وكذلك  
ولا يصح فيه ما في مثل القضية التي حكم فيها بالفسخ في ولاية ذلك القاضي  
ولم يرفع اليه او دفعت اليه ولم ينظر فيها حتى عزلا ومات فانها تحتاج الى اشارة



نظرا من المتأخري الاول ومن المتأخري الثاني ولا يكون التأخير الاول متساويا  
الا لما شرع بالحكم وسبب ذلك ان حكم المتأخري لا يتعلق بالجزئيات دون الكل  
لان تقسيم ما ينظر المتأخري فيه يحتاج فيه الى بينة والبينات لا تشهد بما رآه  
او شافهته وذلك امر جزمي هذا هو غالب ما تشهد به البينة وحكم القضاة  
فيه **فروع** اذا ثبت ما قرينه اذ افسخ نكاحا بين زوجين بسبب ان احدهما افسخ  
ام الاخر وهو كبير فالفسخ ثابت لا ينقضه احد ولكنه ان تزوجها بعد ذلك فرفع  
امها الى غيره ممن ولي بعده لم ينفه ذلك الفسخ ان يجهد ويصحها ان اقامه  
اجتهاده الى ان ارضاع الكبير لا يثبت الحرمة وكذا الورع اليه نفسه وتغير  
اجتهاده فله ان يصحها له **فروع** وكذا من تزوج امرأة في عهد زوجها ورفع ذلك الى  
قاض بعد ذلك ورفع امرها الى قاض اخر لا يراه تايبا التحريم ثم القضاة  
الاول ما نفا من ان يصحها له ويكونا حكم في المرتين في هذا النوع والذي  
قبله حكم امرتين لم يتقدم عليهما حكم **فروع** وكذلك لو جمع رجل في عقد النكاح المصح  
او بين النكاح والاجارة ورفع ذلك الى قاض ما لكي تحكم بالفسخ على شهور  
مذهبه لراى رآه ولتقليد القائل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك  
المراة بعينها على ذلك الوجه الفاسد الذي حكم المتأخري بفسخه بينهما فرفع  
امرهما الى المتأخري الاول او الى قاض غيره فان المتأخري الاول لا يثبت اول فشا  
هذا الفعل السكابل اذا انظر المتأخري الثاني الى خلاف ما ادى اليها اجتهادها  
الاول اما من امضى البيع والنكاح مطلقا او بشرط ان يبقى للبضع ما يجوز  
فقد النكاح على ذلك الباب في عند من يقول به **فصل** قال بعضهم المواضع التي  
تصرفات احكام فيها ليست بحكم ولغيرهم من الاحكام تغييرها والنظر فيها هي انواع  
كثيرة وقد التبس من ذلك على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وغيره يجوز  
نقضه وانا اذكر من جملة ما ذكره عشر من نوع وهي عامة تصرفاتهم فليس  
فيها من المخلط **النوع الاول** العقود كالبيع والشراء في احوال الايتام قال المتأخرون  
والجناين وعقد النكاح على بلغ من الايتام وعلى من تحت الحجر من النساء ومن ليس  
ولي وعقد الاجارة على املاك المحجور عليهم ويخوذلك فلهذا **النوع الثاني** ليست  
حكما ولغيرهم النظر فيها فان وجدها بالقرن الجسد وبدون اجزاء **النوع الثالث**  
المراة مع غير كفوفه لعل ذلك على الاوضاع الشرعية ولا يكون هذه التصرفات  
في هذه الاعيان والمنافع حكما ونفسها البينة قد يكون حكما في غير ما بان في  
هذه التصرفات على ابطال تصرفات متقدمة على هذه التصرفات الواقعة  
من احكام الانكحة ويجوز بعد ان تزوجت من غير هذا الزوج والاحكام يعلم ذلك  
او بيع المين من رجل بعد ان منع من رجل اخر وان لم يعلم ذلك وخوفا  
فاثبتت هذه تصرفات الاجرة في هذه العقود يقتضى في ذلك **النوع الرابع**  
السابقة وقد ذكر ذلك **النوع الخامس** اثبات الصفات في اللزوات

تثبت الصفات عند حاكم او المخرج او اهلوية الامامة للصلاة واهلية المعاش  
او اهلوية الوصية ويخوذلك لجميع اثبات الصفات ما هو من هذا النوع كسركا  
ولغيره من الاحكام ان لا يقبل ذلك وليعتد فسقة ان ثبت سببه عند وقيل  
ذلك المخرج ان ثبتت عنده عدلته وكذلك جميع هذه الصفات **النوع السادس**  
ثبوت اسباب المطالبات نحو ثبوت مقدار قيمة المتلف في المتلفات واثبات  
الديون على الغرارة واثبات المتلفات للاقارب والزوجات واثبات جرم المثل  
في منافع الاعيان ونحوه فان اثبت احكام بجميع هذه الاسباب ليس حكما ولا يترتب  
الحكام ان يميز مقدار تلك الاجرة وتلك المنفعة وغيرهما من الاسباب المتضمنة  
للمطالبه **النوع السابع** اثبات ابحاث الحجج الموجبة لثبوت الاسباب الاستحقاق ونحو  
كون احكام ثبتت عنده التحليف من يمين عليه الخلف وثبوت قامة اليات  
من اقامها وثبوت الاقربات من المحصور ونحو ذلك فان هذه الحجج توجب  
ثبوت اسباب موجبة لاستحقاق مسيبتها ولا يلزم من كون احكام اثباتها ان  
يكون حكما بل لغيره ان يظن في ذلك فينظر في ذلك فينظر بل اذا طلع فيها على ذلك  
يعقبه ولا يكون ذلك الاثبات السابق ما لنا نقيب كحل في تلك الحجج **النوع الثامن**  
**السادس** اثبات اسباب الاحكام الشرعية نحو اوار وروية الهلال في رمضان  
وشوال وذو الحجة فيما يترتب عليه الصوم او وجوب الفطر وفصل النساء  
ويخوذلك لجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هي اثبات الصفات والتحفي ان لا يمتنع  
في رمضان اذا انسه المتأخري بواحد ولم يكن عيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات  
سبب لم يكن ذلك سببا فيلزمه ان يترتب عليه حكم **النوع التاسع** تصرفات  
الاحكام المتناوذة في العبادات وغيرها من تحريم الابضاع وابعاد الاستنقاء وطهارة  
المياه وبجاسة الاهيان فليس هذا بحكم بل لما يعتقد ذلك ان يغني بخلاف ما  
افتي به احكام او الامام الاعظم وكذلك اذا امر بالمعروف او نهى عن منكر وهو  
يقتدر منكر او معروف فله ان لا يقتدر ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا ان يدعوا  
الامام للمناكح ويكون مخالفة سقا فانيجى لطاعه لذلك واما الحكم فلا يثبت  
على ما يستلزم خلاف ما هو عليه الا ان يجي فيه مني الشرع عن المسامحة فيها  
**النوع العاشر** تنفيذ الاحكام الصادرة عن الحكم فيما يعدم الحكم فيه من غير المقد  
ان يقول ثبت عندني انه ثبت عند فلان احكام كذا فهذا ليس بحكم من المتقدرات  
وكذلك اذا قال ثبت عندني ان فلانا حكم بكذا فليس حكما من هذا المثل بل الاعتد  
ان ذلك الحكم على خلاف الاجماع مع منه ان يقول ثبت عندني انه ثبت عند  
كذا لانا ان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند احكام لم يترتب عليه نافي  
ذلك احكام **تنبيه** على تبصير يتضمنا رجاء الحجج للغياب وصرفا وحاضرا  
فبذلك يتبين ان الحكم بقضية يعقبه بما يجب بخلاف التجهيلات المطلقة  
**النوع الحادي عشر** تصرفات احكام تتعلق اسباب الاستحلال ورسول الحق والى



مستحقها من الجحش والاطلاق واخذ الكفلا الامليا واخذ الرهون لذوي الحق  
وتقدر برصة الجحش بالشهور وغير ذلك فهذه التصرفات كيف ما نقلت ليست بحكم  
لارما ولغيره الاول تغيير ذلك وابطاله بالطرق الشرعية على ما تقتضيه العلم  
**النوع التاسع** في التصرف في انواع الحجاج بان يقول لا اسمع البعنه لانك ظف  
قبلها مع علك لها وقد ترك على احضارها فغيره من الاحكام ان يفعل ما تركه  
وقد يعدم هذا وما بعده من الصور القليلة بحكم **النوع العاشر** من التصرفا  
تولية النواب في الاحكام ونصبه لكتابة والقسام والمترجمين والمقومين  
واما الحكم للايتام وقامة الحجاب والوزعه ونصب الامناء في احوال الغياب  
والجباين فهذا وما اشبهه ليس بحكم في هذا المواطن وغيره من الاحكام نقض ذلك  
وتبدله بالطرق الشرعية لا يجد التثني والمر من **النوع الحادي عشر** اثبات  
الصفات في الذوات الموجهة للتصرف في الاحوال كالترشيد وادارة الحجج  
المفلسين والمجاين والمبذرين ونحو ذلك فليس ذلك بحكم يتقدر نقضه بل  
لغيره ان ينظر في تلك الاسباب ومقوله وتحقق عنده عند ما تحقق عند الاول  
نقض وحكم بقضه فيطلق من غير عليه ويجز على من اطلقه الاول لانه اثبات صفة  
لا نشاء **حكم النوع الثاني عشر** في تصرفات الائمة الاطلاقات من بيت المال وتقدر  
مقاديرها في كل عطاء والاطلاقات من الفي والحس في الجهاد والاطلاقات  
من اموال ايتام التي تحت يد الحاكم على مصالح الايتام والاطلاقات في الارزاق  
للقضاء والاملاء وائمة المصالح والقسام وارباب البيوت والصالحات والاطلاق  
الافطاعات للاجناد وغيرهم هذه كله ليس بحكم ولغيره اذا رفع اليه ان ينظرها  
بواه من الطرق الشرعية **النوع الثالث عشر** اتحاد الائمة من الاراضن المشتركة  
بين عامة المسلمين يرعى فيها ابل الصدقة وغيرها كما فعله عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه بهذا ليس بحكم ولغيره بعد ان يطل ذلك الحي ويفعل في تلك الارض  
ما تقتضيه المصلحة الشرعية **النوع الرابع عشر** تأميل الامراء على الجيوش والارباب  
ليس بحكم فتدبر من الصحابة رضي الله عنهم على جيش امامه وكان النبي عليه  
السلام جهرة وهو ريفي ففذه ابو بكر رضي الله عنه لما ظهر في المدينة  
المصلحة لان تنفيذ عقبة بن النقيص على الله عليه وسلم يدل على اجتماع  
المسلمين وقولهم على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والارباب ولم ينفذ  
لتنفيذ نقضه **النوع الخامس عشر** تقنين احوال الخصال في عقوبة المحاربين وذلك  
التعيين ليس بحكم فلو رفع لغيره من ترى بالتجيز مطلقا قبل التنفيذ وراى  
المصلحة تغيير ما عينه الاول كان ذلك له لان تعيين الاول ليس بحكم  
**النوع السادس عشر** تقنين مقدار من التقريرات ارفع الى غير ذلك  
الحاكم قبل التنفيذ فراى خلاف ذلك فله تعيين مقلان ولا يطلان في ذلك  
ليس بحكم شرعي . . . عباد في سبيل سببها الجناية فلما ظهر للشا في انها لا

ذلك حكم بما يراه وهذا بخلاف تعيين الاسارى بالرق ونحوه لانهما مسئلة خلاف  
بين الملأ ففقا لبعضهم ان الاسارى يقتلون فقط واخرى هذا ومنه لما في  
وما لك جوارا لاسترقاق او ضررا الجزية فاذا اختار احداهما لم يترك الحكم من قبله  
اختاره وهو انشاء حكم في مختلف غيره ولكن ذلك كل خصله من الخصال التي  
يختار فيها الامام من الامور والمن والعدا وصير الحرب والقتل والاسترقاق  
واختياره لمصلحة من ذلك لا يما حكم في مختلف غيره بخلاف مقدار التقريرات  
ليس فيه حكم وانما هو بحسب القاتل والمقتول فيه او وقع منه فعل فالمقرر بحسب  
عظمه وحقوقه وكذلك اختياره بمصلحة من عقوبة المحاربين ان وجد من المحاربين  
القتل وغير الامام القتل فليس ذلك انشاء حكم في مختلف غيره اما اذا عين القاتل  
في محارب لم يقتل بل عين القتل لعظم رايه وذهابه وارقتل مصلحة للمسلمين  
وهذه مسئلة خلاف فان الشا في يمنع قتل المحارب اذا قتل ولا لقطعه اذا  
سرق فيصير هذه كمسئلة الاسرى فتعين خصله من خصال عقوبة المحاربة  
ويكون على هذا انشاء حكم في مختلف غيره لا يجوز لغيره وكذلك نقضه وكذلك  
تعيين ارض المعنوه للبيع او القرض او وقف انشاء حكم في مختلف غيره **النوع السابع عشر**  
الامر بقتل الجناه ودم الطغاة اذا لم ينقد هو انشاء حكم في مختلف غيره كترك  
الصلوة وقتل الزنادقة فانه اذا عين القتل وحكم به كان هذا انشاء حكم في مختلف  
فيه فليس لغيره نقضه بخلاف قتال البغاة المجمع عليها ونحوه فانه منقول عليه  
**النوع الثامن عشر** عقد الصلح بين المسلمين والكفار ليس بمختلف فيه بل جواز  
عند سبب جمع عليه لا طعن الصلح انما هو التزام لكتابة الشرع لا الضمف لغيره  
بين من ينظر هل السبب يقتضي ذلك فيبقى او لا فينقضه وبطله **النوع التاسع عشر**  
عقد الجزية للكفار لا يجوز نقضه لكن ليس كونه حكما انشاء ياك القضاة بصفة  
المعقودا لمختلف فيها بل لان الشرع وضع هذه العقد موجبا للاستمرار في حق  
المعقود له ولزديته الى يوم القعدة الا ان يكون وقع على وجه يقتضي المنقح  
كمقده لاهل دين لا يحرم اقرارهم على ذلك بخلاف الزنادقة والمرتين ونحوهم  
**النوع العاشر** من الخراج على الارضين وما يؤخذ من تجار الخواتين ليس بحكم  
فان ترتيبا يقتضيه الاسباب كما صرحه فان ظهر لغيره ان السبب على خلاف  
مقتدره كما اذا اشترا مال لبيتم بالجحش فلا ينقض **فصل في تفسير**  
الى حكم لطالب تنليس من احاط الدين بماله لان من شرط صحة الحجر على المديون  
القضايا فلا او لا ثم الجزية عليه ولهذا لا يصح جره من غير القضاة بافلاسه  
بالاجماع من الذخيرة وكذلك بيع من اعتقه المديان عند من ياه لغرض حقوق  
اسرى المعتق وحق الغنى في المالمية وتعلق بذلك الحدود فانها تقتضي الحكم  
باعتقاده من مقتضى ما معلوم لان تنقيضها بجميع الناس يورى الى الفتن والفتن  
والقتل وفساد الانفس والاموال وكذلك من اعتق نصف عبده فانه لا يفتق عليه



بقية العبد لا بالحكم لتفاد من حق الله في الحق وحق السيد في الملك وحق العبد  
في تخصيص الكتب وحقه خلاف في التعلق عليه وكذلك في تخصيص المكاتب ذاك  
ما له ظاهر لا يكون من الحكم وكذلك التعلق على الغائبين من المفقودين  
وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم الحاكم وكذلك في حق الغنائم وإن كانت معلومة  
المغادر وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحكم ولو فرضت جميع الخلف  
العلم واحتمل كل انسان لنفسه من كرامات الاحوال ما يطلبه غيره وكان ذلك يعود  
الى الحق وكذا في جنسية الحريم واحدا من احوال المتق ولو جعلت  
الى لقاحه لنفسه كالحال فلا بد فيها من الحكم وكذلك ما جرى كاستيفاء  
القصاص وكثير من الاحكام بطول تتبعها **القسم الثاني في بيان الحكم**  
كثير من المحرمات المتعلق عليه والتعلق فيه بين العلماء كقريب السباع وكذلك  
وقاء الديون ورد الودائع والمغضوب واحكام العبارات فالمستأجر متعين  
ولا يقتصر الى حكم الحاكم استقلاله واما بطريق المرجع فيدخلها حكم الحاكم وتبعا  
بيانه **القسم الثالث في بيان الحكم** هل يقتصر الى حكم الحاكم او لا مال ذلك فضع البيع  
بعد تخالف المتابعين يجرى فيه الخلاف وكذلك في بيع النكاح بعد التخلّف  
الخلاف ايضا وكذلك التيمم المحذور عليه يرمي من قبل الاب هل يكفي اطلاق التوكيد  
له باذن الحاكم فيه خلاف بين العلماء وكذلك وقوع الفرقة بين المتلاعنين  
قال بعضهم بتمام التخلّف يقع الفرقة دون حكم الحاكم من غير التفتا وقال  
بعضهم لا يقع الفرقة بتمام لقائها حتى يفرق الامام بينهما وهو اختيار جماعة من اهل  
المنزلة وكذلك القامني هل ينزل مجرد فسقه او لاحق بغيره الامام فيه  
خلاف **القسم الرابع في بيان الواضحات التي يدخلها الحكم استقلاله**  
من كلام سراج الدين البلخي وبعضه من كلام اهل المذهب فالطهارة لا  
يدخلها شيء من الحكم بالصحة ولا بالموجبه استقلاله لكن يدخلها الحكم بطريق التقضي  
كتعليق عتق او طلاق على طهارة ماء او نجاسة فاذا ثبت عند الحاكم وقوع الطلاق  
لوجود الصفة لحكم بصحة الطلاق وبموجب ما صدر من المعلق ووجود صفة  
كان ذلك متضمنا للحكم بالنجاسة او بالطهارة والصلاديد **القسم الخامس**  
مثل صفي المكتوبه بوضوخال عن التنبيه او مع الوجود من النكاح  
صحة مع ذلك كما هو المذهب فاذا حكم الحاكم بعد التزم من فصل ذلك والحكم صحة  
صحة ذلك كان حكمه متضمنا صحة وضوئه وعلى هذا قياس الصلاة الخالية  
عن قراءة الفاتحة او عن الطائفة ونحو ذلك ولقد عجت من قاض حضر عند  
امير ووقع الكلام في صحة اقامة الجمعة في جامع بناء ذلك الامير فلما استأخروا  
في الخلاف في ذلك قال القاض في حكم بصحة اقامة الجمع فيه قلت وهذا كلام  
باطل ولا يتصور ان يدخل ذلك ولا نحوه تحت الحكم استقلاله لان متضمنا  
لكن يدخل بالنسبة الى واقعه فخاصة من تعلق طلاقا وغيره على صحة اقامه

الجمع في هذا المكان فالحكم اذا توجه الى المعلق بما التزمه يتضمن صحة اقامة  
الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا بطلان **واما** الركود في دخلها  
الحكم مثل ما لو حكم حاكم حقيقي بجواز خراج القيمة في الركود بصحة الاجراء او بموجب  
الاجراء وهو سقوط الزمن بذلك كان الحكم بالصحة والموجب في ذلك سواء حكم  
بالصحة او حكم بالموجب **واما السور** فيدخل ايضا وذلك اذا صام المولى الوارث  
عن الميت لحكم بصحته او بموجبه فليس للمولى ان يخرج الطعام حينئذ ولا ان  
يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم **واما الامتناع** فيدخلها الحكم استقلاله  
وتضمنا اما استقلاله ففي مسائل منها من اعتكف فغير اذن زوجها فله منعها  
وكذا العبد وكذلك لو اعتكف هو بها من اذن الدين فان الحاكم يرى فيه رايه  
**واما** التقضي كما تقدم في الطهارة والصلاة **واما الحج** فانه لو وضع جبل حجة  
الى مكة حيث يمشي عنده وله روجه ليس معتقدا ذلك فاستفت من مكة  
ببدا التحليل فارتفع الى حاكم جبل فحكم عليها بصحة ما فعل زوجها التحليل او  
حكم بموجب ذلك عنده فبما متساويان ولو حكم عليها بالتمكين كان متضمنا للحكم  
بصحة ما فعله الزوج وهو ينشر الموجب **واما الاضحية** هي عبارة لا يدخلها الحكم  
استقلاله وقد يدخلها بطريق التقضي في التعلق كما تقدم **واما الصيد** فدخله  
الحكم استقلاله فاذا تفرع اثنان في صيد وتراضوا الى احكام ونقاد فاعلى  
فعلين عدرا منها على الترتيب مثلا او قامت لبيته على ذلك وكان مقتضى  
مذهب الحاكم انه للاول او للحاكم له بانه المالك كان ذلك حكما مستقلا  
واما دخل الحكم في ذلك لانه يقتضي الملك وجميع وجوه الملك يدخلها الحكم  
**واما الذبايح** فدخلها الحكم من جهة التقصير المتقضي للتقديم وكذا دفع  
الاجرة لو قامت لبيته انه ذبح صحيح فانه يحكم له باستحقاق الاجرة وكذا لو  
باع صاحب الذبيحة لابيها بشخص يترافا الى حاكم وادعى المشتري انها  
حر ام لا ردها وظن الحاكم باقراره وبينه حكم على البائع بردها التي كان ذلك حكما  
منه بغيره الذي يجهل اذا ثبت التخصيص في الذبح وحكم بالفرق فان ذلك متضمنا  
للحكم **واما الاطعمة** فدخلها الحكم استقلاله اذا نزلت برجل  
نسيه ووجد مع رجل طعاما فامتنع من اطعامه ومن ساء ومته فان له ان  
يأكله فان مات الجائع وجب القصاص عن من يراه وان اخذه الجائع قهرا  
فغلبه قيمته **واما النكاح** وتوابعه فدخلها الحكم بالصحة والموجبه فواضح  
وكذا سائر المعاملات من البيع والقرض والرهن والاجارة والقسمة والشفعة  
والهبة والوديعة والكفيل والوكالة والحواله والحالة والضمان وغير ذلك  
من احوال المعاملات كما يدخلها الحكم بالصحة والحكم بالموجب فلا يتصور بالتمثل  
**فصل في بيان لفظ الحكم المستد اوله في التفسيرات**  
وهي مراتب في القوة بالضعف فاعلاها ليسجل بثبوته والحكم بصحة اعني صحة



ذلك المقدر وقضا كان او بيعا او غيرها قال البلق في صدا الحكم بالصحة عبارة  
عن قضاء مركز ذلك في امر قابل لقضائه ثبت عنده وجوده بشرائط الممكن  
ثبوته ان ذلك الامر صدر من اهله في محله على الوجه المعتبر عنده في ذلك  
شرعا فنقولنا عن قضاء يخرج الثبوت فليس حكم في قوله وسياتي الكلام عليه  
وقولنا من ذلك يدخل فيه الامام ونوابه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه  
جزا العزم وحكم اهل البقي اذ لم يسجل واما اهل العدل والكافر حاكم الكفر  
والحكم وقولنا قابل لقضائه يخرج به ما لا يقبل القضاء من عباده مجردة  
لم يكن اسمه الزام كما حكم على المقر ويخرج ذلك الحكم بالدين الموجل والتدبير  
والاستيلاء وما قبل القضاء ولكن لا يقبل الزام وقولنا ثبت عنده وجوه  
يقم الثبوت بالبينة الكاملة وبالشاهد واليمين عند قومه وبالأقرار وبعلم  
القاضي عند الخفية والشافعية وباليمن المردود بعد النكول عند المالكية  
وعند الشافعية او ما يتزول منزلة ذلك مما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى  
من قوله وجوده ان العدم لا يتوجه الحكم اليه وقوله بشرائط الممكنه ثبوته  
منه ان جميع الشروط لا يمتنع ان يثبت في الحكم بالصحة فان من جملة الشروط في  
المبيع مثلا ان يكون المبيع مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع الموهون ويقف  
على اجازة المهرن ولا يصح بيع المكاتب والجا في جنابة بوجوب رشا متعلقتا  
برقبته ولا يصح وقف شيء من ذلك ولاهتبه ولا يكلف انتقاء ذلك في الحكم بغير  
المبيع ولا في الحكم بوجبه لان انتقاء غير المحصور مستقدر واما طلب ذلك في  
الاوارث للميت سوى لقائهم من اجل ظهور استحقاق من شاهده بذلك وهو  
الوارث لان هذه موانع والاصل عدمها والذي يمتنع غالبا في التجهيزات  
بالحكم بالصحة في الوقف ونحوه اثبات الملك والحيازة واكتفوا بشهرة بلوغ  
من صدر منه ورشده فان قيل فانما نرى الحكم في عقود الانكحة يطلبون  
الشهادة بخلاف الوجه من موانع النكاح من زوجه وعرض ونحوها فلا يطلبوا  
الشهادة على خلوا ببيع من رهن وجنابة قلنا سدا للاحتياط في الابضاع  
وايضا فان التزوج لو وقع كان مشهودا غالبا فطلبنا منه عدمه  
مكان الاطلاع عليه بخلاف الرهن ونحوه وقولنا ان ذلك صدر من اهله  
محله هذا هو محط الحكم بالصحة قال السبكي فاذا انقضى الحكم بالصحة اعداد  
الحكم من شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وجنابته واهليته وصحة صفة  
في مذهب القاضي يريد ان كان شافعيًا وصحة الصيغة عند المالكية ائنا  
نشرط في معدود فاذا وقع الحكم بالصحة وصريح بصحة ذلك العقد وثقا  
كان او بيعا فلا يسبيل الى نقضه باجهتاد مثله ان يمتنع في مختلف فيه اختلاف  
فريقا لا نقض فيه قضا القاضي ولم يبين بناءه على سبيل العدل وقد يميز بين  
اللفظة اعني حكم بالصحة والفساد من جهة تبين عدم الملك او شرط آخر

ثلاثا في ذلك ما قصدناه فاذا تبين بطلان الحكم لنواب محله نقضه ذلك القاضي  
نفسه او غيره لان الحلال الذي ظهر تبين انه في محله الحكم لا في الحكم ومن اللفاظ  
المقارفة في التسجيل لصل بنبوته وصحته فان الشيخ نفي الدين كبر اما بكت  
هذه اللفظة في التسجيلات فيحمل عود الصيغة في صفة على الثبوت فيراجع فيه  
الحاكم ولا يكون صريحا فان عرفت المراجعة فهو محمول على الحكم بصحة التصرف  
كما لو صرح به لانه المقارفة ومعنى صحته كونه بحيث يثبت ثبوتها عليه ومعنى حكم  
القاضي بذلك الزام لكل احد فان كان كذلك في محل مختلف فيه نفذ وصار  
في حكم الظاهر كما لم يجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة واهلية  
التصرف كما تقدم في اللفظ الاول وصحة الصيغة على ما تقدم بيانه فكلما كان  
مختلفا فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علمه بالخلاف ارتفع اثر ذلك الخلاف  
والنسبة الى الواقعة فهي صحة مطلقة في نفس الامر يجب اذكرنا من رفع الخلاف  
وقد يميز من لها الفساد **ومن لفظ الحكم** يسجل بنبوته وحكم بوجبه وهذا من  
اللفاظ المقارفة التي غلبت في هذا الزمان وهذه اللفظة اخطر رتبة من الحكم  
بالصحة لان الحكم بالصحة يستدعي ثلثة اشياء اهلية التصرف وصحة صفة  
وكونه تصرف في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالتصرف  
يستدعي شيئين وهما اهلية التصرف وصحة صفة فيحكم بوجبه وهو  
مقتضاها لان مقتضاها وموجبها ذلك وكانها حكم بصحة تلك الصيغة الصا  
من ذلك الشخص فلا يتطرق اليه نقض من ذلك الوجه وليس يحكم بغير خلاف  
ذلك نقضه ولا يفتقر الا ان يبين عدم الملك فيكون نقضه كفتن الحكم بالحكم  
**تنبيه** واما اجازة الحكم مع عدم ثبوت الملك لانه قد يتساربات الملك كالنقي  
الدين السبكي ولم نجد هذه اللفظة وهي الحكم بالموجب في شيء من كتب المذاهب  
الا في كتب اصحابنا وقد نرى من الشيخ العلامة سراج الدين البلقيني لسانا حاد  
هذه اللفظة فقال ما لمحضصة الحكم بالموجب هو قضاء المتولى بما ثبتت عنده  
بالا ازام بما ثبتت عنده من ذلك او اوصا على الوجه المعتبر عنده في ذلك  
نقض قضاء يخرج الثبوت فانه ليس حكم عند بعض ائمة الخنفية كما  
سيا في ديعهم من قولنا المتولى الامام ونوابه الذين لهم ذلك على ما تقدم  
بيانه في هذا الحكم بالصحة في معنى ذلك وقوله بالان امارا يعني بالان امار  
بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدق الصيغة في ذلك فالحكم يتوجه الى الان  
بذلك الشيء الحاضر لا مطلقا كما تقدم بيانه ومن هنا يظهر بين الحكم بالصحة  
**الان الحكم** بالصحة مضاف الى نفاذ العقد الصادر من بيع او وقف بموجب ما  
صدر منه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع او من الوقف ولا  
بقية ما تقدم في بيعه في الحكم بالصحة وهذا بالنسبة الى الباع او الواقف اذا  
حكم عليه القاضي بموجب ما صدر منه وهذا غير سالم من الاعتراض وسياتي ما يبرر عليه



ان العقد الصادر اذا كان مصححا بانفاق ووقوع الخلاف في نوجبه فالحكم بالبيع  
فيه لا يمنع من العمل بموجبه عند الذي حكم بالصحة ولو حكم فيه الاول بالوجوب  
العمل بموجبه عند الحكم **الثاني** ذلك التبرير صحيح بانفاق وموجبه اذا كان  
تدبيره مطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حتى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك  
مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر ولو حكم الحنفي بموجبه التدبير امتنع البيع  
الا عند من يرى نقض الحكم المذكور لمخالفته السنة الصحيحة وهذا النقض لم يذكر  
**آخر الثالث** ان كل دعوى كان للطلب فيها الزام المدعي عليه بما اقر به او قضا  
البيعه فان الحكم حينئذ فيها بالالزام هو الحكم بالوجوب ولا يكون بالصحة  
يتضمن الحكم بالوجوب الحكم بصحة الاقرار فكذلك الحكم بحسب المدعيان حكم بالوجوب  
ولا يدخله الحكم بالصحة **الرابع** ان الحكم على الراي بموجب زناه على السارق بموجب  
سرقته فانه يدخله الحكم بالوجوب ولا يدخله بالصحة وعونه المحبس الا اذا كان  
مختلفا فيه وطلب فيه الحكم بالصحة بطريقه فانه يحكم حينئذ بالصحة ويكون الحكم  
بالوجوب والحال ما ذكرنا حكما للحكم بصحة المحبس لمختلف فيه وهذا ظاهرا بطله ينبغي  
التنبه له **الخامس** ان الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون حكما بالالزام والمختلف  
فيه يكون بالالزام بذلك الشيء المحكوم به فيجوز ذلك من الموافقة ولا يجوز  
من المخالفة لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير قرين للحكم الاول في هذا الحكم **الثاني**  
وذلك لا يجوز عند المخالف **سابع** قوله لانه ابتداء حكم مخالف لما قاله بعضهم  
لانه التنفيذ غير ليس هو ابتداء حكم الا ان ينشئ فيه حكما وسياتي ما ذكره في  
ذلك **السادس** لو تراضى متبايعان الى حكم شافعي وتنازع على وجه يقتضي المخالف  
فحكم بقوله لانه كان منه حكما بالالزام وهو موجب الحجة التامية لا بصحة التحالف  
والتحالف قبل وقوعه لا يحكم بصحته وكذا كل يمين والزام فيما لم يقع لانه لا يحكم  
فيه بالالزام وهو موجب الحجة التامية ولا يحكم فيه بالصحة **السابع** لو حكم فيه  
بموجب البيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من اهل التصرف لم يكن ذلك حكما بصحة  
البيع ولكن يكون بعد قبض المشتري مسمى بملك وان راسد الباع  
بعد لقبض حصول الملك على ما هو مقرر فيما يقوت به البيع وعون  
الحاكم فساد البيع وحصول قبض المشتري وفساد البيع وفات البيع بيده وطلب  
المشتري من المتاع في حكم بالملك او بموجب جاري فانه يحكم له بذلك اعني بالبيع  
ولا يحكم بالصحة اعني صحة البيع ولا يصح لانه لم يقع في الاصل قبضا صحيحا **الثاني**  
يتصور الفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي بعض اختلاف في صحة  
وفساده كما اذا اذن البائع للمشتري ان يكيله ما اشتراه مكيلا ففعل ذلك  
في صحة القبض وجهين عند الشافعية امضاها انه لا يصح قال الشيخ سراج الدري  
البلعيني فلو ان كان في حقه مثلا وشرط فيه الكيل وكان الباع قد اشتراه مكيلا  
وهو في كمال الباع فهل يفتي ذلك عن التجديد فيه ومهما كان بيع مجموع من الاغنا

انه يكتفي به وظاهر في الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجرى فيه الصاعان وهو من  
اي حنفية نص عليه في الجامع والمحيط ومذهب مالك جواز ذلك ذكره المحقق في  
التبصرة في السلم الثاني فاذا فرغناه على مذهب الشافعي وارتفعت قضيته برضا  
اعني هذه المسئلة والقي فيها الحاكم شافعي مثلا فحكم بصحة تصرف المشتري التصرف  
الذي لا يمنع العقد الا بعد صحة القبض فان ذلك يتضمن الحكم بصحة القبض ولو حكم  
بصحة القبض بطريقه صحيح ولو حكم بموجبه القبض على مذهب الشافعي خلا فالملك  
قال الا انه يبين الحاكم عقيدته في القبض فيكون ويقول حكمت بموجبه القبض ليس  
بصحيح ومعتقد انه يستقر به عند البيع كما جزم به الامام الشافعي وغيره وهو  
احد الوجهين كان الحكم حينئذ مقتضاه استقرار البيع بهذا القبض **الثاني** ان الحكم  
بالموجب يتضمن شيئا لا يتضمنها الحكم بالصحة فلهذا الحكم بالالزام يجرى العقد اذا  
صدر الحكم بذلك وبما انه ان الحنفي والمالك اذا حكم بصحة البيع اعني بمجرد عقد  
البيع لم يمنع ذلك ثبات خيار المجلس ولا يفسخ المتقاضي او احدهما بسبب ذلك  
الحكم لان الحكم بالصحة يجاسع ذلك فاما لو حكم الحنفي والمالك بموجبه لبيع والالزام  
بمقتضاه فانه يمنع على الحاكم الشافعي يمين المتقاضي او احدهما من الفسخ بخيار  
المجلس وليس للمتقاضي او احدهما الانفراد بذلك لان ذلك يؤدي الى نقص  
حكم الحاكم في المحل الذي حكم به وهو الاجاب وهذا اذا لم ينظر الى مقتضا ينبغي  
خيار المجلس فاذا نظرنا الى ذلك فذلك المذكور آخر ومنها القرض فانه يدخله  
الحكم بالصحة اذا وجد مقتضاها ويدخلها الحكم بالموجب فينظر حينئذ في عقيدة  
الحكم في حكمه بالموجب فان كان من عقيدته ان القرض يملك بالقبض كما نقوله المالك  
وانه لا يرجع المقرض فيما اقرضه فان كان الحاكم قد حكم بصحة القرض لم يمنع على المقرض  
الرجوع في القيام عند قاض حنفي وشافعي فان كلا منهما يرى الرجوع فيه اذ هو  
قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم بالصحة القيام بالرجوع في القرض  
وان حكم بالموجب والالزام بمقتضى مذهبنا امتنع على المقرض الرجوع في القرض  
الباقية عند المالك **الثاني** عند الحاكم المذكور امتنع الرجوع **وهنا** الرهن  
فان حكم بالصحة والحكم بالموجب والحكم فيه بالصحة لا يمنع المخالف في الالزام  
من العمل بآثاره على عقيدته فانه لا ينافي شيئا من الحكم بالصحة كما يعدم في السلم  
الاولى وان صدر فيه الحكم بالموجب والالزام بمقتضاه نظر الى المختلف فيه فان كان  
من موجه عند الحاكم المذكور لا لزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدته كما  
المذكور **الثاني** لو حكم شافعي وحنفي بصحة الرهن وحصل فيه عا دته الى الرهن بآثار  
بعد الحكم بصحة الرهن لم يكن ذلك مانعا من بيعه فسخ الوه ايودا الى الرهن كما  
هو مذهب مالك على وجه مخصوص وهو ان يفيده لاختيار او بقوت الحق فيه باعنا  
الواهن مثلا وفيه الرهن عليه او اذن المقرض للرهن في الوطن ان يفسخه لان  
الحكم بالصحة ليس مانعا للفسخ باذكار بخلاف الوهم حتى اوسا عني بموجب الرهن



عنده ولا لازم بمقتضاه فانه يتبع على الحكم المالك ان يفضله بما سبق ذكره لان  
موجبه عند الحنفى ولام الحق فيه للفرق بين المودع بالحكم بالبيع لاجل المودع  
منافى حكم الحنفى بموجبه عنده واسه تنكرا علم فهدى الفرق والتسعة مع الفرق الاول  
وهو الماش يحصل لها التميز بينا حكم بالصحة والحكم بالموجب **فصل في**  
**بيان ما يقع فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب** وذلك في اجود منها انه  
لا يتقضى الحكم بواحد منهما اذا صدر في محل الاجتهاد الذي يتقضى الحكم فيها وانما استويا  
في ذلك لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اقامتا عند استيفاء الشروط او فاما  
بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك ولا يرد بالتقضى على الحكم بالصحة لا يرد على ما  
يتضمنها اذا اجرياه فاما اذا قلنا لا يجوز مع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم  
قد وقع تحت الحكم المختلف فيه من الحكم بام مختلف فيه فيسوغ لمن لا يرى الحكم  
بذلك ان يتقضى الا اذا حكم حاكم قبله بصحة الحكم الصادر بالموجب وكان الحكم  
يرى بتويع الحكم بالموجب على الوجه المذكور فانه حينئذ لا يتقضى **ومنها** اذا رفع  
للقاضي كتاب حكم يسوغ تنفيذ عنده بعده قريب المسافة بينه وبين الحاكم  
فيه او بعدت سوا كان ذلك الحكم بالصحة او بالموجب بخلاف كتاب سماع البينة  
فانه لا يقبل الا اذا كانت المسافة بينه وبين سماع البينة بحيث لعل في مثلها التماس  
على الشهادة وهو مسافة كذا قيد الكرخي في التجريد وغيره ومن العلماء من اجاز  
ذلك ايضا بناء على انه حكم لقيام البينة ورجمه الامام الزمان الشافعية والاولى  
مالتا عقبات اطل المسافة المذكورة وسياتي في باب الشهادة على الشهادة  
كذلك من يري بيان انشاء الله تعالى **ومنها** تزييم الشهود والاحصاء بعد الحكم بالصحة  
او بالموجب في المواضع التي ثبتت فيه التزييم **تنبيه** اذا كان الحكم بالموجب متو  
لما يستبر في الحكم بالصحة كان اقوى لوجوده الا لازم فيه ولقيمة الحكم بالصحة  
**فصل** قد تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة مثلا ذلك اذا شهد عند الشهود  
بان هذا واقف وذكر والمصرف على وجه معين فحكم القاضي بموجب شهادتهم كما  
ذلك الحكم متضمنا للحكم بالصحة والحكم بتزييم **الشيخ** سراج الدين  
واعلم ان الذي يعدم في الحكم بالموجب من انه لا يتقضى استيفاء الشر  
في الحكم بالصحة فانه الذي جرى به العمل لقضاء بخلاف ما نص عليه الشافعي ومن  
نص عليه المالكية ايضا في القسم وهو انه اذا كان بايدي جماعة او بضويع  
فجاوها الى الحكم وطلبوا منه القسم ولم يثبتوا انها ملكهم فان الواجب على القاضي  
ان لا يجيبهم ويقول لهم ان شئتم فاقسموا بين انفسكم او يقسم بينكم من ترضون  
وان شئتم قسمي فاقسموا البينة على اصول حقيقتكم منها وذلك في قسمته  
بينكم بلا بينة وجية بشهود يشهدون ان في قسمته بينكم هذه الما على قاض  
غيره كان ذلك سميلا لان يحمل ذلك على كماله ولعله انما لا يقسم  
الحاكم الا بينه قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويشهد به قسم على اقرارهم **تنبيه**

وعلم هذا فنورد للحاكم ان يحكم الموجب الموجب الامكان يستوفي الشروط المطلوبة  
في الحكم بالصحة وكذا الشيخ سراج الدين قال وعلوهذا فنحضر كتاب وقفا ومع  
او اثبت صدور لم يثبت عند الحكم ما يقتضي الحكم بالصحة فلا يجوز للقاضي ان  
يحكم الى الحكم بصحته ولا بموجبه لان الواقف قد يات في مثلها بشهود يشهدون  
عند حاكم اخر ان الحكم الاول بنفاذ الوقف وامله لغير الواقف فليحل هذا لا يحل  
الى الحكم بالموجب يشهدون بانه طكه حين الوقف قال وهذا مذهب مالك وبريد  
الحياره على ما هو مبسوط في محله وما ذكره صحيح فينبغي التنبيه له وهذا هو  
الاعتراض من الوارد على الفرق الاول من الفرق العشرة قال وهذا عند الحكم فيما  
يثبت من صدور وقفا ومع فاما الشهادة عند الحكم بصيغة المصدر او بصيغة  
اسم المفعول كقول الشهود وشهادان هذا واقف او بيع من فلان او هذه منكوه  
فلان فان الحكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصحة الوقف  
فليعرفنا الفقيه الفرق بين الشهادة بالمصدر واسم المفعول وليقتض على ذلك اني  
وعلى هذا فينبغي ان يكتب في الامر بالتسجيل ليسجل بثبوت الحكم بموجب قامت  
به البينة واسه اعلم **تنبيه** ولم اقف للمالك على هذه التفرقة وطاهر قواعدهم  
عدم اعتبارها وذكر الشيخ نقي المير من المالكية ما ذكرته قبل واستبعد فقال  
قال المالكية ليس للقاضي ان يحكم حتى يثبت عند المحلل الملك والحياره بريد الى  
حين صدور الوقف قال وهذا بعيد وفيه تقطيل الحق واليد يكتفي بها  
في المعاملات **فصل في الحكم المضمونه** هن القطع ذكرها الشيخ نقي  
الدين استظرا في كلامه في الحكم بالموجب فقال وقد عرفت من هذه الامنه  
بحيث في الحكم بالموجب وشغف به جماعة من قضاة وعامة ونام وبجناهم مرات  
وهوان الموجب عندهم امر مهم يحتمل ان يكون الصحة ويحتمل ان يكون غيرهما  
وحكم القاضي ينبغي ان يمين واذا لم يمين فلا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض  
يرى خلاف ذلك **مثال** ذلك وهب شيئا يقسم رجلين فقتضا ذلك لم يجر في  
قولا في حقيقه وقال الله سفي ومحمد يجوز فلور فخرج ذلك الى قاض حنفى وحكم  
فيه بالموجب **تنبيه** ما اراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع القاضي  
من قاضيه خلاف ذلك ويقضوا بهذا او قافا كثيره وحكاما كثيره ونفقوا  
ذلك بما ذكره ابره سعيد الهروي والرافعي **تنبيه** وما الى الية وهو انما يكتب  
على ظهور الكتب الحكيمه وهو صحيح وورد هذا الكتاب على فقيله قبول مثله  
والزمت العمل بموجبه ليس يحكم لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحج  
قال الذي وقت عليه في كتابه في سعيد والزمت له المضمونه لا يجوز  
ومن شكك عليها ففقهنا اذا اعدنا الصبر على الكتاب مع ما قاله لان المضمون  
الكتاب وموجبها ما صدر وما تضمنه من اقرار او انكاه وان لم يبرر  
ولذلك صوب الرافعي انه ليس يحكم ونحن نوافقه في تلك المسئلة اذا اراد بهذه



هذا المعنى واحتمل انها مراد ما اذا حكم بموجب الاقرار او وجب الوقف وليس  
موجبه الاكونه وقفا وكون المقر به لازما وقول من قال موجبه يحتمل المعنى  
والفساد ممنوع فان اللفظ الصحيح يوجب حكمه واللفظ الفاسد لا يوجب شيئا  
لعمري قد يكون لفظ يحتمل موجبتين فيجب على الحاكم ان يعين في حكمه ما اراده كما  
ذكرته في مثال الهبة رجلين وامهاتهم ذلك لا يجوز عند القدره الا ان يخشى من  
ظالم ونحوه يرد فيك لم يسجل بثبوتها والحكم بموجب او مضمونه ومراد ما عدا  
الضميمة موجبه ومضمونه على الكتاب كما تقدم فيفعل ذلك مرافقه له فاذا علم  
ذلك من مراده عمل بمقتضاه وبدون ذلك لا يحتمل حكم القاضي الاعلى البينات  
الواضحه ومتى حصل التردد في موجب اللفظ مثل الحقبة هل مجرد القول يكفي في  
اللزوم ونقل ولا يكفي حتى يكون الواجب محييا جازيا ومثل التبرع في زرع الطائر  
هل يكون من الثلث او من راس المال او ما اشبه ذلك وقال القاضي حكمت بموجب  
ولم يتبين فينبغي ان لا يصح هذا الحكم ويحتمل ان يقال يرجع الى مذهب القاضي فيحمل  
على ذلك ويبين مقصوده وليس هذا ما نحن فيه وكل ما اذا حكم بموجب وقف  
او بيع او اقرار ونحوها فهو حكم على المعاقدين بمقتضى قوله وعلى المقر بقبضه وليس  
بحاكم اخر فنقضه لا يقتضيه من مذهب بطلانه لان فيه نقص الاجتهاد بالاجتهاد  
**ومن الفاظ الحكم** ان يحكم بالثبوت وحقيقته بتعديل البينة وسماها  
وقائده عدم احتياج حاكم اخر الى النظر فيها وجواز التنفيذ في البلد فان في  
الاثبوت في البارز غير اقترانه حكم خلاف هذا الشافعي فاذا صرح بالحكم كما ذكرنا  
جاء التنفيذ فيها فايدان قال وقد يورث بعض قضاة المالكية في هذا الزمان  
مغذ الى وقاف وقفها واقفون واستمرت في ايديهم يبرفونها على حكم الوقف  
ثم بايدي نظارها كذلك مائة سنة او اكثر فابطلها ورددوا الى مالك ورثته  
الواقف ولم يلبثت الى اليد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين  
وارثهم عن المطالبة ومذهب مالك في الجواز ابطال التامد وامتناع الدعوى  
معروف وينبغي ان يستغنى عنها وما كانت تالاه واقف قد ثبتت عند  
حاكم ولكن لم يقل حكمت بصحته فتعلق في ابطالها لعدم الجواز في اثبوت  
ليس بحكم وربما افترى بذلك اثبوت حكم ولكن لم يقل حكمت بصحة فتعلق  
لا يمنع من ابطال الحاكم حكم بصحة الوقف ما اذا ذكر منها قاعده فاقول ان  
المعبر بحكمه تارة يقتصر تارة على اثبوت وتارة يضيف اليه حكما او يترك الحكم  
مجردا ومن لوازمه ان يكون قد تقدمه بثبوت فاحالة الاول وهي ان يقتصر  
فتارة يضيف الثبوت الى السبيل الذي تشاخذ الحكم فتارة يضيف لا يورث  
الى الحكم نفسه منها قسمان القسم الاول يضيفه الى السبب كاثبات جريان  
عقد الوقف بالبيع والهبة او النكاح ونحوها هذا لما ثبت من اثبوت  
يقول القاضي ثبت عندى قيام البينة هذه العقود او ثبت عندى الاقرار بها

او بالدين مثلا فالبينة والاقرار ليسا بسببين للحكم بل لاسباب يفتي بها سببا  
لا ثبات الحكم للحكم حقيقة بثبوت قيام البينة تركها وقبولها وقد ترددوا في  
في ان اثبوت حكم وليس بحكم والصحيح عند الشافعية والمالكية ان ليس بحكم وعند  
الحنفية انه حكم ولا يتجه في تعيين كونه حكما بتعديل البينة وقبولها وجريان ذلك  
الامر المشهود به واما صحته او الالزام فينبغي فانه لا يجوز الالزام وذكر ذلك الشيخ  
سراج الدين وقال هذا هو التحقيق قال الشيخ نفي الدين السبكي وقد يقال ان  
الاثبوت يدل على حكم بالصحة لانه ليس للقاضي ان يثبت بطلان لقوله عليه السلام  
ان لا يشهد على جورنا الصحيح انه لا يدل على حكم بالصحة لانه الحكم قد ثبت في  
الغير في كونه صحيحا او باطلا وقد ثبتت الشئ الباطل قال القرافي انه قد ثبت  
ما يستدل به بطلانه ليعظم فيه ما ثبتت ما يستدل به بطلانه لا لقصد الابطال  
ولا لينظره غيره فلا ينبغي فيه الحكم ان يفعل ذلك قال السبكي والحق الصحيح  
ان اثبوت ليس حكما بالثابت بل غاية ما يمكن كونه حكما بثبوت يبراهن القدر  
ومدوره وسياق تحقيق ذلك في الفرق بين اثبوت والحكم **وقد سبق في الثالث**  
**الحكام** ليس سجل ثبوتها والحكم بما قامت به البينة فان كانت مصدرة فهو قوله  
بقيام البينة وان كانت موصولة وهو الظاهر من كاثبات جريان العقود  
المشهود بها وجعل اثبوت حكما فيما اذا كان الثابت هو العقود اقوى منه  
فيما اذا كان الثابت قيام البينة وفي مثل قوله ثبت بما قامت به البينة وقد  
ترجى احدها على الاخر والكل ضعيف **القسم الثالث** ان يضيف اثبوت الى الحكم كقول  
ثبت عندى ان هذه الدار وقفه وملك فلان او ان هذه المارية زوجة فلان فهذا  
مثل الحكم فلا يمكن التفرص لنقضه الا ان يتحقق ان سند جريانه عقد مختلف فيه  
كقول الحنفى ثبت عندى ان هذه زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فيثبت  
يعودا لخلاف في ان اثبوت حكم او لا ويقتضى جريان الخلاف فيه فان قلنا  
انه حكم امتنع على حاكم اخر باطلاله وان قلنا انه ليس بحكم لم يمتنع ومن يقول بنفي  
حكم القاضي بلا ولا يمتنع عنده على الجورين جميعا ولو لم يصح القاضي بيان  
السبب وانما يثبت قوله ثبت عندى انها زوجته وعلم البينة اخرى ان مستند  
الاثبوت فيها نفسها فانظروا ان الامر كذلك لكن العلم بذلك معبلا محتملا ان يكون  
اولها فجدد العقد بحجوز في غيبته من شهد عليه بالثبوت المطلق ومن  
نفسها وان كانا محتملا **الحالة الثالثة** ان يقتصر بالثبوت حكم والفاظ  
الحكم مستدرة وقد تقدم بعضها وسياق ذكر ما بقى انشاء الله تعالى ولا سبيل  
الوقفة باجتهاد مثله فمتى كان محل مختلف فيه اختلا اقرضا لا يقتضى قضا  
القاضي ولم يكن بانه لم يسبب باطل لم ينفق بحال والمقطع عنه في ذلك اذا  
صرح بصحة ذلك لغيره فها فيما اذا حكم بالصحة وانما الواجب فقد تقدم  
ما فيه **ومن الفاظ الحكم** ليس سجل بثبوتها والحكم بما ثبتت عنده وان حملناه على اثبوت



فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان حملناه على الثابت عنده فهو ما بين  
ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة بحكم شرعي من اجابا ومنع او طلاق فاذا حكمت  
بان هذا باع او وهب او وقف ونحو ذلك فمناه حكمت بان يثبت ذلك عندي  
فيرجع الى ما تقدم في الحكم بالثبوت **ومن المأخذ الحكم** ليسجل بقبولته والحكم به  
وكثيرا ما يوجد في امجالات المحاكم ليسجل به بقبولته والحكم به والعقود  
الى ما تقدم على الاحتمالات المتقدمة فهو غير خارج عنها ومن نوادر ذلك  
الغايدين المتقدمين في اول الكلام على الحكم بالثبوت وهو انه هل يتبع  
على حكم اخر بقضيه بمعنى يرجع الى ذات تلك التصرفات انشاؤها او اقرارها  
ولا يمنع النقض فيه تفضيل وهو انه ان اطلق البيع او نحوه او ذكر سببته  
وكيف وقع كما هو الماده في الكتب فيمنع نقضه لانه حكم بوقوع ذلك الانشاء  
او الاقرار والالفاظ الشرعية اذا اطلقت تحمل على الصحيح وانما قد يتبع  
لصغير جمع الى ذات تلك التصرفات احترازا ان يستغنى لعدم اهلية العاقد  
او لعدم شرط محله حيث لا يطلو كما سذكره في القسم الثاني وهو ان يحمل على  
التصرفات المهود كما هو الواقع في الكتاب الحكيه والامر كذلك اذا قال ثبت عندي  
البيع او الوقف ونحوها فانه انما يحمل على الصحيح فاذا قال ليسجل بقبولته  
والحكم به فالمراد بالتصرفات المبرور في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا عليه  
وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مختلفا فيه **القسم الثاني** وهو كونه  
فاسدا مجمعا عليه ليس التام في بانه الا اذا قصد ابطاله **والقسم الثالث** وهو  
كونه مختلفا فيه فان لم يرى صحته ان يثبت ويحكم بقبولته وبصحة على من فيه  
فان حكم بالصح فلا ينقض وان اثبت ثبوتها مجردا فغيره نقضه في رواية وكذا  
ان حكم بالثبوت فليس يرى فسادا ان يثبت الا لغير ابطاله او لغير غيره  
فيه كالموت شهودا لكتاب فانيته المالك بالخط لينظر فيه الشافعي فيه قال  
واذا اذنا حاكما اثبتته او حكم بقبولته ولم يعلم قصده فحمل على انه لم يتفق له حكم  
**فصل في الفرق بين الثبوت والحكم** ان قلنا الفرق بين الحكم  
والثبوت وهل الثبوت حكم ام لا واذا قلنا بان الثبوت حكم  
او يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فهذا ذلك عام في جميع صور الثبوت  
**جوابه** ان الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم فاذا ثبت بالبين  
ان السيد اعنى شقيقه في عيذا وان النكاح كان بغير ولي وبصداق قال  
وان الشريك باع حصته من اجني في مسئلة الشفعة او امان زوجة لليت حتى  
ترت ونحو ذلك من ثبوت اسباب الحكم فان بقيت عند الحاكم ريبه او لم يتوكل  
بقي عليه ان يصل الى الخصم هل له مطن او معارض ونحو ذلك فلا ينبغي ان يختلف  
في هذا انه ليس بثبوت ولا حكما لوجود التريه او لعدمه **والثاني** وان قامت الحجة  
على سبب الحكم او انتفى التريه وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب ان يثبت

ان الحكم بهذا معنى انفقها من اهل المذهب الصحيح ان الثبوت حكم يبرر في هذه  
الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع الصور الثبوت قال برهان الدين صاحب  
المحيط والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا  
قال ظهر عندي او جع عندي وعلت فهذا كله حكم هو المختار وفي الكبر لو قال  
ثبت عندي ان هذا على هذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم  
منهم القاضي ابو عاصم العامري صاحب الطحاوي وشمس الائمة الحلواني بان حكم  
بانه حكم والفتوى عليه ولعله ان يكون في صور خاصة كما ذكرنا في فتاوى رشيد  
الدين ثبت عندي حكم كذا الاول ان يبين ان الثبوت بالبينه او بالاقرار  
الحكم بينه بخلاف الحكم باقرار قال القرافي والقول الساذج ان حقيقة الحكم  
مغايرة لحقيقة الثبوت ومع تعاريف الحقايق لا يمكن القول بحصول احد المتعارفين  
عند حصول الاخر الا ان يجوز بالامامة والضرورة غير موقوف به لاحتمال ان يكون  
عند حصول الاخر ريبه ما علمنا فيتوقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه  
حكم هذا في الصور المتعارفة فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانشاء **واما الصور**  
**الجميع** عليها كنبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين عنده والتمسك  
وعقد القراض وثبوت السرقة للقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعها  
لا يستلزم انشاء حكم من هذه الاحكام بل احكام هذه الصور مقررة في الشريعة اجماعا  
وظيفة في هذه الصور انما هو التنفيذ وسياتي بيان معناه **واما** فيما عدا  
التنفيذ فالحكم والمفتي فيه سواء اذ ليس منها حكم استناهي لاجل الشروع في  
اصالة البينة بل هذه احكام تتبع اسبابها كان ثم حاكم ام لا نعم الذي يقف على الحاكم  
التنفيذ مع انه غير محض به في الدين وشبهه فلو دفع المثلث القيمة والمدين الذي  
وسلم البايع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم او غيره وانما يحتاج الى حاكم في الصور  
الجميع عليها اذا كانت تقتضي نظر واجتهاد ونحوه **اسباب كسب** الانكحة اذا كان  
توفيها للناس يودي الى المتابع والقتال كالحودود والقوانين مع ان القادر  
من القسم الذي يقتضيه لفظ واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجناية والجا في  
والجناية **واما** ان الثبوت غير الحكم قطعا وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم  
او لا يكون الصور قابله لاستلزام الحكم وقد لا يكون قابله كما تقدم بيانه في  
اورا لاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعيا وان يبين  
تخصيص هذه العبادات وتاويل كلام العلماء وحمل على معنى صحيح وهو بين لمن  
انصف **فابعد** اختلف في الحكم والنبوت هل هما بمعنى واحد او الثبوت غير الحكم  
والثبوت بوجوبه في العبادات والمواظن القلاحكم بالضرورة اجماعا  
فثبتت عند الحاكم هلال رمضان وهلال شوال وبيت طهارة الماء ونجاسته وبيت  
عند الحاكم التحريم لزمعين بسبب الرضاع وبيت القتل بسبب العقد  
وليس في ذلك شئ من الحكم واذا وجد الثبوت بدون الحكم ساعه من الحكم والاعم

الحاكم



من الشيء غيره بالضرورة ثم الذي يفهم من الثبوت هو مفهوم من الحجة كالبينة  
وغيرها السالمة عن المطاع من حيث وجد شيء من ذلك فانه يقال في عرفنا الاستدلال  
عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدونه الثبوت ايضا كالحكم بالا  
كاعطاء امير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين اهله بجهد وبفصل  
اهل الحاحه وكذا عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجه والاد  
وقد اوردت لذلك باسباب في انشاء اسرار فانما ثبت هذا علم ان كل واحد من الامور  
من وجه واخر من وجه ثم ثبوت الحجة مفارقه للكلام القسافي الانساني  
الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التفرير بحقيقة الحكم فثبت كونها من الضرورة  
وان الثبوت هو نوع من الحجة والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام او اطاعة  
**فصل في معنى تنفيذ الحكم** وهو على قسمين تنفيذ حكم غيره فالاول معناه الا  
بالحبس واخذ المال بيد القوة ورفع المسحقة وتخليص سائر الحقوق وايضا  
الطلاق على من يجوز له ابقاؤه عليه ويجوز ذلك فالتنفيذ غير الثبوت والطلب  
فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ هو الرتبة الثالثة  
وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لاسيما الحكم الضعيف المقدر على الجبار  
فهو يفتي الزام ولا يخطر له تنفيذه لتقدير ذلك عليه فالحكم من حيث هو حكم  
ليس له الا الانشاء واما قوة التنفيذ فامر زائد على كونه حاكما الا ترى ان الحكم  
ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتبة الولايات  
**والقسم الثاني** تنفيذ حكم غيره وذلك ان يقول فيما تقدم الحكم فيه فغيره ثبت  
عندك انه ثبت عند فلان من الحكم كذا فهذا ليس بحكم من المقدار البتة وكذا اذا  
قال ثبت عندك ان فلانا حكم بكذا وكذا فليس حكما من هذا المثلث بل لو اعتقد ان  
ذلك الحكم على خلاف الاجماع صحة منه ان يقول ثبت عندك انه ثبت عند فلان  
كذا وكذا لان التصرف في الفاسد قد ثبت عند الحكم ليرتب عليه موجب ذلك وقد  
تقدم هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وباجمله ليس في التنفيذ حكم البتة  
ولا في الاثبات ان فلانا حكم مساعدا على صحة الحكم ان فلا يعتمد بكترة الابتناء  
عند الحكم فهو كله حكم واحد وهو راجع الى الحكم الاول الا ان الحكم  
حكمت بما حكم به الاول والزمته بوجبه ومقتضاه **تنبيه** هذا حكم ما اذ  
الحكم الاول والثاني من مذهب واحد مع اختلاف المذاهب فقال بعض اهل  
العلم خارج المذهب اذا ورد على حاكم حكم باحد المذاهب المشهورة والقاضي الواجب  
عليه الحكم اعتقاده مذهب اخر فمثل يلزم تنفيذ هذا الحكم والزام المحكوم عليه  
بدفع المال الذي حكم عليه القاضي او ازام الزوجه المحكوم عليها بصحة النكاح  
وتكثير منها مع ان مقتضى مذهبهم هو خلاف ما نفذ ذلك الحكم في ذلك قولنا  
احدهما انه يفتى بتنفيذه وابطاله لاننا ننفذه والزم المحكوم عليه ما فيه  
الرفعة فلا يرى انه الحق عند السك ان ينفذه ويلزم المحكوم عليه ما تقتضيه

الحكم لان يتوقف خبر هذه الله وقد قلنا انه ممنوع ان نقول الاحكام المجتهدين  
وهو الظاهر من المذهب لا اخر له اوجه لاهل المذهب واسد اعلم **فصل**  
**فيما يدل على الحكم** اعلم ان يدل القول على الحكم في قولنا الحكم اشهدكم اني حكمت بكذا  
فكذا الفعل يدل على الحكم ايضا وذلك اذا كتب الحاكم الى حاكم اخر اني قد حكمت بكذا فكذا  
الكتابة تدل على الحكم كما هو مشروع في كتاب القاضي الى القاضي وكذلك لو سئل  
هل حكمت بكذا اذا شار براسه او غيره ذلك ما يدل ويظهر انه حكم به وكذلك لو كتب الحاكم  
بيده وقال اشهد واعلي بمضمونه فجميع ذلك يدل على صدق الحاكم وسببه لان الحكم  
الحاكم المستلزام لانه تارة يخبر عنه بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاشارة  
فدل على ان الحكم خبر قوله وكتابته واشارته وانما هذه الامور والله على الحكم كسائر  
ما يقول بالنفس من الاحكام والاشارة وغيرها **فصل** وما يدل على ان الحكم الترتيبي  
ان قايما بالنفس لا باللسان انه قد يقترن انشاء الحكم بما يدل عليه فيوافق انشاء وده  
الحكم وقت الاشهاد عليه وقد يفتقران سنين كثيرة بان يحكم في شيء ولا يشهد بالحكم  
على نفسه في ذلك الا بعد مدة طويلة فتبين ان الحكم الشرعي في نفسه وقايما بذاته  
من كلام القاضي لا السك واعلم ان الحكم تارة يكون خيرا يحتمل الصدق والكذب  
وتارة يكون انشاء لا يحتمل الصدق والكذب فالاول مثل ان يقول قد حكمت بكذا في  
الصورة الفلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق والكذب يجب ان يطالع عليه من حاله  
والثاني محتمل ان يكون قد حكمت بكذا في الصورة الفلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق  
والكذب يجب ان يطالع عليه من حاله والسك مثل ان يقول اشهد برأى بكذا او اني  
الزمته فلانا بكذا فهو انشاء لا يحتمل الصدق والكذب لانه انشاء الطلب من الثبوت  
ان يشهد واعليه بكذا وانما يوصف هذا بالصحة والفساد واسد تعلم  
**القسم الثاني** بيان المدعي عليه اعلم ان علم القضاة يدور على معرفة المدعي  
من المدعي عليه لانه اصل مشكل ولم يختلفوا في حكم ما كل واحد منهما وان على المدعي  
البينة اذا انكر المطلوب وان على المدعي عليه البينة اذا لم يتم البينة لكن الشان  
في معرفة الدعوى والسك ١١٠٠ والمسكر فنقول وبأسد التوفيق الدعوى  
امانة المدعي وصفه واصفا واثافة الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه  
بما على المدعي وصفه من ضعف الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه ولهذا قلنا  
اجب اليه مع مدعيه عليه والخارج مدعي لما كان صاحب اليد من المحتاج اليه لان  
الملك ثابت له ظاهر ابد لا لغيره بالتصرف جعلناه منكرا والخارج لما كان محتاجا  
الى ابات الملك لنفسه ظاهرا وباطنا جعلناه مدعي شرا وجعلنا البينة بينه  
بالدعي وقيل المدعي من اذا ترك الدعوى بغير ان يبين مقتضى الخصومة بتركه  
المدعي عليه من اذا ترك الدعوى بغير ان يترك وذلك القدر الذي في الخصومة  
المدعي من اذا ترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعي عليه من اذا تركها يجبر عليها  
وقيل المدعي من يروى ابيات امر حتى يريده ان لا امر يريده في الحقيقة كذا



من يثبت ثبات ملكا وحق والمدعى عليه من يثبت الحدين المذكورين وبإضافة  
وما ذكرنا من اختلاف لا ينبغي ان يثبت المقتضى عليه في كل مسألة فمن اجل هذا  
ما هو اكثر واعتباره انفع ما قد ذكرناه فانها هي اصل المقتضى عليه في مقتضى النظر  
ولا تردد في ذلك ولا اشكال اذا لم يبار من الحال الحال ولكن قد يعترض من حالان  
استصحاب احدهما ايضا واستصحاب الاخر فانهما يقع الاشكال فيختلف  
اهل النظر من الائمة في تميز المدعى من المدعى عليه ويفتر كل واحد منهما الى مرجع  
الحال التي استصحبها له رجل قبض من رجل فانير فلما طالبت بها وافتها من ضم  
انما قبضها عن سلف كان سلفه لوافها وقال دافها بل انما قبضها عن سلفها  
وما كنت استصحبني فظ وان اعتبرنا الفرق بين المدعى والمدعى عليه بان المدعى  
من لو سكت لم ترك وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعى لانه لو سكت لم ترك وسكوته  
والقاضي لو سكت عن جواب الطالب لم ترك سكوته وان بنيينا على الاصل وهو دعوى  
الامر الجلي والحقى فاننا ان استصحبنا كون الدافع برى الذمة من سلف هذا  
المقاضي صدقنا الدافع وجعلناه هو المدعى عليه والسلف الذي الاصل عدمه  
وان اعتبرنا حال القاضي هو المدعى عليه فافتر من الاشكال الا عند تضادم  
مقتضى الاحوال فيفتقر الى ترجيح استصحاب احدهما على الاخر وقد ذكرنا في  
القاضي انه قال وليست المقاضي وعندي في لا اعجز عن معرفة ما يتخاضم اليقين  
فاول ما ارتفع الى خصمان اشكل على امرهما من المدعى ومن المدعى عليه قلت ولعل  
اشا ما في هذا ان يثبتها عليه **التقسيم الثالث في دلالة الدعوى واقفا**  
**وجبه فصول الفصل الاول في بيان الدعوى الصحيحة وشروطها وكيفية تقييدها**  
الدعوى **الفصل الثاني** في تقسيم الدعوى **الفصل الثالث** في تقسيم المدعى  
عليه **الفصل الرابع** في تقسيم لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها **الفصل**  
**الخامس** في بيان ما يتوقف سماع الدعوى به على اثبات امور **الفصل السادس**  
في حكم الركاله في الدعوى وما يتعلق بها **الفصل الاول** في الدعوى الصحيحة  
والدعوى تنقسم الى صحيحة وفاسدة **الباب الاول** في الدعوى الصحيحة ودواعيها  
وفساد الدعوى ما ان لا تكون ملزمة شيئا على الخصم او يكون التسع محولا في  
نفسه ولا يعلم فيه خلافا الا في الوصية فان الائمة الثلاثة يجيزون دعوى  
المجهول في الوصية فان ادعى حقا من وصية او اقرار فانها يصحان بالجمهور  
ويصح دعوى الابرا من المجهول بخلاف فلو قال لي عليه شئ لم يسمع دعواه ولا  
مجهوله ولم له يريها اذا كان يعلم قدر حقه وامتنع من بيانه وقد قال بعض  
في هذه الدعوى **وعندي ان هذا الطالب لو ايقن بمماره ذمة المطلوب او**  
**وجعل مبلغه** واراد من خصمه ان يحاويه عن ذلك بان يدعى عليه به على  
التفصيل وذكر المبلغ او اجنس لم يسمع المدعى عليه الجواب بالوقال عليه  
شئ من فضل حساب اعلم قدره وقامت له بينة انها على اسباب وبقية له عند

بقية لا علم له بقدر المدعى في هذه الصورة مسموعة وكذا الوادي حقا في هذه  
الاداء والارض وقامت له بينة ان له فيها حقا لا يعلمون قدره وهي دعوى مسموعة  
ثم المدعى الصحيح ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم ودعوى يلزم  
الخصم امر من الامور وانما اشترطنا كون المدعى معلوما لان ما هو المقصد من التمسك  
لا يمكن مع جهالة واعلامه ان كان عقارا يذكر حذره وموضعه وسياتي في فصل  
بصحة الدعوى وانما اشترطنا كون الخصم حاضرا لان القضاء على الغائب وللغائب  
لا يجوز عندنا وانما اشترطنا كون الدعوى تلزمه حتى ان مراد على انه وكيل فلان ذكره  
فلان لا يثبت دعوى المدعى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا يثبت المدعى  
فيها وشك لو ادعى رجل على رجل حبة وقطن ان الهبة لا تلزم بالقول والمواهب  
الرجوع عنها ما لم يقبض فانه لا يلزم المدعى عليه الجواب عن ذلك لان المسئول عن هذا  
لو قال ذلك وقال جفت عنه فانه لا يلزم مطالبته بشئ ولا فائدة في الزامه ما لو  
اقر به لم يلزمه اذا رجع عنه وكذلك الرضايا التي له الرجوع عنها وكذلك التمسك  
على من حبه لتساق في الذم يري ان له الرجوع عنه فان هذا الاصل ذهب بعض  
الائمة الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يضيف اليه ما يلزم المطلوب بما ادعى عليه  
فيقول في الهبة يلزم تسليمها وكذلك في البيع بخيار الجلس يضيف اليه انه لم يقع  
التمسك بعد العقد قال بعض الائمة وهذا عندي انما يتجه على البناء ان الانكار  
لاصل الشئ لا يحيل محل الرجوع وعلى ان ما فيه الخيار بين امصاته او رده محل  
حتى ينعقد برفع السبيل الموجب للخيار فاذا انبجى الامر على هذا الوجه ما حكياء عن  
**الائمة الشارح الثالث** من شروط سماع الدعوى ان تكون بمصلحة بها حكم او  
امر من الامور **مثال** ما يتعلق به حكم ان يدعى رجل على رجل بدين وقيم البينة  
على ذلك وعدلتا البينة فقال المطلوب للقاضي استعلمنا الطالب انه لا يعلم  
كون شهوده مجرورين فان هذا ما اختلف فيه العلماء هل يجب فيه ايمنا ولا  
يجب فن لم يوجبها اعتل بان قال حقيقة الدعوى ان يكون متعلقة باستحقاق  
او يستحق من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضي استخراج شئ من الذي شهد  
له البينة بحته **فان اختلفوا في ذلك** اذا طلبت بين المدعى عليه فقال له المظلو  
فقلتني فاحلف لي انك لم تستخلفني فن ذهب الى استخلافه راي ان المعبر  
هذا الاصل ان يكون الدعوى لواقرها المدعى عليه لاستغ المدعى باقراره فيجب  
على هذا ان يحلف من اقربا بينه وعدلت على انه لم يعلم بفسقهم ولا اطلع عليه اذا  
المشهود عليه انما اعلم بعلمك تفسيق شهود وكذلك اذا قال له احلف لي انك لم  
تستخلفني على الحق فيما مضى فالقاضي يحلفه لانه ادعى عليه شيئا او اقر المدعى  
لزمه لان المستحق عليه يمين واحد ولم يكن المدعى ان يحلفه بمينائيه وهذا  
مقتضى القضاة في صحة مسكها ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضي يبدل الرأى  
حتى لا يحلف مرة اخرى في نظر المحيط وقاعدة المذهب ايضا ان كل دعوى اذا اقرها



المدعى عليه لا تنتفع بالقراره اذ لم يقر وان  
ما لم يجز ذلك اصلا من قواعد الشرع مثل ان يط  
انه ما جار عليه او يطلب الشهود عليه يمين الشهود  
فان هذا لا يخلط في سقوط الدعوى وكوفا لا يلتفت اليها لانها تقتضى قواعد  
الشرع في الاحكام ولا يثبت احدا من يحط منزلة القاضي والشهود الا وادعى مثل  
ذلك حتى يودي ذلك الى الوقف عن القضاء والتهادة وما تحليف الشهود فليس  
من هذا الباب وسياتي ذكره قسم السياسة **فصل في صحيح الدعوى**  
والمدعى به انواع فان كانت الدعوى سببا لا بد من ذكر جنس الشخص او  
شعبه ويذكر مع ذلك نوعه انما سقيه او برية او رعية ويذكر مع ذلك  
كالحظ ان القضاء او الحجة او يذكروا انها جدي او ردية ويذكرها بالكليل بانها  
كنا فقرة بغير كذا لانه لا يفرق في تفاوت في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان  
احكام الدين يختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان سبب السلم يحتاج الى بيان  
مكان الاثبات ليقع التحريم من الاختلاف ولا يجوز الاستبدال به قبل التيقن ان  
كان من ثم نبيح يجوز الاستبدال به قبل التيقن ولا يشترط بيان مكان الاثبات  
**وان كانت الدعوى في شيء من الاعيان** وهو سبب المدعى عليه فتصح الدعوى  
ان يبين ما يدعى ويذكر انه في سبب المطلوب بطريق النصيب والتقدير او الوعد  
او العارية او ارضه او الاجاره او غير ذلك قال بعض القضاة اذا نقص المدعى  
من دعواه ما فيه بيان مطلبه امره بتمامه وان اصابا شكالا امره ببيانها فاذا  
صح الدعوى الى احكام المطلوب **وان كانت الدعوى في المنقولات** التي  
يتغير نقلها كالرحم ونحوه حضر الحاكم عندها او بعث امينا وفي المجتبى قال  
الاستيعاي في مسئلة سرقه البقرة لو اختلفا في قبولها تقبل الشهادة عند خلا  
لها وهذه المسئلة تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط صحة الدعوى اذ لو  
شرط لاحضرت ولما وقع الاختلاف في المشاهدة ثم قال والناس منها غافلون  
**وان كانت حاله** ذكر المدعى قيمتها لان الميزان لا يفرق بالوصف اذ ربما يوجد  
كثيره بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوما به والقيمة ثم صفا اذ ربما  
يوجد اعيان كثيرة بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوما به والقيمة ثم  
فانه اذا قال مثلا قيمته عشرة دراهم من لقصة الجيدة او كذا دينار من الزاد  
الذي يقسم قيمته معلوما بهذا الوصف كذا قيل وفي النهاية والقيمة يعرف الميزان  
بذلك الشيء وقال قاضي خان وصاحب الذخيرة لو كان الميزان غائبا وادعى  
انه في يد المدعى عليه فانكر ان يبين قيمته وصفته نتج دعواه ونجم ايتم  
وان لم يبين القيمة وقال بعض من يبين كذا ولا يبري انه هالك او قائم  
ولا ادركه كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعوى لان الانسان ربما  
لا يعرف قيمة ماله فلو كان يبين القيمة لقدره به ويحل لا بد من بيان قيمته

وقال الخزانة الاسلام **فصل في مسئلة اختلافها فيما بين القاضيين** ان حكم المدعى عليه  
القيمة فاذا حكمه ولم يبين قيمته ودعواه وعند الامية الثلاثة ذكر المثل والقيمة  
في القاموس **وان كانت الدعوى في شيء من الاعيان** فبين قدره كما تقدم الا انه لا يثبت  
في هذا الى ذكر انه في يد المدعى كانه ترين في القيمة من سبب اقرب او سبب او نحو ذلك  
**وان كانت** قال كانت الدعوى في دار او عقار من الاراضي فبين موضعها من  
البلد والحل في السكة فبينها او لا يترك الكورة ثم المحلة اختيارا لقول محمد فان  
مذهبنا ان يبين بالام ثم بالاحضار وقيل ببداء بالاحضار ثم بالام فيقول دارني  
سكة كذا اذ محلة كذا في سكة كذا وقاسه على النسيب يقال فلان ثم يقال بن  
ثم يذكروا كذا فبينها بما هو اقرب فيترى الى الابد وقول محمد احسن اذا  
يبرز بالاحضار لا بالعكس ولا بد من ذكر تحديد الدار والعقار فلو ذكر حدين لا يكتفي  
في ظاهر الرواية ولو ذكر الثلاثة كفاه ويجعل الحد الرابع بازا الحد الثالث  
حتى يتهيأ الى مبداء الاول **وان كانت الدعوى في ذرة او ذرة ذكر انه دخل امر**  
نقي او سبب لا بد ان يذكروا نقي او ربيعي فلا بد من التبيين **وان كانت الدعوى**  
في السلم فيذكر بيان شرايطه من اعلام جنس راس المال وغيره ويذكر نوعه  
وصفته وقدره بالوزن لو كان وزنيا وانقاده في المجلس حتى يصح عندي  
حينئذ ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرايطه افترى ثم الاسلام لا ور  
جندي بصفة الدعوى وغيره لم يفتوا بصحتها اذ السلم شرايط كثيرة لا يفتقر اليها  
الا الحواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح تصح الدعوى وفاقا على  
هذا في كل سبب شرايط كثيرة لا بد من تحصيلها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ  
ولا يكتفي بقوله بسبب صحيح ولو لم يكن له شرايط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا  
صحيح **وان كانت الدعوى في قرض** كذا دعاه وبين صفاته وطلب احضاره ليرى من  
فاحضر قضا خالف بعضهم صفاته بعضا وصفه فقال المدعي هذا ملكي ومن  
يقبل قالوا وهذا الجواب ليستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد عليه  
نتج دعواه ويجعل كانه ادعاه انت اذ فاما لو قال هذا هو القرض الذي ادعيت  
اولا انت فليس له ان يفتقر الى كتابه لدعواه والمبينات **وان كانت** في تحديد  
الحدود فان اصاب وقال في قرضه وفيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار  
يتطل الدعوى ولذلك لو كان مكان الاشجار جيطا فالان لا غير محتاج الى ذكر  
الشجر ونحوه في ترعيه ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور  
حدودها بعد الدعوى بطل دعواه قاله قاضي خان **وان كانت الدعوى في ارض**  
لا من ذكر بلد الا بداع سوا كان محل ومونه او لا وفي دعوى النصيب لم يكن له  
حل ومونه لا يشترط بيان مكان النصيب وفي غيب غير المثل واهلاكه يبيح  
ان يبين قيمته بغير نصيبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخلافه ان كان قيمته  
يوم غيبه او يوم اهلاكه فلا بد من بيان انها قيمته اي يمين **وان كانت الدعوى**



في دناير سبيل هلاك الاعيان لا بد ان يبين و  
في بيان الاعيان فلان منها ما هو مثل و منها ما هو قيمي  
المدعى في البر وادعا  
بوزن قيل يصح وقيل لا وفي الزرة لا يصح العرف اما الاشياء الستة فالمقدور  
هو الكيل في الاربعه منها وهو بر و شعيرو و مرمح وفي الذهب والفضة المقدور  
هو الوزن **ولو كانت** المدعى في وزني بين جنسه بانه ذهب وفضه فلو كان  
مضروبا فيقول كذا دينار او يذكر نوعه بخاري الصرب او نيبا بوزني الصرب  
ويبين ان يذكرك صفتة جيدا وروي او وسط وانما يحتاج الى ذكر الصفة لو كان  
في البلد فتكون مختلفة لالوكان في البلد فتكون واحدة وعندها ذكر **الاعيان** والاشياء  
الى ذكر كونه احر ولا بد من ذكر الجوده عند حامة المشايخ وذكر النسبي لو ذكر **الاعيان**  
خالصا ولم يذكر كذا كذا **ولو كانت** المدعى في اللعب وادعى بوزن من اللعب  
بان ادعى لف من من اللعب الفلاني والورجيني فالحل الوسط لا بد ان يقول من  
الفلاني كذا ومن الورجيني كذا اذ بدونه لا يدري القاضي باي قدر يقضي  
من كل نوع **ولو كانت** المدعى في اللعب ايضا وادعى كذا كذا عينا طائفتا  
لم يجر ما لم يقل احر او ابيض وكذا في اللعب الحراني لم يجر ما لم يقل احر او ابيض  
**ولو كانت** المدعى في الرباج والجوهر يشترط ذكر الوزن فتد قال اهل  
النظر بالجوهر ان الجوهر من المتفقين صورة لوتفا ونا ونا يتفاوت قيمتها  
اذ لا يتقارن ولا يتسع ثقبه بمور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضرا  
وذكر في الزخيرة **ولو كانت** المدعى في طاجونه وحدها وذكر ادواتها القفا  
الا ان لم يسم الادوات ولم يذكر كذا كذا لا يصح المدعى في قيل يصح اذا  
ذكر جميع ما فيها من الادوات القايمه والا ولا يصح **ولو كانت** المدعى في من على  
التي يمكن حضور وصية او الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته فلو كان  
وصيا يقول ان ادعى الى هذا ففجب عليه الا ان من تركته التي في يد ولوا دعى  
الدين بسببه الوارث لا بد من بيان كل ورثته عن مجمع التوازل **ولو كانت** المدعى  
في الاعيان والاموال بسبب الاقرار واجب عليه ان يقر به في الابد او ادعى عليه  
دوام وقال لما انه اقربها اه وقال ابتداء انه اقربا هذه **ولو كانت** الاقراران  
لي عليه كذا قال في الزخيرة قيل يصح من المدعى وقيل لا وهو قول  
المشايخ لا تقبل الاقرار لا يصح سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت  
للمقر له فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصح وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى  
الاقرار من طرفه ارفع حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى اقرانه لا قوله على المدعى  
عليه او ان المدعى عليه اقران هذا ملك المدعى قيل لا تقبل وعامتهم عليه يصح  
واجبوا انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقره والابد او لا لي عليه كذا وهكذا اقر  
به المدعى عليه فانه يصح ويسمع البينة على اقراره اذ هو عمل الاقرار سببا  
للو جوب وفي هذه الصور لو انكر مل يحلف على اقراره عليه خلاف **ولو كانت**

المدعى في طلبه ان يقره ان يقره الميث يشترط لعصته ان يبين انه عمه لايه وامه  
اولامه ويشترط قوله ان يقره لا وارث له غير ولا بد له من شهوده ان يبين الميث  
وارثه حتى يلتقي الى اب واحد ويقولوا هو وارث لا وارث له غير وكذا في الاخ  
والجد اذا شهدوا ان جد الميث اوليه لا بد ان يقولوا هو وارث لا وارث له غير  
فلو شهدوا به او شهدوا ان اخو الميث لايه وامه او لايه وارثه لا يعلم له  
فارثا غير جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء قاله قاضي خان وقال في فتاوي  
رشيده الدين ادعى ان ابن عم الميث يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام والجد  
ليبين ان كان انتسابه الى الجد ليصير معلوما ان انتسابه بهذه النسبة ليس  
بانتساب عند القاضي فيشترط البيان ليعلن ادعى انه اخوه لايه وامه وشهدوا  
لم يذكره واسم الام او الجد لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لانه ذكر محمد وعبد الله  
الكتاب برهن ان اخوه لايه وامه تقبل ولم يشترط ذكر الجد وذكر شمس لايه  
الرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره اما لو ادعى انه ابن عم لا بد ان يذكر  
اسم ابيه وجده **فصل** الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه  
فلو كان عملا يثبت باعتباره ما كابوة وجوة ولا زوجة فالمدعى خصم لو انكر  
المدعى عليه وتقبل بينته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع ولو كان عملا يثبت  
باعتباره ما كابوة فهو خصم لو ادعى حقا مع ذلك والا فلا كذا في الجامع **مسألة**  
مسألة قال صاحب الايضاح ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعى حقا من وراثته او  
نقعة او حق ترسية او حريية في اللقيط وما اشبهه الا في الميراث وجين والابن  
والولد فولا المتق والمولا فانه يقبل بينته وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت بحق  
نفسه في ذلك كله **ولو كانت** المدعى على رجل وقال لي على هذا احمد بن محمد  
ابن احمد كذا درهما وهو هذا فشهد شهوده ان هذا احمد بن محمد ابن احمد وادعى  
كنايته المال لا النسب فالمدعى وشهوده ليسوا بخم في اثبات النسب فلا يثبت  
المال لوجود الاشارة اليه كذا وقع في فتاوي رشيده الدين ثم قال وعلى قيس **مسألة**  
اخرى هي انه لو ادعى ما مائة درهم وانته مات وانته وارثه وابنه واسم  
ابنته كذا ما لم يثبت كذا وبرهن يقبل ويثبت النسب بيني ان يكون هناك ذلك  
**مسألة** الثاني في تقسيم الدعاوى المدعى سبعة انواع منها ما لا يسمه الحاكم  
الا بامر المدعى بسبب ادعاء شيئا ومنها ما لا يسمه الحاكم ويؤدى بالمدعى  
بسبب ما ادعاه ومنها ما يسمع الحاكم المدعى به ويمكن المدعى من اقامة البينة  
على صحة ما ادعاه ولا يلزم الحاكم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمع الحاكم ولا  
يلزم المدعى عليه الجواب عنها الا بشرط ومنها ما يسمه الحاكم ويمكن المدعى  
من اقامة البينة بما ادعاه ولا يحكم بموجب ما شهد به على المزمع ومنها ما  
يسمه الحاكم ويمكن المدعى من اقامة البينة على دعوته ولا يلزم المدعى عليه  
بالجواب ومنها ما يسمه الحاكم ولا يمكن المدعى من اقامة البينة على صحة ما ادعاه



ويعبر ما ادعى عليه به هذه سبعة انواع **الدعوى** **الغاسق**  
وقد تقدم ذكرها **النوع الثاني** **الدعوى** **وعدا** الدين والصلاح عالا  
ينقلوهم وسياق ذكرها في احكام السياسة **النوع الثالث** **الدعوى** **على المير**  
والسفيه وسياق ذكر ذلك قريبا **النوع الرابع** **الدعوى** **لرجل الدار والعقا**  
على من هو جاريه كذا فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشرط ياتي  
ذكرها **النوع الخامس** **ما ذكر في المحيط** في امارة ادعت ان زوجها طلعتا ثلثا واثباتا  
على ذلك بينه وان زوج ينكر فالناقص لا يسمع البينة ويجوزها من بيت الزوج  
لكن يحمل معها امارة ثقة ما موند تحفظها او تمنع زوجها منه **مسألة** **الدعوى**  
شهودها **ومنها** ما ذكره في باب الوكالة لو وكله في قهر المير لا يكون **ويشترط**  
بالخصومة في قولهم حق كذا قام المدعى عليه البينة انه اشتراها من الذي  
وكله لم يقبل بينته في اثبات الشراء يسمع بینه لدفع الخصومة فادعت  
فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل **ومنها** اذا ادعى رجل الاصابة وادعى  
الزوجه عدها فشهدت النساء انها بكر بوجله في المير ويفرق بعد ذلك  
الاحل لانها تايدت بموكلات اليك اواصل **ومنها** شهدا جنبيان على احد  
الشريكين ان شريكه الغائب عتق حصته من هذا المير بحال بينه وبين الحاكم  
ولا يحكم بعتقه حتى يقدم الغائب فيعاد عليه البينة عندا في حقيقته **والمحيط**  
**النوع السادس** ظاهر التصور **النوع السابع** كمن ادعى عليه بوجعه فخذها  
اصلا فاقبضت عليه البينة بها فادعى انه ردها واراد اقامة البينة على ذلك  
فلا تتم دعواه ولا يمكن من اقامت البينة على ما ادعاه ولها نظاير كثيرة في الفتاوى  
**المفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم** وهم اربعة اقسام **الدعوى** **على الحاضر**  
المالك لأمه ودعوى على الصغير والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب  
ودعوى في مال الميت **القسم الاول** **الدعوى** **على الحاضر** **الرئيس** **ويشترط**  
في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك يعني عزاءه **القسم الثاني** **الدعوى**  
على الصغير والسفيه لو ادعى على صبي عا . . . **مسألة** **الدعوى** **على الحاضر** **الرئيس**  
حضرة الصبي ولو وجب الدين بمباشرة هذا الوصي لا يثبت **والاحضار** **الصبي**  
ولو وجب له مباشرة كاتلاف ونحوه **ويشترط** احضاره **مسألة** **الدعوى**  
صبي عا عليه مالا باهالك او غضب لو قال المدعى عليه بينه حاضره **ويشترط**  
حضرة الصبي لانه مواخذا فعالة ويحتاج الشهود الى الاشارة لكن يجوز مع  
ابوه او وصيه لو ادعى عنه ما يثبت وان لم يكن له ادب او وصي وطلب المير  
ان ينصب له وصيه ينصب له القاضي وصيا لكن **ويشترط** حضرة الصبي المدعى  
وقال بعض المتأخرين حضرة الصبي هذا الدعوى بشرط سواء كان الصبي مدعى  
عليه والصبي انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع في المحيط وقال  
في الفتاوى الرئيس به لا يشترط حضرة الصبي لانه لو وصي بل يشترط

ان يكون القاصر **مسألة** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
على انه يشترط حضرة المدعى **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
عند الدعوى **مسألة** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
به او شهدا ببيع او اجاره او شرا او مولاة غائب يقبل ولو كان مكان المادون  
مجهول والباقي محال يقبل عليه لا على المولى وكذا في ايت امانة يقضى على  
المولى عندا بي يوسف وعندا يقضى على القن لا على مولاة فيؤخذ به بعد  
عقده وفي الاقرب لا يقضى على مولاة حضرة او غاب وفي الفتاوى الرئيس به  
المسألة **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
من خرب الا لا يشترط حضرة مولاة ادعى القن معتبره **القسم الثالث** **الدعوى**  
**الدعوى على الغائب** وهو على قسمين غائب عن مجلس الحاكم حاضرا في البلد  
عن البلد قال في شرح الحكم على الغائب لم يجز سواء كان غائبا عن مجلس الحاكم  
حاضرا في البلد او غائبا عن البلد ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان يثبت  
عنه وكذا لو قضى على الغائب بالاخصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان من فتاوى  
ظهير الدين وقال في الفتاوى الصغرى والفتوى على نفاذه قال خواهر زاده  
لا ينبغي للقاضي ان يحكم للغائب بالاخصم كالا يحكم على الغائب الا ان مع هذا  
لو وكل وكلا وانفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى قال صدر الاسلام  
ابو اليسر قوله وانفذ الخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا يقيد بالمحتاج  
ويقضى فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم ومالم يقض القاضي لا يصح  
**مسألة** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
كنا في المحيط وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يجز الاخصم عند حاضرا  
فدعى وهو يتوكل الغائب اياه واما حكمي وهو بان يكون المدعى على الغائب  
لما يدعى الحاضر لا محاله او شرط له على ما ذكر بعض المتأخرين منهم البرزوي  
وشمس الاسلام والا من جندي وعند عامةهم يشترط السببية فقط **قال**  
خواهر زاده يجوز باحد معان ثلثة احوال احضار الثاني يكون  
المدعى على الغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب شيئا لما يدعى  
عن حاضرا لا محاله والثالث كون المدعى شيئين بينهما سببية لا محاله كما مر  
وفي ههنا الصور يحكم على الغائب سواء خواهر زاده بين الشيئين بشرط  
السببية لانصافا لحاضر خصما عن الغائب في الفصلين وذكر عامة المتأخرين  
السببية **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط** **الدعوى** **على الغائب** **ويشترط**  
سببا لما يدعى عليه على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب حتى لو حضر وانكر  
يحتاج الى عذرة البينة ولا ينصب الحاضر خصما عن الغائب في ههنا الصور  
لان جملة خصما عن في موضع لا ينقلها المدعى على الغائب عن المدعى على



الحاضر من ورع ولا ضرر في ما ينفعك فيعمل بها  
شئين والمدعى على الغائب سبب ما يدعيه على  
الرعي فظاهر واما الاصل الثاني في بيانها في مسيرها اذا ادعى دارا انه  
شراء من فلان الغائب وهو عليه وقال ذواليد هو من المدعى بحكم على الحاكم  
والغائب المدعى شي واحد وهو الدار والمدعى على الغائب وهو الشرا من  
سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر اذا الشرا من المالك سبب محاله كذا في الثاني  
الصغرى لو صدقه ذواليد في ذلك فالقاضي لا يامر ذواليد بالتسليم الى المدعى  
لأن الحكم على الغائب بالشرا فإقراره وهو محجبه **مسئله** لو طالب المدعي نفسه  
بدينه فبرهن الكفيل على اذا المدعيون الغائب قبل وينصب الكفيل  
عن المدعيه اذا لا يمكنه دفع الدارين الا بهد فكذا يقول هنا واسد اعلم من فتاوى  
رشد الدين **مسئله** اذا طلب منه الوكيل بالخصومه لا يجزئ القاضي عليه وان  
اعطاه كفيلاً بالمدعى ووكيلاً بالخصومه وطلب ان يعطه كفيلاً بنفسه امره  
يعطه كفيلاً بنفسه او بنفس الوكيل بالخصومه الى ان يقض لان اذا غاب بعد  
التركيب قبل القضاء امتنع القضاء عليه عندا في حقيقه ومحمد وعنده ابو يوسف  
ينصب وكيلاً عنه فيقضي عليه بخلافه اذا غاب بعد الاقرار حيث يقضي عليه  
باقراره لما بينا ان الاقرار حجه في نفسه فلا تقف كونها حجة على القضاء فلا  
تمس الحاجة الى القضاء حقيقته وانما تمس الحاجة الى ابطال الحق الى المستحق  
من شرح التجريد **فصل في اشياء الدين على الغائب** وطريقه ان  
يكفل بكل ماله ثلثي الغائب ويجوز المدعى في المجلس فيدعي المدعى عليه على الكفيل  
ما لا مقدرة بسببه لكفاله المطلقة فيقر الكفيل بالكفاله وينكر دينه فبرهن  
المدعى بدينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره  
بكفاله ثم يبرى المدعي الكفيل فيثبت الدين على الغائب لا تصاب الكفيل خصا  
عن الغائب وهذا اذا كانت الكفاله بكل ماله على الغائب ماله ولو لم يكن بان ادعى  
ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيلاً به ومنه فيحكم القاضي على الكفيل  
لم يكن ذلك حكماً على الغائب الا اذا ادعى الكفاله بامر الغائب الكفيل بكل ماله  
فاحكم على الكفيل بما كان مسير حكم على الغائب سواء ادعا الكفاله بامر او  
الدين من كلام بعض المشايخ **القسم الرابع المدعى على الميت**  
ولا يسمع المدعى في مال الميت الا بعد ثبوت وفاته وعدد ورثته فان اقر  
الوارثا لثبوتها ولم يكن ثم غيره لم يفتقر الى شحها **مسئله** ادعى ديناً على الميت  
ولم ورثه صغار يكتفي حضرة الواحد من الدين **مسئله** امرأة ادعت على زوجها  
بعد وفاته القدر من مهرها وذلك مهر مثلها وقالت الورثة قد علمنا ان  
اباناً تزوجها ولا نذكر ما مهرها وطلعوها على قول ابى حنيفة ومحمد باسرها  
مهرها قال في جعل لها اقل الصداق عشرة دراهم لان ذلك متيقن فيه

في قول القاضي بالتمام والدين والدين

ذالزيادة مشكوك بها **لو اشترى رجل من رجل عبداً فمات المشتري والعبد وادى**  
**البائع الثمن على ورثته** فالتا الورثة ما تدرى ما مثله وحلفوا انهم لا يعلمون ما مثله  
قال فيهم القاضي حتى يقروا بشي يحول بينهم وبين المال ويضعه على بيع عدل حتى  
بينوا ما على ايهم من الثمن بمنزلة رجل اقران رجل على ابيه دين وقال لا علم ما هو  
فلا بد ان يقر بشي ولا يحول القاضي بينه وبين تركه ابيه فكذا هذا الكل من المحط  
**الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع من دينهم وما لا يسمع منها**  
وهي انواع **النوع الاول** من يريد اقامتها لصحة ما ادعاه لنفسه **النوع الثاني**  
من يريد اقامتها لصحة ما ادعاه لوكله **النوع الثالث** من يريد اقامتها لصحة  
ما ادعى به لايه او لغيره بغير وكاله **النوع الرابع** من يريد اقامتها لصحة ما  
ادعى به لمن هو تحت ولايته من اهل ووصى **النوع الخامس** من يريد اقامتها لصحة ما  
ادعى به لنفسه ولغيره **النوع الاول** من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان  
المدعى بالصحة يمكن من اقامتها البينة على صحته وقد يسمع من اقامتها  
في وجود **منها** اذا استغفل المدعى المطلوب مع العلم بدينه بعد ما قال لا بينه  
لي وطلب من القاضي تخليف خصمه فغفل المدعى عليه ثم قال لا بينه حاضرة ولا  
عند محمد من الحواشي **ومنها** لو انكر الوكيل قبض الثمن فقامت عليه البينة فقال  
تلف ورده لم يسمع دعواه ولا بينه لانه كذا انظر القنيه وما حكم من المحط  
من هذا المعنى من ان القاضي له اذا الكذب ثم ورده في بعض ما شهد وابه استغفل القضاء  
فكذا هذا **ومنها** لو ادعى عليه انه اخذ منه مالا وبين نزعه وانته واقام المدعى  
عليه بينه على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخر هذا المال المسمى وانكر المدعى  
ذلك لم يقبل هذه البينة ولا يكون ذلك باطل المدعى من الغناوى والظهيره  
**ومنها** ما ذكره في شرح الزيارات قال لو ادعى عليه محدوداً واقام بينه ونفى  
القاضي له ثم مات المدعى ثم ادعى المدعى عليه ذلك المحدود ملكاً مطلقاً لا يسمع  
دعواه ولا بينته لانه صار مقضياً عليه والوارث قام مقام الموروث من الميزه  
**النوع الثاني** من يريد اقامتها لصحة ما ادعى به لوكله **مسئله** ادعى  
رجلاً ما على فلان فلو كانا وكله بكل حق هو له واراد بانه لا يسمع بينته لان  
هذه بينة على الغائب ولم ينصب عنه خصماً الا ان يريد ان يسمع شهادة من يكتب  
الى قاض اخر لان كتابه لقاضي ليس بقضاء بل هو نقل فلا يفتقر الى حضور الخصم  
فان قبل البينة بغير خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البينة عندنا **مسئله**  
ولو احضر رجلاً عليه حقاً موكلاً واقام البينة على ابيه وكله في استيفاء حقيقه  
والخصومه في ذلك قبلت ويقضي بالكله ويكون القضاء مقضياً عليه وعلى ما  
الناس لانه ادعى على خصمه بسبب لوكاله فكان ابيات السبب عليه ابياتاً على الكفا  
حقاً واحضروا **مسئله** ادعى عليه حقاً لا يكلف باعادة البينة على الكفا **فرض** رجل  
جار الى القاضي وقال فلان وكلت هذا الرجل يطلب كل حق لي في القاضي يرف



الموكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فجاء الرجل  
ان الموكل فلان بن فلان لان الموكل له كانت صحته  
بالوكالة بمجاله الموكل فافلتا ان اجباله بالبينه ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان  
النصراني في حقوقه واحضر مسلما يدعي عليه حقا وهو يكره تقبل شهادة اهل  
الزمنه على ذلك لان الكافر لا شهاده له على المسلم وان احضر نصرانيا يدعي عليه  
حقا قضى بالوكالة عليه بشهاده اهل الزمنه ويكون قضاة على الكافه لان شهاده  
اهل الزمنه بعضهم على بعض مقبوله من المحيط ومن شريح التجريد **مسئله** واذا وكلت  
المراءه رجلا على عقد نكاحها من رجل فقده ثم قام على الزوج يطالبه **مسئله**  
صدقاتها فطلبها منته في ذلك واذا اقامه البينه انزوكيلها في عقد نكاحها  
لم تتم بينه الا ان ياتي بينه تشهد له على التوكيل في قبض الصداق لان عقد  
النكاح لا يستلزم قبض الصداق **النوع الثالث** من يريد اقامه البينه لصحة  
ما ادعاه لايه او لغيره **مسئله** فقدمه الى القاضي ان لا يسمع هذا النوايا  
غائب وانا اخاف ان يتوانى هذا فعمله القاضي وكيل لايه وقيل بينه وبين  
لم يتم بحق على الغائب حتى يكون ذلك حكا على الغائب وانما قامت لغايب وهذا  
بخلاف المفقود فان القاضي يحمل ابن المفقود وكيل في طلب حقوقه اذا المفقود  
ميت وللقاضي نزاع ولايه في ماله قال قاضي فان وكذلك الاخ يقوم لاحيه  
والجار يقوم بجاره فليس له ما ذلك الا بوكاله **النوع الرابع** من يريد اقامه البينه  
لصحة ما ادعى من هو تحت ولايته مثاله رجل له ولد صغير وله مال او عقار  
وجده في يد رجل ينوي بقر فطلبه الى قاض وادعى عليه واقام البينه ان ذلك لولده  
او لغيره تقبل بينه وامثال ذلك كثيرا **النوع الخامس** من يريد اقامه البينه  
به لنفسه ولغيره برهن الله ولفلان الغايب على هذا القام البينه حكم له  
بنصفه فقدم الغايب فلا ياخذ من الرهن شيئا الا ان يبرهن وله ان ياخذ من  
شريكه نصف ما اخذه باقراره بشركته من المنتهي **المفصل الخامس في التبيين**  
**على احكام** يوقف جامع الدعوى بها **مسئله** ان لا يكون المراء  
من النكاح الا بعد ثبوت ما يتوصل به الى ذلك وذلك على ثلاثة **مسئله**  
البكر التيجه البلديه اذا ارادت الزوج كل منها اثبات بتمها وبكارتها وبلوغها  
وخلوها من زوج وانهم ما علوا ان اباهما او مولاها الى احد ولا ان احدا من القضاة  
قدم عليها مقدما ويثبت ايضا انه لا ولي لها وان لها ولي موثق بقدر النكاح  
ويثبت كفاية الزوج وان الصداق صدق مثلها على مثله وانها فوضت للقاضي  
في نكاحها بذلك ما علم منها **النوع الثاني** من يريد اقامه البينه  
كلها ان يثبت اصل الزوجيه وطه والزوج لما او قهر عنها وانها لم تختلف  
زوجا ان تخلف ذلك طول وان لا ولي لها وان لها ولي موثق بقدر نكاحها  
وتثبت كفاية **النوع الثالث** ان يكون الاب غير معروف فبالي الى حاكم ليزوج ابنته

والمالك رحمه الله تعالى في كتابه في التبيين

فقد كلفه بعبه  
بن يثبت ان له ابنة **مسئله** قال بعضهم حجت عاده ضا  
المصري يمنع المراءه من رجعة مطلقها حتى يثبت دخول الزوج الثاني بها  
دخول اهتداوانه **مسئله** يثبت عندها اما لو قد تمت مراءه مستوته فقالت قد تزوجت  
فاداد الله بطلانها ان يتزوجها فقال ابن المندرا لا اعلم احدا قال انها لا تصدق  
**مسئله من الدعوى** اذا ادعى رجل على اخر دين من قبل ابيه الميت او مورثه فليبره  
ان يثبت موت مورثه وعدة ورثته ليعلم ما يستحقه ما يدعيه ثم ينظر في صحة  
دعواه وكذلك لو ادعى عليه ان عنده عروضا او نحوها لمورثه وادعى انها مارت  
الدينه فليبره اثبات موت مورثه وعدة ورثته وان قال الميراث اليهم  
ثم ينظر في الدعوى **مسئله في باب الجحدر** اذا رفع الى الحاكم سالتيم وسالوا من  
بيعه لغيره لم يجز ذلك الا بعد ثبوت ملكه وحيارته والحاجه الى البيع وكونه  
امير مباح عليه وان كان الذي رفع الى القاضي دعي فلا بد من اثبات ما عاقد  
يا مباح عليه ولا بد حينئذ من ثبوت العبات والسداد في الثمن **المفصل**  
**السادس في حكم الوكالة في الدعوى** التوكيل بالخصومه لا يجزوا اما ان بوكله  
بالخصومه والاقرار مطلقا او بوكله بالخصومه غير جاز الاقرار والانكار اما اذا  
وكله مطلقا واقر على موكله في مجلس الحكم يصح وغيره لا وعذرا او يفسد بهما  
وعذر زفر والشا في لا يصح بهما **مسئله** اذا بوكله بالخصومه والاقرار يصير وكيل  
بهما وقال الشافعي لا يصير وكيل وهذا بناء على ان التوكيل بالاقرار عنه يكون  
اقرارا من الموكل وعنده لا يكون اقرارا لانه لم يقر صريحا **مسئله** مجاز لان الانسان  
قد يحتاج الى الاقرار بلسان غيره صيانة لعرضه وما وجهه فجزه الى باب القاضي  
وهذا من مطلوب نيا بين العقلا فلا حاجة الى جعل توكيله عبارة عن التوكيل  
بالاقرار مجازا **مسئله** اذا بوكله بالخصومه واستثنى الاقرار لا يصير وكيل لانه  
لما استثنى الاقرار فانه قال وكذلك بالانكار ولو صرح بهذا لا يصير وكيل لانه  
**مسئله** اذا بوكله بالخصومه غير جاز الاقرار والانكار فلا رايه عند اصحابنا  
المقدمين **مسئله** يكون قيل لا يصح لان التوكيل تفويض لا  
الى من يترتب به وفي هذا التوكيل تقطيل وليس تفويض لان جواب الحكم  
الخصم اقرارا وانكارا فانا استثناهما فلو يفوز من اليمين شيئا وقيل يصح التوكيل  
وكيل بالسكوت في مجلس الحكم حتى يسمع البينه عليه لان مقصود الطالب من التوكيل  
يحصل بالسكوت وهو سماع البينه فان السكوت من الخصم كاف في السماع البينه  
عليه كالانكار والتوكيل نوع فايده في قصر الوكالة على هذا القيد **مسئله** والوكيل  
بالخصومه في حلقه فوا **مسئله** لان وكيل بالخصومه جل  
توكيلها بجواب مجاز **مسئله** اجتهاد صحت سبها لعدم في اقرار الوكيل في ورثته  
في درمايد **مسئله** لو وكل وكيلين بالخصومه فلا حدما الاقرار  
بالخصومه من جاهر كصحيح في المصداق برضا خصمه وقال ابو يوسف ومحمد

والوكيل بالخصومه



توكيله صحيح لانه تصرف في خالص حقه لانه ان وجد من المدعي عليه فالانكار خالص حقه لانه بيته **مسئله** والمواضع كالرجل  
بكر كانت وتيقنا في هذا لان المعنى معها وقد استقصى المتأخرون من اهل انامهم  
ابوبكر الرازي انها ان كانت غير مخرج جازها ان توكل لانه يلحقها بضرر بالعب  
بالمخرج والحضور **مسئله** ولو وكله باستيفاء عين حقه لا يكون وكيل في الخصومة  
لان ما يقتضيه يقتضيه عين حقه والوكيل يقتضيه العين وكيل باستيفاء عين حقه فلا  
يكون وكيل في الخصومه **فرع** ولو وكله بتقبض بدل حقه يكون وكيل في الخصومه  
لان وكيل بالتكليف قاسية الوكيل بالشراء فينتقل به حقوق **مسئله** ولو وكله  
بقبض الدين وكيل باستيفاء عين حقه كما عند ابي يوسف ومحمد **مسئله**  
ولو وكله بالخصومه في شيء ثم عزله عن ذلك ثم شهد له الوكيل قبل ان يخام  
في ذلك فشهادته جائزه ولو عزله بعد ما خاض في ذلك الى القاضي لم يقبل  
شهادته وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل شهادته في  
المضل وهذا الخلاف بناء على الخلاف في التخرج من اصل جمع عليه وهو ان  
استحب ختمها في خادته لا تقبل شهادته فيها وان لم ينصب خصما حتى لا يقبل منها  
فيها وابو يوسف يقول الوكيل صار خصما بالتوكيل ولهذا اذا اقر في غير مجلس  
القاضي يفتن عنده واذا شهد بعد التوقيل قبل المرافعة الى القاضي او بعد ما  
لا يقبل شهادته وعندهما لا يصير خصما ما لم يخام الى القاضي ولو خاض الى القاضي  
وقد وكله بكذا لم يجر شهادته فيما كان يوم التوكيل او حدث بعد ذلك  
قبل ان يخرجه لانه صار خصما فيما كان يوم التوكيل **مسئله** ولو وكله ان يقر  
وكيلا الا ان يكون المطلوب وكل يطلب من جهة الطالب فلا يكون له ان يخرجه  
الا بحضور من اخضعه لانه يتعلق به حق الطالب فلا يملك ان يطالبه الا برضاه من  
المحيط ومن شرح التبريد ومن الايضاح **النظم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى**  
واذا وقتل الدعوى الصحيحة بشروطها المتقدمة واستغرق القاضي كلام الله  
وفهمه حتى لم يبق عنده فيه اشكال **مسئله** **الجواب** وامر  
ثلاثة اشياء اما اقراره وانكاره وامتناع **الاول** اقراره فاذا اقر  
ينبغي له ان يثبت اقراره فاذا اقتدرها ثم حكم وصفة تقيده الاقرار ان يقول اقر  
بمحسوس الحكم العزيز الفلاني فلان بن فلان لمنازعة فلان بن فلان بان له في  
ذمته ما ادعاه عليه وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا حاله او موجه شهد  
عليه بذلك فلان وفلان **النظم الثاني في قسم اقسام الجواب على انكار**  
ويشترط في الانكار ان يكون صريحا فلا يقبل منه ان يقول ما اظن له فكذا  
شيئا **مسئله** ثم اذا صرح بالانكار فان القاضي يقول قرايم الكذب عليه فان  
لما وقبلها ثم الحكم وان قال لا يمينه لي يقول لك بيمينه وامر **مسئله** في الخصومة  
والكفدي فانها اختصا في شيء بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه

قال لا فقال لك بيمينه ليس لك بيمينه لك ولو  
سكتا المدعى عليه ولم لا ونعم ولم يكن به آفة سماوية يمينه من الكلام بجملة  
القاضي منكرا حتى لو ارم المدعي اليمينه عليه يسمع انظر الخلاصة **الثالث**  
**اقسام الجواب** الامتناع من الاقرار والانكار مثاله لو قال لا اقر ولا انكر فقال خلف  
فيه قال ابو حنيفة لا يستخلف وقال لا يستخلف لان كلاميه مقارضا فساقتا  
مكان ساكتا والسكوت يكون حكما فينزل منزله النكول كحقيق وقوله لا اهل  
اذ لم يكن السكوت عن آفة ماضية عن الكلام وابو حنيفة يقول انما يتوجه شرعا  
على المدعي بان يقر بان يقر بان لا يمكن تحلفه لكن القاضي يقول له امانات  
صدق في دعواه واما ان تصحح بالانكار فان امر على انكاره كان جانيا للترك  
طاعة او لا امر فيوديه القاضي بالحكم **مسئله** اشترى رجل عبدا فأتى المشتري  
والمعدود ادعى البائع الثمن على ورثته فقالت الورثة ما ندره ما ندره وحلفوا  
انهم لا يعملون ثم قال حسبهم القاضي حتى يقر بالبشرى وكول بينهم وبين المال  
ويضعه على يدي عبد يمينوا ما على ايهم من الثمن من المحيط **النظم الخامس**  
في ذكر اليمين وصفها والتقليط فيها ومن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه  
وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم اليمين المردودة ومن يتوجه عليه  
اليمين فالقاضي يحلفه باس ولا يحلفه بغيره يقول عليه السلام لا تحلفوا بايمانكم  
ولا بالطواغيت فمن كان حالفا فليحلف باسره وليزهد قوله عليه السلام ملعون  
من حلف بالطلاق وحلف به ويحلف باسره الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهاد  
الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية لان التقليط من حيث اللفظ  
التقليط في اليمين الا بالبحر في البحر من اليمين الكاذبة وقال ابو حنيفة  
في الجرد ان لم يتمه القاضي قضى على قوله باسره الذي لا اله الا هو وان اتمه فلفظ  
في يمينه وليس من شرطه استقبالا لقبوله ودخول المسجد وعند المنبر كما هو من  
مالك والشافعي **مسئله** ويجلف المضراي باسره الذي لا اله الا هو وان اتمه فلفظ  
واليهودي باسره الذي حلفت اليه **مسئله** ولا يحلف باسره مطلقا لان النكر  
يقول لا اله الا هو واليهودي يقول لا اله الا هو باسره ولكنهم يقولون بان الذي  
اقول لا اله الا هو واليهودي هو باسره والمجوسي باسره الذي خلق النار على قول محمد  
لانه يعتقد تعظيم النار فيعظمه في يمينه بما يعتقد تعظيمه وهو النار كما في النكر  
واليهودي وعندهما يحلفه باسره لا غير لان تقليط اليمين بغيره لا يجوز الا ان  
في حق المضراي واليهودي ورد نص وهو حديث ابن مسعود بان النبي عليه السلام  
حلفه باسره الذي اتزلا **مسئله** **النظم السادس** **التقليط** بكتاب  
اسواه من الحرمة الميسرة من يمين وادعى النار دالة وغيره من  
اصل الشر **مسئله** ولا يحلف باسره الذي خلق الوثن والصنم لان في التقليط  
بالصنم تعظيم له من وجهه وقدمه بابا هاتية لان بعض الناس اخذوا الصنم ولم يقر







ان يتنبه في اداء الشهادة عقده **الفصل السابع** في السامع **الفصل الثامن** في صفة اداء الشاهد والمقاضي الذي يصح به  
شهادته فتبطل **الفصل التاسع** في صفة اداء الشاهد والمقاضي الذي يصح به  
اداءها **الفصل الاول** في التعريف بحقيقتها وموضعها عما اعلم ان البينة اسم لكل  
ما بين الحق ويظهر وسمي بنبي الله صلى الله عليه وسلم الشهود وبيئته لوقوع  
البيان بقولهم وارتفاع الاشكال بشهادتهم لوقوع البيان بقول الرسول عليه  
السلام قاله احمد بن موسى بن الحوزة في كتاب الحسب وقال ابن تيم الجوزية  
ولم تات البينة في القرآن الكريم مراد بها الشهود وانما انت مراد بها الحجة  
الدليل والبرهان مفردة ومجموعة ولما كانت البينات مرتبة بحسب القوة والشهادة  
فيها والمحتاج الى اقامتها وما يفي عليه من السعة والضيقة والتبطل **الفصل الثاني**  
وامكان التوثيق وتقديره واختلاف مراتبها في القوة والضعف احتجنا الى ذكرها  
وعدد انواعها وتمثيل مسايلها واما انواعها فثلاثة شهادة الفرد وشهادة  
المشتري وشهادة الاربع وسياقي مفصلا **الفصل الثالث** في اقسام مستند علم  
الشاهد ولا يصح بشاهد شهادة بشي حتى يحصل له به علم اذ لا يقع الشهاد  
الا بعلم وقطع بعرفته لا ما شك فيه ولا بما يفتك على الظن معرفة قال الله تعالى  
وما شهدنا الا بما علمنا وقد يليق الظن الغالب باليقين الضرورة في مواضع  
ياي ذكرها كالشهادة في التفتيس وحصر الورثة وما اشبه ذلك والعلم  
بذكر ما اخذ اربعة اشياء **الاول** العقل بانقرافه يدرك به بعض الحكم  
الغريزيه مثا ان الاثنين اكثر من الواحد ويعلم به حال نفسه من محنة  
وسفة واما في المنة وتقع بذلك شهادته على نفسه وما اشبه ذلك كالشكا  
العقل مع الحواس حاسة السمع وحاسة البصر وحاسة الشم وحاسة اللمس  
وحاسة اللس فيدرك بالعقل مع حاسة السمع الكلام ويدرك بالعقل مع حاسة  
البصر جميع الاجسام والاعراض والمبصرات ويدرك بالعقل مع حاسة البصر جميع  
الذوق جميع الطعوم المذوقات ويدرك بالعقل مع حاسة اللس جميع الملو  
على اختلاف انواعها **الثالث** حصول العلم بالامور المتواترة فانه يحصل به  
العلم بالبلدان النائية والقرون الماضية وظهور النبي عليه السلام عاين الاكابر  
وقواعد الشرع ومعالم الدين وكذلك تجوز الشهادة الصحيحة في باب الموت  
وولاية القاضي وعمله وما اشبه ذلك وقد استوعبت ذلك في باب القضاء  
بشهادة السماع **الرابع** المدرك بالنظر والاستدلال جازن كما يجوز بما علم من  
جهة الضرورة ومن ذلك شهادة الحكماء في قدم العيوب وحديثها وشهادة  
اهل المعرفة في قدم الغرور وصدوقته ومن هذا المعنى شهادة امة محمد صلى الله  
عليه وسلم يوم القيمة للنبيين على امهم بالا بلاء وشهادة المؤمنين بان الله وحده  
لا ينزل له وانه حي عالم قادر على غير ذلك من الصفات التي علمها الله بذلك  
من جهة النظر والاستدلال وهذا باب واسع **الفصل الثالث** في اداء الشهادة

وحكمها وحكمها **الفصل الاول** في اداء الشهادة **الفصل الثاني** في اداء الشهادة  
وبقيت النقيين ينفرد **الفصل الثالث** في اداء الشهادة **الفصل الرابع** في اداء الشهادة  
لان تقع البيان والاعطارة المدعي يظهر عند القاضي بالشهادة انه يثبت بها  
لان الشوت كان بسبب سابق على الشهادة لكن يظهر **الفصل الخامس** في اداء الشهادة  
حالتان حاله تحمل وحالة ادائها سببين ويجب ان تعلم ان شرطها يتنوع الى شرط  
اصل وشرط زائد ونفقي بالاصل شرط الوجود وهو صدور الركن من اهل مضا  
الى المحل لان قيام ذات التصرف بالاصل وقيام حكمه بالمحل فانما وجد ما يقوم به  
وحكمه **الفصل السادس** في اداء الشهادة **الفصل السابع** في اداء الشهادة  
سفيقية والمحلية وفي الشرعية الاحلية شرعا وكذا المحلية واهلية الشهادة  
تنوع الى اهلية تحملها واهلية ادائها فاهلية التحمل تثبت بالعقلي والحواس  
الخمس فان اهل الشئ من يكون قادرا عليه والتدريج على العقل تثبت بالعلم  
بما يتحمله من تحمله والعلم يترب على ستة وهو العقل والحواس كما بينا وقد شرط  
في خزانة الفقه في جواز تحملها معرفة ثمانية معرفة المقر بيمينه واسمه ونسبه  
لان به يحصل معرفة من يتحمل عليه الشهادة ومعرفة عقله وشوكة وكونه  
طائفا في اقراره لان به يحصل معرفة شروط صحة معرفة الاقرار ومعرفة قدر  
ما يجب ليعيد المشهود به معلوما ومن يجب له ليعيد المشهود له معلوما وان كان  
اقراره بالكتاب يشترط قراءة المکتوب عليه واقراره الى اخره حتى يحصل له العلم  
باقراره وان كان كشاهدا عجميا يقر له بالجمية فانقصه الكتاب وعلى هذا غير  
الاقرار من التصرفات والصبي العاقل والعبد والكافر اذ انحل الشهادته ثم  
اداءها بعد البلوغ والعق والاسلام تقبل لان الحرية والبلوغ والاسلام شرط الا  
اذا اشترط العقل فيبشرط وجودها عند الاداء واهلية الاداء تثبت به اهلية  
العقل وبامور اخر وهو النطق والحفظ واليقظة لان بالحفظ يبقا عنده ما تحمله  
من الشهادة الى حين ادائها وبالنطق يقدر على الاداء واليقظة لا يفصل عن اداء  
ما يجب اداؤه واما ما **الفصل الثامن** في اداء الشهادة **الفصل التاسع** في اداء الشهادة  
المؤمنين وطائفة تحمل هو ان يشهد ويدعي فيستحفظ الشهادة فان ذلك من  
كتايبه يحمله بعض الناس عن بعض حيث يقتضي ذلك ويختص بلفظ الحق بدم  
لشهادة فان كان الرجل في موضع ليس فيه من يحمل ذلك عنه لتبين عليه اداء  
الشهادة في الامتناع عنها عند الحكم بالحق المأمم لانه قد صار في حق ذلك المسم  
كالعبادة ومتى لم يتبين ذلك في حقه لا يلحقه المأمم **الفصل العاشر** في اداء الشهادة  
عن جوارح حسام عن محمد **الفصل الحادي عشر** في اداء الشهادة  
بشهادة **الفصل الثاني** في اداء الشهادة **الفصل الثالث** في اداء الشهادة  
الشرع قبوله لا يسمعه الامتناع عن الاداء لما قلنا **الفصل الرابع** في اداء الشهادة



القضاء ويكره ان يدخل الرجل بين اثنين يقولان لا عهد بيننا بما قسمتمونا  
ولا تشهد لاحد الفريقين بشئ يدور بينهما مع هذا يدخل وسمع من احدهما  
اقرارا الاخر وطلب المقر له منه الشهادة من المالك من قال لا تحمل له ان يشهد لان  
الشهادة امانة وقد منعه عن تحمل الامانة وعند علمائنا لا تحمل له لانه حصل له  
المعلم فلم يمنع من الشهادة صار كالتكليف والشهادة ولا يجوز ان يكتم الشهادة واما  
الاداء وهو ان يدعي يشهد بما علمه واستحفظه اياه فان ذلك واجب عليه لا يبرأ  
لقوله تكلم ولا تكتموا الشهادة وقوله تكلموا وقبولوا الشهادة **واما** حكمه فان  
بعضهم حكمه سر وعينه امانة للحقوق **واما** ما يجب فيه فانه لا يثبت له في حيل  
الاول في حكم الاشهاد في الحقوق كالبيع والاجارة والسلم والقراض وما في ذلك  
ذلك قال الله تكلموا واشهدوا اذا بينتم ولا يجرى في محرمي المباشرة كالحقوق على  
اختلاف انواعها وقد اختلف في هذا الامر فقال بعض العلماء هو على الوجوب  
وعليه الاكثر وقال مالك هو على التذنب **الفصل الرابع** في صفات الشاهد  
وذكر موانع القبول وفيه فضلان الاول في فضل الشاهد وصفته وقد ينطق  
القرآن العظيم بفضل الشهادة ورفعها ونسبها الى نفسه وشرفها ملائكة  
ورسله وافاضل خلقه فقال تكلموا بشهادة بما اتزل اليك انزل به عليه <sup>الملك</sup>  
يشهدون وقال تكلموا فكيف اذا جئنا من كل امه بشهيد وجئنا بك على هوى  
شهود اعلى امته لكونه افضل خلقه في عصره وقال تكلموا شهدا منكم ولا اله الا  
هو العزيز الحكيم بالشهادة شرفا ان الله تكلم حفظ الناس من قبول شهادته  
ورفع العدل ليعتدوا منه فقال تكلموا انما حكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال تكلموا شهد  
ذوي عدل منكم واخبر سبحانه ان العدل هو المرضى بقوله من ترصون من الشهداء  
وعرفنا سبحانه انهم قوام التاميم في الدنيا فقال تكلموا ولا دفع الله الناس بعضهم  
ببعض فعدت الارض قال بعضهم الاشارة الى ما يدفع الله عن الناس بالشهود  
في حفظ الاموال والنفس والدماء والامراض فمن جهة الامم ويقوله تنفذ الامم  
وفي الحديث نه عليه الصلاة والسلام بالاكراه انما الشهود فان الله تكلم  
ببشرحهم الحقوق ويدفع لهم الظلم واستحق الله تكلمهم <sup>تكملة</sup> اسما للشيء  
وهو تفضلا وكرها وقد تقدم ان للشاهد حالتان حاله التحمل وحالة الاداء  
وان من شرط الاداء الحرية والبلوغ والاسلام فيشترط وجود ذلك عند الاداء  
ولا يشترط ذلك عند التحمل واهلية الاداء ثبت به اهلية التحمل وبامور اخرى  
المنطق والحفظ واليقظة لان بالحفظ يقاوم ما تحمله من الشهادة الى حين ادائها  
وبالمنطق يقدر على الاستدلال باليقظة لانه اذا ما يجب ادائه حتى لا يقبل  
شهادة تسعه الصبي الذي لا يعقل والمجنون الذي لا يعقل <sup>تكملة</sup> ما لا يعقل الا بالبرهان  
نطقه والاعمى لعدم بصره وان كان بصيرا وقت التحمل اعمى <sup>تكملة</sup> لا يقبل عند  
الرجوع ومحمد خلافا لابي يوسف لانه لا يقدر على تمييز من شهد عليه ومبه

40  
النبي والصبي  
مع الحكمة بعدم العقل في الضرورات الصادرة وكذا  
البقع والضرر والشبهة <sup>تكملة</sup> ذلك فلم يوافقوا شرعا والمعد لان الشرع الحكيم  
بالفاحر والكاثر لان الشرع ابطال اصلية في حق الشهادة على المسلم والمحدث والقدر  
لان الشرع ابطال اصلية على التابيد والحكمة بالآخرين لانه جوي بلسانه فاقية بقطع  
لسانه معنى والعقل عند محمد فانه قال لا رجوع عاوه ولا قبل شهادة تروها اذا  
نهد الصبي في حادثة فردت ثم اعادها بعد البلوغ تقبل وكذا العبد اذا شهد في  
ثقة فردت ثم اعادها بعد العتق تقبل وكذا الذي اذا شهد على مسلم ثم اعادها  
بعد <sup>تكملة</sup> الاعسار اذا شهد فردت ثم اعادها بعد ما ابصر لان المرد ولم يكن  
مردا واما حديثه له للشهادة بعد زوال العوارض بخلافها اذا شهد الناسق  
في حادثة فردت لنفسه ثم اعادها بعد التوبة لا تقبل لان المرد وكان شاهدا  
لان الناسق اهل للشهادة عندنا وكذا الذي اذا شهد على ذي ارحمة مستأس  
فردت لنفسه في دينه ثم اعادها بعد الاسلام لان له شهادة على جنسه فكان المرد  
شهادة وكذا المحدث في التقدير اذا ردت شهادته في حادثة ثم اعادها بعد التوبة  
وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم ارتد واليهاد باسرها لم يرد اعادها لا يقبل  
لما بيننا ان الشرع ابطال اصلية شهادته على التابيد لقوله تكلموا ولا تقبلوا لهم شهادة  
ابدا بخلاف الذي اذا صدق في قذف ثم شهد فردت شهادته ثم اعادها بعد الاسلام  
حيث يقبل لانه خفف عن هذا النص بالاجماع واصل الرجوعين اذا شهد لصاحبه فردت  
فاعادها بعد الابانة لا تقبل لان المرد وكان شاهدا **فصل** في فتوى  
صاعد جدا لانه ان يكونوا احرارا عتلا بالعين غير مكين بغيره ولا صيرين  
على صغير ولم يظهر منهم كذب قال **الطحاوي** وما اوعد الله عليه بالنار وقال غير  
ما يتلقوا الحد والزجره وفي فتوى **ابن** في لئيت شرط العدل ان يحث الامور المستند  
وفيه يقضه ولا يكون سليم القلب قال بعضهم ايضا والعدل عينه راسخه في  
النفس تحت ملازمة التقوى باجتناب الكبار وتوقي الصغار والتخاضع عن الزم  
المباحه وقال بعضهم <sup>تكملة</sup> الامور المستند في الاحوال الدينية وذلك بان يكون  
ظاهر الامانة <sup>تكملة</sup> يتقاع المحارم متوقفا عن المأثم بعيدا من الرب مامونا في الرضى  
والغيب **الكافي** في موانع القبول مانع مطلقا ومانع على وجهه يعني انه يمنع من قبول  
الشهادة مع بقاء العدل له القسم الاول يكسر بقدره ويتعذر حصره ولكن يتكرر  
ما يتعذر منه كل وصف او فعل مناف للعدل له والمرد اولها كقتل على فعل الفاحشة  
وما اشبهها من الكبار والاصرار على الصغير بصيرها كبر **ومنه** ان يدعي علم الغيب  
بالنهي فاذا ادعاه واشهر به <sup>تكملة</sup> لا طائل للملأه  
<sup>تكملة</sup> ما يجب ادائه موب باسرها وجل سقايان  
حجوع والغروب لا تأثير لها في شئ ما يحدث في العالم وان  
رجل هو الفاعل لذلك كله الا انه جعلها ادلة على ما يعمده الله عز وجل حكم



هذا ان يزعم عن اعتقاده ويورد عليه ابراهيم  
ويتوب عنه لان ذلك بدعه يخرج بها فسق طاق  
ان يصدق في شيء ما يقول ولا يصح ان يجمع في موضعين صدقته مع قول الله تعالى  
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله تعالى عالم الغيب لا يظهر على  
غيبه احدا الا من ارضى من رسول وغير ذلك من الايات والاحاديث **ومنه** شهادة  
الحاجي لان الجوهري يخفف ومجناه **ومنه** ترك الجمعة والجماعة والعديد وهو في الم  
بنين عن مجناه وان تركها ستولابان الامام صاحب بدعه يقبل لانه يعتقد بها  
فلا يخرج من عدالة **ومنه** عصر الخمر وبيعها وكراهه من بيعها **ومنه** لا يحكم  
فرايض الوضوء للصلى **ومنه** من سافر فاحتاج الى التيمم فلم يحسنه **ومنه** حرق  
ما استفيد وجوبه بالامر المطلق لا يقبل شهادته على قول من تركه كانه قضيه الامر  
المطلق عن الوقت الوجوب على الفور وتقبل على قول من يرى انه على التراخي  
**ومنه** الملاعبة لطبورو من يلعب بالحمام ويطير من وقيل من سلفي الحمام ولا  
يطير من تقبل لان تطيره لا يخلو عن مطالعة عورات الناس وانما حرمه  
**ومنه** من اعتاد دخول الحمام بلا مبرر لانه كشف العورة وانه حرام **ومنه** شتم  
المغني والناجحة والقوال والرقاص ومن يحرق نوبه في مجلس السماع وقيل  
لا يفسق بالقول من غير لب **ومنه** شهادة الاقلاء اذا تركوا ائمتان بغير عذر  
**ومنه** اكل في السوق بين ايدي الناس ذكره الكرخي **ومنه** من شتم في السوق  
في سراويل لا **ومنه** من يبول على الطريق **ومنه** من يضارب الاحياء  
في الجمع لان هذه امور مستثناة وعن شداد لما دلى القضاء لم يقبل شهادة  
من حاسبه في النكته **ومنه** الفرار من الزحفان يفر من المثليين **ومنه** حمل  
الرجل احكام قصر الصلاة اذا كان من اهل السفر **ومنه** قبول جوايز العمال المأثري  
على ايديهم وكذا ايمان الكل عندهم بخلافنا لثقتهم بخلاف قبول جوايز الخلفاء  
من يرضى منهم ومن لا يرضى وقد قبلها جماعة من علماء اهل الفضل **ومنه** العصيد  
وهو ان يهتفوا الرجل الرجل لانه من **ومنه** طه كذا **ومنه** النجاسة  
**ومنه** الحيانة والرشوة **ومنه** شهادة بائع الاكفان لا يقبل هذه الاية  
كذلك العمل لانه حينئذ يتمنى الموت والطاعون اما اذا كان يبيع الثياب  
هكذا ويشترئ منه الكفن تجوز شهادته من المحيط **ومنه** سكوتة عن شئ من  
حقوق الله تعالى مثل حق عبدا وامة يراها مملكان وطلاق امرأة يرى زوجه  
مقبامها ولا يقوم بذلك وليس له عذر وقد سكوتة في الحرمة المخلطة  
ايام من غير عذر ايضا القننة **ومنه** اعز القاضي عبد الجبار وشيخ الائمة  
المالكي وركنا الصباغ لو شهدوا بعد ستة اشهر بالابواب بالطلاق الثاني  
لا يقبل اذا كانوا عاقلين بعيشهم عيش الا زواج وان كان **ومنه** بعد تقبل  
**ومنها** ما حكاه عن شرح الزيادات مات عن امرأة وورثته شهدا المشهود انه

كان اقرب منها حار ح **ومنه** يشهدوا بذلك حال حيانه لا تقبل اذا كانت هذه  
امراة مع هذا الرجل وسك **ومنه** فسقوا وشهادة الناس لا تقبل **السبب الثالث**  
من موانع قبول الشهادة بما يمنع على جهة وجود الشهادة مع بقاء العدالة وله استبا  
الاول العقل وقد ذكرنا العقل في صفات الشاهدانه يشترط في الشاهد ان يكون  
محررا او من عليه الخيل وقد يكون الحرة الفاضل من غير الايو من عليه العقل وان  
يلبس عليه فاذا كان كذلك لم يجوز للامام قبول شهادته **السبب الثالث** ان يجر لنفسه  
منعه او يدفع عنها منعه واصلا ان كل شهادة جرت معناه او رقت مغزها لم تقبل  
لانه **ومنه** الكذب بشهادة المتهم ردوده لقوله عليه السلام لا شهادة  
للمر شهادة المسافر الاجر بالمسافر والمستقيم للمعير والمستقر لا يقبل لانه  
يجر لنفسه مقبلا لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو ملك الانتفاع قال ابو حنيفة  
في المجرد ولا ينبغي للتاضي ان يجر شهادته الاجر لاستاده والاستاذ لا جرم **ومنه**  
الرفع شاة في يد رجل قال لا خراذ بها فذبحها فقام رجل شاهدين احدهما الزايج  
ان اذا البدا غصبها منه لا تقبل شهادته الزايج لانه يدفع عن نفسه مغزالات  
الزايج ان لم يكن عالما يكون الامر غاصبا وقت الذبح فتى اختار المشهود له تضييق  
الزايج يرجع بما ضمن على الامر متى جازت شهادته فيكون واقفا مغزيا وان كان  
عالمًا يكون الامر غاصبا ان لم يكن له حق الرجوع لكن للمشهود له خيار التضييق يعني  
ايها شاة في التغيير يرفع تخفيف للزايج لانه ربما لا يختار المشهود له تضييقه فكان  
رافعا مغزيا من المحيط **مسئلة** ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمدا فشهد اثنان الواحد  
على الولي انه قد عفى عنه قال محمد هو جاز لانها يشهدا على فعل غيرهما وقال ابو  
يوسف هو باطل لانها يجزان هذه الشهادة مغزيا الى انفسهما وهو سقوط القضاء  
عنهما وانقلابه مالا لمعوا الولي عن احدهم من المستحق **مسئلة** رجل لم على اربعة نفوس  
مال وليس كل واحد منهم كفيلا له على صاحبه فشهدا اثنان انه قد ابراهما من المال  
قال محمد هو جاز وقال ابو يوسف هو باطل **مسئلة** شهدا اثنان على رجل انه  
قال ابيكم طلق امرأته فبذله قال الميم جاز في ايديكم فايهم طلقها فهو جاز والآخر  
لم يجوز **ومنه** لا يجر شهادته في الكماله فاذا اشتركا في الوكاله ثم اقبل  
شهادة بعضهم لبعض فيها **مسئلة** ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وبالتركه  
وقا بدينه فقبض القاضي بدينه ثم شهد المقضي به بالدين لورثة الميت حتى  
على رجل كان لا يجر شهادته لانه يجر هذه الشهادة الى نفسه مغزيا **ومنه**  
انه يتقبل حقه هذا المال الكل من المحيط **مسئلة** رجل مات وترك اربع بنين  
وتلقا الف درهم فاقسموها ثم جازت حق الميتة وقد نطقت جميعا فشهد  
اثنان من الورثة ان التكا درهم وشهدا اثنان ان التركة الف درهم فشهدا  
الاثنين على **ومنه** لا يقبل لانها يدفعان على انفسهما الزيادة التي حصلت في امرهما  
بشهادتهما الاخرين فيضيرون للتهم في دفع المساركة **ومنه** ولو شهدا اثنان



ان فلانا او صيبتك ماله فلان وفلان  
كله للحي عندهما وعندنا في يوسف التي نصفه ولوا  
لم يجر اصح ابو يوسف انه اذ لم يعلم موت الميت منها  
الثالث فلا يجوز الجأز جميعه للحي والموصي لم يقصد ذلك بخلاف الاقرار فان  
الاقرار بالديون جائز للميت كجواز التي فحصلت الشهادة موجبه للشركة فاذا  
يجز في حق احد هما لم يجز في حق الاخر وهما يتوكلان ان الوصيه للحي والميت  
مع على وجه الشركة والميت لا يثبت به مزام فوجب سقاط حكمه في حق الحي  
وصيته **مسألة** ويجوز شهادة الاخ لاجنه واخته لان التوكل في وصيته  
لظهور التحاسد ولعدم اتصال منافع الاملاك بينهما وقيل لو دلوا على  
المراة وامها او ولد لها لانه ليس بينهما اتصال منافع الاملاك والقراين كحامله  
على الميل والكنب وذكر في المحيط لا يقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان  
مفلسا ونقل شمس الامير المحلوا في عن والد صاحب المحيط يقبل شهادة رب الدين  
لمديونه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعيا في رب الدين اذا شهد لمديونه  
بعد موته بما لا يقبل لتعلق حقه بالشركة ولذا ذكر الموصي له بالف مرسله او بشئ يمينه  
لا يقبل لانه يزاد به محل وصيته او سلامة عينه **فرع** وشهادة الصديق لشدة  
جائزه وانما يمنع اذا كانت الصداقة متناهيه حيث تفتت لكل واحد منهما بسوطة  
يدي مال الاخر ويسلم اذ لم يكن متناهيه لانه لا توجب طلاق النكاح لكل واحد  
منهما في مال صاحبه من شرح التبريد **السبيل الثالث** ولا يقبل شهادة المعد وعلى  
عدوه وان كان غير عدل وان كان عدلا فذلك هو الصحيح انظر القتيه وتقبل له  
وشرطها ان يكون العداء في امر ديني من مال ارجاء او مضيق وخلاف او ما في  
معنى ذلك بخلاف الرعيه الا ان يودي الى افراط الاداء من الغاسق المعاد  
لنفسه لمن غضب عليه وهجر له لا يثبت بها وورث الشحنة **السبيل الرابع**  
الحرم على تحمل الشهادة او ادائها او قبولها اما التحمل فهي شهادة الاستغناء  
واما الحرم على الاداء فمثل ان يبدأ بالشهادة قبل المصلح بها وهو حاضرا  
ما في قتي القتيه عن شرح الزبادات بتقبل والتبذير لطي او كذا من الحذف قال  
لا تقبل وعليه الاكثر وينبغي ان يعلم صاحبها ان علم بانه غير عالم بها وامالوكات  
في حقوق الله فلا تقدر المبادره واما الحرم على القبول فهو ان يحلف على صحة  
شهادته اذا اداه او ذلك قارح فيها لان اليمين دليل التقصيص وشدة الحرم  
على نفوذها قال بعضهم الا ان يكون الشاهد من جملة العوام فانهم يسامحون  
في ذلك فينبغي **مسألة** لا تقبل على التقصيص وكذا لو خاف من احد  
المشهود عليه فان دس  
لربصة ما خاف فيه هذا ان كان غير عدل وان  
هذا اذا كان في حق ادي فان كان في حق الله فقد تقدم الحكم **المصل**

بما يشهد للمشهود ان يبين له في تحمل الشهادة وادائها ما يقع فيه الغلط والالتباس  
اعتدائه بيني وبينه وا عطف من الغلط في الشهادة والمساخده التي جرت  
لها العادة وقد شاهدنا من احوال بعض اليهود من فلة الضبط ونقص الحقما  
اوردهم ذلك موارد منكرو ويظنون انهم على سوا السبيل اقتداء من بعضهم بمثل  
بعض على غير علم باهتداء ولا اصل اقتداء واعتبد ذلك حتى وقع الانكار على  
من انكر عليهم وسنفي من ذلك الى مواضع فمن ذلك الاسترسال في تنقيح الشهادة  
عن معرفة المشهود عليه وذلك بما يصح بعد حصول معرفة المين والاسم معا  
ولا يكتفي بمعرفة المين يعني ان يعرف المشهود عليه بيمينه ولا يعرف  
ولا نسبه فقط لان ذلك يخل من وجوه اذ من الجأز ان يجذعه فيسمى له  
باسم غيره ليجب عليه حقا وهو لا يشعر بذلك وقد يتولوا المدعي فيسئ عمن  
المشهود عليه او يحكم عليه بتلك الشهادة في غيبته فيكون قد استسمى اليهود  
عليه باسم ذلك الغائب فيقوم البينة على الغائب ويحكم عليه وهو لا يشعر  
هو المشهود على معرفته بالمين وغير ذلك من الوجوه ما فاضاه ظاهره من غير  
فليت من في المعرفة المقصود في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة  
الاسم الذي يمين به مثل ان يعرف انه فلان بن فلان او ما اشبه ذلك مما يروى  
معه الاشتراك او يحلف ولا يكتفي بمعرفة اسمه خاصة دون معرفته باسمه او ما يؤول  
مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزاد اسم الجدل ان ضبط  
وابعد لما يؤول في من اشتراك الاسماء في المسمى وابيه لان اليمين تامة بذكر الجدل  
عندها خلافا لابي يوسف قال بعضهم وكذلك لو عرف الاسم دون المين كالوكا  
يسمع رجل مشهور لم يقف على عينه فقبل له هذا فلان ولم يقرر عنده بقر او جرح  
العلم بعينه فلا يقدم على تقييد الشهادة في المعرفة بخبره الشهرة الاسم عنده  
فكل ذلك غلط وتدل بس والوهم فيه مكن فلا بد من معرفة الامر في جميعا في الاسم  
والعين قال بعض العلماء ولا يعرف نسبه فلا يشهد الا على عينه وهو الصحيح لاحقا  
ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه او بالعكس ويخوذ ذلك ان يتوكل عليه رجل يسمى  
فلان بن فلان ويحلف له او يدين فلا يعمل بالشهادة بالمعرفة حتى يحصل  
التردد واشتراك عينه واسمه بخبر غيره من الناس ويوافقهم عليه ما يوقع له به  
المعرفة التي لا يشك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور ولا يشهد على منغفه  
حتى يكشف وجهها لقيتها عند الاداء قال بعض المشايخ يصح عند التعريف كالم  
ابو حنيفة لا يجوز الشهادة على امارة اذ لم يعرفها حتى يشهد عنده جماعة وكذا  
ابو يوسف يجوز اذا شهد عنده **مسألة** لان **مسألة** المجبول باطلا نظر  
انها ثبتت **مسألة** لا يشهد على من نعت لها ثبتت زيد حتى يشهد عنده شاهدان  
وكذا بالقاضي الى القاضي فلا يثبت فلان التيمية لم يجز حتى يبينها الى



فقد ما وحى لقبيله الخاصة والجزا عن القبايل  
في هذا المثل ومن ذلك ان ياتيه الرجلان لا يعرف  
من هذا ويتبين اليه ولا يدرك اسم حقا عليه وهو . وكذا اذا برأته اوله على  
كذا وما اشبه ذلك مما يتعلق فيه الحق للجهول عنده ثم ينصرف المقر ويريد  
المشهور له تعيين الشهاده فينبغي للشاهد التوقف لان يكون يعرف المشهود  
له ايضا وقد كان سائل عن اسمه وما يتميز به بحسن المقر له فوافق على ذلك وا  
ان اعتمد على قول المشهود له في غيبته المقر اسم فلان فلا يصح لانه  
سمى له غير نفسه من عليه المشهد الغائب حواكبه ليعنه او غيره في الغيبه  
وما اشبه ذلك مما ينادى به الغائب ولا ينبغي للشاهد ان يتوهم ان  
يفعل مثل هذا فقد يفصل ذلك لوجوده واقدام الشاهد على ذلك او قاذح  
وغلط واضح ومن ذلك ان يشهد من لا يعرف فيريد ان يكتب بقرينه من  
الناس وقد يكون المعترف عنده غير معروف ولا يجوز قول قوله في شيء ولهذا  
من اعظم الجراه في الاقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن مع دينه ورايت  
اسمه ان يعرف كل من لا يعرف في الشهاده الى غيره ممن يعرفه مما امكن ذلك فان  
اضطر الى الشهاده عليه اميرا وكان لذلك وجه فليكن المعترف جليل من رضى  
دينهما ويستجبر شهادتهما ويسميهما فيكون كالشهادة على الشهاده او يتقرر  
عنده ترادف التعريف وقريه الحال ما يامر المتدليس معه كالواستظهر رسول  
من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضرا ولا اخر حيث يورث من توابعهم في ذلك  
التعريف فاذا لم يزل الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا باس ان يكتب به  
في حكم التعريف وان لم يكن فيهم عدو ولا نعلم استقر عنده بالضرورة ولا بد  
له مع ذلك من التنبيه على انه عرف به على وجه كذا وكذا فيذكر المعرفين ان  
كانوا عدولا والوجه الذي تقرر ذلك به عنده وان كان التعريف على غير هذا  
الوجهين فهو باطل لانها شهاده على قول من لا يقبل ذلك من الاصيلين وتدليس  
على حكام المسلمين ومن ذلك ما اهلوه من سوا الامم اذا ارادوا النكاح  
ومباحاتها من انقضائها بعد ما يفهم بها احكامها من التفصيل من بين الامم  
وبخلاف ذلك من شرط الحيض في عدة الوفاة فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا ينبغي  
بتوهمها قد انقضت عدتي على الاحمال فان النساء اليوم قد جهلن ذلك  
جهلا كثيرا بل جهله كثير من يظن به علم ويرى لنفسه خطا وقد ما وقد  
عاقبت بعض الجهله من الموقنين فتنى عن سوال المراءه حلفا وهو وجد  
تاريخ الط

النساء والرجال اصلا اكمال عدو الصلاق و  
التيقن **فصل** قال بعضهم وينبغي للشاهد ان يحث  
ان يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطا ان كان فيه من الصواب والصحيح من

يعرف ما يشهده . . . فتراد على المشهور وعليه وكذلك ينبغي ان يحث الشاهد  
سواء المالك لغيره . . . فخطه فل ينضبط معرفة المعروفه فكيف لا يجوز  
لا يراها الشاهد في عمر الامر واحده وحى متعقبه مستورا ومن رآه الجواب  
وقد تقدم من ذلك وكذلك ينبغي ان يحث الشاهد على شهادة ذي جرح او منهم  
في شهاده فيما يقبل عنه ولا يقبل مثله في ذلك الحق خوفا من غلط الحكم فيه  
اذا انتقل اليه الشهاده لان نقلت عنه يوم عدالته ولا باس ان يشهد على شهاده  
لا يملكه بجرم ولا تغيب ولا كذلك ينبغي لما التحفظ من التزوير عليه في الخط فقد  
ملكه الله عظيم وكذلك ينبغي ان يتامل الاسماء التي تنقل صلاح بسير  
ط من غير ما هو مظهر محو فانه ينقلب مظهر ويحجب فانه يتقلب كبر ويحجب  
فانه يحجب فيكون في اصل الكتاب مقرر من مظهر مثلا فيصلح مظهر ويحجب  
فانه يحجب منه ويحجب عايشه فانه ينصلح عايشه ويحجب منه ايضا فاعلم ويحجب  
من رآه ان شاد ان ويحجب من باقوت ويحجب من جميل كيل ويحجب منه ايضا  
خيل ويحجب من ريار ويحجب منه ايضا انصار ويحجب من عبد المجيد عبد المجيد  
وهذا باب واسع يكتب التنبيه عليه هذا وقد يكون آخر السطر يا من يمكن ان يزل  
فيه شيء كالوكان آخره بكر فيزاد بكران ويكون عمر فيجعل عمران وكذلك ينبغي ان  
يزاد فيه شيء كالوكان آخره بكر فيزاد بكران او يكون عمر فيجعل عمران وكذلك  
ينبغي ان يحذر من ان تتم عليه زياده حرفه لكتاب فقد تغير الالف المعنى اذا  
ازيدت مثاله ان يقر رجل بالفساد درهم لرجل فيكتب في الوشقه اقران له عنده  
الف درهم فان لم يذكر بضعه المبلغ امكن زياده الف قصاره فانادى به وكذلك  
لو كان في الوشقه انه اقر الف درهم لزيد وعمر فاذا ازيدت الف بين زيد وعمر  
وصارت لزيد او عمر وبطل الدين من اصله لان الالف لم يجرها لواحد منها وقد  
يكون في الكتاب دينار واحد فيجعل دينار ونصف لان الواحد يصلح ونصف كذلك  
ينبغي للشاهد ان يتفقد حواشي الكتب فقد بقي منها ما يمكن ان يزداد فيه ما يغير  
حكم الكتاب كله او بعضه **فصل** اذا شهدت في كتاب فيه تعقيل كان مما  
هو في اصل الكتاب شبهة على من سطر كذا من هذا الكتاب ثبت قلبه  
كذا وبعد كذا تفعل اذا كان في عدة مواضع ولا يكتب ان في الكتاب قر من فاه  
فانك لا تدري اقرضه الفار او غير وان شهدت في كتاب سليم من الاثار ثم  
وجدت فيه اثر حبل لا رافان كانت مقاصدا لكتاب قد سلمت له وقت الشهاده  
واركان القر من في موضع يحتل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد اصل **فصل**  
واذا كنت اول من يشهد في كتاب فانظر اخر حرف من الكتاب لئلا يغير في  
الكتاب شيء ويعتد عنه . . . الزجه . . . تنبيهه لا تتبع الشهاده قد  
بحسب ابهونه . . . بيل او باجده وانه ذكر اسمه ولا تضعها في آخر السطر لئلا يبدل  
من بعض العلماء على النهي عن ذلك **فصل** اذا شهدت قبلك شهود ثم



جاء اليك بالكتاب فتامل شهادته او لهم فان كان  
فرجه يمكن ان يكتب فيها شوق فصح انت وتلك الم  
تلك الفرجه **فصل** واركان شهادته في مسطر من الورق الذي  
فتامله قبل ان يورد شهادته فانه ينشر نشر خفيفا وكذلك ما يكتب في بعض  
فانه يحى بصره ويجعل فيه غير باجي لاسيما ان كان الحزب مدادا واحترز من الحزب  
الذي ينفع **فصل** وتامل تفتيق الكت فان لهم في ذلك حيل يحملون  
الكتاب بالطري كانه عتيق **فصل** وينبغي للشاهد ان يتامل تاريخ المسد  
ويظهر في المدد فان الستين نصير بصره عتائق ويصير ستة وثلاثين  
سنة ستة وثلاثين فيبطل التاريخ ويميز الفرق بين سبعة وستة وثمانين  
يحمل خمسة وعشرين والسبعين تقير شمعين وكذلك تتامل عدل الدنانير  
والدرهم يجب ذكره ولقد اجاز من جعل في المسطر كذا وكذا دنانير نصفها كذا  
وكذا وبعدهم يريدهم كذا وكذا **فصل** وتامل اسم من في الكتاب واسم  
والشترية والعناصر اذ اكتب ما تقر فهم معرفة تامه ولا يقر عليهم الكتاب بسلام  
عن اسمهم فقد تكون من وارا فاما يقر في اسم نفسه او يحمل نسبه وينبغي ما كتب في  
الكتاب فيضطر عند ذلك فان كان شرا سالت البايع عما باعه هل هو كامل او  
والملك في اي موضع وبسأله عن الثمن **فصل** اذ اكتب الشاهد في شهادته  
اشهد على اقرار المقرين بما في هذا الكتاب فذلك غفلة منه لانه قد يقر بما فيه  
غير المسمين فيه ولا ينبغي ان يقول اشهد على اقرارها بما سمع اليها لان تلك  
شهادة ناقصة وقوله على اقرارها اشار الى اثنين منكرين وانما اشار الى  
حقه انها المسميان في هذا الكتاب وانها المعروفة فان عنده ويجعل ان لا يقر بها  
فيحذر ان يقول اشهد على المسلمين والمذكورين ليكون شهادته مفصلة وان  
اقر بما تقدم ذكره فلهما ان يستفسر عن المشهود عليهما فربما كانا غير معروفين  
عند الشاهد **فصل** واذا طلب منك ذكر معانية قبض الثمن اذ الشاهد  
فانهم باحضار الثمن وزنه ونقد وتسليمه حتى يكون موافقا لما ذكر في  
الكتاب فاذا صح لك ذلك قلت البايع قد قبض الثمن مني كتاب ووقفت  
على ما فيه واشهد عليك بجميع ما فيه وهذا اذا كان متيقظا بعينهم ما كتب عليه ولا  
فلا يشهد عليه حتى تقبضه من صمد الكتاب ثم يقول المشتري مثل ذلك ويشهد  
على اقراره بانه تسلم ما اشترى وان اشترط عليه حيبه عليه **فصل**  
واذا دعيت في الشاهد في الكتاب وكانت الشهادته على التعريف وحصلت لك  
رؤية تريد ان تامل **فصل** وتامل المسبحة  
وتسبها وتظهر المسبحة  
عندك **فصل** تجنب ان تشهد بموت غائب بصر  
بلغه ذلك بلا غاي غير موقوفه فتشهد بموته ثم يقدم فيكون

ان صحة ما عرفت به وامر من لا يضبط ما يقول **فصل** اذا سالت عمالا  
فقل ما اذكر ولا ان كان ذلك قد نكر فتقول قد ذكرته ولو قلت انك  
ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خالفت ما عليه اولاً وان امسكت عن الشهادة  
كنت ما توما فاضبط هذا المعنى فانه نافع في اشياء كثيرة **فصل** تجنب الشهادة  
على شهادته من لم يفتح عدلته فربما جعلت شهادته على شهادته بتدليله  
**فصل** في احكام كاتب الوثائق وينبغي ان يكون فيه من الاوصاف ما ذكره وهو  
ان يكون حسن الكتابه قليل اللحن عالما بالامور الشرعية عافا بما يحتاج اليه من الحنا  
واله متحلياً بالامانة ساكناً طرقات الدربان والعدالة داخل في تلك الفضائل  
حيا على نفع الملوك الاحبار وفي صناعة خطيله شريفة وبضاعة غالية منيفه  
تحتوي على ضبط امور الناس على التواضع الشرعية وحفظ مآل المسلمين والمو  
والاطلاع على اسرارهم واحوالهم ومجاسم الملوك والاطلاع على امورهم وعيهم  
وبغير هذه الصناعة لا ينال احد ذلك ولا يسلك هذه المسالك وقال بعضهم  
لا ينبغي ان يتقبض كتابا الوثائق الا العلماء المدول ولا يكتب الكتب بين الناس  
الا عارف بها عدل في نفسه ما مونا على ما يكتبه لقوله تعالى وليكتبكم كاتب العدل  
وامن لا يحسن وجوه الكتابه ولا يقف على فقه الوثيقة فلا ينبغي ان يمكن من  
الانقباض لذلك لئلا يفسد على الناس كثير من معاملتهم وكذلك اذا كان عالما  
بوجه الكتابه الا انه منهم في دينه فلا ينبغي تمكنه من ذلك وان كان لا يفتح اسمه  
بشهادته فيما يكتب لان مثل هذا لا يعلم الناس وجوه الشر واليه يادويلهم من  
المسائل التوجه الاشهاد فكثيرا ما ياتي الناس اليوم يستفنون في بوار من  
المعاملات الربويه والمشاركه الفاسده والانكحة المفسوخه وبحود ذلك مما  
لا يجوز فاذا صرهم من ذلك اهل الديانا توالي مثل هؤلاء فربما الفاظها  
وتحيلوا بالبراءة التي ظاهرها الجواز وهي مشتملة على صريح الفساد فضلكوا  
واصلوا وتما لا كثير من الناس على التهاون بحدود الاسلام والباعث في طرف الحرام  
وسيعلم الذين ظلموا انهم لا يفلحون **فصل** وفي التالي الرتبة  
في احكام الحنفية لاحد بن موسى التميمي لمرشقي السافعي فيما يتعلق بالموثق  
مالا يخالف قواعد مذهب ابي حنيفة قال واذا اكتب الموثق كتابا ببدء بعد التسليم  
بذكر المقر واسمه واسم ابيه وجده وقد تقدم عن ابي حنيفة ومحمد ان ذكر الجدة  
من تمام التعريف ثم يذكر قبيلته وصناعته وسكنه فحلت ان لم يكن معروفا  
كتبه شهود هذا الكتاب به عارفون وله محققون وكذلك تفعل في اسم المقر  
لا تخرج مكتوبه باليوم والشهر **فصل** في كتابة التوثيق  
ومن لم يفتقر في خطه بين السبعة والتسعة وان كان فيه  
مائة واحد وينبغي ان يذكر نصفها فان كانت النكبة واحدة  
وذكر نصفها دفعا للبس وان كانت خمسة الاف زاد فيها الالف مائة الف



لثلاثين الحقة فقصير خمسين الفأوجتروا  
فيه كاحمسة عشر بقصير خمسة وعشرين والسب

الصف من المبلغ فيبقى للشهود ان يذكر والمبلغ في هذا اتم لئلا يدخل عليه  
الشك لو طرأ في الكتاب تغيير وتبدل وتقدم شيء من ذلك وان وقع في الكتاب  
اصلاح او احاق بنه عليه وعلى محله في الكتاب وينبغي ان يكمل اسطر المكتوب  
جميعا لئلا يلحق في اخر السطر ما يفسد بعض احكام المكتوب ويفسد كله ولا  
في اخر سطر مثالا وجمل النظر في الوقف المذكور وفي اول السطر الذي يليه  
وكان في اخر السطر مثالا وجمل النظر في الوقف فوجه امكان ان السطر ينتهي

ثم يزيد في بطل الوقف عند من لا يرى ذلك جازيا او ما شبه ذلك فان  
في اخر السطر فوجه لا تسع الكلمة التي يريد كاتبها طولها وكثرة حروفها ان  
يسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها او كتب فيها مع اوصل  
مدوده او دأب مفتوحة وخو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة ولا يمكن اصلا  
بما يخالف المكتوب وان ترك فوجه في السطر الاخر كتب فيها حسنا الله ونعم  
الوكيل او الحمد لله مستحضر الذكر الله تعالى او يام اول شاهد يضع خطه  
في المكتوب ان يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورقة ذات اوصل يكتب علامة  
على كل وصل وكتب عددا اوصل في اخر المكتوب وبعضهم يكتب عددا سطر المكتوب  
كما في الكتاب حكلي وان كان للمكتوب نسخ ذكرها وذكر عددها وانها متوقفة

**فصل** ما اذا حضر عند الموثق رجل وامراه وارعيانها زوجان بقدر  
صحيح وان المكاتب الذي بينهما عدم ويقصد ان تجرد كتاب الصداق وان كانا  
غيريين طاريين فالقول قولها وان راى ربه تركها وان كان قد رومها  
مع رفته يملون انها زوجان فليكتفأمرها وينبغي ان يسأل كل واحد من  
الزوجين بالتزاده ويختصها في المسئلة بما ينزل عنه الرية والادفها عنه  
وان كانا بلدتين فلا يكتب لها حتى يصح عندها انها زوجان **فصل** واذا  
حضر رجل بمفرده او مع امرأه وذكر اهل بيته وبناته وبناته وبناته وبناته  
كتاب نكاح يدل على الزوجية واراد كتابة الطلاق في ورقة واحدة فليحترق  
فان بعض الناس يجعل ذلك وليست زوجة لم يل يري بكتابة الطلاق حق  
يحضر عند شهود ويراجعها ويكون ورقة الطلاق تدرا عنه المهمة فيبقى  
الحر في ذلك **فصل** ويقدم فيما يتعلق بالشهادة ان لا يشهد على من لا يبر  
الا بعد معرفة اسمه وعينه ونسبه كذلك ينبغي للموثق الاحتراز منه فتدبر  
الموثق رجل

فلعل ذلك قد يسمى باسم غيره ثم بعد مضي ربع  
صاحب الاسم ولما الكاتب قد نسبه ومات الشهود وثبت امره  
فيحكم على ذلك المدعي باسمه وهو عري فلا ينبغي ان يكتب الا لمن عرف اسمه

معرفة تامة وكذا علم كل كتاب من مبايعة او وقف او تملك او عتق او  
صداق او طلاق لا يكتب في قول الشخص ما فلان ولا بالجليه على الشهود كما  
تقدم فان الجلية تنفي عن الناس ويتباهون فينبغي ان يكون الكتاب ذكيا  
فطنا عارفا لئلا يدخل الضرب على الناس بمجهله بالصناعة **فصل** واذا  
كتب لمبايعة فليحرر المكان وليذكر الجديرات المحققة به والمشتركة وطرفه  
ومدخله ويذكر محله من البلد وينبغي للكاتب ان يحرر في جهة لا يعرف اصطلاح  
ملها ان لا يتصدى للكتابة بين اهلها الا بعد ان يعرف سنتهم ومنهم ومنهم  
ومنهم الاصقاع والشوارع فيعرف ذلك يتم له الامر وينبغي ان يعرف  
الحق المشترك على البايع لقوله تعالى ان اسد اشترى من المؤمنين انفسهم الا  
ان يكون المشترك ذميا والبايع مسلما **فصل** في اجرة الكاتب اختلف العلماء  
في جواز اخذ الاجرة على كتابة الوثائق فاجاز ذلك قوم ومنعه اخرون وبديل  
على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولان من استبيع وكن خاطره  
كلما احتاج الى ذلك انسان فان ذلك يفرضه ويستمر منه من حيوة من غير عزم  
على ذلك وهذا غاية الضرر واذا ثبت جواز اخذ على الكتابة فالاولى لمن  
قر بالتزاده عن ذلك واحتساب عمله عندها تعالى واذا لم يكن يبر من اخذ الاجرة  
فيقول وجه الاجارة ان يسمى الاجرة ويبيع العمل فان وافق الكاتب المكتوب  
له على ذلك وجاء الكتاب على من اتفق معه عليه فهي اجرة صحيحة ويجوز بما  
اتفق عليه من قليل او كثير ما لم يكن المكتوب مضطرا الى ما ابتاع ما ان يكون  
ذلك مقصورا عليه واملا لا يوجد في ذلك الموضع غير من يقوم بذلك فلا  
حينئذ المسامحة ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق لما علم من ضررهم  
البته فان فعل في اجرة في حقه لانه قد يقين عليه القيام بذلك فغير ضرارا  
اذ لم يوفق الكاتب المكتوب له على شيء فلهما نظر وعلى هذا الوجه غالب كتابات  
الناس اليوم لان الموثقين يفتقرون عن ذكر ذلك من باب الحياء والمروءة ولئلا  
ينزلوا منزلة اهل **فصل** في المسامحة والمسامحة وهذا امر حسن  
ومذهب جميل ان كان فاعل ذلك يتبع بما اعطى على عمله بعد اكمله ولم يصدر منه  
من المشاحة حينئذ ما هو اقله حلالا او ابتداء المسامحة وهذا النوع لا يسمى  
اجارة خفيفة لان ما يما ومن به مجهول عند الكاتب لان عطاء الناس يختلف بحسب  
اقرارهم ومبلغ مروايتهم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لانه  
لا رد المعادضة على عمله وان نواب على ذلك فلهما مجهول على طلبه لنواب  
المكاتب له بحسب ادته مروءة الة على طريق الممازاة لا على طريق المكايسة  
المشاحة ذلك اصلا لتواياد ايت هذا فان اعطاه المكتوب له  
اجرة المشاحة من لزمه القبول وان اعطاه اقل فالكاتب مخير بين القبول او  
الرجوع ما عمل كما يكون ذلك في هيئة النواب لان يكون قد تعلق بذلك



حق المكتوب له لا يمكن منه استرجاع الكتاب لكونه  
فيه حق فيكون ذلك قويا فيجوز كل واحد منها على مثل كما يفعل  
**فصل** في القاصي هذا الاجر على كتب السجدة والمخاض وغيرهما من  
اذ يجب عليه القضاة وايضا الحق الى اهله لا الكنية ولكن انما يطيل له لو اخذ  
ما يجوز اخذه لغيره قال في الملقظ للقاصي ان ياخذ ما يجوز لغيره وما قيل  
في شكل الفخسة داهم لا نقول به ولا يليق ذلك بالفتوة وادى مشقة  
للكاتب في كثرة الثمن وانما اجر مثله بقدر مشقة ويقدر عمله في صنفه ان  
كما كان وثقاب مستاجر باجر كثير في مشقة قليلة **فصل**  
على من يجزئ على المدعي ادباجيا حق فنورد وقيل على المدعي عليه اذ هو بال  
بالسجل وقيل على من استاجر الكاتب وان لم يامر واحد وامر القاصي فعلى من  
السجل وعلى هذا اجرة القضاة على من ياخذ الصل في عرفنا وقيل يعتبر المرء  
وعلى هذا لو اعطى المقر له اجرة الصكاك يكون الكاخذ ملكه فيملك حبه بعد  
قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى مشيخة الدين حيث قال المدعي عليه لو اخذ  
خط اقتراره فلو كان بالمال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان ملك المدعي ولو  
كان منكرا يبرهن على ان الخط في يده وياخذه جازا ويدعي عليه بحكم الخط ولو  
كان لا يبرهن على الخط يجله ان خطه ليس في يده فلو كل يجزئ على دفعه ثم  
يدعي المال من الخط **مسألة** اذا قضى دينه بالمقر له لا يجزئ على دفع صك الاقرار  
اليه والجبر على اكتب في عرفنا قال في الفتاوى الصفر **فصل** في  
النفوت واذا احتج الكتاب الى ذكر نفوت الشهود عليه فينبغي ان يذكر من  
صفاته اشهرها كالصم والعمى والعرج والبياض اعنى البصر واذا جرد بغير  
فيقول في وجهه اثار جرد او منش وان كان فيه خال ذكرته وذكرته موضع  
ويذكر قطع الانامل وعصومها هو مشهور ظاهر في الوجه والجسد ويذكر مع  
ذلك اسمه ونسبه وصناعته وقبيلته وجليه تخلصه جرد لا تحل بالمقصود  
فاذا كان المنفوت غليظ الشفتين فهو **فصل** في ما اذا كان النعم فايرا  
هو اقم والمراد فقرا وان كان الانف طويلا مع قنوفي وسط فهو اقنى والمراد  
قنوا وان كان طرفه عريضا فهو افطس والمراد فطسا وان كان قايما متقبلا  
معتلا فهو اشم والمراد شما وان كان قصيرا بين الشم والافطس فهو اخنس  
والمراد خنسا ويقال في قصيرة الانف خلفا وان كان اخذ مستطيلا فهو اسيل  
الحذ والمراد اسيله الحذ وان كان العنق طويلا فهو اعيد والمراد عيدا وان كان  
العنق قصيرا فهو **فصل** في العينين غور فهو غور  
العينين والمراد عيون العينين  
العينين واذا كان موضع الكحل اسود قلت كحلان  
كانت اشفا العين كما انها سقمه في عجا واذا كان في المقلة استار

في الملقظ ما يلي الانف فالعين حولا وان كان  
بن اكثر من اثنى عشر برصا وتسمى حولا والجلد العين الواسع  
والدمعما التي سوادها كثر من بياضها والوطفا المفضة العينين والسموم  
الحمر سوادا محدقين والدوسا الضيقة العينين والاقليج والعلجاء من كان  
في اسنانه صفر ويقل واسع الجبهة او اصل الجبهة اذا كانت منسطة لها  
عصون ويقول في شعر الرأس غم اذا انبت على الجبهة وترجع اذا كان نزعنا  
بني راسه من مقدمه واملح اذا انحصر شعر مقدم راسه واقترع اذا لم يكن  
البراه قرقا وتقول في الحاجبين مقرون اذا التقيا والبلج  
اذا انفصلا وتقول في الاسنان اقضم للمكسورة نصفها عرضا واثر ما اذا سقط  
السن كلها وان كان بين الاسنان فرجة قلت منخل الاسنان وان كان فيها رقة  
وتحدد قلت اشبه الاسنان ولا تشا شبا واليه اشار ذوالمر بقوله وينبغي  
ايناهما شنب وان كانت الاسنان بان قلت بان الاسنان وان كانت اسنانه  
العليا قد دخلت والسفلى برزت قلت اقم الاسنان والانثى فتقأ الاسنان  
وان كان الشعر غير متجمع ولا منكسر من واسط الشعر والانثى حمدا بالشعر  
وان كان فيه جمعة قلت اجمد الشعر والانثى جمدا بالشعر ولا يقال اجمد  
ولا جمدا واذا كان يشوبه شئ من حمر يسمى الشعر احمب واذا كان فيه حمر الى  
صفرة قلت في الرجل اشقر الشعر والانثى شقرا الشعر وان كان في الوجهين  
توقلت في الرجل ناتي الوجهين وفي المرء وجنا وان كان في الاذن صفرا  
قلت جعا وان كانت مقطوعة قبل مصطم الاذنين وان كان في الصدر غورا  
وفي الصلبة اخنا قلت في الذكر اخنا وقلت في الانثى هاجنا **فصل**  
والبلدة بذكر السن اولي فان كان في المنفوت شيب قلت في الذكر اشمط وفي  
الانثى شمطا ويقال فيه ايضا كمل ويقال شيخ لمن غلبه البياض وان كان الشعر  
صغيرا قلت فيه رضيع او فطيم او صبي والانثى صبية وان كانت الجارية يتبعها  
صغيرا وصغيرة قلت **فصل** في ما اذا كان النعم فايرا  
وان كان الصبي قد رابعة اشبار قلت رباي القدر وان كان قد رفسه  
اشبار قلت خامسي القدر وان كان قد رفسه اشبار قلت سداسي القدر وان  
كان قد رابعا لبوغ قلت مراهق في سنه وان كان ملتح قلت ملتح فان كان  
لحيته عريضة طويلا قلت مسل وان لم تكن طويلا قلت كشكش الحية وان كان  
في عارضيه خفة قلت خفيفا لعارضيه وان لم يكن في عارضيه شئ قلت  
كح وان لم يطلع في وجهه **فصل** في ما اذا كان النعم فايرا  
وان كان النعم فايرا  
وان كان النعم فايرا  
وان كان النعم فايرا



كان به بياض اي برص فزعي الله فاذهب عنه الله ثم قال والعامه  
تجعل الامر ون الاسود وفوق الاسود وهو دم على ذلك قوله عليه  
لعمري يا حبيب او قوله عليه السلام بعث الى الامر والاسود واطلال في  
الاستدلال على ذلك وفيما قاله في البياض لقول المباسم يدع النبي صلى الله  
عليه وسلم وابيض ميتسقي الغمام بوجهه ثم قال البياض عصمة الارامل وقال  
وقال زهير بن ابي نضير قباله وقال بعضهم انه يجوز ان يقال في الامر وفي الامر  
امر ويقال في بياض من بياض من غير بني ادم ابين ناصع وفي تأكيد الامر قباله  
وفي تأكيد الاسود من بني ادم ومن غير بني ادم اسود حاله ~~في التو~~  
وتأكيد صفرا لاصفرا بان يقول اصفرا فاق **نفسه** وفي الروايت المجموعه  
بعضهم الصفرا السودا وانكر ذلك على قباله وعدت منه وهله لان قوله عز وجل  
صفرا فاقع لوها يدل على وهم من قال ذلك ولا يجوز ان يقال اسود فاقع  
وانما يجوز ذلك في الابل فيجوز ان يقال في الاصفر ان الاسود من جهه ان  
سوادها مشوب بشئ من صفرة ويقول امرأه خذ لاهي المأكلة الشق ولطفها  
في مبيضة الساقين وهو من صفرة السودا ولعمري امرأه الشفيعين والاول  
المسروا والمراد قباله قول رجل لما وامراه لميا والمككا التي لا تحبس بولها والنها  
التي لا تحبس والمفضاة التي صار مسكها واحدا على مسلك البول ومسلك  
الزكر والزكر الذي لا شعر لها في سوتها والقرن الذي لا يظلم لونه التي تمنعها الماء  
من اصابتها قال بعض الفضلاء قال قرن عند الفقهاء ان يكون في الحمل عظم  
يشبه قرن الشاة وعند اهل اللغة هو العفلة الصغيرة قاله الاصمعي وختم  
الى شرح في جارية لها قرن فقال قعدوها فان ضاقت الارض فهو عيب وان  
يصب الارض فليس بعيب والقرن الذي لها لحم تمنع الحوي منها قال بعضهم  
هي التي لا يستطيع جمعها الارض تنشق ذلك الموضع منها وهو من الرق الذي  
هو عند الفسق قال الله تعالى اولم يرى الذين كفروا ان السماء والارض كانتا  
رققتا ففلقناهما قفيل وهو في المروءة ~~في قوله~~ ان يكون محل الجراح  
مستندا بلح وهذا يمكن علاجه والثاني يكون مستندا بظفر ولا يمكن علاجه  
والعفلة هي التي اصابتها العفلة والعفلة تتحرك الفاظها وهو شئ يخرج  
من قبل النساء ومن حياد الناقه شبيه بالادريه التي الرجال ويقال امرأه  
عفلا ذكره اللغة وتبهم الفقهاء والجرح في الم والم اسكت هو ضيق المرقوبين  
والقح استماع المرقوبين حتى كان يخرج ذلك من القدر المعتاد والطويل التآ  
يقال فيه شاطئ الامم ساطع الاله وان شئت قلت عشيق وان كان  
منه ذلك فهو قصير القامة وان كان بيزر ~~في قوله~~ حسن القامة وان كان  
دون ذلك قلت من نوع القامة وان شئت قلت في المروءة ~~في قوله~~ القامة  
لوزنه القامة **والأروع** من اعوجت براء من قبل الكوعين الى خارج

ان ما اصل المدين في اول الزندرين والزندان  
اي صابع يده تقبض قلت منفع المدين والانثى منفع  
لمدين وان كان في عتق ابها في قدميه لتوفي جانب القدمين مع ميل في الابهام  
والاصابع التي بينهما من غير تراكب قلت في الرجل افدع والانثى فدعا وان كان  
بها ما قدميه قد قبلت كل واحد منهما على صاحبها قلت احق الرجلين والانثى  
تخاوان كان وسطا سفلى قدميه لا يلصق بالارض اذا كان في وسط حاشيتي  
فيه من داخلها تقبض قلت احص القدمين والانثى حصاة القدمين وان  
ان ~~في قوله~~ من معتد لا لامقا بالارض قلت ارج القدمين والانثى رجاء  
من **الفصل السادس** فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في الشهادة عند  
وفيا يجتزى من الاشهاد به على نفسه في التبعيلات وغيره **فصل** وينبغي  
للقاضي اذا شهد الشاهد عنده ولم يكن القاصي يرفه ان يكتب اسمه ومنه وسكنه  
وحليته ويجعل منصفه الشهادة في يده لئلا يسقط للشهود ولم يشهد  
من يريها الشاهد او يقص **مسألة** اذا لم يبين الشهود وجهه حتى الذي شهدوا  
فيه ولا فسروه فليس ذلك بشئ حتى يبينوا اصل الشهادة وكيف كانت فيقول  
اسفله بمحضها او اقره هذا المطلوب قد اسلفه وان كان الذين من مع فسروا  
ذلك وقالوا اباع منه كذا وكذا بمحضها او باقراره عندنا لان الشهادة مصدر  
للدعوى **مسألة** ذكر الحضا في لو شهد شاهد وفلس الشاهد على وجهها ثم شهد  
الآخر فقال شهد على مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى ~~في قوله~~ كتم شاهد بشهاد  
لان هذا محتمل ان يكون المراد منه اشهد على مثل شهادة من اوله او من خلاله  
او من اخره فيصير الشاهد شيا في هذه الشهادة فيصير من الزوال ويلبس على  
القاصي والشهادة حجة القضاء ومع الاحتمال لا يجب القضاء بها وقال بعض  
مشايخنا المختار انه ينظر ان كان الشاهد فضيحا يكتفه بيان الشهادة على وجهها  
لا يقبل منه الاجمال وان كان اعمى يرضخ يقبل منه الاجمال بان قال الشا  
اشهد بما شهد به ~~في قوله~~ لا يمكن ان يصير الشهادة بلسا  
لان مبني شهادة على شهادة صاحبه والبناء يكون كالمبني ~~في قوله~~ بعضهم المختار  
ينظر انه احسن القاصي بخيانته من الشهود وبشهادة الزور وكلف كل شاهد ان  
يفسر شهادته وان لم يحس بشئ من خيانته لا يكلف ويحكم في ذلك بوايه كانت  
عن محمد ان القاصي اذا اتم الشهود وبشهادة الزور فرق بينهم وان لم يتمهم  
لا يكلف لذلك ثم قال هذا اذا قال الشا اشهد بمثل ما شهد به الاول فان  
الشاهد على مثل شئ ~~في قوله~~ على شهادته  
من قد يكون صله قال الله تعالى ليس كشئ شئ  
**فصل** في الشهادة في الميراث لقول الله تعالى في الشهادة على  
سراط منها ان شهدانه كان لمورثته حتى لو قالوا انه لمورثته لا يقبل











الشاهد المبرح واسم اعلم ولا يزيد على هذا لان في رخصته هذا  
وقد امرنا بالتستر على المسلم ولا يقول القاصي للمدعي جرح شهوده  
وفي شهودك او يقول لم يجد شهود ذلك عندي لان هذا اقرب الى التستر  
**مسئلة** اذا كان المستول على الشهود وعرفه بعد الفة لا يسكت عن الاخبار بما فيه  
اذا كان القاصي عدلا وان كان جانيا او جاهلا فلا بأس بان يسكت لانه اذا عدل  
ربما يقضي بحججه وان عرفه بنسوق وجانرا نعرفه انه لو لم يجز الشك  
بما فيه يجزه غيره اسكت عن هتكه واسم اعلم به وان عرفه انه لو لم يجزه وجد  
فيقضي به القاصي لا يسمعه ان يسكت بل عليه ان يجبه **مسئلة** لو ثبت عدالة الشهود عند القاصي وقضى بشهادتهم ثم ظهر  
عند القاصي في حادثة اخرى ان كان قريبا لا يشتغل بتعديلها وان كان بعيدا  
اشتغل به وفي الحد الفاصل بينهما قولان احدهما انه مقدرة ستة اشهر والثاني  
انه موقوف الى رأي الامام **مسئلة** قال اسمعيل بن حماد فانما في حنيفة رجم امه  
اربعة شهود لا يسأل عن عدالتهم شاهدا رد الظنية وشاهدا بتعديل القلاء  
وشاهدا لغزبه وشاهدا لاشخاص بات استعدي على رجل يريد به اب  
بيعت خارج المصروبا لان القاصي لو اشتغل بتعديل شهود الغزبه ولا  
لا يقطع المسافر عن الرفقة ولرب الحفم فلا يفيد وشاهدي رد الظنية وكلا  
محمد بن سماعة اذا سأل عن شاهدي رد الظنية والاشخاص لان فيهما الزام  
على حقه وفيما انهم ان لم على الغير لا بد من الهداية وليس في تقدير الغزب  
وتركية الملاية والزام شقي على الغير واسم اعلم **فصل** فيمن يجوز تعديله  
ومن لا يجوز تعديله قال محمد في النواذر كمن رجل قبل شهادته ولا قبل  
تعديله لانه يحسن ان يودي ما سمع ولا يحسن التعديل ويقتل بتعديل الوالد  
لولده والولد لو والده وكل ذي رحم محرم لو حملا راد به بتعديل السر لان تعديل  
السر ليس بشهادة انما هو اخبار وهو لا الاخبار سواء وانما الخلاف في تعديل  
الملاية لانه من باب الشهادة **مسئلة** في قوله المراه لزوجهما وغيره  
اذا كانت امراة بريرة تحالط الناس وتعاملهم لان لها جرحه بامورهم فيفيد  
السؤال والتعديل من امور الدين فيستوى فيه الرجل والمرأة كرواية الاخبار  
وروية هلال رمضان خصوصا في تعديل النسوان لان احوال النساء في بيوتهم  
لا يعرفها الا النساء حقيقة فان كانت امرأة مخدرة لا يجوز وليس لها خبره  
فلا يكون تعديلها معتبرا **مسئلة** وتركية السر من العبد والاعمى والصبي والمجنون  
في القذف تقبل **مسئلة** اذا عدل المشهود عليه شهود  
ان قال صدقوا في شهادتهم او قال هم عدول في شهداءهم فيصح  
لا بالشهادة لان ذلك قرار منه بالمال فان قال هم عدول في شهداءهم  
في الجامع الصغير انه لا يصح هذا التعديل لان من زعم المدعي وشهوده ان الحكم

50  
51  
مع تركيته وقال في كتابا التركيبة ويجوز تعديل  
لأن تعديل المشهود عليه بمنزلة تعديل المزكي  
واقترار يكون الشاهد لا يكون اقترارا بوجوب الحق على نفسه لا محالة  
**مسئلة** واذا عرف القاصي احد الشاهدين بالعدل ولم يعرف الاخر فزكيا احدهما  
الاخر هل تقبل قيل يقبل وقيل لا تقبل لانه منهم فيه **فصل في الطعن** والجرح  
في الشهود قال في المبسوط عدله واحد وجرحه اخر اعاد المسئلة وهذا قول محمد  
عند العدل والجرح لا يثبت بقول الواحد فصار راسيان وعندهما الجرح اول  
لان الجرح لا يثبت بقول الواحد عندهما وترجع الجرح على التعديل لان  
الجرح في الجرح اعتمد على الدليل وهو العيان والمشاهدة فان سبب الجرح والذكر  
الكبير **مسئلة** جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى بعمله جماعة وجرحه  
اثنان فالجرح اولى لانه لا يثبت التزج بزيادة العدد على الاثنان **مسئلة** ذكر  
الخصان في ادب القاصي ان الركوب في الجرح الى الهند سبب الجرح لانه خاطر يدينه  
ونفسه وسكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه لهم لئلا ينال بذلك ما لا يجر  
الى اصله عسا فاذا كان لا يبالى ان يحاطر يدينه ونفسه فلا يؤمر ان ياخذ من  
غرض الدنيا فيشهد بالزور وكذا التجاره في قري فارس فانهم يطعمونهم الربو  
وهم يملكون **فصل** ولا يقبل شهادة الاثراف من اهل العراق لانهم قوم  
يتعضون واذا نابت احد نايبه الى سيد قوم فشهد له سيد قومه وشفع فلا  
يؤمر من ان يشهد بالزور **فصل** واقام المدعي عليه بينة وعلى جرح الشهود  
فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قالوا انهم فسقوا او اوالا جرح المدعي الشهود  
في هذه الشهادة واقبل الشهود انهم شهدوا بباطل وزور او اقر او ان ما يقر  
المدعي بباطل تقبل بينته فان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو اقام البينة انهم ادبوا  
او شربوا خما او سرقوا او انهم عبيد او محدودون في العتق او انهم شركاء في  
المشهود به او اقر المدعي ان شهوده شهدوا بزور او اقر ان استأجرهم على حصة  
الشهادة تقبل بينته **مسئلة** في قوله الشافعي تقبل في الفضلين والحج ثمن  
بالمطولات **مسئلة** قال الحفم الشاهدان عريان وقال اخر حران ان عرف القاصي  
حريتهما لا يلتفت الى قول الشهود عليه لانه يدعي خلافا لظاهر وان كان لا يقر  
لا يقبل شهادتهما حتى ياتي ببينه لان الناس في الاصل احرار الا في اربعة مواضع  
احدها هذا القول عمر بن الخطاب عنه الناس احرار الا في اربعة في الشهادة والمطولات  
والمقتل والقصاص فان اجز واحد بحريتهما قبلت شهادتهما **فصل** ذكر في نواذر  
ابن سيم عن محمد لو لم نقدا شهوده **فصل** في ان يقضى  
حق لان  
في عليه ان يكتب بر وشهادتهما **مسئلة** هذا القاصي فانه  
وذلك قال محمد في الكسانيات اذا رد شهادته شاهد فقال للمدعي



انا ان بعدلين بعد لان شهوتي في هذه المسئلة **س** شاعرك في المحي  
**الفصل السابع** فيما يجدته الشاهد بعد شهادته فتبطل **مسئلة** لو شهد و  
باجير ثم صار اجيرا قبل القضاء بشهادته بطلت شهادته فان لم ترد شهادته  
حتى خرج من الاجارة ثم اعاد الشهاده شهادته **مسئلة** في نوادر ان رسم لو شهد  
رجلا لامرانه بحق ثم تزوجها قبل القضاء بطلت الشهاده **مسئلة** ذكر في الس  
شهد لامرانه ثم طلعا فانقضت بعدتها قبل القضاء ترد شهادته فانه لا يفي  
بها الا ان يعيدها فان اعادها قضى بها **الفصل الثامن** في صفة اداء واللفظ  
يصح به اداء الشهاده اعلم ان اداء الشهاده لا تصح بالخباء **مسئلة** في اداء الش  
الحاكم اذا اخبرك بها القاضي بان زيدا عند عمر ودينا عز يمين فلا  
اعتمادا القاضي على هذا الوعد ولو قال قد اخبرتك بها القاضي بكذا كان كافيا  
لان مقتضاه تقدم الاخبار منه ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز والمستقبل  
وعدم الماضي كذب وكذا اسم الفاعل مقتضي الحال كقوله انا اخبرتك بها انما  
بذلك فانه اخبار عن اضافته بالخبر للقاضي وذلك لم يقع في الحال فالخبر كيف  
تصرف لا يجوز الاعتماد عليه قال في شرح التجر يد واما شرطه الزايد فينبغي به شرط  
القبول والجواز فانه امور احدها لفظ الشاهد حتى انه قال اعلم اذا اتيتن مالم  
يقبل الشاهد لان الشهاده جزئ محتمل للصدق والكذب وانه لا يصلح محله ماله  
يتايد بموجده وهو لفظ الشاهد لانه يبين بدلا لقوله عز وجل جزا عن المناضين  
قالوا نشهد انك لم رسول الله اخذوا ايمانهم منه وهذا اذا قال الرجل الشاهد  
يكون حاله بالامر انتهى وهذا من شروط الزائد التي وعدناك بالتمني عليها  
وتأنيها ان لا يكون منها جرح عظم او دفع عزم وقد تقدم وتأنيها كون الشها  
صدقا عند القاضي بدليل ولا يبرها ان تقع الشهاده على خصم حاضر وخامسها  
ان يثبت بها دعوى مصحيه وسادسها ان يكون موافقه للدعوى معنى وسابعها  
ان تقع لمعلوم على معلوم وتأنيها الاتفاق في لفظ الشهاده وتأنيها عددا  
في الشهاده بالانكاد وعاشرها الذكوره والعقده **مسئلة** في اداء الشهاده  
الحاكم للشاهد باي شيء تشهد فقال حضرته عند فلان سمعته يقول ذلك او  
اشهدني على نفسه بذلك وشهدت بينهما بصدور البيع او غيره لك من  
المقود لا يكون اداء شهادته ولا يجوز للحاكم الاعتماد على شيء من ذلك بسبب  
هذا الجرح عزم تقدم فيحصل ان يكون قد اطلع بعد ذلك على مانع من الشهاد  
به من فسخ او اقاله او حدوث ريبه للشاهد تمنع الاداء فلا يجوز لاجل هذه  
الاحتمالات الاعتماده على شيء من ذلك اذا صدر من الشاهد بل لا بد من اداء  
الاخبار عن الواقعة المشهود بها والانشاء **مسئلة** ذلك لا يحتمل الضدين  
والكذب فاذا قال الشاهد اشهد عندك ايها القاضي انشاء ولو كان  
شهدت لم يكن انشاء وعكسه في البيع لو قال لا يبيعك لم يكن انشاء للبيع **س**

لا ينفقه به البيع **س** المستقبل ولو قال بعتك كان انشاء للبيع فلا انشاء  
في الشهاده بالمضارع وفي مقود بالماضي وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل  
تخوات طالق وان شرط يقع الانشاء في البيع باسم الفاعل كما تقدم في الشهاده  
تخواتنا شاهد عندك بكذا او انا يبيعك بكذا فهذا ليس انشاء قال القاضي في ريب  
الفرق بين هذه المواطن الوضع العربي فيها وضعه اصل العرب لا انشاء كان انشاء  
وما لا فلا فاذا ثبت ان العوايد تغيرت وصار لفظا موضع الانشاء الشهاده  
والمضارع لانشاء المقود جاز للحاكم الاعتماد على ما صار موضع الانشاء ولا يجوز  
له الا **مسئلة** في اداء الشهاده بالماضي **مسئلة** في اداء الشهاده بالماضي  
المفعول والشهاده بالمصدر فاذا قال الشهود شهدنا هذا وقت  
او هذا بيع من فلان او هذه منكوحه فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون  
متضمنا للحكم بصحة الوقف وعونه ولو قالوا نشهد بصدور الوقف او بصدور البيع  
م يحكم بموجب شهادتهم لاحتمال تغيير ذلك المقود كما لو استحق الوقف وصدت  
الا قاله في البيع ويخو ذلك قاله الشيخ سراج الدين البلقيني في بعض بقا ينفقه  
وهو الذي استا واليه نقى الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي ان يتا  
ذلك **القسم الثاني** في انواع البيئات وما ينزل منزلتها ويجري مجراها ويحضر  
ذلك في حدود حسين بابا الاول في القضايا باربعة شهود وذلك في الشهاده  
على بيانات الزنا وهي على وجهين الاول شهادة على ربه الزنا وهذا الوجه  
هو المتيقن على انه لا بد من اربعة شهود لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة  
منكم وقوله تعالى فان لم ياتوا باربعة شهداء الوجه الثاني فاده على الاقرار  
به ولو كان اربع مرات عند غير الامام لم تقبل الشهاده عليه ولا يثبت ذلك الاقرار  
لانه لا تخلوا ما ان يكون مقرا او جاحدا فان كان مقرا لم يوجد شرط قبول الشهاده  
وان كان سكرامه وجوع عن الاقرار فيسقط به الحد وهذا خلافا لما لا يثبت فانه  
جوز والشهاده على الاقرار به ولو مرة واختلفوا هل يكفي شهادة رجلين على المقر  
او لا بد من شهادة اربعة على الاقرار فهذا المسئلة **فرع** والحد لا يتناول الاقرار  
حتى يقر اربع مرات في اربعة مجاس مختلفة في المقرون القاضي ولا يباي  
في الاقرار متى راو يسأل ذلك الشهود لان التقادم لا يؤثر في الاقرار ويؤ  
في الشهاده ويجوز ان يسأل في الاقرار ايضا لاحتمال انه زنا حاله الصبي  
**مسئلة** في اقرار الزنا مرتين وشهد عليه اربعة عدول بالزنا ذكر في النوادر  
انه لا يجد عندنا في يوسف وعند محمد **مسئلة** ولا يجوز في تركية الزوج  
الزنا الا اربعة عند محمد من المح **فرع** الشهاده على الشهاده قال في الامل  
لا يثبت شهادته **مسئلة** في اقرار اربعة رجلين او رجل وامرأتين من الخلاصة  
**مسئلة** الله **س** يفي فيه اقل من اربع شهادات لانها شهادات عندنا موكله  
بلايين لان الله استقناهم عن الشهد بقوله والذين يرمون ازواجهم ولم يكن



شهادة الا انفسهم والمستشاهدين من جنسهم  
 باحد والباقي للقسمة فكلنا الركن شهادته موكره بالزواج وبسبب  
 في اثباته ان تارة وهذا اذا شهد معه ثلثه بالزواج فانه يكره ان يزوج واحد فافيد  
 المراد مسئلة الشهود والمزني يحضرون عاموا به الزاني اقلهم اربعة مسئلة  
 اذا ادعى الى الشهادة على امرأة لا يعرفها يشهد عليها في قولنا في حقيقته حتى  
 يشهد عنده جماعة منها فلا تة اقلها اربعة وقيل ثلاثة خلافا لصاحبه  
**مسئلة** الشهادة المسماة بالعرفية اذا تحملها بالسامع في النكاح والوفاء  
 والولا وما اشبهه وهو ان يشيع على السمع في صورة ما لا يتصور في الدنيا  
 قالوا اقلها اربعة ويشهد ولا يفتقران فيه فليست بعرفية فلا تقبل وبالله  
**الباب الثالث** في القضاة بشاهدين لا يجزى عنهما وذلك في النكاح والرهيم  
 والطلاق والحكم والعدو والتمليك والمباينة والعتق والاسلام والردة والار  
 والنب والكفالة والتدبير والبيع والافالة والخيارات والشركة والحوانة  
 والجمالة والكفالة والوكالة والشرب في القذف والحاربة والاحلال والاحسان  
 وقتل العمد والصلم وكل هذه الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين عاقلين  
 مقبولين الا في الزنا فان شهد في هذه الامور شاهد واحد احدث حكما آخر  
 بيانه لو شهد واحد الطلاق قبل الدخول وعلى الطلاق البايين وطلب المهر  
 من القاضي ان يضمنها على يدك عدلان كان الشاهد فاسقا لا يضمنها لهما  
 ترجح حكما ولا كان عدلا فان قالت الشاهد الا غريب لا يضمن لانه ربما لا  
 يحضر فلا يسطع ان يزوج بالشك وان قالت حاضرا يضمن استقصا ان لا قول  
 الواحد العدل في باب الحريات مقبول وامر اليمين بحتاط فيه فيجوز لهما احتيا  
 ولكن لا يجب الجحولة لان سبيل الحل قاييم وهو النكاح حتى لو لم يحل بينهما الا باس  
 به وكذلك لو شهد شاهدان مستورا ان لم يحول بينهما وان كان بعد الدخول  
 لا يحول بينهما لانهما اما معتد او منكروه فسكنها بيت الزوج ولا ن مطاق  
 الطلاق لا يحرم الوطى ولا الخلوة فان عجزت عن الإتيان باخر هدرت شهادته  
 الشاهد ولو كان علا **فروع** ثم اذا شهد في نكاح شاهد واحد فان كان  
 الزوجات مقرر من شاهد شاهدا اخر واجزا الا في منها وان كان احدهما منكرا  
 لم يجلفا المشهور له مع الشاهد عنده في حقيقته اذ لو نكل لا يقضى بنكوله لان  
 القضاة بالنكول ههنا متقدرا اذ لا يجوز ان يجعل النكول قرا الا انه لو صار  
 مقر الصار انكاره كن باوا لكن بجرم ولا يجوز ان يجعل النكول بدلا لا بدلا  
 والا باحد لا يجزى **مسئلة** ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠ ١١٢٠  
 حقا لله وللعبد فلا يحتاج باياحه العبد  
 الحكم ابطال شهادته ما لم يرد قلنا بقوله ما يستخلف فنكل يمينه  
 فبيننا قام شاهد لم يقتل ولا عجز عن الاخر ان يهدر شهادته الشاهد

عليه اليمين فان كان كل عن الحلف جبر حتى يقرأ ويجلف في الطرف  
 ويقضى بالنكول في القضاة عنده وعندهما يقضى بالنكول في النفس بالمدينة  
 انظر المحيط وشرح التحرير وباب النكول عن اليمين **مسئلة** فان اقر بالحق بالشهود  
 به عليه بسبب طول السجن اذ اقر به ولم يكن السجن في حقه اكراما لانه يحسن  
 بحق بخلافه الا كراهة ظلم **الباب الثالث** في القضاة بشاهدين او بشاهد وامرأتين  
 اما القضاة فيما يقضى به بشاهدين فقد تقدم بيانها وما شاهدة رجل وامرأتين  
 قوله في جميع الاحكام الا في الحدود والقصاص وعند الشافعي لا يقبل الا في  
 الا **مسئلة** والصحيح قولنا لان المراد ساوت لرجل فيما يثبت عليه  
 اصلية الشهادة وهو القدره على المشاهدة والضبط والحفظ والاداء لوجود  
 اله القدره وهو العقل المميز للمدرك للاشياء واللسان الناطق فيفيد شهادته  
 للنساء حصول غلبة الظن وطمانينة القلب صدق الشهود بخلاف شهادة الرجال  
 وحدهم لا تقبل لان غلبة الظن تحصل بمر من لكن الشريعة لم يعتبرها مجده لانهن  
 مهنيات عن الخروج وذلك بسبب لغته والفساد وسبب الفساد بحب تغيره  
 فزعت لذلك في احكام الشريعة حسما لمادة الفساد بالقضاة المحكم **مسئلة** ولا تقبل  
 شهادة النساء في الحدود ولما روي انه قال مضت السنة من دون رسول الله  
 واخلفيت من بعده ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ان لا يشهادة للنساء في الحدود والقصاص  
 ولانه عقلت في شهادتين من حيث غلبة الشهود والنسيان والحدود لا تثبت مع الشهاد  
**مسئلة** لو شهد رجل وامرأتان ان زيدا نكح زينة وطلما اوءى عهده او كاتبه  
 او رهنها تقبل وقال الشافعي لا مدخل لشهادة النساء مع الرجل الا في الاموال لان  
 عند النكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لا في شهادتهن زيادة احتمال نقصان  
 عقلمن وقد تقدم الاحتجاج فلا فائدة في الاعادة عند زوال الاحسان لا يثبت جهتها  
 رجل وامرأتين لانه شرط بمعنى المله فالحق بها لان معنى المله من المله بحرية بحري  
 الشهادة مع الحقيقة والشبهة في الباب ملحة بالحقيقة وعندنا يثبت لما بينا ان  
 شهادة رجل وامرأتين **مسئلة** فيما ليس بعقوبة ولا علة عقوبة نقلا  
 وعقلا والاحسان ليس بعقوبة لانه بمباراة من خصال حميدة كالجزية اذ الخصال  
 الحميدة لا تصلح علم للعقوبة وقوله شرط بمعنى المله ممنوع بينا وهو ان الشرط الذي  
 هو بمعنى المله ما يقضى الى حكم المله بواسطة الاقصى الى علة والاحسان ليس  
 المشابهة لانه لا يقضى الى الحد بواسطة الاقصى الى علة وهو الزنا لان الاحسان  
 سابقا وما يكون مانعا لا يكون مقتضا **الباب الرابع** في القضاة باليمين الثابتة  
 مع القضاة وسمى عندنا استبركة صورته لثان يشهد شاهدان لرجل سعى من  
 دينا اخر فانه لا يستحقه **مسئلة** في طابع ولا وهب ولا خرجت عن يمينه بطريق من العلم  
 المزيله للملأ **مسئلة** والذين عليها لعتيا والقضاة وعلم الامم بان لا يجوز ان يكون  
 بانها من المدعى عليه او غير ذلك من الاحتمالات لا بد من اليمين قال في معراج الداعي



على الهداية ما نفعه وأجمعوا ان المدعى بعد اقامه  
ابراه وان لم يدع الخصم قال ولا يعلم فيه خلاف ذكر  
في الخبر وان ادعى رب الدين ان له مالا باطنا فلهما  
على الافلاس انه ادعى شيئا خارجا عما علمه الشهود فتأمل ذلك وقابل بين القائلين  
**مسئله** قال بعضهم ويمين القضاء متوجهه على من يقوم على الميت وعلى الغائب  
او على اليتيم او على من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا بها **مسئله** ويمين المدعى  
على الميت انه ما باع ولا وهب ويمين الورثة على العلم انه ما خرج من ملك مورث  
بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يمينها لورثته باقية **مسئله** ويمين المدعى  
وهو التمسك في اليمين تلك على التمسك **مسئله** اذا ادعى رجل دين على ميت و  
البينة التامة وان كان ورثته كبا ولازم يردود دفع الدين من وارثهم ولا من  
انفسهم لا يلزم رب الدين يمين وهو بوجه عبارة عن الخبر بخلاف ما لو كانا  
مضافا فلا بد من اليمين **مسئله** قال بعض المتأخرين واذا شهد رجل شاهد  
معينا فاستحقته شهادته حلفا نه من يدره بوجه من وجوه الملك **تبينه**  
واليمين في ذلك على من نظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك ولا  
على صغير ومن كل عن يلزمه اليمين منهم سقط من الدين حصه فقط **تبينه** من  
اقام بينه على حاضر يدين فلا يحلف مع بينته اثباتا لحق ولا انه ما قبض منه  
حق يدعي المطلوب له دفعه اليه او دفعه عنه موانع من وكيل وغيره فحينئذ  
يحلف قال بعض **فصل** وما يحكم فيه باليمين مع الشاهدين اذا قامت  
بينه المقربة المجهول الحال بانه معدوم فلا بد من بينه انه ليس له حال ظاهر ولا  
باطن وان وجد مالا لورثته عاجلا لان البينة انما شهدت على الظاهر  
ولله عيب **مسئله** المراه تدعى على وكيل زوجها الغائب للنفقة وتقديم  
البينة باثبات الزوجية والعينية واضطحا ونهم ما علوه ترك لها نفقة فلا  
بد من بينتها انها لم تسقط حقها ولا ارسل لها نفقة ولا احالها على احد فالتفت  
على جميع المسقط والمبطل **مسئله** ما لا بد من بينته بظاهر فانه  
يستظهر عين الطالب على باطن الامر **فصل** يمين القضاء لا يرفع على وجوبها  
لعدم المدعى على التحالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل  
الاستحسان نظر للميت والغالب وحياطة عليه وحفظ الماله للسكن في نقاء  
الدين فاذا حلفه وتاخر القضاء لم يصح ان يحلف بانه بالتوهم المحتمل ولا  
يشبه ذلك اذا كان صاحبه حاضرا او ادعى عليه انه قد قضاه بعد ذلك او  
اياه لان اليمين القضاء بينه المدعى بعد العلم  
القضاء بين المدعى عليه **مسئله** اذا كان  
المدعى عليه ثم قال له بيعة حاضره تقبل عند جميع  
بين استشهادهم في الاشهاد وبين ما قال في الابتداء الجواز انه لم يبين

ان هو لا يشهده من هم **مسئله** لو قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان  
عندهم فلا يكون مناقضا **مسئله** لو قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان  
بهذا الحق فلا حق لي فيها شر ادعى بعد ذلك شهادتهم وكذا لو قال ليس لي عند  
فلان وفلان شهادة مما ادعى قبل هذا او قال كل شهادة يشهد بها فلان فهو  
زور ثم طلب من القاضي يحلف خصمه فحلفه ثم قال لي بينه فجميع ما مر على هذا  
الخلافا فعدا في حيفه فتسمع ويقضى له بها اذ من جهة ما ان يقول لم تذكر حيث  
قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم تذكرنا بعد ذلك وعند محمد لا يقبل مقتضى  
من **مسئله** **باب السادس في القضاء بقول رجل بانقراده** **مسئله** قال  
بعضهم ويكفي الشاهد الواحد فيما سدى الحكم فيه بالسؤال وفيما كان علما بوجه  
**مسئله** وما اختصم فيه من العيوب التي تكون في العبد المنع فالحاكم اذا تولى  
الاكتشف عن ذلك يرسل العبد الى من يرضيه او يثق بنظرة ومعرفة بذلك  
الغيب وعوره مثل الشقاق والطحال والبر من المسكوك وامثال كثير في اخذ  
فيه بالمخبر الواحد ويقول لطيب اللب لئلا نعاثر من المتأخرين **مسئله** وتقبل  
شهادة الفرد في حال رمضان اذا كان في السماء حله وفي الجرح والتعديل  
والرسالة يريد به رسول القاضي المسؤول عن الشهود ويرجع الكلام اذا لم  
يرف القاضي اسانه وتقديره الارش وتقويم السلف والسلم انه جيد  
او ردي وهذا من ههنا وعند محمد في الجرح والتعديل والترجمة لا تقبل الا منها  
وجليلين او رجل وامرأتين **مسئله** لو شهد عند القاضي فقام المدعى عليه  
ما عبادان والاخر حزين وكانا مجهولين لا يقبل شهادتهما حتى يأتيا بينه  
فان اتى واحد وشهد بحجة ما قبلت شهادتهما من المحيط **مسئله** اذا اخبروا  
ثقة باعسار المسجون يخرج من السجن والحجر الفرج يلحق بالشهادة متى انصفت  
اليه قرينة لها اثر في انجاب الصدق والائتقان احوط **مسئله** ثبت الشهادة بالكو  
بجز الواحد المدل رجلا كان وامراه ولا يشترط فيه لعظ الشهادة لان المورث قد  
يتفق في موضع لا **مسئله** ثبت الشهرة بقول الواحد لصانع الحق  
المتعلقة بالموت فلهذه الصيرورة يثبت الاشهاد بغير واحد ولان في اشتراط  
العدد في الموت جرحا لانه يقوم بمناشرة اسانه من العلم وغيره الا واحد **مسئله**  
رجل تزوج امراه رضيعة فغاب عنها فجاء رجل واخبر انها ارضعت من ام الزوج  
او اخته او اخبره انها قبلت ان زوجها او اباه وهي ومشتهاه ووقع عنده  
انه صادق فلما ان يتزوج احسها واربعها سواها بخلاف ما اذا سبق الوضاع  
والنكاح على النكاح لانه ثمة الزوج يبارعه اما بهن فيدعى امرأه امرأته  
والزوج لا يبارعه لانه لا يعلم والاشان احوط به فان وقع عنده صدقه  
وجب قبوله **مسئله** واخبره رجل ان امرأته ارضعت عن الاسلام واخبرته المرأة  
ان زوجها ارتد هل يحل لغيره او لا **مسئله** لو اخبرها اشان انه طلقها وزوجها يحل



لها التزوج بزوجه آخر نظر الخلاصة **مسألة** سكو  
يكون سكوها رضا بامور احدها ان تكون عالمة  
رسولا واحدا عدلا او غير عدل فيجبها بذلك او  
فضولي فلا بد من العدد **مسألة** من الميوان وقت وامة والطريق هو الوجود الى  
اعتل النظر ان اجزا واحد ثبت لميب في حق المحصور وان شهد به عدلان وشهد  
انه كان عند البايع يرد عليه قاله قاضي خان **الاستدلال** وتبينه القياس ان يكون  
شهادة المزمع الا انه حجه جعل العدد شرطا فيما يطالع عليه الرجل بضالقات  
فبقى هذا على قضية القياس مع ان ههنا مستلصق وهو من شرطه فيكون له  
كيلا كثيرا نظر الى العورة وحل يشترط لفظ الشهادة قال المشايخ عزاسم  
لان هذه شهادة محضه توجب على غيره لاعلى نفسه وقال المشايخ العراقيين  
لان هذا خبر لم يشترط لقبول الشهادة وذكر في بعض روايات المبسوط ولا يقبل  
في ذلك شهادة رجل واحد فقد اختلف المشايخ فيه هل يقبل لان فيه شهادة  
امراة واحد فلان يقبل في ذلك شهادة رجل واحد ولا يقال يفسق بالنظر  
او لا يجزى له لانه يشكك بما لو شهد على ذلك رجل وامرأتان او رجلان يقبل  
وقيل لا يقبل نظر كتاب الشهادات من المحقق **مسألة** قال جمع من العلماء يجوز  
تقليد الحق لو احدى اذا كان عدلا بالقياس سواء كان حرا او عبدا ويجوز ان يقبل  
رسولنا اليه ولان ذلك اذا كتب المفق خط في رقعة للمستفحق اجازا العمل بخط اذا  
كان الرسول فقيه فقيه نظروا وجه هذا ما جرت العادة به في سائر الاعصار  
والامصار مع ضرورة الناس في ذلك وكانت الخواتيم تجوز على كتب القضاء حتى  
احدثت الشهادة على كتاب القامعي لا جل حدودها لعمدة على خاتم القاضي واولاده  
احدثت الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل ابن المهدي قال بعضهم فرغ  
اذا اجزم بعد ما حصل عدل فهل يكفي به ام لا بد من اثنين وخلاف فرغ  
والموذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالثقة عاقل عالما بالالواقات  
**الباب السابع في القضاء بقول امراة** **مسألة** متى ما يطالع عليه كالولادة  
والنكاح والتوبة والحيض والحمل والسقط والاستهال وعيوب الجوارير والامان  
وفي كل ما تحت يثابهن ووجه ذلك انه لما كانت هذه الامور لا يحضرها الرجل  
ولا يطالعون عليها اقيم فيه النساء مقام الرجل للضرورة **مسألة** اذا كان ارجو  
ثم انت بولد فجاء ولادتها حال قيام النكاح فشهدت امراة واحد حرم **مسألة**  
ثبت ذلك وبه صريح في المبسوط حتى لو نكح الزوج بلاء عن لان النية تثبت  
بالفراش التل للامان انما يجب التذوق وليس من ضرورته وجوده وان  
فانه يصح بدونه **مسألة** لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق  
وانكر فشهدت به القابلة يقبل قولها عند ابي يوسف  
حجه في ذلك قال نبيه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطاع

النظر اليه ولا نهائ **مسألة** ولادة تقبل فيما ينبغي عليه وقال ابو حنيفة رحمه  
الله انها ادعتا تحت فلا يستلحجه تامه وهذا لان شهادتين ضرورت في  
الولادة فلا يقبل في حق انطلاق لانه يقبل **مسألة** واما شهادتين على اشياء  
الصبي فعند ابي حنيفة لا يقبل في حق الارث لانه ما يطالع عليها الرجال الا في حق  
الصلاة لانه من امور الدين وعند ما يقبل في حق الارث ايضا لانه صوت عند  
الولادة ولا يحضرها الرجل عاده فصارت كشهادتين على نفس الولادة **مسألة**  
وما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي ان يريه حق عدله ولا يشك  
احد **مسألة** ان لا عيب فلا حضوره ام لا بد من ثبوت الغيب ليجازم  
وان اخبرت بالمعلم فلا يرد مجرد قولها اذ مجرد قولها ليس بيمين لكن بحلف البايع  
فيه ولو نكل والا فلا عزاي يوسف انه يرد مجرد قولها لان قولها حجه فيما لا يطالع  
عليه الرجال وعند محمد ان العقد يتفسخ قبل القبض بقولها لا بد من الحاجة الى  
ادخالها في ضمان البايع ويجوز قولها ليس بحجه فيه مقتضب من جامع التقوى  
**مسألة** يقبل قول المرأة في ان سال الهدية ويجوز قولها والافتداه على الاكل  
بقولها ويقبل قولها في الاذن في حول الدراهم والهم على الميال **مسألة** اذا  
انكر الزوج ما ادعته عليه من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء اليها فان  
قلت هي بيئت فالقول قوله مع يمينه لان قول النساء ليس بحجه فوجب حلفه  
واما يثبت بقول النساء اليما لا الوصول وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزى  
والثتان احوط لان ما لا يضم اليه قول الرجل لا يعتبر فيه الا لان اشتراط العدد  
مرفقاه بالنظر بخلاف الاصل فلا يصير متواترا باشتراط هذا العدد كما ذكرته  
في شرحي للوقاية ما لا استغنى **مسألة** نقل ابن عمر في مراتب الرجال على قول  
المرأة الواحدة في اصداء الزوج لزوجها ليلة العرس **الباب الثامن في القضاء**  
بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحكم وبيان المواضع التي تجزى فيها  
اجابة دعوة الحكم وما لا يجب فيه الاجابة **مسألة** يجوز القضاء بالنكول في  
باب الاموال ولا يشك في ذلك وقال الشافعي لا يقضى بالنكول ولكنه  
ترد اليمين الى المدعي فان حلفه باخذ المال والا فلا والصحيح قولنا لان النكول  
دل على رجحان الكذب في النكاح لانه لو كان صادقا في انكاره لا قدم على الحلف  
او لو لم يحلف بيمين ماله لان عندنا يقضي بمجرد النكول وعندنا نقل اليمين الى  
المدعي فيحلف غالبا فيقضى له بالمال وهذا صادق للمدعي عليه عن النكول لو كان  
صادقا في الانكار لانه حبال المال يحمله على اليمين الحاديه عسى صيانة للمال  
فيما لا يحمله على اليمين الصادقة فلا امتنع عن اليمين غلب على ظن المشايخ  
انه امتنع عن اليمين الكاذبه وظهر كونه مبطلا وكون المدعي بحق فوجب على  
القاضي حلف المدعي من اخذ المال دفعا للنظم عنه **مسألة** ويجوز رد اليمين  
ان حلف على وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز حتى



لا يكون له ان يستخلف على ذلك اذا جازة ال  
على وجه الصلح وذكر في المتن لو قال لرجل لي علي  
ان حلفت بها لك على ان يحلف واما ما اياه والشرط الذي اشترط  
فله ان يشترطها منه مالم يودها بغير شرط **فصل** النكول نوعان حقيقة  
وحكما حقيقة ان يقول المدعي عليه لا حلف بالقاضي يقول له اني اعرض  
عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بالمال فيقول **فصل**  
مره احلف لا قضيت عليك بالمال واما قدره بثلاث مرات ليكون اجلا للمدعي  
وابلغ في المبالغ المدد فان قضى القاضي بنكوله في المرة الاولى **فصل** بنكوله  
لانه نكوله متعين للتوقيع عن اليمين الكاذبة فقد وجد دليل القاطن  
الامثال وترك الاستعمال اولى فان قال في المرة الاولى لا احلف ثم قال في  
المرة الثانية احلف ثم قال في المرة الثالثة لا احلف قضى عليه بالنكول  
لان بنكوله في المرة الثانية احلف بغير موقفا حقه في اليمين بخلاف ما  
اذا استعمل المدعي عليه من المدعي ثلثة ايام بعد ما قال في المرة الاولى لا  
احلف ثم جاء بعد بعض مضي المهلة والى اليمين فالقاضي يستقبل عليه عن  
اليمين تلك مرات لان عرض اليمين انما يمتنع معتبرا اذا بقي الاستقلال حقا  
مستحقا للمدعي في الاول المدعي في المهلة فلا يمتنع عرض اليمين معتبرا **فصل**  
ولو قال المدعي عليه بعد ما نكل عن اليمين ثلاث مرات انا احلف بحلفه قبل  
القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه لانه قبل القضاء آثره في ابطال  
كلام المدعي فاعتبروا بعد لا قضاء آخر في ابطال القضاء فلم يعتبر وصار  
كجميع الشهود قبل القضاء معتبرا وبعده لا الا في حق الضمان لما فيه ابطال  
القضاء **واما النكول** وهو ان يبر من القاضي ليمين عليه ثلاث مرات وسكت في  
كل مره ولم يجبه بحلفه ناكلا لانه امتنع عن اليمين المستحقة عليه الا ترى انه  
لو سكت عن جواب الحلف حلفه القاضي بحالسة كذا هذا وهذا اذا لم يكن له  
آفه فان كان في لسانه آفه تمنعه عن **فصل** لا يجعل امتناعه عن اليمين نكولا حكما لانه مالم يسمع ويقدر على الجواب لا يصير  
ظالما فلا يجعل نكولا حكما **مسئلة** ولو سأل القاضي عن دعواه فيسكت ولم  
يجبه فالقاضي يبر المدعي ان ياخذ منه كفيل لاحق يسأله عن حاله هل يبر آفه  
تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفه به واصادته الى مجلس القاضي  
فادعي وهو ساكت فالقاضي يبر عن عليه اليمين ثلثا ويقضي عليه بالنكول  
**فصل** فيمن يك عن حضور مجلس الحكم قال المارودي في نفسه **فصل**  
تعا واذا دعوا الى امره ورسوله ليحكم بينهم الا في الكهنة دليل على ان مراد  
الحاكم فضليه الاجابة ويجوز ان تاحر وروى عن الحسن ان **فصل** المسألة  
قال من دعي الى حاله من حكام المسلمين فلم يجبه فهو ظالم لاحول امره

مراد على عوج د حوجه نواه الى القاضي فامتنع ختم له بخاتم من طين فان لم  
يات بعت معه بعض امواله ليدعوه اليه فان امتنع وقارب عنه في منزله  
الحكم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما فالقاضي يجوز له حينئذ نصب لوكيل  
عمر اخفى في بيته بعد نأدي من القاضي على باب داره انظر حصول الامر في  
والحيط والخلاصة المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرد عليه  
قبل نصب نظر المشتري وقيل لانه لما شري ولم ياخذ منه لميلامع احتمال  
عيبه فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي  
الاخذ من حذر حذره فيه روايتين بعد ربه روايه فينبعث من ادراكه  
على باب البائع من القاضي يقول ان حلفك فلا ناير يد المدعي عليك فان حلف  
والانقضت البيع فلا يقضه القاضي الا اعدا روفى روايه لا يعذر القاضي  
**فصل** ايضا قال في الذخيرة كمل بنفسه على انه لو لم يوافق غدا قد بعه على الكفيل  
فنايب الطالب في الغد ولم يجد الكفيل حتى مضى الغد لم يملك المال ولو دفع  
الكفيل الامر الى القاضي نصب وكيل عن الطالب وسلم اليه الكفيل عنه ببرا  
وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن ابى يوسف رحمه الله قال  
ابو الليث لو فعل به قاض علم ان الحضم بعت لذلك فهو حسن **فصل** في بيان  
المواضع التي يجب فيها اجابة الحاكم ذكر الحضايف قال ابو يوسف رحمه الله  
رجل على رجل يدعوى واراد طاعه عدوى وهو في المصرو والقاضي لا يعلم  
امر محقق ام مبطل فانه بعد به عليه ويثبت من يحضره اسرانا والقياس  
ان لا يعيده بغير الدعوى لان الدعوى غير محتمل والمحمول لا يكون محمولا  
ولاية الاعراض وجه الاستحسان ان ترك القياس بالانار المشهوره جاك وقد  
جاءت الآثار عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم انهم فعلوا ذلك من غير  
نكر وقال عليه السلام ان الله لا يجمع امتي على الضلالة وروى ان رجلا من  
اراس قدم ملكه بابل فباعها من **فصل** ابن هشام فطله فقام في المسجد  
فقال يا معشر قريش من ربي **فصل** ابن سبيل وايضا ابلاي من ابي جهميل  
مظلي وظلمني من رجل يفتد مني عليه وياخذني **فصل** ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم في المسجد جالس فقالوا ذلك الرجل يفتدك عليه فانطلق عليه فذكر  
له ذلك فقام معه وبعث قريش في اثرها رجلا وانما فعلوا ذلك استهزاء  
لما قد علوا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ابي جهميل لعنه الله والعداوة  
فاتي الباب فصره فقبل من هذا فقال محمد بن ابي جهميل وما في وجهه **فصل**  
من ادعي من الخوف فقال اعط هذا حقه فقال نعم فدخل فاخرج حقه  
فاعطاه اياه فجاء الرسول فاجزاهم وجاء الرجل فوقف عليهم فقال جزاه الله  
جزا اخذني حتى فلم يفرقوا الى ان جاء ابو جهميل عليه لعنه فقالوا ويلك  
ما صنعت فقال والله ما هو الا ان ضرب على الباب فقال محمد فذهب فوادي



مخرجت وان معه لهما ما رايت مثل هامة وان  
نوايه ما ملكت ان اعطيه حقه في الحديث بيان  
الآن ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بنفسه  
القاضي لا يقوم بنفسه لكثرة الخصوم او لما فيه من الاستقفاف به فاما ان  
كان الخصم خارجا عن المصر قالوا ان كان قريبا من المصر بان كان بحيث لو استكر  
من امكنه ان يحضر محاكمة القاضي ويحضر بيته في منزله بعد به وان كان  
بميدان من المصر بحيث لا يمكنه ان يعود في المصر ويبيت في منزله لا يبريه ثم  
كيف يصنع القاضي في اختلاف المشايخ فيه قيل يا مربي المديني باقامة البينة والاد  
عليه حق ولا تكون هن البينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار كما في كتاب  
القاضي فاذا اقام البينة امر انسانا ان يحضر خصمه فاذا حضره امر المدعي  
باعداد البينة فاذا اعدا البينة المادية قضى لها عليه وقيل بجلسة القاضي  
فان نكلها قامة من مجلسه وان حضر امر انسانا ان يحضر خصمه والاولى اصح  
وعليه اكثر القضاة وذكر الخصم ان القاضي يدفع خاتمه لاحضار الخصم  
اذا كان في المصر ويبعث من يحضره ان كان خارجا عن المصر والقضاة على عكس  
هذا فانهم يبعثون الراسل في المصر ويبدعون العلامة خارج المصر ويبعث  
القضاة يجتازون في العلامة دفع الخاتم وبعضهم دفع الطينة وبعضهم  
دفع قطعة قرطاس وهذا لان الخصم ربما يكون بعيدا عن المصر والمدعي  
يلحقه مونة الراسل او يري بان يتحمل تلك المونة بنفسه فلا يلزمه شيء فقلنا  
بان التامني يبدل له علامة ليذهب به فريه خصمه ويشهد على ذلك فان  
اجاب له الخصم وحضر مجلس الحكم والابن القاضي اليه من يحضره ومونة الخاتم  
بعدت واذا تفرقت لكفتها ان من دعي من مسام ما ذكرنا فادونها وجبت  
عليه الاجابة لانه مصالح الاحكام واصناف المظلومين من الظالمين لا يبدل  
وان كان البعد لا يجب ومنها ان يدعوه الحكم الى حق مختلف في بثوته وخصمه  
ليتقدم بثوته فتجب الاجابة لانه دعوى من ادعى ان عتق دمه بثوته لم تجب  
لانه مبطل وان دعا ما حاكم وجبت الاجابة له لان المحل قابل للحكم والقصر  
والاجتهاد ومنها التفقات فتجب الحضور فيها عند الحكم لتقديرها ان كانت  
الاقارب وان كانت للزوجة او للزوجة فهو مخير بين ابانة الزوجة وعتق الخاتم  
وبين الاجابة **فصل** فاذا امتنع الخصم من الحضور عذره لانه ساء الادب  
فيما منعه فاستوجب لتعريضه القاضي ما بالضرر وبالصلح او بالحبس على  
قدر ما يري ويبيع وجهه فيعزبه القاضي على ما يراه تعزيرا او تاديبا ولا يكره  
اذا سكت ولم يقل اني احضر او لانه لم يحضر في الوقف الذي وقف له لان السكوت  
في مومنع الجواب امتناعا عما دعي اليه **فصل** في بيان ما لا يجزئ  
هو مخير فيه بين الاجابة وعدمها فاما اذا ادعاه ولم يكن له عليه حق لم

على الحاكم فلا يجب الاجابة فان كان قادرا على ادائه  
انه ولا يذم  
سما حتى علم الخصم اعسار خصمه حرره عليه طلبه ودعوى  
الى الحاكم **ومنها** اذا ادعاه خصمه وعلم انه يحكم عليه يجوز له ان يجيب الاجابة ويحضرها  
اذا كان الحكم في الدماء والعزوة والحدود وسائر العقوبات الشرعية **ومنها** اذا كان  
الحق موقوف على حكم كتاب جليل الصنين فان الزوج بين مخير بين الطلاق فلا يجب  
الاجابة وبين الاجابة فليس له الامتناع منها **ومنها** القسم المتوقف على الحاكم  
فيخير المطلوب بين تسليم حصة لغريم وبين الاجابة وليس له الامتناع منها وقد  
يقدم ما في نسخة ووجهه والوقيق **تنبيه** متى طولب بحق يجب عليه ادائه على الفور  
كره المفضوب فلا يحل له ان يقول له خصمه لا دفعه لك الا بالحكم لان المظلم ظالم ولو  
على الاحكام مسببة من قواعد **التاسع** في القضاء بينة الخارج على ذي اليد اذا  
قاما البينة وفي تاريخ الدعوى والشهادة اعلم ان الرجلين فانما عياها  
وبرهانها فلا تخلوا اما ان يدعيها ملكا مطلقا او وارثا او شرا او كل قسم ثلثا فسا  
لانه اما ان يكون المدعي في يد ثالث او في يدهما او في يد احدهما وكل وجه على  
اقسام لانها اما ان يورثا او ارثا تاريخا واحدا او تاريخا احدهما الاخر فله  
فذلك ستة وثلاثون فضلا اما لو ادعيها ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم  
يورثا او تاريخا واحدا او برهان يقضي بينهما الاستواء في الحجم وان  
ارثا وتاريخا سبق يقضي للاسبق لاننا ثبتت الملك لنفسه في زمان لانها رعه  
عنه فيعصيه بالملك بعد لا غير الا اذا تلقى الملك منه **ومنها** انما رعه لم يتلق  
الملك منه فلا يقضي له ولو ارثا احدهما الاخر فله في حقه رعه لا غير  
للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توفيقه احدهما لا يدل على تقدم لانه  
مخير ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخرا عنه فتجمل مقارنا  
رعاية للاحتمالين وعندنا يوجب رعه رعه للمودع لانه اثبت لنفسه الملك  
في ذلك الوقت يقيننا ومن لم يورث يثبت حال يقيننا وفي شعبة في وقت تاريخ  
صاحبه شك فلا **ومنها** رعه يقضي لمن اطلق لانه دعوى الملك المطلق  
دعوى الملك من الاصل ودعوى المورث يقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع المبلغ  
بعضهم على بعض ويستحق المورث المقتضيه فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اول  
هذا اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدها فذلك الجواب لان لم يورث احد  
على الاخر باليد ولم يخط حاله عن حال الاخر باليد وان كان في يد احدهما فان ارثا  
سواء اول يورثا فهو الخارج لان بيته اكثر اثباتا وان ارثا واحدهما اسبق لما  
ورثا فانه يرجع عن هذا القول وقال لا يقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا على  
غيره لان البيتين قامت على مطلق الملك ولم يقر منها بجهة الملك واستوى  
الوقت **ومنها** في قضى الحال ولها ان البينة مع التاريخ يقضي للمدعي مع الدفع  
فان ثبت لشخص في وقت بثوته لغيره بعد لا يورث الا بالتلقي منه



نصارت بينه ذي اليد بذكر التاريخ متضمنه دفعه **مسألة** تاريخ على معناه  
لا يصح الاستدلال بالتلقي من قبل وبينته على الذي مقبوله هذا اذا كانت  
في يد احدهما وصاحب الوقت الاول اولى عندها وعند يكون سها واذا ارجع احدهما  
لا اخر فعند ابي يوسف يقضي للورخ لان بينته اقدم من المطلق والوادي بطلان  
شرا من واحد واخر احدهما الا اخر كان الورخ اولى وعند ابي حنيفة ومحمد يقضي  
للخارج ولا غير الوقت لان بينته ذي امانا قبل اذا كانت متضمنه معنى الدفع ومنها  
وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلقي من جهة الجوار ان شئ  
الخارج لو وقتوا لكان اقدم فاذا وقع الشك في يقينه معنى الدفع فلا يقبل  
الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارث مع ابيه فلو كان العين في يد  
ثالث ولم يورثا اذا ارخا سوا فهو بينهما نصفان لاستواءهما في الحجج وان ارخا  
واحدما سبق فهو لا يسبقهما عند ابي يوسف وكان ابو يوسف رحمه الله يقول ولا  
يقضي به نصفين من الارث والمالك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال محمد رحمه الله  
في رواية ابي حنيفة قال ابو حنيفة وقال في رواية ابي سليمان لا جرح للتاريخ  
في الارث فيقضي بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما الا انها لا يدعيان الملك  
لانفسهما ابتداء بل لو تم اتم حجة الى انفسهما ولا تاريخ للملكين من تاريخ  
يقضي لاسبقهما وان ارجع احدهما الا اخر قضى بينهما نصفين اجماعا لانها ادعيا  
تلقى الملك من رجلين فلا غير للتاريخ وقبل يقضي للورخ عند ابي يوسف  
ولو كان الميراث ابيد بها فذلك الجواب فان كان الميراث في يد احدهما ولم يورث  
او ارخا سوا يقضي للخارج وان ارخا واحدهما سبق فهو لاسبقهما وعند محمد  
للخارج لانه لا جرح للتاريخ هنا وان ارجع احدهما الا اخر فهو للخارج اجماعا  
وقيل عند ابي يوسف رحمه الله للورخ وان ادعيا الشرا من احدهما ولم يورثا  
او ارخا سوا فهو بينهما نصفان لاستواءهما في الحجج وان ارخا واحدهما سبق  
يقضي لاسبقهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعيا الشرا من رجلين لانها لا يثبتان  
الملك لبايها ولا تاريخ للملك لبايها **مسألة** فيمنع من يدعي ملكا  
حضر او برهنه على الملك بلاتاريخ فيكون بينهما اما هنا فقد انقضا على ان  
الملك كان لهذا الرجل وارثا خلفا في التلقي منه وهذا الرجل اثبت التلقي  
لنفسه في وقت لا ينافي فيه صاحبه فيقضي له به لا يقضي به لغيره بعده  
الا اذا تلقى منه وهذا لا يتلقى منه وان ارجع احدهما الا اخر فهو للورخ اتفاقا  
لانه اثبت شراؤه لنفسه في زياده لا ينافي فيه غيره فيقضي به له حتى يبين  
تقدم شراؤه عليه بخلاف ما لو ادعيا الشرا من رجلين ووقت احدهما الا  
فانه يقضي بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم عن ابيه واجبات الملك  
له ووقت احدهما لا يدل على ما سبق ملك بايها ولعل ملك البايع الاخر سبق  
فلهما قضينا بينهما وهنا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد فحاجة كل واحد الى

اثبات سببها **مسألة** اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من دفع  
بق وكان صدق لم يدعي الحق وان كان الحق في ايديهما من سها الا اذا  
ارخا واحدهما سبقا **مسألة** يقضي لاسبقهما وان كان في يد احدهما من سها ولا يد  
سوا ارجع اولم يورث الا اذا ارخا وتاريخ الخارج سبق فيقضي به للخارج انظر  
الكافي وفي الذخيرة تقضي في الملك المطلق بينه الخارج لا بينه ذي اليد  
عندنا ولم يورثا تاريخا او استويا فيه ولو كان تاريخ احدهما سبق وهو اولى  
ولا للتاريخ جرح عند ابي حنيفة في الملك المطلق وهو قول ابي يوسف رحمه الله  
محمد رحمه الله **مسألة** على قول ابي يوسف رحمه الله ولا وهو قول محمد رحمه الله  
في الملك المطلق فيقضي للخارج **مسألة** لو اقامت المرأة بينه على دار في يد ابي  
انها لها قالت قد غصبها مني واقام الزوج بينه انها داري استشهدت  
قبل يقضي بها للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت في خارجة وقيل  
يقضي لها الزوج لانه لا ينافي بين البيتين فمسائل ست الغصب ولا ثم الزا  
آخر من الفتاوى **مسألة** لو كانت شاتان احدهما سودا والاخرى بيضا  
في يد رجل فاقام خارج بينه ابيضها قد ولدها السوداء في ملكه واقام  
صاحبها لبيها ان السوداء اسنة ولدها البيضاء في ملكه قضى لكل واحد  
بالشاة التي شهد شهوده انها ولدت في ملكه اذا كان سوا الشاتين مشكلا  
من الابيض **مسألة** التاريخ في المتاع لفو على كل حال ارخا سوا او واحد  
اسبقا وان ارجع احدهما فقط اذا لم يكن من اثبات المتاع ويزاد الاستحقاق  
على خصمه ليتبرح بينه واثبات زيادة الاستحقاق لا يصور في المتاع لانه  
دعوى اولوية الملك انظر جامع المصنوعين **فصل** ولو ادعى رجلان دارا في  
يد ثالث فادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر نصفها واقاما جميعا البيعة قال  
ابو حنيفة يقضي بطريق المنازع لصاحب الجميع بثلاثة اوباعها ولصاحب النصف  
بالرفع قال ابو يوسف ومحمد يقسم اثلاثا بطريق المضاربة ولو كانت الدار في  
ايديهما **مسألة** على من ادعى النصف الذي يدعيه وترك  
النصف لغيره بحال انظر الابيض **مسألة** لو شهد بملكية الدار للمدعي ولم يشهد  
ان يدعي المدعي عليه يقبل عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهد بالدار للمدعي لا يثبت  
المدعي عليه وشهد اخوان بيدني يقبل كلاهما اذا حاجده الى الشهادة يدعي  
خفيا في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكيمين بشهادة فريق او فريقين  
ثم اشهد بيده بيبا لهما القاسمي من سماع هل شهد بيده او عن معاينة لهما  
رسمهما اقراره انه بيده فظن انه يطلق لهما الشهادة **مسألة** استشهد على كبر  
من الغيبة ان اقراره هل يثبت يد حكاما لم يذكر انهما معا يناد لا يقبل ولا يحق  
عنايهما اذ لا بد في غيرهما حق او شهد بيع وتسلم بيبا لهما القاسمي شهدا  
على **مسألة** بايع او على معاينة البيع والتسليم والحكم **مسألة** فان الشهادة



بالبيع والمسلم شهادته بالمالك والشهادة على اقره **مسألة** لو قال الزوج  
بملاك البائع انظر شرح ظاهر المدين الموعيا في **باب** **مسألة** ان في القضاء بحالف  
من الجهتين اذا اختلف البائع والمشتري في البيع او في البضاعة فبطلت  
البائع ما باعه بالثمن كما ادراه المشتري ويحلف المشتري ما اشتراه بالثمن  
كما ادعى البائع ثم يفسخ البيع بينهما وابهما كل عن الثمن لزمه دعوى الاخر  
وسيد اقره المشتري في قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد وهو رواية  
المحقق عن ابي حنيفة وابهما اقام البينة قبلت بيمينه وان اقام البينة قضا  
بينة البائع في الثمن **مسألة** ولو كانت السلعة هالكة في وقت البيع واخر  
عن ملكه او صار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع يمينه  
ولا يخلط اذا كان الثمن دينيا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ولو  
يتحلفان ويتوadan القيمة **فرع** ولو اختلفا بعد هلاك البضاعة في يد  
المشتري فادعى البائع ان الثمن عيب وهو هذا البعد وادعى المشتري ان  
الثمن دين او ادعى المشتري ان الثمن عيب وادعى البائع ان الثمن دين لم  
ينظر الى دعوى البائع وانما ينظر الى دعوى المشتري فان اقر بالدين فالقول  
قوله وان اقر بالبضاعة **مسألة** ولو اختلفا وقد هلك احد الموصفين  
في يد الاخر ومثله ان كانا لفظا الباقي ولا ياحتر من ثمنها لكانت فتحلفان  
وقال ابو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويقال لكان ويتوadan  
في التام وقال محمد يتحلفان فيها **فرع** ولو اختلفا في الاجل فقال البائع وكذا  
الاخر الى شهر او الى هذا الشهر وقال الاخر الى شهرين فالقول قول البائع  
ولا يتحلفان وقال رفر والسافى يتحلفان **مسألة** واذا اختلف الزوجان  
في المهر فقال الف وقال الف يتحلفان وسيد ابي حنيفة في المهر لم يحكم فيه  
المثل فان كان مثلهما الف او اقل فالقول وان كان البين واكثر فالقول  
قولها وان كان الف وخمسين ولها مهر المثل وهذا ما عند ابي يوسف القول  
للزوج الا اذا قال شيئا مستكرا قبل ان يزوجها وقيل ما يكون بمثل  
عن مهر مثلهما وهو الاصح **مسألة** ولو كان المهر مكيلا او موزونا ففسخه  
فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الف والدين لانه  
اختلاف في الذات الا ترى ان اذا لم يفسخ منه لا تنقض الباقى ولو اختلفا في  
جنس المسمى او صفته ادرعه ان كان موزونا والمسماعين واختلفا في قيمة  
وهو مالك فالقول للزوج ولا يتحلفان لانها اتفقا على المسمى فصح ان يقطع  
حكمه مهر المثل بيمينين الا انها تدعى عليه وصفا او مئارا او موزونا وهو يكره  
القول له بخلافه ولو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسده عندهما  
في قدرها اختلفا فيه فوجب حكم مهر المثل **مسألة** اذا ادعى الراهن انه من  
بجسمه ما به والمره بالف فالقول قول الراهن مع يمينه لان نقله عن غيره

بالرهن يستفاد من **مسألة** لو كان القول قوله في قديم **مسألة** ولو قال الزوج  
ع الدين الذي على وهو الف والرهن ساوى ذلك وقال المره  
انه منتهه بجسمه ما به والرهن فقدم روى عن ابي حنيفة ان القول قول الراهن  
ويقال لكان ويتوadan لان الاختلاف وقع في المعقود عليه حال قيامه فيضان  
كما في البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كما قال الراهن لانه سكر زيادة  
عليه **مسألة** لو ادعى كل واحد منهما انه من سوى الذي يدعيه الاخر واقام  
البينة فالبينة بينة المره **فرع** فان قال الراهن هلك في يدك وقال الدين  
فبنيته **مسألة** فان هلك في يدك فالقول قول المره والمره يدين البينة  
الضمان والراهن سكر فكان القول قوله والبينة لانه ثبت بقاء الدين وبينة  
المره بنفسه فالبينة اولى **مسألة** اذا ادعى المشتري الشراء بالدين والشفيع  
بالف فالقول قول المشتري مع يمينه فان اختلف البائع متهما والراهن في  
البائع والمشتري والتمن غير منقود فالقول قول البائع ويقال لكان ويتوadan  
لان اختلاف وقع في البيع والسلعة قايمة فياخذ الشفيع بما قاله البائع ارضا  
لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله من الايضاح ومن المحيط ومن الجامع  
ومن الجريد **باب الحادي عشر** في القضا بايمان اللعان حقيقة شهادات  
موكره زكاه بالايمان موقوفه بالعين والمضب وسميت بها لكان لان فيها ذكر  
اللعن وكونها سببا في بعد كل واحد من صاحبه وصفها ان يقول اربع مرات  
اشهد بالله اني لصارق فيما رميتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله  
عليه ان كان من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وتقول المرأة لعنة الله  
عليه ان كان من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله ان كان من  
الصادقين فيما رميتها به من الزنا **مسألة** شرط اللعان قيام الوجه بينهما مكافئا  
محميا حتى لا لعان بينه وبين امراته مكافئا فاسد لان اللعان حكم مختص بغير  
الزوجان والازوجه في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزنا  
**مسألة** ولو القضا **مسألة** لا يمكن حتى عزلا ومات فاحكام الشكا يستعمل  
اللعان بينهما عندها وقال محمد لا يستعمل **مسألة** في اللعان بيد الزوج لا  
التي صلى الله عليه وسلم لا عن بين المحلالي وامرأة وبراءة بالزوج ولو التقت  
المراة والامم الزوج لعنة المودة لان الترتيب معتبر حتى يكون على الوجه المتيقن  
عليه فان فرق قبل الاعادة مع خلافا للشافعي لان اصل اللعان قد وجروفا  
صفته وهو الترتيب فيقع حكمه لوجود اصله **مسألة** لا عنها بولدهم ولت الى  
بمن لزمه لانها معتد بالطلاق حكما فصار كما لمعتد بالاق حقيقة اذا  
جاءت بولدا في يمين يلمه الولد فكذا هذا **مسألة** ففي حمل امراته للامان ولاحد  
عن **مسألة** وعندها والشافعي تلاحن ان جئت به لاق من سنة اشهر من  
اي **مسألة** وما روى عنه عليه السلام انه لا عن بين هلال امراته وهو حلال



كان لانه قد فرأى امراته بالزنا صريحا فانه قال اني و... رجلا بطن امراتي تحت  
بها او يحتمل انه قد فرأى بالزنا صريحا وانكر الولد ايضا ان يكون منه ويورث  
عنه **مسئله** روى هشام عن محمد بن رجل لاعن امراته بولدهم اذ تريت وكنت  
بدا الحرب بولد هاشم سبييا حقيقا فاشترىها الزوج فالولد حر مسلم لانه حين ولد  
على فراشه والنسب وان انتفى باللعان ولكنه مخلوق من مائه وذلك يكتفى لا بشأ  
المتق لولدا الزنا والمراة بمنزلة ام الولد لا يجوز له بيعها ولا له ان يقرها لانه  
اذا اعتق الولد هاشم ولده له الا انه لا يقرها لان حكم اللعان لانه لم يتصل به الاكاذ  
وانه اكد بنفسه لاحد عليه لانه صار قاذ فالها وهي امته **مسئله**  
امرات جارت بولده فتقاه الزوج فلا عن القاضي بينهما فالزمنه امه فتزوجت  
بعدها القضاء المدعي ثم لاعن الاول الولد الثاني لزمه ويضرب الجبد لان النسب قائم  
وهو الماشركنا المخلوق وقد امتنع لما منع وهو اللعان وارتفع المانع بالاكاذ  
بالاكاذ ففعل النسب من الجماع **مسئله** انت تتوأم فاقربا الاول وتبقى الاخر بغير  
الولدان ويلاعن لان الاقارب باحد ما اقرباها كولد واحد فانها خلفا من واحد  
واحد وتبقى احدهما نفيه ما مضى كان اقرباها ثم نفاها فلزمه لانه لا يصدق في  
النفي بعد الاقارب ويلاعن لانه قد فرأى امراته بالزنا حين نفي الولد الثاني واسلم  
**مسئله** ذكر الحسن عن ابي حنيفة امرأة جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد  
الزوج بالاول ونفي الثاني والثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول ثم اقر  
به فانه محرم ولزمه لان الاقارب نسب بثبوت بعض الحمل يكون اقربا بالكل لان  
بعض الحمل لا يحس بالنسب دون البعض كن قال يد منى ورجله منى كان اقربا  
بثبوت بعض نسب المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه صحيح  
النفي لانه باقراره الاول اني عليه وابي الكاذب قد مضى فاذ فاحصنه فيلزم  
اللعان كالوقال لها ما نبيت ثم قال نبيت واما اذا نفي الاول واقر بالثاني فالتق  
الاول صار قاذ فالها بالاقربا الثاني فصار راجعا ومكذبا بنفسه فيلزمه الحد  
وكذا في الواحد **الباب الثاني عشر في القسمة** بين اهل الحق **مسئله** قال  
محمد بن جهمان واوصى لفقرا جيرانه فشهد على ذلك فقيران من جيرانه فشهادتهما  
جائزه ولو شهدا نساء او صبي لفقرا اهل بيته وهما من اهل بيته فقيران لم يجز الشهاد  
لها ولا لغيرها انظر الفرق في المحيط **مسئله** ذكره مال في كتاب الوقف رجل وقف  
على فقرا جيرانه فشهد رجلان من الجيران او شهدا نساء وقف على اصحاب ابي حنيفة  
وهما من اصحابه حازت شهادتهما **مسئله** شهادة الفقهاء على وقفيه وقف على بيته  
كذا وهم من تلك المدرسة تقبل **مسئله** وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على بيت  
في قرية وعلى معلم ذلك المكتبة وعصب رجل هذا الوقف فشهد بعض اهل القرية  
ان هذا وقف فان بن فلان على مكتبة كذا وليس له ولا الشهود اولاد في المكتبة  
تقبل شهادتهم فان كان لهم صبي في المكتبة فكذا ذلك هو الاصح انظر المحرر

**مسئله** قضى القاضي في العمامة كالطريق والمخاطبة او الموردة ونحو ما تفهم  
لان في العمامة على ذلك جازت الشهادة فان قلت وكيف يجوز لها ان  
ولهم في ذلك سهم قلت هي لا بد منه لان لا يوجد احد ليس لهم سهم ويشهد عليه  
**فرع** اهل السكة شهدوا بعتي من مصالح السكة كان السكة عينا فاذ لا  
وفي النافذة اطلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في الوقف  
المدرسة على هذا في فتاوى النسفي وقبل ان كانت السكة نافذة تقبل مطلقا  
من اخلاصه **مسئله** ذكر في وصايا الاسل لو شهدا رجة نفر شهدا ثلثان منهم ثلاث  
على الميت **مسئله** روى جهمان عن ابي حنيفة ومحمد بن جهمان عن ابي يوسف لا يجوز  
لانهم يشتركون في قسمة الدين لما عرف في كتاب الوصايا **فرع** روى بشر الوليد  
اذا شهد رجلان رجلين بدين على الميت وشهد صاحب الدين للشاهد بدين  
لها على الميت نفر ابي حنيفة فيها روايان **مسئله** لو شهد رجلان رجلين بدين  
لثلاث وشهد الاخران لهما بوصية الثلث او بعبد نفسه لم يجز شهادتهما ولو شهد  
عدان لعدين انه اوصى بشاهديهما بدين الامة فشهادتهما جائزه وفي المجر اذا  
كانت الوصية في جنس واحد لم يجز شهادتهم وفي الجنس من جابزه **مسئله** روى  
بن سماعه عن ابي يوسف لو شهد رجلان رجلين على رجل بالف درهم وشهد الثلثون  
لها للشاهدين على هذا الرجل بالف درهم والشهود عليه حتى جاز في قولهم  
حقيقا **مسئله** رجل سرق من الغنم فشهد رجلان من اهل القرية انه سرق هذا الغنم  
وهو يضاب جازت شهادتهما عليه في حق الغنم ولا يقطع لان له فيه نصيبا  
**مسئله** رجل سرق بضائبا من بيت مال المسلمين فشهد عليه رجلان من  
عدول العمامة والمال قائم بيد السارق قبلت شهادتهما في حقه واخذ منه ولا  
قطع عليه لان له حقا يبيت المال ودرا عنه القطع **الباب الثالث عشر في القضاء**  
بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة اعلم ان الاختلاف  
لا يجوز اما ان يكون في الانشاء او في السبب والجهة او في الوقف والمكان اما  
الاختلاف في الانشاء والاقارب فتأله شهدا احدهما بالقتل والاخر بالافراق بالقتل  
او شهدا احدهما بالنصب والاختلاف بالاقارب لا يقبل لان اختلافهما في الانشاء  
والاقارب وقع في الفعل فمخ قبولا للشهادة وكذلك لو شهدا احدهما ان قتله  
عمدا بالسيف والاخر انه قتله بالسكين لم تقبل لان القتل لا يترك باختلاف الاله  
**مسئله** ولو شهدا احدهما بالبيع والاخر بالاقارب او احدهما بالاقراض والاخر  
بالاقارب تقبل وكذلك في الطلاق والعتاق بان شهدا احدهما بالايقاع والاخر  
بالاقرار به لاصيغة الانشاء والاقارب في هذه التصرفات واحد فانه يقول في  
الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار بعت واقرضت فم ينع قبول الشهاد  
**مسئله** ولو شهدا احدهما بالانشاء المقذف والاخر بالاقارب لا يقبل وان كان  
قولا في المقذف صيغة الانشاء ونيتا ويا زاني وفي المقذفه وهما



مختلفان لان احدهما قد فسد ابتداء والاخر حكاية عن القذف **مسئله** واما الاختلاف  
في السببان شهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل لانها غير متعين  
مختلفين **مسئله** ولو ادعى رجل درهم فشهد ادم على حسنة انه من ثمن  
عبد قبضت وشهد الاخر على حسنة انه من ثمن متاع قد قبضه فانه يقضى بحسنة  
مختلفا ولو شهد احدهما انه اشترى منه هذا العبد ونفقه الثمن وشهد الاخر  
انه وهبه منه وسلم اليه لا يقبل والفرقان في حق العبد الملك بسبب مخالفة  
الملك بغير سبب فان الملك بغير سبب يكون ثابتا من الاصل حتى يستحق بزواده  
المقتضاه وترجع الباعه بعضهم على بعض والملك بسبب لا يكون ثابتا من الاصل  
حتى لا يستحق الزاوية المقتضاه ولا ترجع الباعه بعضهم على بعض بل كل واحد على  
نقدته المقتضاه بالملك سبب لاختلافهما فيه ويميز القضاء بغير سبب لانها  
يشهد به فاما في حق الدين الثالث في المقنن في الحالين ملك حادث فكان  
المقصود منها جاهلا باي سبب ثبت الدين فلم يمنع قبول الشهادة كاختلاف  
المقر والمقر له في السبب لم يمنع صحة الاقرار في حق المدين والدين جميعا لان ذلك  
بالاقرار تلك حادث فكذا هذا **مسئله** عن كذا زاد ادعى دارا من مكاه من الميت وشهد  
احدهما باقرار الميت بعهدها منه والاخر باقرار الميت بناداره واختلاف في الوقت  
ينبغي ان يقبل عن فتاوى المصنف **مسئله** ادعى عليه ورعيه عشرة دنانير فشهد  
احدهما ان المدي اعطاه عشرة دنانير وامانه وشهد الاخر انه اعطاه عشرة دنانير  
ولم تقبل امانه لا تقبل وعدم قبولها عن جواب فتاوى النسفي ليس لاختلاف  
الشاهدين ولا ما لو شهد ان المدي عليه اعطى هذا المدي مائتي درهم ولم  
يقول من جهة الدين فمضى جواب فتاوى النسفي لا يقبل ايضا انظر المنبه  
**مسئله** ادعى المديون ايضا المدين مائتي درهم فشهد احدهما انه قضاه الدين  
وشهد الاخر انه اعطاه مائتي درهم لا تقبل عن فتاوى النسفي **مسئله** ادعى بالا  
فشهد احدهما ان المحتال عليه احتال عن غريمه هذا المال وشهد الاخر انه  
كفل عن غريمه هذا المال تقبل عن برهان الدين صاحب المحيط **مسئله** شهد  
احدهما في دعوى الشتم انه قال يا فاجر وشهد الاخر انه قال لربا فاسق لا يقبل  
عن الفتاوى الجارية **مسئله** سرق بقره واختلفا في لوها قال ابو حنيفة يقبل  
شهادتهما وقال لا تقبل عن **مسئله** جعفر بن محمد عن هذا الخلاف فيما اذا اختلفا  
في صفتين متضادتين كالسواد والبياض واما في المقاربات بان شهد احدهما  
على الصفة والاخر على الحرم فانه يقبل لان الصفة المشبهة تقرب الى الحرم  
اذا رقت تقرب الى الصفر وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذلك اذا شهد  
احدهما انها بيضاء وعجز والاخر انها بيضاء تقبل باختلاف وقال في شرح  
عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان كالسواد والحمر والصفرة  
فاما اذا لم يتشابه كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعا **مسئله** ادعى على

دعوى رجل فأنكر فشهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل لانها غير متعين  
وبعد صاحبه تقبل على الف لانها اتفقا عليها واختلغا فيما زاد وقيل  
شهادتهما فيما اتفقا عليه وابو حنيفة يقول لاختلافهما فيما شهدا به فلا تقبل انه  
كذلك لان لفظ الف تغاير لفظ الفين والتغاير في اللفظ دليل على التغاير في  
المعنى لان اللفاظ وقعت لتعريف المعاني **مسئله** ولو شهد بالجمع او البيع او الهبة  
او الصدقة او الرهن او الصلح واختلفا في المكان والزمان قبلت لا يزول فيه  
يتكرر وجوده الا النكاح فان لاختلاف بين شاهديه مكانا وزمانا يمنع قبول  
الشهادة **مسئله** ولو شهدا بالهبة والصدقة والمرا وقال الحمد لا يجوز الا ان يشهدا لما اقر به  
الراهن او الواهب او بالمصدق بالقبض **مسئله** لو ادعى عاهة بسبب كذا وارث وحي  
وبر من على مطلق الملك لا يقبل وهذا الوادي السر من معروف بان يقول شقته  
فلان بن فلان الفاني اما لو ادعى من مجهول بان يقول شقته من مجهول ومن  
احد فر من على الملك المطلق تقبل لانه كذا ما فيه انه اقرار بالملك لبايعه وهو لم  
يجز لانه اقرار مجهول وهو باطل وكان لم يذكر الشراء وهناك يقبل لبيته على الملك  
المطلق كذا ههنا وذكر في فتاوى رشيد الدين وقال قيل في المجهول ايضا  
لانهم شهدوا بالامر ما يدعيه هو ولانه لما ادعى الشراء اقرانه ملكه بسبب لا مطلقا  
فلا يقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك سبب يقبل شهادتهما باقل مما ادعى  
او شهدا بملك حادث فينبغي هذا للقاضي ان يسأل انه يدعي الملك لهذا السبب  
الذي شهدا به او سبب اخر فلو قال ادعيه بهذا السبب يقبل لانه يحكم له بان  
هذا السبب ولو ذكر سببا اخر وقال لا ادعيه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما  
**مسئله** ادعى مراهقة حسين دينا زينا بوريه وشهد شهود بخسين بخوة  
تقبل لانهم شهدوا بالاقل قاله عبد الجبار وكذا عن القبايل وعلى العكس لا يقبل  
**مسئله** ادعى نتاجا وشهدا بسبب **مسئله** لو ادعى مطلقا وشهدا احدهما  
بمطلق والاخر بسبب بخلاف عكسه وحكم بملك حادث فلا يكون له الزاوية من  
الفتاوى الرشيد **مسئله** قال اسمعيل المحكم ادعى على اخيه دينا على مورثة  
وشهد وانه كان له على الميت دين لا يقبل حتى تشهد وان مات وهو عليه من  
العتية وفي المحيط خلافة وافق برهان الدين بهذا الجواب من ثم رجع عنه  
بقوله انما تقبل اذا شهدوا على قرار رجل برين وقال المشهور وعليه تشهد  
ان هذا القدر على الان فقال لا ادري اهو عليه لان ام لا لا تقبل شهادتهما  
لواقر برين عند رجلين ثم عدلان عند الشاهدين لانه قد آذنته فشاها  
اقراره يشهدان انه كان عليه ولا يشهدان انه عليه كذا لو شهدا احدهما انه  
ملكه والاخر انه كان ملكه تقبل شهادتهما لاتفقا فيما ادعى في الحال معق لما مر كذا  
الشهادة على النكاح والاقرار انظر المحيط **مسئله** ادعت نكاحه فشهدا احدهما



انها امراته والاخر انها كانت امراته تقبل وكذا لو شهد احد هما انه امراته  
امرته والاخر انها كانت امراته لان الشهادة باقراره بنكاح حالي لان ما ثبت في  
فعل هذا لو ادعى ملكا مطلقا وشهدا انه ورثه من ابيه ولم يتصرف الملك  
في الحال وشهدا انه شراه من فلان ولم يتصرف الملك في الحال بان لم يقولوا  
ملكه في الحال يقبل لكن ينبغي للقاضي ان يسأل شهوده هل يتلون انه خرج من  
ملكه وكذا لو ادعى انها امراته او منكوحتي وشهدا انه كان تزوجها ولم يتصرف  
الحال يقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا بملك في الماضي ما لو شهدا ببيد  
في الماضي بان ادعى بارا بيد رجل فشهدا انه كان بيده المدعى لا يقبل ولا يقضي  
بشيء في ظاهر الرواية لانها شهدا بيد في الماضي وقد عرف الخروج من بين يدين  
بجلائ ما شهدا بملك في الماضي وعمرابي يوسف رحمه الله ان يقبل ولو شهدا  
باقرار المدعي عليه انه كان بيده المدعى يقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد  
انه في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه قيل يقبل وقيل لا وهو لا  
وكذا لو ادعى انه كان له لا يقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال  
اذا كان لا فائدة للمدعي في الاسناد مع قيام ملكه بخلاف الشاهد بنوا سند  
ملكه الى القاضي لان اسنادها لا يدل على النفي في الحال اذ هم فائدة سوى  
النفي في الحال وهي ان يشهدا بما عاينا من ملكه بيقين ولا يشهدا بيقين الملك  
في الحال لانها لا يعرفان بقاء الابا استصحاب الحال والشاهد قد يخرج من الثبوت  
بما ثبت باستصحاب الحال لعدم يقينه بخلاف المالك لانه كما يعلم بثبوت ملكه  
يقينا يعلم بغيره يقينا انظر فتاوى رشيد الدين **الباب الرابع عشر في القضاة**  
بشهادة السماع قال بعضهم شهادة السماع اماثلث مرات لمرة الاولى بقيد  
المعلم وهي المعبر عنها بالتواتر كالسماع بان ملكم موجوده ومصر ومخوذ ذلك  
فمنه اذا حصلت كانت بمنزلة الشهادة بالروية وهي ما يثبت العلم  
**المرتبة الثانية** شهادة الاستقاضة وهي تقيدها بقاويها من القطع  
عن شهادة السماع مثل ان يشهدا نافعا مولى بن عمر وان عمر بن الخطاب  
عليه السلام طالب وان يعلم لذلك اصلا فيجوز الاسناد اليها **ومنها** اذا راي  
الهلال روية مستفيضة وراه الجرم الفقير من البلد وشاع امره فيهم لزوم  
الصوم او الفطر من رايه ومن لم يره وحكمه حكم الجرم المستفيض لا يحتاج فيه  
الى شهادة عند الحاكم لا شهارة عدالة ومنه من يسأل عنه لا شهارة جرحته  
وانما يكشف عن اشكل وقد شهدا بن حازم عند قاضي المدينة او عاملها فقا  
اما الاسم فاسم عدل ولكن من لم يره فلا يراي حازم فدل هذا على ان عدالة  
ابن ابي حازم لا يحتاج ان يسأل عنها وهو لا يعرف شخصه لشهرته بالعدل  
بل يسأل ان يشهد على غير ابن ابي حازم **المرتبة الثالثة** شهادة السماع وهي  
التي يقصد الفقهاء الكلام عليها فالشهادة بالشهر والسماع بغيره

اشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاة لان هذه الاشياء ما تشتهر بغير  
فالشهر والاستقاضة اقيمت مقام الشهادتين كالاخبار اذا اشهرت من النبي  
عليه السلام كان بمنزلة السماع منه الا ترى اننا شهدا نافعا مولى بن عمر بن عمر  
بن الخطاب وان عليا بن ابي طالب وان عبد الله بن مسعود وان لم يدركوا كاتم  
الشهر وفي هذه الاشياء بغير يقين احدها حقيقة والاخر حكمه واما الحقيقة بان  
بجرح جماعة لا يتوهم نواظيرهم على الكذب فتشايخ وشهر واما الحكيم ان يشهد عند  
رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة في النكاح والنسب والقضاة لان  
لفظة الشهادة من اثنين كما ثبت بالمعاينة ولا يثبت بلفظة الجرح فقامت شهادة اثنين  
مقام الجرح عن جماعة لا يتوهم نواظيرهم على الكذب في ابحاث الشهر والاستقاضة حكما  
واعبارا ولكن هذا اذا شهد عند غير شئها حالي قال نافع بن فلان بن فلان القضاة  
حتى اذا اتى رجلين عدلين شهدا عند علي بنه من غير استشهاد وعرفا حاله و  
بشهادة وان اقام هذا الرجل شاهدين عند شاهد على نسبة لم يسعه ان يشهد  
على نسبة نضر عليه محمد في المبسوط لانه لم يعلم قوله في شهادة لا يعتمد قوله  
هذا الرجل على قوله **مسألة** الموت يثبت بالشهر بجرح الواحد العدل رجلا كان او امرا  
لا يشترط فيه لفظة الشهادة لان الموت قد يتفق في موضع لا يجزئه الا الواحد  
فلا يثبت بالشهر بقول الواحد لصناعة الحقوق المتعلقة بالموت فلهذا القول  
ثبتت الاشهاد بجرح الواحد لان في اشتراط المدعي في الموت رجلا لانه لا يتوهم  
اسبابه من السفل وغيره الا واحد ويأجله اذا شهد جنازة او دفنه او اخبره  
بموته من يتوهم جازله ان يشهد بموته على النيات حتى انه لو شهد بذلك لا يقبل  
وفي الموت مسئلة عجيبه وهي انه اذا لم يعاين الموت الا واحد او لو شهد عند  
القاضي لا يقضي شاهد وحده ما اذا يصنع قالوا يجزئ ذلك عدلا مثله فاذا سمع  
منه حل له ان يشهد على موته فيشهد مع ذلك الشاهد فيبقي شهادتهما انظر  
الخلاصة **تبينه** لو جاء جزا انسان فضعوا ما يصنع على الميت لم يسمعك ان تشهد  
بموته لان المصائب قد تقدم الموت اما خطأ او غلط او حيلة لقسمه المال فلا يشرع  
الشهادة عليه لم يثبت بجرح من يتوهم فاما الشهادة في الاملاك والطلاق والقضاة  
لا تحمل بالشهادة والسماع خلافا للمالك والشافعي وسوردها قالوا به في منجمهم  
**مسألة** لو قال رجل لامرات رجل سمعت من الناس ان زوجه فلان ماتت جازلها  
ان تزوج ان كان الجرح عدلا ولو ان المرأة اذا تزوجت تزوج اخر من اجزها  
جماعة ان زوجها حي وصحت الاول فالنكاح جازم هذا في فتاوى الشافعي وفي  
المذنب لم يشترط قصد بقاء المرأة لكن بشرط العدالة في الجرح **فروع** لو اجزها واحد  
بموت النايب واجزها الشان بحيوته ان كان الجرح بالموت شهدا انه جازم موته  
او شهد جنازته وكان عدلا وسع للمرأة ان تزوج باخر بعد انقضائها من هذا  
اذا لم يجرى شهادتي الحيوة بعد تاريخ شهادتي الموت شهادة شاهد



المحيوة اولي نظر فتاوى الفضلاء **مسألة** التكاح اذا دلى المرء والمرءا والزفاف او  
 اخبره رجلا ن عدلان او رجلا وامرأتان بان هذه امرأة فلان جاز له ان يشهد  
 بذلك على الثبات ولو قيد ما لا يقبل **مسألة** السب لو سمع الناس يقولون هذا ابن  
 فلان او اخوه لو اخبره بذلك عدلان جاز ان يشهد به **مسألة** ولاية الحاكم فانه  
 اذا سمع الناس يقولون هذا قاضي بلد كذا جاز له ان يشهد به لان العلم بهذه الاشياء  
 يقع بهذه الطريقة الا ترى اننا شهد بخلافه الخلفاء الراشدين والعقاة المتقد  
 كشيخ وعينه واسناب الصوابه رضي الله عنهم وان لم يشهد عقد ولايتهم ولا سب  
 اسنابهم فلهذا الاربعة ثبتت بالشهادة والسماع بالاجماع **ف** وكذا الركا  
 على قولنا اي يوسف الاخير واما على قولنا في حنفية ومحمد وهو قولنا اي يوسف  
 الاول لا يجوز ان يشهد بالولاية ما لم يعاين **فروع** الوقف اذا اشترطه وقف فلان  
 على كذا بان له ان يشهد به في قول وهو المختار لانه لو لم يجز ادنى ذلك لانتفاء  
 الاوقاف القديمة وقيل لا يجوز له ان يشهد لان الوقف قربة والا حنا بالتم  
 اكثر من الاصلان ما فيصير بمنزلة الاملاك والصحيح من الجواب جواز الشهادة  
 بالسماع على اصل الوقف لانه يبقى بعد انقضاء قرون وانه يشترط لكن على شرط  
 الوقف لا يجوز من خلاصة **مسألة** وفي المهر عن محمد روايتان في رواية لا يجوز  
 لهم ان يشهدوا على تسمية الصداق بالامر الظاهر بالسماع الا ان يشهدوا على  
 شهادة من حضره وفي رواية صمام فيسمع ان يشهدوا بالمهر اذا اخبروهم  
 انها زوجة علي كذا من المهر **مسألة** واما الشهادة على الدخول بالشبهة والسماع  
 اختلفوا فيه فيمن يجوز واليه مال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله لان هذا المهر  
 يتعلق به احكام مشهورة من النيب والمهر والمد وبثوت الاحصان انظر المحيط  
 وشرح القريد هذا ما يتعلق بالمذهب **واما** شرط شهادة السماع عند المالكية  
 فنبه الاول ان لا يشترط فيها من يد جاز او ما شهد بها لمن كان الشئ بينه  
 فنقح حيانة الثاني الزمان الثالث السلام من المريب فان شهد اثنان بالسماع  
 وفي القليل ما به من اسانها لا يعرفون شيئا من ذلك لم يقبل شهادتهما الا ان يكون  
 علم ذلك ناسيا **الشرط الرابع** ان يحلف المشهود له **الشرط الخامس** لا يسمي المسموع  
 منهم والا كان تقبل شهادة فلا يقبل اذا كان المنقول عنهم غير عدول **الشرط**  
 السادس ان يشهد بذلك اثنان فصاعدا ويكتفي بهما على الشهود **الشرط السابع**  
 ان يكون السماع فاسيا من الثقات قال ابن عبد السلام اما كونه فاشيا فمتفق عليه  
 واما كونه من الثقات فمنهم من شرط ومنهم من لم يشترطه **واما** محل شهادة السماع  
 فقد ذكر القاضي ابان الوليد بن رشيد من المواطن التي تشهد فيها بالسماع اجزا  
 وعشرين وقد نظرها في هذه الايات **قال**  
 ١ ايا سا يلي عما يفتد حكمه ٢ وثبت سمعادون علم باصله ٣  
 ٤ ففي العدل والنجح مع الكفيرة ٥ وفي نسخة او صد ذلك كله

٤ وفي البيع والاجناس والصدقات ٥ والرضاع وطمع والكمح وطمه ٦  
 ٧ وفي قسمة اوقية ولايسة ٨ وموت وعمل والمصار باصله ٩  
 ١٠ فقد كملت عشرين من بعد واحد ١١ فدل على حفظ الفقيه وبطله ١٢  
 ١٣ وزادها ولده ستة نظرها ايضا في هذه الايات ١٤  
 ١٥ ومنها هبات والوصية فاعلمن ١٦ وملك قديم قد يظن بمسألة ١٧  
 ١٨ ومنها ولادات ومنها عراية ١٩ ومنها اباق فليظم لشكله ٢٠  
 ٢١ ابي نظم العشرين من بعد واحد ٢٢ وانتمها سائما ما الفصل ٢٣  
 ٢٤ وزاد ابن هارون ربيعة فقال ٢٥ وفي اليسر والاعمار سمع مفر ٢٦  
 ٢٧ وفي الاسر من يقوم لقتله ٢٨ ابو الحسن البجلي يقيم قايلا ٢٩  
 ٣٠ ولان قيل بالسماع بقتله ٣١  
 هذا ما يتعلق بمذهب المالكية وبعضها قال به الشافعية **الباب الخامس عشر** في  
 اعضاء الشهادة على الشهادة يتعلق النظر بمرقة جواز الشهادة ووقتها  
 وكيفيه الشهادة من الاصل وكيفيه الاداء من الفرع اما جوازها ثابت استحضارا  
 قياسا لانه لا يقع للفرع العلم بالاصل الحق على المطلوب بشهادة الاصول لانهما  
 تمة الكذب في شهادة الاصول اما وقتها فحالة الخبز عن شهادة الاصل فانه ذكر  
 في الجامع الاصغر الشهادة على الشهادة لا يجوز حتى يكون شاهدا الاصل مريضا  
 او على سيره سفلان فيهاز ياده تمكن تمة وامكن الاحتراز عنها بحسب المشور  
 فلا تحل الا عند الضرر وذلك بالمرض وبالسفر واقل مرتبة ثلاثة ايام وعن ابي يوسف  
 انه يجوز شهادة الفرع اذا كان الاصل في موضع لو غدا الى ان الحكم لا يمكنه  
 ان يبيت لاهله احياء للحقوق واما كيفية الشهادة من الاصل وذكر في الجامعين  
 ولا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يقول الاصل اشهدوا على شهادتي بذلك  
 او اشهدوا ان فلانا اقر عندى ان فلان عليه الف درهم فاشهدوا على شهادتي  
 بذلك اذا احتج اليها لان الشهادة على الشهادة توكل وتحمل لانه لا بد من نقل  
 الشهادة الى مجلس القاضي فلما لم يكن يد من النقل لم يكن يد من النقل والتحليل لا يصح  
 الا بالامر ولهذا انتهى الاصول المزوع عن الشهادة بعد الامر على المني **فروع**  
 لو قال اشهد على شهادتي فسمعها رجل آخر لم يثبت شاهد على الشهادة لان النقل  
 شرط ولم يوجد بخلاف القاضي اذا شهد قوم ما على قضية وسمع ذلك اخر ومنه  
 وسمع للسامعين ان يشهدوا لان قضائهم حجة بمنزلة الاقرار فيصح النقل من غير  
 تحيل **مسألة** ولو قال اشهدوا على بذلك قال اشهدكم فاشهدوا او فاشهدوا  
 شهادة لا يصح لانه لم يوجد النقل لانه لم يامرهم بنقل شهادته بل امرهم بان يشهدوا  
 على فلان باصل الحق وليس لهم ذلك لانهم لم يعلموا بوجود الحق فاما كيفية الاداء  
 من الفرع بان يقول الفرع عندا حاكم فيشهد فلان ابن فلان على اقرار فلان  
 بن فلان بكذا او اشهدني على شهادته وامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد



على شهادته **مسئله** لا يجوز شهادة واحد على واحد لانها ليست بحجة وانما يجوز  
شهادة اثنين على شهادة اثنين ومعنا ما ان يشهد اثنان على شهادة كل واحد  
منهما على الوصف الذي ذكرنا او شهدا اثنان على شهادة هذا واخران على شهادة  
**فرع** ولو شهدا على شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه ايضا لا يجوز لان شهادته  
الاصل الخاص على شهادة الاصل الفاضل غير مقبولة لانها لو قبلت ادعى ان ان ثبت  
بشهادته ثلثة ارباع الحق نصف الحق بشهادة واحدة وربع الحق بشهادته مع آخر  
على شهادة اخر ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلثة ارباع الحق لانها سبغى  
الحجة فيني على شهادة الاصل الفاضل شاهد واحد فلا يثبت شهادة الاصل الفاضل  
**مسئله** ذكر الناطقي في واقعة ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا يجوز  
والصحيح انه يجوز لما فيها احياء الوقف **مسئله** ولا يجوز الشهادة على الشهادتين  
في الحدود والقصاص خلافا للشافعي فان شهد شاهدان على شهادة شافعي  
بان قاصي يلد لنا اضرب فلا نأخذ في قذف تقبل لان الشهادة قامت على  
الحد لا على ايجابه لانهم شهدوا انه حده حد القذف والشهادة على الشهادة  
تقبل على استيفاء الحد وذكر في كتابه لديات انها لا تقبل **مسئله** ارتد شاهد  
الاصل ثم اسلم فشهد الفرع لا تقبل لان بالرد بطل الاصل والشهادة فيعتبر بما  
لو بطل الامر ينفيه بعد الاشهاد ولا يقبل شهادة الفرع فكذلك هذا **مسئله**  
شهدا على شهادة فاسقين فردا القاصي لهما الاصول ثم تاب شهودا الاصل  
لم تقبل شهادة الاصل ولا الفرع لان المردود كان شهادة الاصول لان الفرع  
تقبل بشهادة اصول فيعتبر بما لو شهد الاصل بنفسه فردا القاصي شهادة ثم  
الكذب لا تقبل شهادته في هذه الحادثة ولا شهادة فرعه ابدا فكذلك هذا  
**مسئله** اشهد على شهادته كافرين او عديين ثم اسلم او اعتق اجازت الشهادتان  
لان الامر يقبل الشهادة من الاصل قدم مع لانه من اهل الشهادة حاله الامر بالقتل  
وان لم يكن الفرع اهلا للحال لانه يتوهم ان يصير اهلا في الدنيا فيبطل القول منه  
لان من اهل التفرقة والتمييز **فصل** ذكر في المنتقى يجوز شهادة الابن على  
شهادة ابيه وعلى قضائه وعلى كاتبه وذكر الحضا في ابد القاصي انه  
يجوز شهادة الابن على شهادة ابيه ولا يجوز شهادته على قضائه فرق بين  
الشهادة والقضاء والفرقان القضية فعل ابيه والابن قايم مقام الاب في  
الشهادة والاب لو شهد على الحق يقبل فكذلك الابن والاب لو شهد على فعل نفسه  
لا تقبل فكذلك الابن اذا قام مقامه في الشهادة وذكر الشيخ الامام ابو بكر اقول  
السر حسي رحمه الله في شرح الادب القاصي هذا قول ابي يوسف وعلى قول  
محمد يقبل هذه الشهادة في الوجهين كما ذكر في المنتقى لانه لا منفعه للاب  
هذه الشهادة ولا وقع مفرم ولا جلب حتم **الباب السادس عشر في القضاء**  
بشهادة الابداد

مد من البنيذ وما خوذ من قولهم بئد الله شمل العدو وان الشهود شهدوا  
في ذلك مفتقين واحد منها واحد في موضع اخر واحد اليوم واخر اورد  
على معنى واحد على آخر **قال** في الوقاية في كتاب النكاح وحضوره من كل اثنين  
مسلمين سامعين معا لفظ الزوجين لا عدلتهما فلا يصح ان يسمع احدهما الشاهد  
دون الاخر ولا اعاد النكاح وسمع من لم يسمعهما ولا الاخر **الباب السابع عشر**  
في القضاء بشهادة الاستغفار وصورتها اذا كان له رجل على ارض حق في السر  
ومحمد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتال بان ادخل قوما  
من العدو في بيته ثم استخفى من عليا الحق فاقرب ذلك سرا وخرج فسمع الشهود  
حل لهم ان يشهدوا عند علمائنا لان العلم قد حصل وقيل لا يجوز بحال لان فيه  
تدليسا وعرضا او كذا انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كان  
لا يرون وجهه ولكن يسمون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا فوطر  
مقتضى شهادتهم لم يقبل بشهادتهم الا اذا كان احاطوا بعلمه بان راوه وحل  
يبتاعوا علمه ان ليس في البيت غيره وليس هذا البيت لكان آخر وسموا اقرارا بحث  
لا يشبهه عليهم حاله قل لهم الشهادة انظر شرح التجرية **مسئله** وسئل بعض العلماء  
هل يجوز للشاهد ان يجتري ليشهد على المقر فاجاب بانه يتخوف ان لا يحيط  
بالشهادة علما ما كان بين الحاضرين ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد  
**مسئله** وحيث اخرنا شهادته فلا يكون من باب الحصر على القول **تنبيه** ينبغي  
للمشاهد التنبيه ان يرفع عن ان يجتري ليشهد هذا ما لم يدر به ليه والاخر من عليه  
فان فعل ففقه فلما لا يليق بالفضل ولا يختار ما لم يقل **الباب الثامن في القضاء**  
بالشهادة بغيره لفظ **اعلم** ان الشرع لم يثبت مطلقا لفظ في غالب المسائل  
واما يستبرظونا مقيدة مستفاده من اماره مخصوصه وذلك فيما لا يستعمل  
الى القطع كالشهادة ان المدعيان معدم فانهم انما يشهدون على علمهم وقد يكون  
الباطل بخلافه فاستظهر باليمين في ذلك على المشهور بقيام على ذلك مع يمينه  
استحق حكم المدم وسقط عنه الطلب ادام على تلك الحال **مسئله** وكذلك الشهادتان  
لامرأة غاب زوجها وتركها بغير نفقة لان الشهادة فيه على العلم دون البيت فانها  
قامت بذلك عند الحاكم وشهد بها المشهود واستظهر عليها باليمين على وجه ما شهد  
به المشهود لها بمقارنة اليمين للشهادة وجبها الحكم بذلك **مسئله** وذلك  
الشهادة على عذر الورثة لا بد ان يقولوا انه وارثه لا يملكون له وارثا غيره ولا  
يكلف المشهود ان يقولوا انه لا وارث له على البتات وكذلك شهادتهم في الشيء  
المستحق لا بد ان يقولوا لا نعلم انه باع ولا وهب ولا تصدق واخرج عن يمينه  
بوجه من وجوه انتقالات الاملاك ولا يشهد في الاستحقاق ولا في عدة الورثة  
على البت فلو قالوا لا وارث له غيرهم لا على البت او قالوا شهدنا انه شوله يمينه  
ولا فيه كانت شهادة زور وقال ابن ابي ليلى الشهادة في ذلك على البت والعلم



قولنا لانه لا علم للشاهد بنفي وارث غيره على القطع والبنات لانه لا يمكنه ان يستحي  
جميع عمره بحيث لا يفي عنه حتى يعلم انه لا وارث له غير مكان الشهادة بنفي وارث  
آخر شهادته بما لا علم له فلا تقبل قال القرافي اعلم ان قول الملك ان الشهادة لا  
يجوز الا بالعلم ليس على ظاهره فان ظاهره يقتضي انه لا يجوز ان يوردى الشاهد  
الاما هو قاطع به وليس كذلك بل حالة الاداء وايما عند الشاهد لظن الضعيف  
في كثير من الصور بل المراد بذلك ان يكون اصل المدرك على ما فقط فلو شهد بعض  
الدين جاز ان يكون الذي عليه الدين قد دفعه فجوز الشهادة عليه بالاستحسان  
الذي لا ينفك الا لظن الضعيف وكذلك التخي في المبيع مع احتمال دفعه وشهد  
في الملك الموروث لو ارثته مع جواز بيعه بعد ان ورثته ويشهد بالاجارة ولو ارث  
الاجرة مع جواز بيعه بعد ان ورثه الا قاله بعد ذلك بناء على الاستصحاب  
واحصل في الصور كلها وشبهها انما هو الظن الضعيف ولا يكاد يوجد ما يفي  
فيه العلم الا القليل من الصور من ذلك العيب والولاء فانه لا يقبل النقل فيه  
العلم على حاله من ذلك المشاهدة بالاقراء فانه اجاز عن وقوع النطق في الزمان  
الماضي وذلك لا يرفع ومن ذلك الوقف اذا حكم به حاكم اما اذا لم يحكم به فان  
الشهادة انما فيها الظن فقط فاذا شهد بان هذه الدار وقف فاحتمل ان يكون  
حاكم حقيقي حكم بنقصه **الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النقي** قال القرافي  
اشتهر على السنة القضاة ان الشهادة على النقي غير مقبولة وفيه تفصيل  
فانما النقي قد يكون معلوما بالضرورة او بالظن الغالب الناشئ عن الفحص وقد  
يرى عنهما فلهذا ثلثة اقسام القسم الاول تجوز الشهادة به اتفاقا كما لو  
شهد انه ليس في هذه البقعة التي بين يديه فرس وخو فانه يقطع بذلك  
وكذلك تجوز ان يشهد انه زيد لم يقتل عمر وبلاسر لانه كان عنده في البيت  
لم يفارقه او انه لم يسافر لانه رآه في البلد فلهذه الشهادة صحته بالنقي **الك**  
تجوز الشهادة به اعني بالنقي مستندا الى الظن الغالب وذلك في صورها  
التقليس فانما حاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال لمن  
وهو يكتفه ومنها الشهادة على حصص الورثة وان لم يورث وارث غير هذا فاستند  
الشاهد لظن وقد يكون له وارث لم يطلع عليه فلهذه الشهادة على النقي مقبول  
وسيا في ذلك من يدين انشاء الله والثالث ما عرى عنهما مثل ان يشهد  
ان زيدا لم يوفد لدين الذي عليه اوباع سلمه ويخوذ لك فهذا نقي غير  
منضبط وانما تجوز الشهادة على النقي المنضبط قطعا او ظنا **فروع** الشهادة  
لو قامت على الاثبات وفيها نقي بان يقول هذا غلامه نتج عنده او هذه دابة  
بتحت عنده ولم يزل ملكا له هل تقبل اختلاف المشايخ فيه والاصح قولهم ان  
كنا في الفتاوي **فروع** شهدنا ان م كذا وصنع م كذا في مكان كذا فمن  
المدعى عليه انه لم يملك اليوم في مكان ذكره الاول وكان في مكان كذا

لا تقبل لانها قامت على النقي لان قولهما كان في مكان كذا نقي معني ولو كان اثباتا  
صوفا ان الغرض نقي ما قامت عليه البيعة الاولى **مسئلة** لو آمن الامام اهل مدينة  
فاختلطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كذا جميعا فشهو شهود من غيرهم انهم لم يكونوا  
وقت الامان فيها تقبل الشهادة قاله في الوقفات **فروع** البوط يجوز ان يشهد به  
ولو كان نقيما كما لو قال لقته ان لم ادخل الدار اليوم فانت حفيظ من القتل ان لم يدخل  
ليقتل فلي هذا الوجه لمرها بغير حياها ان مرها بغير حياها ثم مرها وقال نقي  
بحياها وبرهنتان مرها بغير حياها بيني ان تقبل بهما وان قامت على النقي لقيت  
على الشرط عن الميسوط **مسئلة** حلف ان لم يجرى مهر في هذه الليلة فامرته كذا فشهد  
انه حلف كذا ولم يجبه مهرته في تلك الليلة وطلعت امرته تقبل لانها على النقي صوفا  
وعلى الاثبات لطلاق حقيقة والعبرة بالقاسم لا بالصورة كما لو شهد انه اسلم  
واستثنى وشهد اخر ان اسلم ولم يستثنى تقبل بيعة اثبات الاسلام ولو كان نقيما  
فانه اذ غرضها اثبات سلامة انظر الفتاوى **مسئلة** قال في الاصل الاول  
لو كان يجب غير كجه وجره واخ واخت لا يصح شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة  
او شهدا انها لا يعلمان وارثا غير لان ارثه لاج واخت معلق بشروط الكماله من  
له والد ولا ولد فليالم يثبت هذه الشروط بغير الشهود لا يورث ولو قال لا وارث  
غيره يقبل عندنا لا عند ابي حنيفة وقد يقدم في القسم الثاني من هذا الباب اجمع ابن  
ابي ليلى انهما جاز فاذا اطلق لهما الى معرفة نقي الولد ولنا العرف فان مراد  
الناس به لا يعلم له وارثا غير هذه الشهادة على النقي قبلت لما مر انها تقبل على الشرط  
ولو كان نقيما وهذا كذلك لقيامها على الشرط الارث ولو كان الارث من لا يجب  
باحد فلو شهد انه وارثه ولم يتولا وارث له غير اولاد له يتلوم القاصي طائفا  
رجا ان يحضر وارث اخر بان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند ابي حنيفة  
في المستثنى يعني فيما قاله من هو الاصح من مذهبه وعندهما يكفل في المستثنى  
ومرة التلوم مفوض الى راي القاصي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند ابي يوسف  
واما احدا من زوجين لو ائبت لوارثه بيعة ولم يثبت له وارث غير هذه فشهد ابي حنيفة  
ومحمد يحكم لها بالكر الضيقين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند  
ابي يوسف يحكم لها باقل الضيقين لمر الربع ولها الثلث **فروع** لو شرط على الصبر الاضا  
بنفسها فارضته بدين شاة فلا اجر لها واختلفا فالقول لها مع يمينها استحسانا  
ولو بر من اهل الصبي على ما ادعوا فلا اجر لها وتاويل المسئلة ان يشهد اهلها ان  
بدين شاة لا بين نفسها اما لو اكدت بما يقولها ما ارضته بدين نفسها لا تقبل ثم ان  
لها ما على النقي مقصورا بخلاف الاول لان النقي منه دخل في صفات الاثبات ولو بر  
بيعة الظير اولى بنظر المحيط **الباب العشر في القضاء بالشهادة التي توجب حكما**  
ولا توجب الحق المدعى به **مسئلة** لو شهدوا بالشهود على انه سرق بعد حين فتم المال  
ولم يقبل لان المقادير يورث في حق القطع دون المال **مسئلة** لو شهدوا بحد عدل على



الطلاق قبل الدخول او على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي ان يضيها على  
يدي عدل وقالت ان شاهد حاضر يضع اسنخا نالان قول الواحد في باب الحيات  
مقبول وامر البضع بمخاطبة فيقول لهما احتياطا ولكن لا يجزى الجحولة **مسألة**  
شاهد عدل وامر بان على الطلاق او العتق فلهما التوجيه اليين عند جميع فان  
اقامت المرأة شاهدا بالطلاق وانكر الزوج حلف وخلايته وبيتها وان كل  
فعل ما تقدم **مسألة** لو ادعى على رجل انه زنا بامرأه وجاوا بثلاثة شهداء فشهدوا  
انهم قد زفوا بحدود اذا اطلب المشهود عليه لما روي انه شهد ثلاثة على المغيرة  
بالزنى عند عمر فتام الرابع وقال رايت اعداها مادية ونفسا عاليا وامر انكر  
ولا اهل ما ورا ذلك فقال عمر الحمد لله الذي لم يفض رجلا من اصحاب محمد عليه  
السلام وحدا لثلاثة **فروع** لو عاذاه عتوقين يشهدون على الزنا واحده  
واحد منهم قد زفوا بحدود وان كثر والان اتحاد المجلس شرط لصحة الشهاد  
في الزنا لان كل منهم متردد في ان يكون قد زفوا وبين ان يكون شهادته واه  
ينبغي كونه قد زفوا با اتحاد المجلس لان وقوع شهادتهم دفعة واحدة مقدر فيقبل  
بفعل الشهاده منهم في المجلس واحد لشهادتهم دفعة واحدة ولم يوجد اتحاد المجلس  
ومن محله اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فجاءوا واحدا بعد واحد فالشهادة  
جائزه وان كانوا خارجين من المسجد ضربوا الحدا **الباب الحادي والعشرون**  
في القضاة بالشهادة والناقضه التي يقيمها عليهم **مسألة** اذا شهد الشهود  
على رجل بحق لا يعرفون عدده فاليمين على المدعي عليه فان اقر بشئ حلف عليه  
وبرى لا مناهما ثم باقراره لان الشهادة لم يثبت بها الحق حتى يحكم به عليه لان  
الشهود لم يمينوا شيئا واحدا فشهداتهم مجهولة يحكم بها ولو قالوا شهد  
ان له عليه درهم لا يعرفهم عددهم فهي ثلثة وكذا لو شهدوا ان عليه درهما  
جعلت ثلثة ثم خلف على شهادتهم لان الشهود قد يمينوا بشهادتهم شيئا معلوقا  
وهو الدرهم ويجعل مع شهادتهم يجوز ان يكون اكثر من ذلك **فروع** لو ان رجلا  
اقر في وصيته ان فلانا عليه حق ثمان مائة ولم يسم ذلك الحق كم هو فانه يقال  
للورثة كم هو حق هذا ان قالوا لا علم لنا به قيل للمقر له حكم حقه فان سماه  
عليه واعطيه وان قال لا امر فوهو كان احفظ متى قبل للورثة لا تضلوا  
الى شئ من هذا الميراث حتى تدفعوا الى هذا حقه منها وتقرر وبما شئتم **مسألة**  
عليه لان هذا قد ثبت لم ان لم فيها حقا فلا بد ان يصل الحق **مسألة** قال في  
المحيط شهود الدار من شهود وانها في يد المدعي عليه فشهدا اخران انها في يد  
المدعي عليه يقبأ القاضي كما لو شهدوا بالملك في الحدود وشهدا اخران  
بالحدود ويقبأ مقيما وكما لو شهدوا بالاسم والاب ولم يعرفوا الرجل  
بعينه وشهدا انانه المسعى به يقبل وفي الوقت الاخران  
بشهادة فريق واحد ولو قالوا شهدا ان الدار في يد المدعي عليه فشهدا اخران

ويذكر المدعي حدودها الاربعه ملك هذا السبب ولا يحل الا من في حدودها ولا  
تقف عليها فشهدا اخران حدود الدار المدعي بها لا يقبل وفي عامه الروايات  
تقبل وهو الاصح فانظر القية واخلاصه **الباب الثاني والعشرون** في القضاة بها  
عزل المدول للضرورة **مسألة** بعضهم ان احل البادية اذا شهدوا في حق لا رارة  
او غير جاد لم يكن فيهم عدل ان يستكر منهم ويقضي بشهادتهم **فروع** وسئل بعض  
العلماء عن القرى البعيدة من المدن على الثلثين ميلا والاربعين وفيها الثلثون  
رجلا والاكثر من ذلك والاقول وليس فيهم عدل مشهور بعد المدة وفيهم مودعون  
وايعة وقوم موسومون بخير غير ان القضاة لا يعرفونهم بعد المدة ولا يجدون من  
يعرفهم يجمعون على الشهادة عندهم في الاملاك والمديون والمهور والمكاح  
وغیره ذلك ولا يخالف منهم احد هل يجوز شهادتهم ويقضي بها او يتركوا غير ان  
ينظر في امرهم فكتب في الجواب لكل قور عدوتهم ولا بد من معرفة القاضي لهم  
يعني بذلك التوسم منهم **فروع** ومن ذلك ان يحمل كتاب قاصر الى قاض رجلا  
فيشهدوا عند المكتوب اليه على كتاب القاضي واثنى عليها القاضي عنده بخبر  
وان لم يكن بعد يلا بينا او نكاحا ولم يترك الاعراض توسم فيها الصلاح وكان  
الحظ والختم مشهورين عند المكتوب اليه فاي استحسن اجازة مثل هذا التقيد  
المدول وما جرى به العمل في صدر السلف الصالح من اجازة **مسألة**  
قال القرافي باب السياسة بعض العلماء على ان اذا المجد في حمة الاعز المدول  
اقتنا صلحهم واطهرهم فجوزا الشهادة عليهم ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم لئلا  
تضيع المصالح قال وما اظن احدا يخالفه في هذا فان التكليف شرط في الامكان  
وهذا كله للضرورة لئلا تهمل الاموال وتضيع الحقوق قال بعضهم واذا كانا  
مسا قالا التليل النادر قلت شهادته بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الامثل من القضا  
هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان انكره كثير من الفقهاء بالسنة كما ان العمل  
على صحة ولاية الناسق ونفوذ احكامه وان انكره بالسنة وكذلك العمل على صحة  
كون الناسق والباقي في المكاح ووصيا في المال وهذا يؤيد ما نقله القرافي واذا  
غلب على الظن صدق الناسق قبلت شهادته وحكم بها واسدتها يا مريد خبر الناسق  
مطلقا ثبت فيه حتى يبين صدقه من كذبه فيعمل على ما بينه وفسقه عليه  
واعلم ان المرء شهادة الناسق باخذ ان احد ما عدم الوثوق به وانما ويجعل قولي  
سبلاته بدينه ونقصان وقاداسه تعا في قلبه على تقدير الكذب الثاني هجوم على  
اعلانه بفسقه ومهاجرة فقبول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب بها  
فاذا علم صدق المجتهد وانه من اصدق الناس وان فسقه بعينه الكذب فلا وجه له  
شهادته وقد استاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم حاديا يذمه على طريق المدينة  
وهو مشرك على دينه وكنى لما وثق بقوله آمنه ودفع اليه راحلة وقبل  
دلالة قال اصبح ابن الفرج من ايمه المالكية اذا شهد الناسق عند الحاكم وجب



الموقف في القضية وقد يجزم له بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا نعمة الله عليكم  
وقال ابن قتيبة الجوزي الحنبلي وسئل عن رجل اقرضه رجل مائة درهم فادركه  
غلبة ظن الصدق وعدمه قال والصواب المقتطوع به ان العدالة بتقص فيكون  
الرجل عدلا في شيء فاسق في شيء فاذا ثبت الحكم انه عدل فيما شهد به فلك  
شهادته ولم يضره فسقه في غيره واسل هذا ما وقع في المحظوظ والفتية اذا كان  
الرجل يترقب متروا وهو ذامر فلهذا قلنا في شهادته **باب الثالث في**  
**في كتاب القاضي للقاضي** اذا تقدم رجل الى القاضي فساله ان يقبل بينته على  
حق على رجل في بلد آخر ليكتب له الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع من شهوده  
حقه الذي يدعي لان الحاجة ماسة الى هذا فان الانسان قد يتعذر عليه  
الجمع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضي فكان فيه حاجة ماسة  
الى تجوز كتاب القاضي الى القاضي كما في الشهادة على الشهادة جعلت حجة  
لمسار الحاجة وذكر الحضانة في احب القاصي يكتب عند شرط الشهادة بازاء  
رجل عند القاضي شاهدا واحدا بحق لم قبل رجل او شهدت له امرأه او شهادته  
على شهادته فالقاضي يكتب له بذلك لان القاضي بما يكتب عند كمال المضاجل  
الضرورة وهو نفع الجمع بين خصمه وشهوده على هذا المعنى موجوده فيما  
اذا وجد شرط الشهادة او نصف الشرط لان الانسان ربما يكون لبعض شهوده  
في هذه البلدة وبعض في البلدا اخرى فيجوز الكتاب كما يجوز عند كمال الاتصال  
**فصل** ولو كان القاضي علم شيء من اقرار رجل لرجل بحق ما خلا الحدود و  
القصاص فسأل احبا بحق ان يكتب له بذلك الى قاضي بلدا اخر والمطلوب هناك  
اختلف المسامح فيه قيل ان كان علم به حال القضاة يكتب له بملكه القضاة هذا  
المعلم فلان يمكنه الكتاب كان او لم يكن فان كان علم قبل القضاة عند اي حقيقه  
لا يكتب الا يقضي وعندهما يكتب كما يقضي وقيل القاضي يكتب في الوجهين  
جميعا في قولهم جميعا ورفقوا لاوي حقيقه بين القضاة والكتاب والصحيح هو  
**الاول** **فصل** واذا اراد القاضي ان يكتب الى قاض آخر يكتب في الكتاب باسم  
المدعي واسم ابية واسم جده وحليته وينسبه الى قبيله وفخذه او صناعته ان لم  
يكن من العرب ويكتب اسم المدعي لان التعريف يقع بهذه الاشياء لان كل ما يتفق  
رجلان في هذه الاشياء الثلاثة وان ذكر اسم ابية واسم جده وترك ما سوى ذلك  
كناه لان نسبة الخنده او التجاره او الى صناعه كان ذلك زياده في التعريف  
الا ان يكون شرط الاقربا وان ذكر اسمه واسم ابية ولم يذكر اسم جده او ينسب الى  
قبيلة او الى صناعته وترك اسم جده فهو على الكلام المعروف وسياتي له مزيد  
بيان فان كان في الخنده رجلا من ذلك الاسم والقبيلة التجاره لم يسمع لانه لا يقر  
لم يحصل لان الـ تنقطع به فان اقر عليه بينه ان في  
القبيلة رجل اخر بعد النسب فان كان خيرا لا يقضي بالثابت اليه

المعادلة كالثابت معاينه وان كان ميتا سطران كان ميتا قبل شهادة الشهود  
وكتاب القاضي مع الكتاب لان التعريف يحصل بهذا لان ذكر اسم فلان مطلقا  
الاسم يضر فلان في دون الميت فكانهم ذكره في الشهادة فلان بن فلان الحي فيبين  
الحي مطلقا وان كان حيا وقت الكتاب به ثم مات لا يصح لان التعريف لم يقع لما كانا  
حين وقت الكتاب لان مطلق الاسم يتناولهما فيبقى الاشتباه **فصل** ثم ان شاء كاتب  
اسم الشهود الذين شهدوا عنده واسماهم وحلامهم ومواضعهم وان شاء اكتفى  
بقوله شهد عندي بذلك فهو عدول وقد عرفتهم واثبت معرفتهم كافي القاضي اذا  
كتب السجل ان شاء اظهر فيه اسما الشهود واسماهم وان شاء اخفى واكتفى بقوله  
بعد ما ثبت بشهادة شهود عدول كذا هذا ثم اذا كتب اسما الشهود كتب في غيرهم  
ان عرفهم بالعدالة والاسال عنهم وان لم يكتب القاضي عدالة الشهود لا بأس لان  
القاضي المكتوب اليه متى وصل اليه الكتاب يتحقق عن حال الشهود الذين شهدوا  
هذا القاضي بحق فحق ظهرت العدالة حينئذ يقضي **مسألة** واذا كتب الكتاب بغير  
كتابه على الشهود الذين شهدوا على الكتاب لان معرفة ما في الكتاب للشهود شرط  
عندها خلافا لابي يوسف ويحتم الكتاب بحضرهم لانه لو لم يحتم بحضرهم يتوهم  
التغيير والتبديل ويشهدهم ان هذا كتاب الى فلان ابن فلان قاضي بلد كذا  
وهذا خاتمه عليه حتى لا يثبت على الشهود حال المكتوب **فصل** في شروط قبول  
اشياء احدها انه لا يقبل القاضي مكتوب اليه حتى يقيم عليه البينة ان كتاب  
القاضي عند علمائنا خلافا للشعبي بخلاف كتابا حلا الحريا اذا جاء الى امام المسلمين  
يكون معتبرا بغير بينة وبخلاف رسول القاضي الى الموكب الى القاضي لا القضاة  
انما يقع بشهادة الشهود لا بالتركية **الحكاية** ان يقرأ عليهم الكتاب ويحضرهم باينه  
حتى لو شهد ان كتابا لقاضي وخاتمه ولم يشهدوا بما فيه لا يقبل هذه الشهادة  
عندها وعند ابي يوسف تقبل **الثالث** ان يحتم الكتاب بحضرهم وان كان غير  
مختوم لا يقبل وقيل عند ابي يوسف يقبل وقيل لا يقبل بالاتفاق وذكر الحنفية  
لو انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب يقبله في قولهم جميعا لان هذا ما يقبل  
به الناس **الرابع** ان يكون عليه عنوان بان كتب هذا الكتاب من فلان بن فلان  
الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا حتى لو كتب اسم المكتوب لا غير واسم ابية لا غير  
او كتب هذا من فلان بن فلان الى من وصل اليه من قضاة المسلمين واحكامهم لا يصح  
الكتاب عندها خلافا لابي يوسف ولو كتب هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد  
كذا فلان بن فلان والى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم  
فانه يسمع بالاجماع **الحامس** ان يكون داخل الكتاب باسم القاض كتابا المكتوب اليه  
واسم ابية على عنوانا بوجه لو لم يكتب داخل كذا وان كان على عنوان لم  
يقبله عندها خلافا لابي يوسف فيما جعله القاضي المكتوب اليه  
بالكتاب واذا جاء القاضي كتاب قاض يبين له الذي جاء بالكتاب







لان في حقوقه تعالى كل واحد من احاد المسلمين ليساوي القاضي ثم عز القضا  
 اذا علم لا يمكنه اقامة احد فكذا القاضي لا في السكان فانه اذا وجد سكر او  
 رجلا به امارات السكر فانه ينبغي له ان يغزوه لاجل الهمة ولا يكون ذلك حلا  
 ومن لطائف ما جرى عن بعض قضاة العدل قال لا محاب هذا القاضي وكنا معه في بعض  
 الامر في موكب جافل من وجوه الناس فامر من لنا في متادب قد خرج من بعض  
 الازقة يتمايل سكر فلما رأى القاضي ما به واراد الانظر فحاشته رجلاه  
 فاستند الى الحائط واطرق لما قرب القاضي دفع راسه ثم انشأ **يقول**  
 ١. الابهى القاضي الذي عمه حله ٢. فاضحي به في العالمين فريدا  
 ٣. قرات كتابه تستعين سرته ٤. فلم ارى فيه للشراب حروا  
 ٥. وانشئت ان تجلد فدر وند منكما ٦. صبر على ريب الزمان هليدا  
 ٧. وان شئت ان تموتن لك منته ٨. تروح بها في العالمين حميدا  
 ٩. وان كنت تحتها والحديث فاني ١٠. لسانا على هجو الزمان حريدا  
 فلما سمع القاضي شعره وتبين اذ به امر من عنده وتزل الانكار عليه ومضوا  
 وفي الاقضية القاضي يقضي في حقوق العباد بعلمه بان علم في حال قضائه  
 في مصره ان فلانا غضب فلان او طلق امراته وفي التبريد في اخر كتاب الحدود  
 عن محمد بن اسد انه رجع عن هذا من الخلاصة وكذلك في القصاص والحقوق  
 المتركة نحو حد النذف وهذا اربعة اوجه في وجه يقضي بعلمه بالاجماع وهو  
 ما اذا علم بعد تقلد القضاء في المصرا الذي هو قاض فيه وفي ثلثة اوجه وهو  
 ما اذا علم قبل تقلد القضاء او بعد تقلد القضاء لكن في غير المصرا الذي هو قاض  
 فيه او علم في حالة القضاء ثم عزل ثم اعيد على القضاء فنصنا في حقيقته لا يقضي  
 بذلك العلم وعند هذا والشا في يقضي **قوله** ذكر في السواد خرج القضا  
 من المصير لتشييع الجنازة او خرج الى منيعته فم سبب الحق اختلاف المشايخ فيه  
 على قولين في حقيقته قيل ان لم يكن مقلدا على القرض لا يقضي بذلك العلم وان كان  
 مقلدا على القرض يقضي وهذا يدل على ان الولي اذا قلدر رجلا قضاء كونه لم الا  
 يصير قاضيا في سواد تلك الكورة مالم يقلد قضاء تلك الكورة ويواجهه وقيل  
 لا يقضي بذلك العلم وان كان مقلدا على القرض **مسألة** القاضي هل يعمل بما يجد  
 في ديوانه ان كان فاكرا لتلك الحادثة يقضي وان لم يكن ذا كرا لا يقضي وعند  
 يقضي واجموا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان نحو قاض  
 الخلاصة **مسألة** لو دفع القاضي الى اليتيم الى آخره قضى عليه من غير  
 بينه لان من حقوق الناس والقاضي ان يقضي بعلمه في حقوق العباد لانه اذا  
 علم حالة القضاء ولو باء القاضي بالالمية فهدى على الذي باع له ولو وجد  
 من اشتري منه او باع قضى عليه وانعهده المالم يروح عليه صار كالميسر  
 من المحيط **الباب السادس والعشرون في القضاء بالصلح بين الخصمين**

٢٩  
 الصلح مشروع بقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير وقيل  
 عليه السلام الصلح بين المسلمين جائز الا صلحا احل حراما او حرم حلالا اي الاستزلا  
 احل حراما او حرم حلالا بان صلح على غير ما يحل لانه احل حراما وكذا الوصلح على عبد  
 ان لا يبيعه ولا استخذه فلهذا صلح حرم حلالا فكان مردودا ولان الصلح  
 لدفع الخصومة وقطع المنازعة والمستأجره والمنازعة متى امتدت ادت الى  
 الفساد فكان الصلح دفعا لسبب الفساد واطفأ للثائرة الفتنة والعدا  
 وتحققا لسبب الصلح والساد وهو الالف والموافقة فكان حسنا مندوبا اليه  
 شرعا وركنه الاحباب والقبول لان معاوضه وشرايط جوازها ان يكون المال  
 المصالح عليه معلوما ان يحتاج الى قبضه بان صلح على ما في يد المدي عليه  
 متى كان البذل مجهولا يقع بينهما منازعة ما فقه من التسليم وان يكون البذل  
 وهو المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه اولم يكن بالاك القصاص معلوما كان  
 مجهولا وان لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشفعة وحد القدر والكفالة بالنفس  
 لا يجوز الصلح عنه وحكمه وقوع الملك في البذل وبثوث الملك في المصالح عنه  
 ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان كمال  
 التملك كالقصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على انكار  
 بثوث الملك في البذل ووقوع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان القصاص  
 عنه مالا اولم يكن مالا واذا خشي القاضي من تقايم الامر بين المتخاصمين او كانا  
 من اهل الفضل او بينهما رحم لواء بينهما وامرهما بالصلح وقال عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه ردوا القضاء بين ذوي الارحام حتى يصططوا فان اصل القضاء بين  
 الضغائن **تنبيه** ولا يابر بالصلح اذا تبين له وجه الصلح لاحد هار جاز ان  
 لا يصطط الا ان يرى لذلك وجهها مثل ان يرى الحكم يوقع فتنه وها جاز **قوله**  
 قال وينبغي للمام ان يندب الى الصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم فان ابا او ابا  
 احدهما لم يصلح عليهما الحاخا يشبه الاحا بل يفضل بينهما بالواجب ويترك الحكم  
 بينهما **تنبيه** قال بعضهم انما يجوز للقاضي ان يامر بالصلح اذا تقاربتا بختان  
 بينا خصمين غير ان احدهما يكون الجنب بحجة من الاقر او يكون الدعوى في امور  
 دريت وتقادمت وتشبهت واما اذا تبين للقاضي الظالم من المظالم لم  
 يسمعه من احد الا فصل القضاء **فصل في معرفة انواعه** وفي الاصل الصلح نوعان  
 ثلثة صلح مع الانكار و صلح مع الاقرار و صلح مع السكوت وكل ذلك جائز عند  
 لكن معنى الصلح على الاقرار لا يتحقق فيه لان الصلح قطع المنازعة والمشا جرم  
 ولم يوجد هنا خصومة ومنازعة وانما هو اسقاط عن بعض الحق عن طوعه  
 ورغبة وفي الصلح على سكوت لواء المظالم لا ينبغي ان يقضى بالصلح لير  
 للطالب عليه شيء **تنبيه** انما يجوز ما يكون الصلح  
 على الانكار لان الصلح يتحقق فيه وهو قاطع **قوله** واجموا على ان صلح



الفضولي جازيان قال اجبني المدعي ان المدعى عليه اقر بمعي في السر وان يحق في  
دعواه فصالح الحق على كذا تفكر في ذلك فضا له مع دعواه من ان الفضولي بان  
يقول الفضولي للمدعي صالح فلانا من دعواه عليه كذا التي ضامن به او على كذا من  
سالي او قال صالح من دعواه هذه على فلان واصناف المعقد على نفسه او الى ماله  
نفذ الصلح والبدل على الصانع سواء كان بامر او بغير امر ويرجع بما ادعى على المدعي  
عليه ان كان الصلح بامر والامر بالصلح والخلق امر بالمضمان **مسئلة** وفي شرح التلخيص  
رجل ادعى دارا فانكر المدعي عليه فضا له على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي  
بينه فاقامها باخذ المضاف الباقي وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وفي  
الطالب ان الصلح اسقاط واستقاط الحق عن اليمين لا يصح وذكر حواضر زاده في  
منه ان هذا رواية ابن سماعه اما ظاهر الرواية لا تتم دعوى الباقي ولا يابا  
وقد ذكر وجه كلا القولين في الخزانة **مسئلة** وفي فتاوى لفظي الامام رجل قتل  
عن رجل بالتمه رم فضاح الكفيل الطالب من الالف على خمسة اصح الصلح ويرى  
الاصيل والكفيل عن الخمسة الاخرى وفي الاصيل اذا صلح من الكفالة بالنفس  
على مال على ان يبرأ كنهها لم يجر الصلح لان هذه معا ومنه مال بما ليس بماله ولا  
هو في معنى المال فبطل ولم يبرأ ولو اداه يرجع فيه فان ابراه من الكفالة على كذا  
فللكفيل ان يرجع عليه بما قضاه انظر الخلاصة في نيل الكفالة **مسئلة** قال الفتاوى  
الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار لا يصح وهكذا في نكت الشرازي وقيل يصح  
وروي محمد بن ابي حنيفة رهما الله ان يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل على  
المدعي فاذا حلف فقد استوفى البدل فلا يصح قاله محمد بن رايث بخطه علماء الاية  
رهما الله ادعى على اخي حق التفرير او حلف القذف وانكر الاخى وتوجهت اليه اليمين  
فانكرى يمينه بمال قالوا لا يحلوا في فقد اختلفوا المشايخ فيه فقيل بجل للاخر ذلك  
وقيل لا بجل قلت فان هذا يدل على انه سيختلف في دعوى حق التفرير ووجه القذف  
ولكن يضر عليه انه لا يمين في حلف القذف عندنا ففي دليلنا في حق التفرير كما نص عليه  
في الفتاوى الظهيرية **تنبيه** قيل يستلزم في حلف القذف فان نكل قيل  
يحد وقيل لا يحد ذكر في شرح الطحاواني انه الاصل وقد ذكر ايضا يجوز افتراء اليمين  
عن دعوى التفرير في الصحيح من المذهب وكذا الوصلح **مسئلة** عن عطاء بن رثر  
ان الصلح على الانكار على دعوى فاسده لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن الانكار  
عن حجة الدعوى وفساد الدعوى على وجهين اما المعنى في المدعى او في المدعي  
على وجه لا يصح منه احدا صلا كالمناقضة فيه ونحوها واما الزك المدعي  
في دعواه شيئا يمكن تداركه ويميد ما على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل اضا  
ودعوى العقار اذ لم يترك حده واما لا يصح الصلح اذا كان فاسدا لدعوى  
لمعنى في نفس الامر اذا كان من غير ما من به ابطاحته يصح حكما شاكرا  
اليه في شرح حواضر زاده انظر تمام ذلك في الفتية **شرح** ادعى عليه دارا فضا له

على لقطعه منها لم يصح والحيلة فيه ان يزيد درهما في بدل الصلح ليكون عوضا  
عن الباقي ويلحق به لفظ البراءة عن دعوى الباقي كذا في حواشي الفتية وفي الهام  
كذلك وذكر في الفتاوى الهامية ناقلا عن الذين ان الصلح على هذا الوجه صحيح  
هو الاصح **فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع** الصلح على اربعة اوجه  
معلق على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول  
على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول  
على رجا لان بيع المعلوم جاز فالصلح اجوز لا نوسع ومثال ذلك لو ادعى  
حقا في دارا ثانيا لم يبره ولم يسم الحق فاصطحا على ان يعطى المدعي عليه مالا  
معلوم اجاز لان هذه اجماله غير مفضية الى المنازعة لا غير مانعة من التسليم  
ومثال الثالث لو ادعى حقا في دارا في يد انسان ولم يسم وادعى المدعي عليه حقا  
في ارضه فان اصطحا بان يدفع احدها مالا الى الاخر ابيترك دعواه لا يجوز لانه  
من جماع فيه الى التسليم والتسليم وجهه البدل مانعة منها فقع المنازعة بينهما  
وان اصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه جاز وهذا صلح وقع عن مجهول  
على مجهول وجاز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم ومثال الرابع وهو  
الصلح عن معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسليم والتسليم لا يجوز ولا يبا  
لما بينا **فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه** صلح من دعواه في دارا على  
عبد سنة فهو على ستة اوجه اما ان اعتقه المالك واعتقه صاحبا له  
او قتله المالك او قتله صاحبا له او قتله اجنبي او مات حقا انقه فان  
اعتقه المالك عتق بخلاف الوارث اذا عتق العبد الموصي له ابراه فان يضمن  
القيمة وان اعتقه صاحبا له لا يمتنع لانه لا يملكه واما اذا صلح صاحبا له  
يضمن كالمالك واعتقه ويطلق الصلح فيما لو يستوفى من الفقة وان قتله صاحبا له  
يلزمه الخدمة لانه اختلف رقبته هي ملك للمير وكذا لو قتله اجنبي خطا واخذ  
قيمه لا ينقض الصلح عندنا في يوسف ولا خيارا اشتري بالقيمة عبد  
خدمه سنة وارثا عاد الى دعواه وعند محمد ينقض الصلح وعاد الى دعواه  
ولو مات العبد ينقض الصلح بالاجماع ولو لم يميت العبد ولكن مات احدا المتصالحين  
لا يطل الصلح وتكون الخدمة اورثته وعند محمد يطل ويرجع بمحصن دعواه من  
المحيط **الباب السابع والعشرون في القضاة والاقرار** اعلم ان الاقرار من  
اقرى الاحكام واشدها وهو اقوى من اليمين ووجهه انه اذا كان يستند  
القضاة الى ظن فيان لا يستند الى علم اولى لان الحكم بالاقرار مقطوع به والحكم  
بالايمنة مظلون ولان الاقرار جز صدق او يرجع صدقة على لا انتقام الكذب  
وربما لا فكار وحقية **مسئلة** في ثبوت الجزية سابقا  
على اجاره وركنه وله من ماله ما يشاء من ماله لا يقر به ظهور الحق  
وانكبت اخذه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقر به رعين على ان لا يخيار



ثلاثة ايام فاحيا رباطا وان صدقة المقر له والمال لان مران الحيا شرط المنع  
والا فربما لا يحفل المنع لان حكمه وجوب المقر له وهو الدين **شرط** جواز العقل  
والبلوغ لانه يصح بدونهما الضرف اصلا والحريه شرط في بعض الاشياء دون البعض  
حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالانصاف يصح وكذا كون  
المقر له ما يجب تسليمه الى المقر له شرط حتى لو اقر انه غضب كفا من تراب وجهه  
من خطه لا يصح الا بالمقر له لا يلزمه تسليمه الى المقر له **مسئله** لو قال لي عليه الف  
دوم فقال نعم يكون اقرا لان قوله جواب لكلامه ولو قال لي عليه الف درهم  
فقال اتزها او اتقدها او اتقدها فاقبضها او لم يحل بعد اذ قال هذا او قال لي  
من يرضها فكلها اقرا لان هذه الكلمات يصح للبناء لا للابتداء ولو قال اتز او  
او احتا واخر لو سوت اعطيك ولم يذكر مع حرفه لكان لا يكون اقرا لانه لا يصح  
للاستدعاء ولا للبناء فانه سقيم ان يقول لم الخاطب يا ذا التز او اتقدها فقبضها  
آخر **فصل** لو قال وجدت في كتابي اد تذكري او حسابي او محطلي او كتبت بيد **فصل**  
فلان على الفاشاهيه فهو باطل لانه اقر بالوجود لا بالوجوب لانه اجزائه وجبوا  
فصل هكذا والوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يجد في كتابه مكتوب بغيره وقد  
يكفي محض الخط فلا يكون اقرا بالوجوب **مسئله** ذكر ابو الليث في نوار له لو ادعى  
على آخر مالا واخرج بذلك خطا بخط يده على اقراره بذلك المال فانكر المدعي عليه  
انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والى على انها خطا  
واحد قال ايه بخاري انه محجبه يقضي بها ونقل صاحب المحيط عن محمد بن نصران  
ذلك لا يكون حججا لان هذا لا يكون املا جلا ما لو اقر فقال هذا خطي وانا كتبت  
غيره ليس على هذا المال كان القول قوله ولا شيء عليه **فصل** وفي العيون في كتاب  
المدعي دار في يد رجل ادعاه رجل فافترق بينهما في يده انه اشتراها من المدعي  
القياس ان تنزع الدار من يده وتُدفع الى المدعي حتى يقيم البينة انه اشتراها  
المدعي وفي الاستحسان تترك في يده ثلثة ايام ويؤخر منه كميل حتى يقيم البينة  
وكذا في دعوى الدين اذا ادعى المدعي عليه الايناء يومه بالاداء قياسا والامام  
ظاهر الدين كان يعني بوجه القياس في المسلمين **مسئله** وايه بلخ درهم اس  
قالوا في يد كارباعة اذا كان فيه مكتوبا بخط البائع مائة درهم لانه لا يكتب  
في يد كارباعة الا ما كان له على الناس والناس عليه فلهذا اذا قال البائع وجد  
في يد كارباعة الف لاني على الف درهم كان اقرا ذكره السرخسي وخط الصراف  
والسمسار محجبه ايضا ذكرنا وقيل كان الصورة بهان الامية يعني هكذا في  
خط الصراف لانه محجبه **فصل** اشترى جارية متقبه فلما كشف وجهها لم يوافق  
هي جاريةي واصفا صالاه **مسئله** وكذا لو اشترى ثوبا جراب فلما نشره قال هذا  
ثوبي لا يبيع واشتراه في الزيادة في امر كتابه ليس في الاستيلاء لان الا  
حل هو اقراره فيه روايات على رواية الزيادة يكون اقرا لانه يكون مالا يبيع

وفي رواية الجامع لا يكون اقرا ولا الاصح رواية الزيادة وعلى الروايتين لا  
يبيع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع كالاستيلاء من البائع ولا السيد  
والاستعارة والاستيلاء والاستيلاء اقرارا بانه في اليد وسوايد في نفسه  
او لم يرضه بالوكالة **فصل** ولو اقيمت البينة على انه ساومه في مجلس القضاء خرج هو  
من الخصومة دون الموكل **فصل** عن ابي يوسف قال اقرمتني فلان الف  
درهم الا اني لم اقبض لزمه المال استحقاقا والقياس ان يلزمه لان الاقرار من  
نفسه من القبض فعل المستقر فيوجد بدونه وجب الاستحسان وهو ان الاقرار  
لا يتم بدون القبض فاشبه احد شرط في العقد ولو اقر بالبيع وانكر القبض لا يبيع  
وكذا روى عن محمد اذا قال اعطيتني الف او اقرمتني او اودعني او اسلفني  
او اسلمت لي ثم قال لم اقبض لم يصدق اذا فصل وان وصل صدق لان هذا وان  
كان عبارة عن الفصل حقيقة لكن تمامه يقف على القبض فكان انكر القبض استثناء  
عن ما تكلم به فيصح موصولا لامضولا **مسئله** ولو قال فذمتني الف ولم اقبض  
او دفع الي لم يصدق في قول ابي يوسف وان وصل وقال محمد يصدق **فصل**  
ولو قال بعتي دارا او جريمتي ثم قال لم اقبض صدق وصل او فصل لان البيع  
او الاجارة يتم بدون القبض فلم يكن الاقرار بهما اقرا بالقبض **مسئله** لو قال  
فلان على الف درهم ثم نحر وكذا لو اقر بالف ثم قال هو مال المال لا يصدق ول  
ام فصل عندا في حقيقته ولو اقام البينة انه مال المال او نحر لم يقبل وتندفع  
الخصومة عنه ولو صدقة المقر له صدق ولا يلزمه شيء **فصل** وفي العيون  
رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا الرجل يقتل ابن  
واحد وفي فتاوي اهل سمرقند لو قال لآخر لم تقتل فلان فقال كان في اللوع  
مكتوب باكذا او قتل عدوي فهو اقرا بالقتل ويلزمه الدية في طاهر ان لم يقر بالمد  
ولو قال للمعدوم ما كان لا يكون اقرا **فصل** لو قال لعليك الف درهم  
دين فقال الحق واليقين والصدق او قال حقا او يقينا او صدقا كان اقرا  
لان هذه اللفاظ تستعمل للتصديق غالبا سواء ذكرها بالرفع او بالنصب  
ذكره مضويا كان تقريره كانه قال ادعيتا وقلت الحق وان ذكره مرفوعا فقد  
كانه قال قلته وادعيتا الحق لم يكن اقرا لان قوله الحق ابتداء وقوله حق جرح  
كما يقال في عالم او قاييم والمعرفة يجوز ان يذكر جرحه نكرة ولو قال الصلاح والبر  
لم يكن اقرا لان البراءة المفردة يستعمل للبر غالب لا للصدق عليك بالبر فيكون  
اياء بالبر ونهاهيا له عن الكذب ولو قال الحق البر او اليقين البر او الصدق البر  
اقبل لان البر المعروف بالحق والصدق يستعمل في التصديق ولو قال الحق الملا  
او البر الصلاح لم يكن اقرا **فصل** في الاقرار **فصل** لو قال اقرمتني الف درهم  
اقرا لانه قد قام به بر لانه لم يتلق بماله حق احد من غيره اقراره بما يرجع اليه



ابطال حقه بخلاف المريض اذا اقر بدين حيث لا يصح اقراره في حق غيره العصبه  
لان حق غيره لا يصح نقله بماله وسوا كان المقر وارثا للمقر او اجنبيا اذا كان  
الاقرار واقع في الصحة بخلاف ما اذا اقر المريض لوارثه حيث لا يجوز عندنا **مسئله**  
ولا يصح اقراره فيما يؤدي الى ابطال حق الباقيين لا بقصد يقيم بخلاف الاقرار  
للاجنب لان النقل لم يظهري في الاقرار الاجنبى ضرورة لانه كان محتاجا الى معاملة  
الاجانب حاله العصبه غالباً ولو لم يصح اقراره لهم بالدين في المريض لا مستعوضاً  
معاملته ولا ضرورة في حق الوارث لان المعاملة لم يقع معهم غالباً **فصل في** ركن  
قضى منهم دينه فهو جائز ولا يشارك فيه الباقيون لانه ليس في تخصيصه ابطال  
حق الباقيين لان حقهم لم يتعلق بماله في حالة الصحة الا ان يكون اقراره جليلاً بدين  
واحد فاقضوا احدهما يشترك فيه الاخر لان الدين يزداد بالقبض لان القبض  
خير من غير المتبوع من الزيادة صفه دين مشترك فيحدث على الشركة كثره بغير  
مشتركة بخلاف المريض اذا اقر بدين بغيره بالقبض حيث لا يصح الباقيين  
حق الباقيين يتعلق بماله في مرض الموت **مسئله** ولو اقر بدين ثم بوديعه منها  
ديان ولا تقدم الوديعة لانه حين اقر بالدين كان ملكه ثابتاً ظاهراً بالدين الذي  
في يده فتعلق بها الدين فلا يجوز اقراره بكونها رديعه فيما يرجع الى ابطال  
حق الغير فصار مقراً باستهلاك الوديعة فيكون اقراراً بالدين **مسئله** ولو  
بالوديعة اولاً ثم بالدين فالأقرار بالوديعة اولاً وكذلك البضاعة والمضاربة  
حكماً حكم الوديعة سواء لو اقر بوديعة الف درهم ثم مات ولا يعرف بعينها لقي  
دين في تركته بمرات مجتمعة للوديعة **فصل في اقرار المريض باستيفاء الدين**  
كل دين وجب في الصحة بدلا من مال او مما ليس بمال فاقرار المريض باستيفاء  
جائز لانه كما وجب استحق عليه الجلاء بالقبض ولهذا اذا اقره اجبر على قبوله  
وكذا كل دين وجب له في مرضه بدلا مما ليس بمال بخوان قتل عبده او قطع يده  
او قتل عملاً فضال عن عدم العمد على مال فاقرباً باستيفاءه جائز لان حق الغير  
انما يتعلق بالمال وهذا بدلا مما ليس بمال **فصل في** ولو اقر بدين بدين من مهرها  
في مرضه صرف الى مهر مثلها لانه لا يتم في هذا القدر ولو اقرت المرأة المريض  
باستيفاء مهرها من زوجها وهو هذا الالف ثم طلعتها قبل الدخول بها ثم ماتت  
فسم الالف بين مهرها ولا شيء على الزوج من المهر لانه لما طلعتها قبل الدخول بها  
اجنبيا عنها فاجاز اقرارها باستيفاء مهرها منه لان المهر بدلا مما ليس بمال ولو  
كان بها واقربت بالاستيفاء ثم طلعتها وانقضت عدتها قبل ان تموت صح الاقرار  
سواء كانت الزوج محيياً او مريضاً لان عدتها لما انقضت صار الزوج اجنبيا  
عنها ولو لم ينقض عدتها ماتت وقد كان طلة اطلاقاً بائناً فاقربت **فصل في**  
المهر فمهر المرأة الصغرى في ذلك من يسوفها بالمال **مسئله** وما يصيبه من المهر  
لانها كانت في الحدة ماتت والتمتع باق في حق الارث فصارت مقراً باستيفاء

الدين من الوارث وانه لا يجوز لكان المهر لا يحتل انهما جعلها هذا طريق لتفصيل  
الاقرار ولهذا صح اقرارها في حق الاقل لانه لا يتم في الاقل ولا يصح في الزيادة من  
الايضاح ومن شرح التبريد **فصل** ذكر في حزانة الفقه خمسة اقايد لا يجوز  
من المريض اقراره بالدين لوارثه واققراره باستيفاء الدين ووارثه كميل لانه  
محجور عما ينفع وارثه وهذا الاقايد يتقعه لان في بعضها اسقاط الدين وفي  
بعضها ابراء عن المطالبة واققراره باستيفاء كتابه عبد كاتبه في مرضه يجوز من  
الثالث **ابينا واشارنا** من اقايد لا يجوز في الحال وتفتدي في المال احدهما  
اقراره لوارثه بدين في مرضه ثم مات من ذلك المومن ثم مات والثاني اقراره  
لعبد ووارثه بالدين لان المومن الذي تقبضه الصحة كالمومن ولانه بالصحة  
ظلاله لم يكن مرض موت **اربعة** اقايد لا يجوز في الحال ولا تفتدي في المال  
اقراره بدين وهو عديم ثم مات المقر وذكر في كتاب الاقرار ان كان على  
دين لا يصح لانه اقرار بالدين وقع لابنه فلم يجز لانه واريثه وان لم يكن عليه  
دين صح لان الاقرار وقع للاجنبي والثاني اذا اقر لابنه وهو نضر في ثم اسلم  
ثم مات المقر والثالث اذا اقر لامرأة بدين ثم طلعتها طلاقاً بائناً ثم تزوجها  
ثم مات والرابع اذا اقر لاجنه بدين ولم ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الاقرار  
وقع للوارث وان كان لا يستحق الارث حالة الاقرار لكن سبب الارث قائم  
البنوه الزوجية وانه يمنع صحة الاقرار انظر شرح التبريد **الباب الثاني في القرض**  
**في القرض بالعرف والمعاد** قال الله تعالى هذا المعروف والمعروف  
الايه والمعاده ظلت معنى من المعاني على جميع البلاد وبطلتها ونقل بعض  
العلماء الاجماع على ان من باع سلعة بمائة دينار ونقد البطلت مختلف ان البيع  
ولو كان مع اختلاف السكك جرت عادة بالتبايع بسكة معلومة منها كان البيع  
صحياً وقضى بدفع تلك الصحة ومن ذلك قول المقر له عندي وسمى هذا القرض  
يستعمل في الامانات لان كلمة عند تستعمل للقرية ومع المقارنة والمقارنة هي  
المقارنة والمدى لا يكون قريباً من انسان حقيقة والوديعة تكون قريباً منه  
ولان هذه الكلمة في العرف والمعاده تستعمل في الامانات لاني الانجابات **مسئله**  
الكلام يحل على المقارن **مسئله** اذا كان الخصم بين الدارين فادعه كل واحد  
منها والقط الى احد ما لم يزل اليد القط في قولها خلافاً لاي حنيفة لا عندها  
ترجى بذلك اعتباراً بالمعاده وهو ان الانسان يجعل وجه البناء الى صاحب  
المعروف وكذلك الطاقات فتخرج به **مسئله** واذا اختلف الزوجان في قضاء  
الدين فليعرف بالرجل فهو للرجل وما يعرف بالنساء فهو للنساء وما يصلح لهما  
فهو للرجل **مسئله** رجلاً في امرأة شيئاً او اشياء لها امتعة بعد ما بنى  
بها النكاح الزوج **مسئله** والمهر وقالت هذه في ذكر في الجامع الصغير ان القول قول  
الزوج لا فيما يوجب كل القول لها لان في غير المأكول شهد له الظاهر بكنهه والعرف









تقدم الباب **باب التلويح في القضايا** بالتناقض في الدعوى وفي دعوى الدفع  
والتناقض في النسب **باب التلويح** بالتناقض مع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من  
اقر عين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة  
ابوصايه **مسئله** برهن المدعي عليه على وكيل الخصومه انه سبق منه مساومه  
او استقاره او استخدام او نحوها عز من الوكاله لانه لو فصله عند القاضي لمزل  
والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز **مسئله** الكريحي استأجره  
او استقاره ثم ادعى انه لا يملك الصغير يقبل ذلك قاضي خان مسئله الا بانه  
وقال هذه على الرواية التي تكون الاستقاره اقرارا بان لا ملك المستقر ولا يكون  
اقرارا بالملك للمدعي وبين هذين ان الاقرار بان لا يملك فيه يمنع دعواه لغيره قال  
في الذخيره مسئله الاستقاره عن ابي يوسف رحمه الله تعالى المبسوط ادعاه لنفسه  
ثم لغيره بوكالة لم يمنع اذا منافاه بين المدعين اذ وكيل الخصومه قد يضيف  
الملك لنفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يمنع  
لان ما هو ملكه لانه لا يضيفه الى غيره عند الخصومه فيمكن المنافاه وكذلك لو برهن  
انه لفلان آخر وكله بخصومه فيه لا يتسمع اذ وكيل الخصومه من وجهه زيد لا  
يضيفه الى غيره فيتمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق **مسئله**  
قال في فتاوي رشيد الدين اقراره بملك له فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو اقر  
انه ملك فلان ثم ادعاه لا يقبل لانه يبطل ملك الغير بخلاف الاول قال عماد الدين  
في تحقيق هذا البحث وتخصيصه لو قال ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي ولا حق  
لي او نحوه ولا يرفع ثم ادعاه احد فقال ذواليد هو لي فالقول له والتناقض  
لم يمنع لان اقراره بهذا لم يثبت حقا لاحدا اذا اقرار للجوهر باطل والتناقض انما  
يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد فلو كان ذواليد منازع حين قوله ذلك فهو  
اقرار بالملك في رواية لكن القاضي يسأل اذا ايداه هو ملك المدعي فلو اقر به امره  
بتسليمه اليه ولو انكر برهن المدعي ولو اقر بما ذكرناه غير ذواليد ذكر في خروج  
الجماع ان قوله ليس لي او ما كان يمنع من الدعوى بعد التناقض وانما يمنع  
ذواليد على ما قلنا لقيام اليد **فصل** قال في الفتاوي الصغرى ما لي في يد  
فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا  
بالذي في قرية لا يقبل بينه قال المدعي لا بينه لي ثم برهن هل يقبل فيه روايتا  
قال في المختلط يقبل لو وقف ولو قال المدعي لا منع لي ثم اني يدفع قبل هو على  
هاتين الروايتين وقيل لا يصح دفعه وفاقا ادعاه ليس دعوى الرضا ومن  
قال لا دعوى فلان ثم ادعى لا يسمع كذا هنا الاول اوصوبنا قال في مختلط  
بالبينه على المدفع **مسئله**  
قال في الفتاوي يبرهن لوفاء مدعي في من جاء به قد هو على خلافه فيما  
لو قال لا بينه لي وعلق خصمه ثم برهن يقبل عند ابي حنيفة لا عند محمد بنها

**مسئله** قال في العدة الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه احد الورثة  
فبعض الوارث الاخر ان المدعي انما يبطل بيمين وفيها ايضا جعل امر امراته بيد ما طلق  
انه لو لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فمضى ذلك الوقت  
فاودت ان تطلق نفسها فاختلغا في وصول النفقة في ذلك الوقت فمضت انه اقر  
انه لم يصل نفقتها قبل وترفع دعواه ولو برهن انه اقر انه لم يدفع اليها نفقتها لا  
يقبل بخلاف ذلك وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجوب لان دفع وكيله كدفعه  
الا نرى انه لو حلف ليمطين فلا ناحقه فامر غيره فاعطاه به ولو برهن على طلقا  
ثلاث وبرهن الزوج انها اقرت بعد الطلقات الثلاث انها اعتدت وتزوجت  
بآخر ودخل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجت وهي امراته اليوم فمضى  
هذا ليس يدفع والصحيح انه دفع **فروع** الايضاح قال ابراهيم المدعي عن هذه  
الدعوى يسأل المدعي المتبينة على المال فلو برهن بحلف المدعي على البراءة وان  
برهن بحلف المدعي عليه او لا على دعواه المال فلو حلف المدعي عليه ترك  
نكل بحلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة اقرارا بالمال عند المناظرين لا عند  
المقتدمين وهو الاصح **مسئله** لو برهن ابن عم فلان الاخر يقبل في حق الدفع  
لا في اثبات النسب كما قلنا برهنوا ان القاتل فلان لا ولينا يقبل في دفع الدية  
عنه لا في ثبوت القتل من فلان قاله في الفتاوي الرشيدية **مسئله** قال في طامع  
الفتاوي برهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب برهن خصمه انه جد الميت فلان  
غير ما بينه المدعي ولم يقضي بالاول ولا يقضي بشئ للتعارض ولو قضى بالاول  
لا يقضي بالثاني المسئلة تطلق امراته يوما اخر يكونه في هذا السن وعمره فيه  
بلكه يوم اخر في هذا السن **مسئله** امرأة محتاجة خاضعت لغير زوجها  
النفقة عليها فبرهنوا الم رجلنا خوضا وهو اولى بالنفقة عليها وانكر المراه  
ذلك فالقاضي يبرأه الم من النفقة ويقول ان شئت فرضيتها على الاخ بخلاف  
ما اذا اثبتا النسب من رجل لا قبل البينة من الرجل الاخر ابوه قاله في المستقى  
**فروع** ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد  
الله لا تبطل الدعوى يجوز ان يكون جده اسمان من الفتاوي الرشيدية **مسئله**  
ادعى ارضا وقال لا وارث له غيري ثم ادعى ان مبي وارثا اخر تسمع دعوى الارث  
اذ التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى  
بعضه فتدأوى ابعين من الاول فيسمع من الوقاعات **باب الحادي والثلاثون**  
**في القضاء بمتهاده العفاص** والوكا اذا جاء انسان وقال ان هذه اللفظة  
في سمي عدد ها وعفاصها ووكاها وما المشدود فيه وبه لا يستحقها  
به عندنا وان احصاها عليه السلام البينة عا المدعي واليمين على من انكر  
والا بينة لا يبرهانها فان الاسماء والرسا في تشابهه وقال مالك والجمهور  
يستحبها به لما روينا في حديث ابي كعب عن عمر بن الخطاب عفاصها فان



جاء صاحبها فادفعها اليه قلنا امر بالدفع الى مالكها فلا بد من ذلك لا يحجج ونحن لا  
نشتري قيام البينة على شرطها منه وانما يشترط قيامها على كونه مالكا لها وهو  
يمكن **مسألة** القول قول المستلف اذا دفع اللقطة ليردها الى مكانها ثم وصفها في  
المكان الذي اخذ منها ان هلكته واستهلكها غيره لم يضمن هذا اذا لم يبرح عن مكانها  
فان برح عن مكانها ضمن وعن محمد انه اذا مشى خطوتين او ثلاث خطوات ثم اعاد  
الى مكانها برى ولو نزع الخاتم من اصبع نايم ثم اعادها في تلك النومة برى اذا  
الخلاصة **الباب الثاني والثلاثون** في الفضا بقيام بعض اصحابنا  
المعنى في الدعوى والخصومات برهن عليه اي وفلان الغائب يشترط هذا  
منه بكذا ونقدرنا منه فقل قياس قولنا في حيفه يحكم للحاضر بنصفه فاذا قدم  
الغائب كل اعادة البينة وعلى قولنا في يوسف يحكم بكلمة الحاضر والغائب ويبرح  
الى الحاضر بنصفه ويودع الباقي عند ثقة ولا يقسم حتى يحضر الغائب لثراء  
بطل نضيه فيه وصار نصيب الحاضر وهذا بخلاف وذكر في المسئلة في  
وقال يقبل في حق الحاضر لا في الغائب ولم يذكر خلافا **مسألة** في المشتري عن ابي  
يوسف قال ذواليد هولي ولفلان بغير رث وقال المدعي هولي والغائب غير من  
سميته بغير رث فبرهن المدعي ان نصفه في يقضي له برهيه اذا النصف الذي  
هو في يد الحاضر هولي والمدعي وبين من رث عن ابي يوسف رثه نصفان ولو قال المدعي  
نصفه لمن سميته ونصفه في جز من يقضي له بالنصف ولو قال ذواليد نصفه  
لفلان وهو دفعه الي والنصف الاخر لا ادري لمن هو فقال المدعي نصفه لمن  
ذكرته كقلت والنصف الاخر برهن لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع فيه  
عن ابي يوسف رحمه الله سيرة دارباع نصفها من رجل غير مقسوم واشهره بالقبض  
وباع النصف الاخر من اخر ثم استحق رجل نصف الدار ثم خضم المشتري من جميعا  
ياخذ من كل واحد نصف ما بيده فليها طفر فهو خضم ياخذ منه نصف ما بيده ولو  
اجاز البيع الاول ثم اجعل بينه وبين المستحق خصومه ولو باع نصفه من رجل  
غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعي خضم للمشتري والبايع ياخذ من كل منهما  
نصف ما بيده ولو قال للبايع انا اسلم اليك ما بيدي من الدار هم وهو النصف  
غير مقسوم جاز ذلك ولا خصومه بينه وبين المشتري وكذا لو كان هذا في  
كدرين من طعام في يد رجل فباع منها كذا ودفعه فاستحق رجل نصفه فانه خضم  
للبايع والمشتري وعن ابي يوسف لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه  
المشتري حتى ادعى النصف فاحكم فيه للبايع لا للمشتري ويقضي المدعي على  
البايع بنصف الدار وقال للبايع سلم للمشتري فالدار كذا في الفتاوى **مسألة**  
**مسألة** قال في المنت **مسألة** قال ابو حنيفة **مسألة** قال ابو حنيفة  
اقضي بالمال وقال ابو يوسف **مسألة** قال ابو حنيفة اقضي بالمال بينهما كذا في المنت  
وذكر من المسئلة في المحيط وقال ابو حنيفة اقضي بالمال بينهما كذا في المنت

70  
**مسألة** لو كفل كل منهما على الاخر بامر من ينصب كحاضر خصما للغائب ما يدعيه على  
الكفيل غير ما ثبت على المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما للغائب  
لا لو كان بلامره اذ ما يدعيه على الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب لا ترى  
انه لا يرجع به على الغائب فلا ينصب خصما عنه وقوله او كان الاصل على الحاضر  
والغائب كفيل عنه فيه نظر اذ يجوز ان يكون المال على الاصيل دون الكفيل كمال  
الكفاله بخلاف ما لو كان الاصيل على الغائب والحاضر كفيل عنه اذ لم يجوز ان يكون  
المال على الكفيل الا الاصيل وكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على  
الاصيل فينصب كحاضر خصما على الغائب **ومر حنيفة** عن محمد رحمه الله فيمن باع  
منها بالف على ان كل منهما كفيل عن الاخر فبرهن على احدهما ان له عليه وعلى فلا  
الغائب لغا وكل منهما كفيل عن الاخر بامر فانه يحكم على الحاضر بالنصفه اما له  
ونصفه كماله ولو حضر الغائب قبل اخذ الاصل لم يكن للبايع ان ياخذ من حضر  
الاخصما به الاصل اذ احكم على كفيله حكم عليه واحكم على المكفول عنه ليس يحكم  
على الكفيل **وفيه** له عليه الف وكفل به بامر فبرهن على الاصيل ان له عليه كذا  
وفلان كفل به بامر لم يقضي على الاصيل ولا يكون هذا نصا على الكفيل فلو لم ي  
الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا قبل ان يصير البينة ولو برهن على الكفيل ليس  
له ان ياخذ او لا ببينة الاصيل واثبت كفا لته بامر يثبت له المال عليه وعلى الغائب  
وينصب الكفيل خصما عن الاصيل اما الاصيل فلا ينصب خصما على الكفيل من النواز  
**الباب الثالث والثلاثون** بما شتم فيه الشهادة بلامدعوى الشهادة بعين الامر  
وبالطلاق يقبل حصة بلامدعوى ولا يشترط حضور المرادة والامه ولكن يشترط  
حضور الزوج والمولى قال في شروط الحلوان تحضر المرادة ليستبرأ لهما **مسألة**  
لو شهد انه ابان امراته فلانه فقال له تطلق وقال الزوج ليس اسمها فلان شهد  
ان اسمها فلان فالقاضي يفرق بينهما ويما تله عتق الامه فلو شهد انه حرها وان  
اسمها كذا وقالت له حر في القضي يحكم بعقوبتها والشهادة بحرية المصاهر والا  
والظهار بدون الدعوى يقبل في الايلاء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى  
قبل تزويق قبل لان الوقف حقا له وهو الصدق بالخلة فلا يشترط فيه  
الدعوى كطلاق وعتق امه والشهادة بعقوبتها لا تقبل عند ابي حنيفة بدون  
دعواه خلافا لهما **تنبيه** قال في الفتاوى الرشيدية ان كان خلاف في الشها  
بالمعنى كالحاصل من جهة مولاه اما لو شهد انه حر الاصل بتبلا دعواه وفاقا  
اذا الشهاده بحرية الاصل شهاده بحرية امه شهاده بحرية الفرج وهي حقا له  
فيقبل حصة كذا في الطلاق وعتق الامه قال في نزع الجامع الصغير الصحيح ان  
دعوى القن شرط وعند ثبي في حرية الاصل ايضا التناقض لا يمنع صحة الدعوى  
والشهادة في الحرية صل ولا يبرح معارض **مسألة** قال في المحيط لا يخل  
على عتق القن حصة بدون المدعى وفاقا وعتق الامه والطلاق بدون المدعى

في قوله لو شهد انه ابان امراته  
فانه فقال له تطلق  
فانما هو كذا في قوله  
فانما هو كذا في قوله  
فانما هو كذا في قوله







أما جده اليها ولعلم اشاروا الى المدعي عليه عند حاجه الى المدعي واساروا  
عندما حاجه الى الاشارة الى المدعي وذلك اشارته الى المتدعيين ولكنها غير معتبر  
فلا بد من بيان ذلك بابلج الوجوه وعند هذا قالوا لو كتب في صلح الاجارة النظر  
أجر فلان من فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار والارض  
التي في هذه الارض لا يفتي بصحة الصلح يجوز ان الاشجار كانت للمستاجر باعها  
المودع ثم استاجر الارض وعلى هذا التقدير لا يصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض  
بعد ما جرت المبايعة الصحيحة في الاشجار بينهما كما كتبت في الصورة الاولى  
ما جرت بين المتعاقدين كما كتبت في الصورة الثانية لانها متعاقدان وبينهم ان  
يكتب أجر الارض منه بعد ما باع المودع الاشجار منه انظر وقائق الاعراب والخلال  
**مسألة** رهن انه وارت فلان الميت لا يحكم بوراثة ما لم يبينوا سبيل الورثة  
ولو اقام بينه وشهدوا ان قاضي بلدنا استشهدنا على حله ان ظهر وارثه  
فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندر في باي سبب حكم فالتاخي الشك  
بجمله وارثا لان حكم التاخي يحول على الصحة وموافقة الشرع وكذا في البطل  
وكتابت التاخي ولو كتب موجز ثبت عندني من الوجه الذي ثبت به الحوادث  
الشرعية والنوازل الحكيمة لا يقتضي صحة السجل ما لم يبين الارض على الوجه  
وقد يفتي بصحة قالوا وكذلك يكتب بقوله وشهدا الشهود وعلى موافقة الشرع  
وذكر الامام النسفي في نسخة حكاية شمس الامية الحلبي مع قاضي غنم فرده  
المحاضر والسجل بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكتب في  
وشهدا وعلى موافقة الدعوى والمدعي يقول المدعي به ملكي والشاهد يقول  
المدعي ملكي المدعي فلا يكون بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب ان  
يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصادره فلا يكون في  
التدارك حرج اما في المحاضر فيمكن التدارك من الخلاصه قالوا يكتب في محضر  
الدعوى شهد واعقب عوى المدعي وكذا يكتب وعقب الجواب لانكار المدعي  
عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى او علم الخصم المقر اذا الشهادة على المقر  
لاستتمع الا في مواضع معدودة **مسألة** قال في الفتاوى ارشيدية لو اخبرت  
امرأة انها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهدان يشهد باسمها وبسببها لان  
المراة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلا ولا يشهدا بها  
فلانة بنت فلان من فلان حل للشهادة وفاقا لان في لفظ الشهادة من التاكيد  
ماليس في لفظ الجلالة يمين باسمه معني ولو كان يلفظ الجرا بما جود عند  
خيفه لو اخبر جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب وعند هذا اوجز عدلان  
انها بنت فلان بن فلان **مسألة** قال في الفتاوى الصغرى لو باع امرأه  
لها سوا كانت الشدة وكذا لم يشترط لفظ الشهادة **مسألة** قال في الفتاوى الصغرى  
لان هذا جاز لا يشترط

يقربه كذا في المحيط **فروع** ذكر رشيد الدين وتقريرا لاب والابن والزوج يجوز  
شهادة هؤلاء عليها معتبره فضع التقرير ايضا لعدم التمه بجلال التقدير فان  
التقدير شهادة والتقرير لا قال في الجامع في الفتاوى وتقريرا ان يشهد على امرأه  
عدلان او رجل وامرأتان وحل يقيم الشهادة على المرأة المنتقبة لبعض مسايين  
قالوا يصح عند التقرير وقد مررت هذه المسئلة في فصل ما ينبغي للشاهدان بينه  
له في تحلل الشهادة عن ابن مقاتل او سمع اقراء امرأه من وراء الحجاب وشهدا  
ان فلانة وذكر نسبها لم يجوز ان يشهد عليها اطلق الجواب اطلاقا وقال ابو الليث  
لم يجوز ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها حال اقرارها خفيته يجوز ان يشهد  
قل اقرارها شرط روية شخصها لروية وجهها **مسألة** جرت وقالنا فلانة  
فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها  
فلانة بنت فلان مادامت هبة او يمكن للشاهدان يشهدا عليها فان ماتت فحينئذ  
يحتاج الى الشهود الى شهادة عدلين بنسبها انظر الجامع الصغير **الباب السادس**  
**والتلون في القضاء باحكام الشروع** اعلم ان الشايع ينقسم قسمين شايع يحتمل  
القسمة كصف الدار ونصف البيت الكبير وشايع لا يحتملها كصف قنطرة وعام  
وثوب وبيت صغير ففصل بينهما صرف واحد وهو ان التاخي لو اجبر احد  
الشريكين على القسمة بطلب الاخر فهو من القسم ولو لم يجبر فهو من الثاني اذا جبر  
وامهات مسائل الشروع سبع بيع الشايع واجارته واعارته ورهنه وهبته  
وصدقة ووقفه اما بيعه فقسمان لا يحتمل القسمة ولا يكتفي قسم على وجهين اما  
ان باع من اجنبي ومن شريكه فالوجه الاول وهو البيع من اجنبي على صنفين اما  
ان كان الكل له فباع نصفه او كان بين اثنين فباع احدهما نصيبه فالبيع جاز  
في المواضع كلها انظر التلخيص **مسألة** تحلل بينهما وعليه ثمر او ارض بينهما وفيها  
زرع فباع احدهما حظه من الكل ينبغي ان يجوز اذا المشتري لا يجبر على القطع  
لتيامه مقام البايع انظر الوافقات **فروع** دار بينهما باع احدهما بناءا حسن  
اجنبي لم يجز اذا لا يخلو اما ان باعه بشرط الترك او بشرط التلع اما الاول فلا  
يجوز اذ فيه شرط منقعه للمشتري بسوى البيع فصار بمنزلة اجاره في بيع واما  
الثاني فلم يجز لظهوره بشرطه وكذا لو ادعى رجل على احدهما شيئا فصاحم على نصف  
هذا البناء او على نصف هذا الزرع المشترك لم يجز **مسألة** باع بناءا بلا ارض  
على ان يترك المشتري البناء فباع البيع ولو ان بينهما بيتا وارضا باع احدهما  
حظه من البيت غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز لا يباعه على ان  
يكون للمشتري طريق في الارض ذكره في الفتاوى الصغرى **فروع** لو باع احدهما  
حده من بيت معين او فلانا اطلاقا **مسألة** قال في الفتاوى الصغرى  
قال في المحيط دارين **مسألة** نصيبه عليه عند القسمة قال ارأيت باع نصف كل بيت منها  
لشريكه



لم ينقطع نصيب شريكه قال وكذا الارض وان كان بينهما عشرة شيا ب هرديه ما يقسم  
فباع احدهما نصف ثوب بعينه من جل فان با حنيفة جوده وكذا الغنم وهذا لا  
يشبه الدار الواحد وقال ابو يوسف وينبغي ان يكون هذا الدار سوا في قوله  
الارض انما لو باع من كل شاة نصفها من رجل على حدة لم يستطع شريكه ان يجمع له  
نصيبه فيها فنظر في انقطع نصيبه فكيف يختلفان ولو كان بينهما ارض وتخل  
باع احدهما نصف نخلة معينة باصلها من رجل لم يجر عندنا في بيعت من ولو باع  
نصف الارض واستثنى نصف النخل باصله فهذا مثل ذلك عندنا **حيفة** وكذا  
لو باع نصف الدار شيئا الا بئنا معيننا منها لم يدخل في البيع قال ابو يوسف  
وجداه وانا ارى كل هذا جائزا الا ان تقضى ببقا القسمة لا بد من دفع ام لا ولها  
لو وقعت لا يدخل في القسمة ضرر من هذا البيع ولو باع احدهما لورثه شيا من التركة  
فلو باع نصيبه من كل شئ والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو باع شيا معيننا  
لاحتال ان لا يبيع هذا في نصيبه ومعنى قوله لم يجر البيع في كل ذلك الشئ اما  
في نصيبه فيجوز واسا علم بما هو الصواب من هذا الروايات **مسألة** قريبها  
وليسا شريكين في الاشياء وكل احدهما صاحبه يبيع حظه من الثمن فباع للمساوي  
نصفه ولم يبين أي النصفين هو ثمن الثمن بعد تسليمه فقال البيهقي بقت حظه  
صدق من الفتاوى الظهيرية **مسألة** قاضي خان دار له فباع رجل نصف ثمنها  
بالارض لم يجر ولو باع سهما واحدا شيئا بحد وهذا السهم **قال** كسفي وكر  
مشايخنا بان يبيع من الفساد اذ يوهم الاقرار بالفرز يكون له الحد واما الشا  
فلا والصحيح عندي انه لا يفسد واما اجارة المشايخ فلا فرق عندنا في حنيفة  
بين ان يخل القسمة وبين ما لا يخلها فلو باع لكل واحد عنده ثم لو اجر احد  
الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروي  
عنه انه لم يجر وسواء اجر كل نصيب من شريكه او بعضه ولو اجر نصيبه من اجنبي  
جاز عندنا وحنيفة في رواية ولو كان كله لرجل فاجر بنصفه من اجنبي فنجد  
ابي حنيفة لا يجوز عندنا يجوز ثم عندنا وحنيفة قيل لا ينفذ حتى لا يخل  
اصلا وقيل ينفذ فاستدلوا بغير المثل وهو الصحيح ولو وكله فاجر من  
اشين فان اجل وقال اجرت الدار منك جاز بالاتفاق ولو فضل بقوله نصف  
ملك ونصفه ملك او نحوه كذلك وربع مجله ان يكون عندنا وحنيفة على اختلاف  
مرقيا اذا كان كله بينهما واجر احدهما النصف من اجنبي ينبغي ان يجوز في رواية  
لا في رواية والشيوع الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عندنا وحنيفة  
ويفسد هاتي رواية عنه كذا قاله الصدوق المشهد **فصل** ايراع الماش  
جائز وفر من المشاع بالاجماع انظر الهداية **مسألة** في مضاربة المشاع لم  
يجز هبة المشاع فيما لا يحسن **مسألة** في بيعه وفيما لا يحسن  
لم يجر من شريكه ولا من اجنبي وط والشيوع لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو

الكل من اثنين فان اجل ان قال وصيته سكا لم يجر عندنا في حنيفة وعندنا جاز  
ولو فضل بالنصف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عندنا وعندنا  
**فصل** ومن الشايح لم يجر من شريك ولا من غيره احتمل القسمة او لا وطرا لبيوع  
كقران وطروه بان باع العدل بعض الرهن وقد كان وكيل لا يبيعه بحقها وسترقا  
بطل الرهن في الباقي او كان قلبا فانكر من نصفه فيصير له فبطل الرهن كذا عن  
ابن عمار **فروع** وصاعين عند رجلين جاز لا شيوع في الدين الا اذا قال كل منها  
ان يجلت فحنيفة لا يجوز كذا عن خزائن الفتوى **مسألة** قال في الهداية  
لم يجر من ثمن على تخيل ولا زرع او تخل في ارضه ومنها لا اتصال الرهن بغير خلقه  
فصار كشيوع وكذا رهن ارض بلا تخل وزرع او رهن تخل بلا ثمر لما مر فالاصل ان  
الرهن لو كان متصلا بغيره لم يجر لتقدر قبضه وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الارز  
يدون الشجر جاز لان الشجر اسم للنبات فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف  
رهن دار دون بناء اذ البناء اسم للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مستغلة بذلك  
الراهن ولو رهن النخل بمواضعها جاز ان كان هذا مجاوره وهي لا تمنع العنقه  
ويدخل الترخيل اتصاله فيدخل تصديقا للعقد بخلاف البيع اذ يبيع التخل بلا ثمر  
جائز فلا ضرورة الى ادخاله بلا ذكر بخلاف متاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار  
بلا ذكر بيعته وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض لا في بيعها لما مر ويدخل  
البناء والغرس في رهن روض ودار وقرية لما مر ولو رهن دارا بما فيه جاز فلو  
بعضه فلو جاز رهن الباقي ابتداء بقي رهنها بحصة الا يطل **باب الساب**  
**والثلاثون في القضا بدعي على الوقف والشهادة** عليه ارض بيده وار من اخرى  
بيد اخرى فادعى رجل ان هاتين الارضين وقف عليه وقفها جده على اولاده و  
ابا ماتا سلوا واحدا من جليلين غائب فزعم المدعي على الحاضر لو شهد لها  
ملك الواقف وقفها جميعا وقتنا واحدا وذكر شرايط الوقف حكم على الحاضر بكون  
الارضين وقفا اذا الحاضر هنا يصير خصما عن الغائب فصار كاحد الورثة ولو شهد  
انه وقفين معتزقين يفتي بما في يد الحاضر فقط قال صاحب الفتوى الظهيرية  
وفي المسئلة اشكال وينبغي ان يحكم بوقفه بما في يد الحاضر في الوجهين جميعا  
لانه الحق باحد الورثة انما يصير خصما عن البقية اذا كان الدين بيده حتى لو  
ادعى عينا من التركة على وارث ليس له ان يبيده لا شتم وفي سلكنا احدا لا يجر  
بيد الغائب فكيف يفتي بوقفها على الحاضر **مسألة** قال في الزخيرة ادعى دارا  
فقال ذواليدانه وقف على الفقراء او ابا فيهم صح فزاره ويكون وقفا فلو ادعى  
حكيمه لياخذ الدار فله نكالا يخلفه وفاقا اذ الدين صار مستهلكا بصيرورته  
وقفا ولو اراد ان يخلفه بعد اقراره  
بالوقف لا يخلقه وان نكل يافت  
منه بيمينته ويحجول محمد كذا لا يحتال هذا محيلة لرفع اليمين عن نفسه وعلى



هذا الواقع بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاستحالة وقفه في صحته  
فما توادى اصدانه له واقربه ورشته لا يطل الوقف وضمنا قيمته من تركه  
الميت ولو انكر واخذه تخليفهم لاحد القسمة اما لو اراد تخليفهم لياخذ الوقف فلا  
يميز لهم عليه كذا في التفسير **مسألة** ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لوارده  
بإذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايةان والاصح انه لا يصح لان  
له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فاد  
احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وفيه ان استعمل  
الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على رجل  
مدين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا لم يرد  
بانه لا يصح لان حقا هذا الغلة لا التقرب في الغلة ولو غصب لوقف احد ليس  
لاحد من الموقوف عليهم المحضومه بلا اذن القاضي كذا عن الفتاوى والرشيد  
**مسألة** ادعى انه وقف وانكره واليد فضال له على حال لم يجز اذا الصلح كبيع وان  
للمتولى بيعه واستبداله ولو دفع المتولى شيئا الى ذي اليد واخذ الدار له واليد  
يجوز له ان يكرهه بينه على ابيات الوقف والموقوف عليهم لو فعل ذلك لم يجز  
لانه ليس بحكم والموقوف لو فعل ذلك لم يجز اذا الموقوف عليه فعله لاخذ  
الدار من فتاوى رشيد الدين **فصل** متى ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر  
الواقف قيل يصح وقيل لم يذكر الواقف عندهم اذا وقف عندهما حصل اصل الملك  
على الواقف فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للجهول قال في الفتاوى الظهيرية  
الشهادة بالوقف بلا بيان واقف يقبل وفي الفتاوى الرشيدية لا يقبل قال في  
العدة ينبغي ان يقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصروف يقبل وان كان  
قديما ويصير في الفقرة **مسألة** وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى  
عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالحق ان  
يجوز اذا الشهادة على اصل الوقف بالشهر يجوز في المختار ولو كان الوقف على  
قوم باعيانهم اما على الشرايط فلا هو المختار له في الفتوى **مسألة** وفي الفتوى  
الرشيدية يقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع  
النساء وكذا الشهادة بصريح ولو صرح به اذا الشهادة ربما تكون من عشرين سنة  
وتاريخ الوقف طرية سنة فتتغير القاضي ان شهد سماع فاذا افرق بين سكوره  
وامصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة سماع فلما لم يصح ما شهد سماعا  
لا يقبل ولو شهدا بوقف على نفسه او على احبني لا يقبل لاني حق الاجنبي  
شهدا احدهما انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقفه على عمر ويقبل ويصير  
ظنة في الفقرة لانه ائنة انه وقف **مسألة** قال في كتاب الرعايا ان  
وقف مضمون او محرز مساعا جاز **مسألة** وقف مضمون او محرز مساعا جاز  
يسمى قال لا يستحسن ان اجزه لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف والا فلا يصح عليه

بالوقف وبعد حصته منه وسماه بصل ويحتمل بالوقف فيما سواه ويحتمل بوقيته  
ولو مات الواقف فوارثه يتقوّم مقامه فيما اقر به لزمه الى ان يثبت الزيادة عند  
القاضي فيحكم بما ثبت عنده منه ولو شهد انه وقف جميع حصته وهو الثلث فانما  
هو ان يصير جميع حصته وقفا لا ترى ان اصحابنا قالوا الوقف او ميت لم يترك  
ماله وهو الف فاذا هو اكثر فله الثلث كله بالغا ما بلغ والا يرى انه لو قال وصيت  
بميتي من هذه الدار وهو الثلث فاذا ادى النصف فله نصفه وكذا في الفريضة **فصل**  
فتاوى اهل سمرقند غضب وقفا فقص ما اخذ بنقصه يصر في امر من لا لى  
اهل الوقف لا يبدل الرقبة وحتم في الغلة لا في الرقبة ولو زاد غاصبه فيه شيئا  
فلو كان كالمس ببال ولا له حكم المال يوزن منه بلا شيء الا قايما كمن ربحا امر  
بغله الا اذا اضرب بالوقف يضمن القيم او القاضي قيمته من غلة الوقف ان كانت  
والا يوجر الوقف ويعطى من اجرة كذا في فتاوى الفضلا **مسألة** قال في الموازيل  
النفسي عن ارض وقف فيه بناء عمارات وكان صاحب السكنى قد استاجر ارض  
مثل يومئذ فقبل المتولى بعد زمان وزاد اجرة مثله فاذا ملك البناء الا باجرة المثل  
والمتولى الجدي لا يرضى الا باجرة المثل الا ان هل للمتولى ذلك قال نعم **مسألة** قال  
في الجزء استاجر ارض مائة ثلث سنين باجرة هي اجرة مثله حتى جازت الاجارة  
اجرة لا يفسخ ولو غلت لا يفسخ فيه رواية لان اجرة المثل يعتبر وقت العقد ونسخ  
فيه رواية وتجدد العقد والى وقت النسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده لورثتي  
المستاجر الاول بالزيادة فهو اول من غيره ولو لم يكن نسخ المتقدم كان فيها  
نسخ قال وقت زيادة لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب للمثلها ويزاد الاجرة  
تعتبر لوزاد عند الكل حتى لو زاد واحد تغتفر لا تعتبر هذه الزيادة **مسألة**  
لو اجار باجرة مثله ثم زاد اجرة مثله لا يفسخ ولو اجاره باقل وجب الاقل فلوزاد اجرة  
فلم يتولى ان يخرج الاول الا ان يستاجر الاول باجرة مثله انظر الجامع الصغير  
ولو بقا المستاجر باذن المتولى فلما مضت المدة في الاجرة للمستقبل فرعي صاحب  
السكنى بالزيادة فهو اول **مسألة** لو زاد المتولى ان يشتري ضيعه بغلة الوقف  
لتكون موقوفه على وجه الوقف الاول فقد وقف ولم يوجد فيه رواية فقيل  
بحر القاضي بشرائطه على انه لم يجز ويضمن المتولى لو فعله لانه يجوز على الوقف  
شرط يكون فيه عمارة الوقف فزيادة الغلة وانما ما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو  
وقفا على مصلح الوقف الاول لا ترى ان غلة تقرر في عمارة نفسه وبما فعل  
يصرف في عمارة الوقف الاول نظر شرط الحاكم **مسألة** اجتمع من مال المسجد شي  
للمقيم ان يشتري به دار للوقف ولو فعل وقف به ويضمن وقيل  
يجوز استحقاقا وبها **مسألة** قال في كتاب الرعايا ان  
الوقف على الفناء **مسألة** قال في كتاب الرعايا ان  
**فصل** قال في العدد بواقف لو اقتصر الى الوقف دفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف



لوم يكن سجلا وسئل شمس الائمة الحلو ان عن وقف فذكر استغلا له من المتولين  
ويستتر في بئنه اخر مكانه قال نعم قيل له لوم يقتل ولكن يؤخذ بئنه ما هو خير منه  
قال لا يبيعه وقيل لم يبيع الوقف يقتل او لا وكان لم يجر الاستدلال به وفي المستقى  
عن محمد لو يقتل مطلقا من يبيعه ويستتر في بئنه غيره وليس في ذلك الا للفتا  
وفي الفتاوى الظهيرية بيع بناء الوقف جائز بعدم الهدم لا قبله وكذا النجر المثل  
الموقوف جائز بعه بعد القطع لا قبله ولو كان الشجر غير منجر بانه قبل القطع  
وبعد **مسألة** الفتاوى الرشيدية وقف على اولاده واولاد اولاده هل يخل  
فيه اولاد البنات فيه روايتان ويفتي بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر فصول  
الاسرسيدي **مسألة** رجل في يده منيعه جاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك  
فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا وتنازوا وطلب من الحاكم القضاء به قال  
يعتمد على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذلك لو كان نوع مصرور على  
باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهدا الشهود على الوقف من الخلاصة  
**فصل فيمن يبيع الوقف عليه ومن يبيع** وفي الحاوي قال ابو حنيفة اذا وقف على  
بناء القنطرة او اصلاح الطريق او حفرة القبور او ائحة السقايات او لمزارة  
اكتان الفقراء المسلمين لا يجوز ولا اجل المساجد جاز لان العادة لم تجز هذا خلا  
ما اذا وقفه لاجل المساجد فانه جائز لجران به **مسألة** رجل وقف داره على فقراء  
ملكه او على فقراء قرية معروفه ان كان الوقف في حياته وصحته وهم بحضوره لا يجوز  
الوقف وان كان الوقف لقوم وهم بحضوره ان الوقف بعد الموت وصيه  
والوصيه لقوم يجوز حتى اذا انقضوا صار ميراثا عنهم وان كانوا لا  
يحضرون يجوز سواء لان الوقف في حالة الحيوة او بعد الموت لانه وقف مودع  
وقف الخصمان لو قال ارمي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس وعلى بني ادم  
او على اهل بغداد فاذا انقضوا فعلى المساكين او على الزماني فلو وقف باطل  
وذكر الخصاف **مسألة** الزماني والعيان في موضع اخر قال الفقيه للمساكين فلا يكون  
للمزماني والعيان وكذا الوقف على قرابة القران او على الفقهاء فالوقف باطل وفي الوقف  
حلال الوقف على الزماني والمنقطعين صحيح وفي وقف الخصاف الوقف على الصوفية  
لا يجوز وفي فوايد شمس الاسلام الاورجندي الوقف على صوفي خاتمة فانه لا يجوز  
وعن شمس الامير الحلو اني انه يفتي بانه يجوز الوقف على الصوفية واخرج الفتا  
الامام السعدي رحمه الله الراية من وقف الخصاف انه لا يجوز على الصوفية  
من جوا الى جوابه الكل من خلاصة **الباب الثاني في التمسك في القضاء فيمن**  
**كتب في صلته ثم ابعده** او شهد له الاول وبيان تناقض الشاهد  
في شهادته وظل **مسألة** حد الورثة اعم كراهة من التركة قبل التبر  
فكتب احدهم الورثة شهد بذلك او حرره فيه فهو باطل لانه لا يبيع ولو كان  
بعد لم اجر البيع ولم اعره ان اقر بانه للبايع اختلف المشايخ لكن حمزة بن ابي

او ابا العرييه وهو لم يعرف لغة العرب قيل يبيع مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يبيع  
في بصير ويستوي فيه الجحد والحرل ولا يعتبر قوله اعره معناه ولا يبيع في تصرف  
لا يستويان فيه كبيع فان بيع المازل لا يبيع والمازل من يتلفظ بعقد لا يقصد حكم  
او يتلفظ بكلمة لا يعرف ولو قال بعت ويقول اقصه به الملك فصدقته المشتري  
لا يثبت الملك لانها على عدم التملك انما يوجد بقرائن ولم يوجد قال واذا  
فصلنا البيع شهد بذلك ما كان اقرارا بانه لا ملك له لان معناه كواه شديد ان  
يقدر الصك والمكتوب في الصك باع ما هو ملكه وباع شيئا مما جازيا  
فانما يصير شاهدا على ملك البايع والبيع الصحيح فيما هو جائز ومصحح ولو كتب شاهد  
لم يكف اقراره للبايع ولو كتب شاهد عليه او شهدا في عليه فهو اقرارا ناهيا  
في عليه كناية عن البيع الجائز حتى لو كتب شهدا في لا يعلم يكن اقرارا وفيه  
كتب في صك بمشهد لم يكن له حق الدعوى اذا لم يلق الا الصاق ولا الصاق للموجز  
ومن ولو قال لا خير اكتب شهدا في في هذا الصك فكتب للمامور شهد بذلك لم يكن  
اقرارا من الامر بانه للبايع كما لو قال لا كتب طلاق امراتي فكتب فهو ليس باقرار بطلان  
وفيه لو قال للصكان اكتب صك الاجارة باسم فلان هذا الدار لم يكن اقرارا  
بهذا الاجارة اذا عرف بانهم يامرون بكتابة الصك قبل العقد انظر فتاوى  
رشد الدين **فصل** ذكر محمد في الجامع شراء فشهد رجل على ذلك وختم  
ليس بتسليمهم يريها اذا شهد بالشراء اي كتبه الشهاده في صك الشراء وختم  
على الصك ثم ادعاه مع دعواه ولم يكن كتابا الشهاده اقرارا بانه للبايع وهذا  
لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم يكن شهادته ببيعه ماله بل ببيع  
والشهاده بالبيع لا يدل على صحته وفغاده لان له ان يقول انما كتبت شهادتي  
لاتاني ان في هذا العقد ضرر اثم اذا العقد ورد على ملكي فان كان فيه ضرر  
والاجرة ولما امكنه هذا التوفيق لم يكن متنافيا قالوا لو ذكر ما يجب صحة الوثائق  
باع وهو ملكه او باعه بغيرا ثا وهو كتب شهدا بذلك بطل دعواه وشهادته لغيره  
الا اذا كتبه الشهاده على اقرارها فيمنه لا يطل دعواه **فصل** لو باع داره  
من ابنه الصغير ثم باعه من اجنبي مع لو كان بغيرته ولو باعه من كنهه البالغ  
وكتب الصك واشهد ثم باعه من غيره وكتب الصك واشهدا الشهود الاول وقد  
كتب في صك الابن شهد بذلك لا يصح شهادته على الملك الساكنة اقرار من  
الشهود بصحة الملك لابن ولو كتب في الصك الاول اقرار البايع بما فيه مع الشها  
الثاني لو كتب في الثاني شهد بذلك اما لو كتب في الصك من اقرار البايع بما فيه لم  
يكن شهادته بالملك لالا لاجنبي وفيه شراء دارا وكذا في شهادته في الصك  
شهد بذلك والمكتبة **مسألة** حد الورثة اعم كراهة من التركة قبل التبر  
فكتب احدهم الورثة شهد بذلك او حرره فيه فهو باطل لانه لا يبيع ولو كان  
بعد لم اجر البيع ولم اعره ان اقر بانه للبايع اختلف المشايخ لكن حمزة بن ابي



ولو لم يكن يكتب لشهادته ولكنه قال عندنا لقاضي اننا شاهد بان لذي اليد هو  
 المشتري لا يقبل شهادته للخارج ولو كتب في الصك بمشهدي يقبل شهادته  
 للمدعي وكذا لو كتب اقرارا للبائع بذلك وفيه ادعاء فقال ذواليد ان تؤخر يد  
 ام يجرى عن البيعة فحكم للمدعي بشهادة بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر بان جازيا كما  
 ذلك منه اجازة لبائع الثالث ولو كتب فيه باع بغير جازيا فشهادته باقراره  
 لذوي اليد لا يقران البائع وقع جازيا ولو باعه وسلم ثم البائع باعه فزعه  
 والمشتري يكتب في صك شراؤه الثاني شاهد بذلك فلو كان المكتوب باع بغير  
 جازيا فهو باقرار يفسخ الشراء بينه وبين البائع لانه اقرانه باع ملك نفسه ولا يكون  
 ملكا للبائع الا بالفسخ وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم اشهد انه ملك غيره لا يقبل  
 شهادته ولو شهد بملك لسان فشهد به لغيره لا يقبل **مسألة** قال الشيخ  
 عندنا قاضي ان المدعي به ليس هذا ثم شهد بعد الدعوى ان المدعي به هذا  
 للتناقض وقيل على قياسه قال في تم ادعى انه ملكه ينبغي ان يقبل **مسألة**  
 الشاهد وقال حين تحل الشهادة كان منها كذا والآن زاد كذا فشهادته بائنا  
 عليه تقبل كما مسألة الدار لما قال حين راينا كان كذا فشهد بائنا عليه الكل  
 الفتاوى الرشيدية **مسألة** قال في الجامع شهدا ان اقرضه عام اول الف درهم  
 فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي ابراه قبل شهادتهما يوم فحكم بالبراءة ورد  
 المال فلم يضمن اذ لم يظهر كذبا لاسكان التوفيق لجواز انها عاينا القرض علم اول  
 فشهد به ولم يبرأ البراءة فلم يتعرضا للحال وبمثله لو لم يشهدوا بقرض وشهدوا  
 ان لم عليه الف درهم والمسئلة بحالها فانها ضمنوا ويحرم المدعي عليه ضمن المدعي  
 والشاهد ينزلا عنها حقا عليه ايجابا للمال في المال فظهر كذبا بخلاف الوجه  
 الاول لانه ثبتا لم يحققا المال عليه في الحال بل اخبروا عن شيء لم يظهر كذبا  
 وادعى محمد رحمه الله هذه المسئلة بمسئلة الطلاق ان المدعي عليه لو انكر  
 المال وحلف ثم شهد باقراره لم يثبت لانه لم يحققا عليه الايجاب ولو حلفا في  
 الحال حيث فاضح الفرق واسد اعلم **الباب التاسع والثلاثون في القضاء**  
**بالاستحقاق والقر** قال ابو الليث الاستحقاق نوعان مبطل للملك كمنقوع وخوفا  
 للملك كاستحقاق بالملك فالباطل لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية وبطل  
 يوجبه في كل الروايات ثم انهما يتفقان من وجه ويختلفان من وجه فوجه  
 الاتفاق انهما يجملان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا  
 عليهم حقان واحد منهما لو برهن على المستحق بالملك المطلق لا يقبل وجهه  
 الاختلاف الثاني اذ اقرضت كل واحد من الباعة لا يرجع على بائعه مالم يرجع  
 عليه ولا يرجع الكسب **مسألة** ما المكفلة **مسألة** المصل يثبت لكل منها الرجوع  
 على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على المكفولة عنه **مسألة** في الجامع الاستحقاق  
 ضربان قديم ومن حقه الرجوع على بائعه بثمنه لانه يظهر ان البائع ملك

بزه وحديث ومن حقه ان لا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه ثم استحق  
 عند المشتري الا ترى انه لو اشترى شيئا فملكه عند سنة ثم برهن اخر انه  
 منذ شرفا انه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو شري ثوبا فخطاه فبصا فبرهن  
 آخر ان القيص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يفسخ والمنقوع  
 مع اذ المبيع كذا باثرا والمستحق يفسخ ولا يملك خطاه فبصا لم يجر ان يملكه  
 اسبب حادث بعد الخطاه اما شرا من خطاه او باقراره **مسألة** ذكر في  
 الاستحقاق المبيع بوجوب توقف العقد على الاجازة لانفسه في ظاهر  
 الرواية وذكر رشيد الدين في ان البائع متى يفسخ قبل اذ قبض المستحق قبل  
 بنفس الحكم والصحيح انه لا يفسخ مالم يرجع المشتري على بائعه بثمنه فاذا  
 رجع يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبضه قبل ان يرجع المستحق على  
 يبيع قال شمس الائمة الحلواني الصحيح ان البياعات لا تنفسخ بالاستحقاق  
 مالم يرجع كل واحد على بائعه بقضاء ابو الليث عن ابي حنيفة انه لا يفسخ مالم يات  
 العين بقضاء دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحل الاجازة بعده وفي ظاهر الرواية  
 لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح ولو استحق فاداد المشتري نقص المبيع بلا فسخ  
 ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البيعة على النجاس من البائع او على  
 التلقي من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم العجز فيفسخ والمشتري  
 انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت الاستحقاق فيفسخ اما لو ثبت باقرار المشتري  
 او بنكوله او باقرار وكيله محضومه او بنكوله فلا يرجع اذ لا قرار ليس بحجة  
 في حق غيره كذا في الظاهرية **فروع** لو استحق شاهد من وعد له المشهود عليه  
 قال ابو يوسف اسأل عن الشاهد من فان عدل رجع المشهود عليه بثمنه  
 على بائعه وان لم يبرأ لا يقضي على المشهود ولقد يله اياها ولا يرجع بثمنه لانه  
 لا قرار انظر الفتاوى الرشيدية **مسألة** شرا فادعاه آخر فقيل ان يشهد لا  
 الاستحقاق صالحة المشتري ودفع اليه شيئا وامسك المبيع يصير هذا شرا المبيع  
 من المستحق فينبغي ان يثبت الرجوع على بائعه من المبسوط **مسألة** دار بده  
 ادعى اخر بصفه فصالحه على الف فادعى اخر بصفه فصالحه على الف ثم استحق  
 بصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كل منهما يقول بقي بصفه ولو استحق ثلثه  
 ارباعه عليه ما بصفه اذ انظر المشتري **مسألة** استحق حمارا وطلب من بائعه  
 فقال البائع للمستحق من كم من غائب عنك هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن  
 البائع انه كان في يده منذ سنتين لا تدفع المحضومه من المحيط **فروع** قال  
 المصنف غائب الدابة منذ سنة فقيل الحاكم بهالة **مسألة** ق برهن البائع  
 انها ملكه منذ عشرة **مسألة** لا الملك والبائع  
 ادعى ملكا ودعوى **مسألة** عشرة سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حاكم الا ان ادعى ان



حينئذ يبقى دعوى المالك المطلق حكم المستحق انظر كتاب المتنازع والمبيعات فصل  
المشتري يرجع على وكيل البيع بقيمة البناء ويقسمه المذموم ولو بني داراً ثم شري  
ارضه فاستحق له يرجع بقيمة بنائه ولو شري داراً وحفره ببيتاً او قري بوعدة او ربي  
من الدار شيئاً ثم استحق له يرجع بشئ منها اذا حكم يرجع له رجوع بقيمة لا يتقنه  
حق لو كتب في الصك فاستحق المشتري فيه او ربي فعل البائع ليس البيع ولو حفر  
من بيتاً او نحوها يرجع بقيمة التي لا يتقنه الحفر ولو شرط في البيع كذا في القناع  
الظاهر **مسألة** واقعه شيء داراً فبني فاستحق بجميع ما فيه من البناء يرجع بثمنه  
لا بقيمة ما فيه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على المالك المشتري لا يوجب الرجوع  
على البائع والبناء طالت المشتري فلا يرجع به ولا نه لما استحق المالك لا يقدر المشتري  
ان سلم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع **مسألة**  
ولو عرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يبيع البائع وكالته فبني فاستحق له  
يكن مغفراً ولو لم يعلم انه يبيع بآخر ولكن البائع قال امرني ببيعه فبني فاستحق  
ثم استحقه مالكة وانكر الامر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بثمنه وبقيمة البناء  
لتحقق الغرر كما شري امه من يقول امرني مالكة ببيعها فاولدها المشتري ثم  
انكر مالكة الامر بالبيع فالولد بثمنه ويرجع المشتري بالثمن والقيمة على بائعه  
والولد والبناء يحريان جرى واحد في الغرر كذا في شرح الجامع **مسألة** شرا كرها  
فاستحق اصل الكرم دون الشجر والفضبان والحيطان فالمشتري ان يرد الكرم  
على البائع ويستري جميع الثمن لانه لو لم يرد يتصرف لانه يوم بالفتح كذا في الخبر  
قال ويثبت له في حماره بوزنه فاستحق الحمار لا البرذعة ليس للمشتري  
ان يرد البرذعة ويرجع بكل ثمنه بل يرجع بحصه الحمار وحده من الثمن والفرق  
انه لو لم يبق الشجر فيصير خطاً ويخرج عن هذا الانتفاع الذي شراه لاجله وحده  
مبطل فاحتشيت له هو المرد بخلاف البرذعة لانها لا يخرج عن انتفاع شراه لاجله  
**الباب الرابع في القضاء ببيع الوفاء واحكامه وشرايطه واقسامه**  
اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقاله اذا اراد البائع الثمن سماه الناس بيع  
الوفاء وفي المصنف يسمى ببيع الامانة فله حكم الرهن عند اكثر الشيوخ فلا يباح  
للمشتري ان ينسحق بالبيع بدون اذن البائع ويسقط الدين بهلاكه وبعض  
الناس جعله باطلا اعتباراً بالهاذل وبعضهم جعله في حكم بيع المكرم فينتقنه  
المشتري ان شاء له ولم يكن بائعاً به قال نجم الدين النسفي اتفق في هذا  
الزمان على جوارده قال صاحب النهاية وعليه الفتوى في الحائنة الصحيح ان العقد  
الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم ينظر ان ذكره الترمذ في  
وان ذكر قبله في حد المواعيد وعدة خالياً عن الشرط في العقد  
ويظهر الوفاء بالبعد لان المواعيد قد يكون لازمة اجهة الناس في حياتي  
لذلك من يدعي ان اشياءه عن فتاوى النسفي قال البيع الذي لا يرد

اصل زماننا احتيالاً للرباء وسموه ببيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا يملكه  
ولا ينتفع به الا باذن مالكة وهو صانع لما اكل من ثمره او تلف من ثمره ويسقط  
الدين بهلاكه لو بقي لا تضمن الزيادة للبائع واسترداده اذا قضى دينه لا في  
عند بائعه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقد من وان سمياه البيع  
ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا العاقد يقول لكل واحد بعد هذا  
انقدر رهن ملك فلانا والمشتري يقول رهنتم ملك فلان والبره في التصرف  
للقايد والمعاذ الا لفظاً والمباي فان الحواله يشترط ان لا يرد كماله  
والكفالة بشرط البراءة حواله وجهه المخرج نفسها بحضرة الشهود فتسمى له رهن  
والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايره كثيرة قال السيد  
الامام قلت للامام الحسن لما تزدني قد فقت هذا البيع بين الناس وفيه من  
عظيمه وفتواتك انه رهن فلانا ايضا على ذلك فالصواب ان يجمع الاية وتنسحق على  
حاله ويظهر بين الناس فقال المعتز اليوم فتونا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن  
خالفتا فليبرز وليقم دليله وقيل هو بيع جابر وسئل عن باع نصف كرمه من  
اخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف بصله واخرج هذا المشتري بصله وادركت القفا  
فاخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع اذا تقابلا البيع واعطاه ثم ما  
شراه ان يطالبه باجل من الغلات قال لو اخذ بغيره من البائع فلبائع ان يطالبه بالو  
اخذ برضاه ويكون ذلك حصة منه قال ولا بد من التفصيل فيه فان ربا المكرم هو  
الذي نقله الى كرمه فيجوز له اخذ برضاه وبغير رضاه فاما لو شري كله وقبضه  
واخذ غلاته ولا اخذ بغيره من البائع فهو في الحقيقة رهن وهو للمرء من ان ياكل  
غلة الرهن فاذا اكلها فبعضها فافتيا بالصمان على الاتفاق لذلك ومن يجمع القول  
قال النسفي اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لا بها  
تلفظاً بلفظ البيع بل اذكر شرط فيه والبره للملفوظ ايضا دون المقصود فان  
من زوج امرأة ومن يفتيه ان يطلمها بعد ما جامعها صح العقد **مسألة** مستقر  
قال النسفي بعث خانوتاً باربعها به ثم طلب المشتري اقالة البيع وربه الثمن  
وهو يقول بعثني ببيع الوفاء وانا اقول بعثك باتا فاجاب ان قولك فقال  
السائل لو طعنني على ذلك هل يسعني ان اخلت وكان ينبغي ان اخذ الحانوت  
منه وارداً الثمن اليه بعد زمان وكان قصد المشتري ذلك كما هو المراد لا  
اني لا اقدر اليوم علوان انقضاء الثمن اجاب بما ذكر ذلك قبل العقد وما كان  
في القلب عند العقد لا غير لذلك لو لم يرد كرمه عند العقد سوى لا يجاب والمنقول  
في ان تحلف انك ابتعته ببيعاً باتاً فدل هذا ان البره للملفوظ وقد تلفظ بالبيع  
لا بهن فاعتباره ببيعاً لما لا انه يشكل بان المراد من البيع الى العار فالباطل  
يعود في حواجه او اجوب بغيره لك اختياراً لا جبراً حتى لو امتنع  
لا يجبر الا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع باتاً للمشتري حتى يطلب

بلفظ  
ج



التمس لا غير فان استقر المبيع بان كان دانا فانه لم لا يجبر البائع على رد الثمن لانه  
كبيع جدي ولو كان المبيع قتا او دابة فهلك عند المشتري فلا شيء له لو اضر منه  
على الاقرار **مسئله** لو شرط البائع في فسخ البيع ولو تراضعا قبل البيع ثم تباه  
بلاذ كر شرط جازا البيع عند ارجعه الا اذا اضادقا انها تباه على تلك الواسع  
فكذا لو تراضعا الوفاء قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفاء لعقد جاز ولا جبر  
للوامعة السابقة من مختلف الرواية **مسئله** تباه بلاذ كر شرط الوفاء  
شرطه يكون بيع الوفاء ان الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند  
من فوايد شيخ الاسلام برهان الدين **مسئله** الشرط الفاسد ان الحق بالعقد  
يلحق عند ارجعه لا عند ما عن مختصر الجصاص وهو بشرط الاحاق في مجلس  
العقد لصحة الاتفاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط من فوايد  
صاحب المحيط **مسئله** باع كرا مبيعا جازا فاضى بعد المدة وخرج الثمن ثم باعه  
من المشتري جازا مبيعا باقا ولم يذكر الثمن فالشئ للمبايع لا للمشتري ولو شرط  
جازا فاجره من غيره ثم البائع باعه من غيره في اول الشهر فاجره نصف الشهر  
المشتري جازا واسله ان الفسخ ان كان من المشتري في شهر الوفاء له  
يكن مرارا ولا يظلم حق المستاجر لانه ليس بمضطر فيه لانه كبيع والبيع ليس بعذر  
لوم يكن على البائع دين وهذا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فتبقى  
الاجازة واذا بقيت والعقد هو المشتري كانت الاجرة له وعلى هذا اجره ما  
بقى من المدة بعد الاجازة يكون للمشتري شرا جازا او لوضعه البائع فان  
كانت الاجازة ربة متعارفة ولم يظلم في حق المستاجر ولو كانت مدة غير متعارفة  
بان اجر عشرين لا يبقى الاجارة لانا لو قلنا بانه لا يفسخ بتفاحش الضرر  
بخلاف متعارفة المدة لثمة الضرر ولو طالب المشتري البائع بثمنه فدرج  
ان لا يفسخ البيع في حق المستاجر وله ان يمتنع عن اداء الثمن فلم يفسخ الاجارة  
لانه ليس بعذر كما قال شيخ الاسلام برهان الدين **فروع** المورع  
المستاجر من اجني ثم المشتري دفع ثمنه الى المستاجر بجهة ماله الاجارة هو  
متبرع لو كان المورع حاضرا والا فلا لانه مضطر في اداء الثمن فله ان يمتنع عن اداء  
وعنده حضوره ليس بمضطر فيه لانه يمكن ان يدفع الثمن الى المورع بغير  
مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه انظر الزخير **مسئله** قال في المدة باعه  
باذن مستاجر فادى المشتري مال الاجارة الى مستاجر بغير امر المورع ليس  
له المبيع يكون متبرعا بخلاف مويل الرهن ولو باعه وقاد باعه من غيره فان  
باعه المشتري بغيره او كله فاجاز المشتري شرا جازا بغير البيع المورع  
لا يفسد بيع الم  
الاول لا يفسد  
يجب على البائع  
فمنع لافي الحال من فتاوي الفقه **مسئله** انما جاز

ارضا فزعمها ثم تشا سحا والزرع بقل هل يترك الارض في يد المستاجر باجر مثله  
الحصاد مام يوم يقلعه كذا لا يترك ان كان المستاجر يعني سلطان حقه في الزرع  
حيث اقدم على الفسخ باختياره وقيل يترك له عليه **مسئله** مورعها دفع ارضه  
من ارضه فزرع في ارضه ليس له ارضه فقلعه فيترك باجر مثل نصف الارض  
حكما الى حصاده صيانة بحق المزارعة وقد رضى المزارع هنا بطلان حقه في الزرع  
حيث ازرع الزرع الى اخر السنة وبيع ذلك ترك باجر مثل وفي هذا الفصل ايضا لو  
معه كذا اجاره وقد عرس المستاجر فيه ثم اقاله صحيح انه يوفى المستاجر بقلعه  
انه يجب على المورع قيمة الشجر مقلوعه بخلاف الزرع فانه يترك باجر مثله الى الابد  
اذا الزرع له فانه بخلاف العرس انظر اصل المسئلة في الزخير **الباب خاوي**  
**والاربعون في المقضاي عوى النكاح والمهر والتفقه ودمعرا حار وناقل**  
قال في الزخير برهن على نكاح امرأه يقول ان لي زوجا في بلد كذا وسمتها ولا  
يحكم له واقرارها الغيرة لا يمنع من الحكم بينه المدعي ادعى نكاحها فانكرت  
ولكن تقر بغيره ثم اقرت لهذا المدعي لسمع اقرارها ولو قررت لآخر ثم لهذا المدعي  
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي ولو تزوجها ثم انكرت النكاح وتزوجت باخر فقدم  
شهود الاول ليس له ان يخاصمها اذا خصومه سيجلف بقصد به يكون هو اقرار  
او لو اقرت وصى بها بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يحجز اقرارها ولكن الاول  
ان حلف النكاح على العلم فان نكل صار مقرا بطلان نكاحه فالان يحلف على اليات  
والحاصل انه لو ادعى نكاح امرأه في نكاح الغير ولا بينه للمدعي استخلف الله  
والمرأه وهذا يمين الزوج على العلم فان حلفا انقطعت الحفالة فان نكل يحلف  
بينا فان نكلت فهي المدعي ادعت انه نكحها فانكرت ثم اقر جاز وكذا لو ادعى فانكرت  
ثم اقرت وليس انكار الزوج كان غاية الفسخ وتماه في الزخير **مسئله** ادعى  
نكاحها فانكرت واقربت به لرجل حاضر وصديقها المقر له فان برهن للمدعي  
يجتاز المقر له الى البينة على هذا المدعي بجنحة المراه فلو برهن المقر له بعد ما  
برهن المدعي يترج المقر له البينة والافراد انظر شروط الحلو في **فروع** وفي المحيط  
برهن على النكاح فلو كانت في بيته احدهما ودخل بينهما فله ان يدخل ونقلها  
دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ الاخر فحينئذ يسقط اعتبار دليل سبق  
عند الصريح بالسبق ولو لم يكن في بيته احدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالاول  
اولى ولو لم يوقت ووقتا سواء فتركت بيتها اولى ولو ركبها نسأل المراه فلو لم  
تقر لاحد ما فوق بينهما وبينها ولو اقرت لاحد ما بالقديم فهو له الا اذا سبق تاريخ  
للاخر وهذا لان المعتمد بالسنين معتذر فسقطا وبقى تضاد احدهما  
فيثبت النكاح بينهما باذنها وهذا كله فمأنة اذ **الحياة المراه** واما  
سائر ما فصل في وجهه ولا يثبت فيه رويته فلو ادعى انها في بيت سابق تاريخ  
ولم يورعها وارخا سواء ففيها يجب على كل منهما نصف مهر ودينارها اذ رث زرع



والفرق بين حياتها ان الفرض في حياتها هو المهراد وهي لا تقبل الشركة والمهر  
في موتها هو الارث وهو لا يقبل الشركة فان ولدت بفتت نسبها وموت من  
كل منهما ارث بن كليل اذا ابوه لا تقرى علم **فصل** ادعت بكاحد في ربيع كذا  
وادعت المهر في تركته والورثه برهنوا ان مورثهم مات في سفر لا يقبل بينهم  
لانهم اثبتوا الموت والموت لا يدخل تحت الحكم **مسئله** قال في فتاوي اهل سرقند  
ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل  
نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلا تشبيه ولو ادعت المسمى مهر المثل  
**فصل** من النوازل مات فادعت امرأته على ورثته مهرها يصرف ربتها  
قال ابو الليث لو بقي لها بمنع منها قدر ما جرت العاده في التجميل والقول للورثه  
فيه والقول للمراة فيما زاد عليها ذكره في الذخير وعمل بان النكاح شاهد على  
وجوب كل المهر والفرق شاهد على بعض المهر فيجعل بهما وقيل لو صرح بانكار  
القبض وقالت امرأته قبض شيئا فالقول قولها اذا النكاح دليل على وجوب  
كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقدير ذلك الواجب والسأبا  
ليس بدليل محكم على قبض بعضه لانه قد ينيها قبل التجميل شي من المهر فيكون  
القول لها وهذه المسئلة تريد ما ذكرناه القاضى بغير الدين انها لو ادعت  
كل مهرها بعد موت الزوج وبرهنت على اقرار الزوج به لاسمح اذا الظاهر انها  
لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذا في الظاهر **فصل** تزوج كبري وطلبت  
النفقة وهي في بيت الاب بعد فلما ذلك لولم يطلها الزوج فاذا لم يطالبها بال  
فقد ترك حقها لم يولأ بطل حقها وبه يفتى وقيل لا نفقة لها ان لم تزوال  
زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المجل فلها النفقة ولو امتنعت  
حق يكون المهر موجبا فلا نفقة لها وكذا الجواب في صغيره يجمع مثلهما والا  
فلها نفقة حتى يقرب حال طليق الجمع سوا كانت في بيت الزوج او بيت الاب  
قال في لطائف الاشارة بصلح الجمع لتنع وفي الصحيح يستبرأ الا طاعة **مسئله** ولو  
ابت ان تقول معه الى ما يريد من البلدان وقد افاه المجل فلا نفقة لها لانها  
بطله في هذا المنع فنشرت بخلاف المهر هذا لو لم يدخلها ولو دخل  
فلما الجواب عندنا في خيفه وعندنا لا نفقة لها سوا او فاه المهر او لا وهذا بان  
علم ان المدخول بها لها ان تمنع نفسها للمهر عنده لا عند ما كانت محقة في هذا  
المنع عنده لا عند ما من تنه ببل لا لاسي قال الصدر الشهيد هذا الخلاف  
فيما دخلها برضاها وهي بالغة او ما لو دخلها وهي كارهة او صغيرة او مجنونة  
لا يسيق حقها في نفسها قال ابو القاسم الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا  
فلا يملك الزوج - - - - - والناس قبل المهر  
من البلدان الى - - - - - الى بلد اخر  
في الذخير وفي - - - - - ليس والقوى على ان كان يسافر - - - - - او فاه المجل

لنقلنا اسكنوهن الا يبر وقال في العدة ليس لها ارجاها الى بلد اخر ولو اوتوا  
المهر كما اختار القمية فله المهر عا في **فصل** في دعوى الجهار قال في الذخير  
جوز بنته وجرها فانت فزع بها ان الجهار اعاره منها ولم يهبه بالقول للزوج  
وعلى الاب بینه اذا الظاهر ان اذا جهر بینه يدفع بطريق التملك والبينة العاهل  
فيه اقشهر عند التسليم الى بینه ان اعطيت هذه الاشياء بنيه عا ربه او بكت  
سند معلومه وتشهد الابنه على اقرارها ان جميع ما في هذه السند ملك  
واي عا ربه منه في يدي لكن هذا يصلح للتقاضي لا للاحتياط لجواز ان يشرط  
لها في صغرها هذا الاقرار لا يصير للاب ديانا ولا احتياط ان يشرى ما في هذه  
السند ثم يبريه بنيه عن الثمن وعن السند ان القول للاب اذا البينة  
قلبه فهو عا ربه ولان المارية تبرع والهبة تبرع والعار يردانها محل على  
الادنى قال الصدر الشهيد والقوى انه لو كان المهر مستمرا ان الاب يدفع  
ان الا عا ربه كما في ديارنا والقول للزوج ولو كان المهر مشتركاً والقول  
للاب قال المتلفظ القول للزوج مع يمينه على علمه قال في الايضاح ان كان الا  
من الاشراف لا يقبل قوله وان كان ممن لا يجهر بالبنت بمثله قبل قوله **فزع** كت  
سند الجهار واقرا الاب ان هذه الاشياء ملك البنت لكن الشهود لم يروا هذه  
الاشياء جملة واحدة لم يجز له ان يشهد بانها ملكها من فتاوى رشيد الدين  
**مسئله** تزوجها وبعث اليها هدايا وعومنه وزفت اليه ففارقا فقال ما بعت  
فكاه عا ربه فالقول له في مناعه لانه ينكر التملك ولهذا اخذ ما بعت له لانها رعت  
انه عومن له به فلما لم يكن هبه لم يكن ذلك عوضا فملك منها الا ما دفع ايضا في لو  
صرحت بعت انه عومن فذلك ولو لم يصرح به لكنها توبه كان هبه وبطلت  
بينها **مسئله** لو استهلك ما بعت الزوج اليها فانكر الهبة وحلف بيقين ان يجوز له  
التعين لان حكم المارية كملك وكذا لو اتلف الزوج ما بعتته اليه ينبغي ان يجوز له  
انظر الاسر وسى قال في الذخير بعت الى المراة ان ثابتا ثم ادعى انها عا ربه فنقد  
**فزع** بعت الزوج الى اصل زوجته اشيا عند زفافها سها دياج فلما رقت اليه ان  
ياخذ منها الدياج ليس له ذلك ولو بعت اليها على وجه القليل من فتاوى رشيد  
الدين **مسئله** مات فاحتدت والدتها ما بعتت زوج الميت بقره لتدفع ثمنها  
فتمت وطلب الزوج قيمة البقره انتقا على شرط الرجوع يرجع لا لو انتقا  
على انه لم يذكر القيمة لانها فلتت باذنه بلا شرط القيمة ولما اختلفا فيه فالقول  
لام الميت لانها تترك شرط الصنان قال ابو الليث **مسئله** غرم فقال ازوجك  
الحق واربعها جهازا عظيما فتزوج المديمان الى ابها ثم ابوها بجهازا وراية  
في ذلك وانفق بان الزوج طالب بالمراة بالحق والاب يسترد ما زاد  
المديمان مثلهما و - - - - - بعضهم الجهار بديستمان لكل ديار من الدستمان  
ثلثه دنانير من الجهار واو ربه دنانير فالزوج يطالب هذا المقدر والاب يسترد



وما زاد على رستمان مثلها قاله في بعض فوايد ملائمه وقال في فتاوى ظهير  
 الدين الصحيح انه يرجع بشئ على المراه اذا المال في باب النكاح ليس بقصر اصل  
**الباب الثاني والاربعون في القضاء بموجبه الخلع وما يتعلق به الخلع**  
 طلاق بابتور بالاثرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من اصحابه وقال  
 الشافعي فسخ حتى لا يقضي به عدد الطلاق عنده وهو قول ابن عباس ولو  
 قضى بكونه فسخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر **مسئله** قال في الذخيره قال  
 بعثك لا تطلق ما لم تقل استتريت ولو قال خالعتك ونوى الطلاق به  
 شرأ الزوج من المهر وفاقا ثم اطلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ بيع  
 والشراء وقد يكون بالفارسيه قال ابو الليث الخلع والطلاق على ما لم يشر  
 يمين على معنى التليك كان قال ان قبلت فانت طالق فيقتصر على المجلس او  
 كانت حاضره وعلى مجلس العلم لو كانت غايه **مسئله** يتعلق الخلع بالشروط يصح  
 منه لامنها ثم الخلع لو علق بالشروط بان قال ان دخلت الدار فقد خالعتك  
 كذا يعتبر قبولها بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها فقد  
 بعث طلاقها منك كذا انما يقول ليها بعد التزوج او قالت تترت طلاقها تطلق  
 لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فنشروط البتة  
 بعده ولو شرط الخيار للمراه جاز عندنا بخفيه لا عندنا وخيار الزوج لم يجز  
 وفاقا لان الخلع من جانب يمين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها ما وضه وهي  
 مقبله **فروع** قال في فوايد نظام الدين خالها وقال الثاني لم ارد البول الى يوم  
 ايام يكون الخلع بطلا ولم يرفه هذا خلع بشرط الخيار من حله قريب **مسئله** لو  
 خالها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت سقط المهر عندنا بخفيه خلافا  
 لها من الفتاوى الصغرى **مسئله** وفي الصغرى ان صرح بالطلاق بالمسمى من  
 المثال هل لو وجب براه كل منهما من المهر اختلف فيه المشايخ واكرهم على انه لا  
 يجب وبه يفتى ولا يبرأ من نفقة العده وفاقا في كل ما ذكرنا الا بالشروط وكذا  
 لا يبرأ من نفقة الذكر واجرة الرضاع والنفقة المروجه هل يسقط اذا كثر  
 الطحاوي لو اجمع عليه نفقه بقضاء ثم خالها تسقط النفقة وفاقا **مسئله**  
 اختلف على كل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده ولم يذكر المهر ونفقة  
 العده يكفي ويبرأ من المهر ونفقة العده اذا المهر يجب قبل الخلع ونفقة العده  
 تجزئه انظر فتاوى مشيد الدين **الباب الثالث والاربعون في القضاء**  
 بموجب تصرفات الفضولي واحكامها في النكاح قال في فتوى المشي المختار  
 في نكاح الفضول الطلاق المضاف انه يحث باجازه قول لا فلا سنا  
 الخلفان قال كذا مراده من الخلع  
 لان دخولها فيه **ديون** بـ رـ رـ دكر سبيد الخلع  
 فكانه قال ان تزوج الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف قول الخلع

يدخل في ملكي فانه يجب ببقاء الفضولي هنا لان ملكه ليمين لا يختص بالشراي  
 بل له اسباب سواء قال في نكاح الحيل واليزدوي والجامع في الفتوى يجب  
 الفضولي فيدخل في نكاح ويضرب حلالا في قال صاحب المحيط هما قوله اتزوجها  
 في الحكم **مسئله** قال في المحيط امرأة اتزوجها او يتزوجها غيري لاجلي واجيزه  
 هي طالق ثلثا لوجه لجواز قال في الحاوي فحيلة لا يتوجه وفضولي بلا امرها  
 فيم هو فسخ قبل اجازة المراه الى جزاء المدم المملك ثم يجزئ المراه فاجازتها  
 لا تمل فسخا من النكاح فيجوز اذا اليمين العقد على تزويج واحد كذا في المحيط  
 وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال في خطبة واجيزه اما لو لم يتل واجيزه قال  
 المشي يتزوج الفضولي لاجله فطلق ثلثا اذا شرط التزوج الغير لمطلقا  
 ولكنها لا تخبر بطلاقها قبل دخولها في ذلك الزوج قال الايري في بعد عقد  
 الفضولي لو طلقها الزوج ثلثا لا تخبر عليه لما مر كذا هذا الا انه لا يقبل الاجازة  
 من صار مردودا فيمقتد الفضولي ثانيا لاجله فيجيزه وهو فملا قال ظهير الدين  
 في فتوى وعند كانه لا حاجة في المراه الثانية في عقد الفضولي بل لو تزوجها  
 بنفسه لا تطلق ان اليمين ان حلت بتزوج الفضولي لا اجرا الايري ان من قال  
 ان تزوجت فلانة وامرته فاسنا فان يتزوجها في فكذا فامر بتزوجها لم يطلق  
 اذا اليمين انحلت بالامر لا الى جزاء وكذا لو قال ان خطبتها او تزوجتها فكذا انحلت  
 ثم تزوجها اذا اليمين انحلت بخطبة لا الى جزاء **مسئله** زوج بنته الصغرى من ابن  
 كبير رجل بلا اذنه خاطب عنه ابوه فمات ابو الصغرى قبل اجازة الابن بطل النكاح  
 ولو كان مكان الصغرى كبيرة تزوجها بلا اذنها والمسئله بجاء لا تبطل النكاح بغير  
 الاب نظر المحيط **مسئله** عن ابي يوسف زوج بنته الصغرى من غايه فمات  
 الاب ثم اجازة الزوج جاز في قوله ثم فضل الكبيرة يدل على ان عقد الفضولي  
 ليس بشرط لصحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع من المواد **فروع** زوج  
 فضولي بامرها بالف درهم ثم الفضولي والمراه جرد النكاح النكاح لذلك اقول  
 بخسين دينار يفسخ الاول بالشا حتى الزوج ولو اجاز النكاح الاول لم يعمل  
 اجازته ولو اجاز به ولو اجاز النكاح مع انظر الذخيره **الباب الرابع والاربعون**  
 في القضاة بالخيارات هي انواع منها ثبتت في تصرفات عقود يحتمل الفسخ لافقيا  
 يحتمل اما بالخيارات التي لا تثبت فيما لا يحتمل الفسخ منها خيار الشرط اذا تزوج  
 بشرط الخيار لها او لاحد ما يصح النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعي بطل به  
 النكاح ومنها خيار الرديه لا تثبت في النكاح لافي المراه ولا في المهر ومنها خيار  
 المهر حق الفسخ يعب عندنا لا تثبت في النكاح فلا تزوج المراه بغيره وذاك  
 الا وافي ان تزوج المراه المهر بخمسة مائة درهم وربع من وقوت در  
 فان ردها قبل المهر سقط المهر وبعده فلها كامل المهر ولا رد الا  
 بخمسة مائة وربع عندنا الحزن وقال محمد بن حنبل ولا رد الزوج بغيره وجب

نكاح وطلقاته في غير ما ثبتت في النكاح



ولها المطالبة سأل بالمعروف وقت التفرق بناء عليه وكذا كانت الفرقة بسبب  
الغنى واجب طلاقا بائنا كذا في قاضي خان **مسألة** خيار العتق للمكروه اذا كانت  
او مدبره او ام ولد ففتحت قبل دخوله او بعده فلها حق الفسخ حرًا كان زوجه  
او قنًا وقال الشافعي لا خيار لها في زوج وكذا المكاتبه الصغيره او الكبيره لو  
زوجها المولى برضاها ففتحت بآداء او تحرير يتخير عندها وهذا الخيار كخيار  
المجنيره يثبت للاثني لا للذكر ووقوع الفرقة به لا يتوقف على القضاء ولا بطلان  
بسكوت ويمتد الى اخر المجلس الا اذا اسلمته صريحا او لانه بان يمكنه  
ونحوه فانما لا يغير في هذا الخيار والمجنيره لو جهين احدهما ان الفرقة بخيار  
العتق لا يكون طلاقا بخلاف المجنيره لانه يثبت بتسليم الزوج وهو اصل الماطلا  
انظر قاضي خان **مسألة** قال في المحيط خيار البلوغ كشفه فانها كما بلغت ينبغي  
لها ان تختار بنفسها كالتفويض وتشهد على النقص عندها من قبيل شهادة ولا  
يخرج الى الناس ويختار ثانيا ولو لم يجز في بيئتها حتى خرجت الى الناس بطل  
والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة اليمين عليها  
على خيار بنفسها كالتفويض لشفيع على طالب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت  
نفسى حين بلغت او حين بلغت طالب الفرقة صدقة مع اليمين ولو قالت بلغت  
امس وطالب الفرقة لا يقبل ويحتاج الى البينة وكذا الشفع لو قال طلبت الشفع  
حين علمت قال لقول لم ولو قال علمت امس وطالب لا يقبل ويكلمه اقامته البينه  
**فرع** قال في الاصل شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لها  
اولا وحدها موقته ثلاثه ايام او اقل وان شرط الترسد البيع عندا وحيفه  
كالشرط ابدا وكذا ابو يوسف ومحمد وابنه يبيح لو ذكر او قتا معلوما كشرط  
او اكثر يجوز وزفر الشافعي مع ابي حنيفة قال في قصول الفقه هو بيع في ثمن  
اشياء في بيع واجاره وقسمه وبلغ من مال يمينه وكتابه وخلع وعق على ما لو شرط  
الخيار للمراه والعتق بيع عندا وحيفه ولو شرط للزوج والمولى لم يجز فاقول  
شرطه للمراه جاز لا للمره فان لم يضمن الرهن متى شاء بلا خيار ولو كمل بنفسه  
مال وشرط الخيار للمكفول لم او للكفيل جاز ولو استاجر خيار له بثلاثه ايام جاز  
كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستاجر ارجع يومين افنى صاحب المحيطان  
لا يجب لانه لا يتمكن من الاستفاد بحكم الخيار لانه لو استع بطل خياره **فصل** باع  
بخيار فوهبه او وهب وسلم او امر او باع لو فعل بالبيع ما يدل على استيفاء الملك  
كوطئه وقبلة ونظر الى فوجها كان بشهوة كان فسخا للبيع لا بطله وكذا الواسله  
الى المشتري منه لم يكن ذلك فسخا للبيعه **ابطل** الخيار وكذا الواسله  
فيه بخيار يوم **مسألة** لا يبطل خياره ولو  
باع كره على ان يكره **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره  
متلفا جزا من البنيه **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره

ورضى به الساكن فطلب المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو شواذات  
بخيار فدام وكذا على الساكن لا يبطل خياره ولو ابتداء الساكن بطل خياره  
**الباب الخامس في القضاة فيما يبطل من العقود بالشرط وما لا يبطل**  
وما يصح تعليقه واضافه فيما لا يصح **اعلم** ان تعليق التكليف بشرط علم للحال  
يجوز ويكون تحقيقا لقوله لا خز زوجي بنتك فقال قد زوجتها منك وقيل لا  
وظهر كذا به سيفقد هذا اذا التعليق بشرط كايين لتحقيق ان لو قال لامرأته انت طلاق  
اد اننا لسماء فوقنا والارض تحتنا بطل للحال وذكر محمد ان تعليق البراءه بشرط  
كان يصح حتى لو كان لم يدبره مال غنيمه قال بطلان راده ام فقال لا كرازه  
بيزار شده ان يورده است ممت البراءه وذكر لو قال لا خرا اذا جاء هذا  
بعت منك هذا بكذا لم يجز ولو قال بعت بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط  
جميعا ولو قال بعتك منك بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع وذكر ان تعليق  
البراءه بشرط كايين يصح اذا لم يكن المال واجبا بسبب الحرف من ان قال كرايت  
ما ان مننت بك ما تراز ما زاد من صح التاجيل ولو قال القضاة اذا جاء هذا  
فقد اذنت لك في التجاره مع الاذن ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق صح لولا  
قال لا لو قال اذا جاء غدا فقد راجعتك والقاضي لو قال لرجل قد جرت  
عليك اذا استقر لم يكن جوازا فقه حكما بحرفه ولو قال كسفيه قد اذنت لك اذا  
صلحت جاز ولو قال المجنونا افضل لنا فقد ابطلت خياره لا يبطل خياره وكذا  
لو قال في خيار البيع لبيعتك ان لم اره اليوم فقد ابطلت خياره ولم يرد لم يبطل  
خياره ولو لم يتل ولكنه قال لا بطلت خياره غدا او قال بطلت خياره اذا  
جاء عند بطل خياره وتعليق القبول في البيع بعد ما اوجبه الاخر هل يصح ذكره  
لو قال فر وخنم جون بها من رسداده دفع الثمن اليه في المجلس جاز البيع استحقاقا  
او قالوا ان ادريت ثمن هذا فقد بعت منك مع البيع استحسانا ان دفع الثمن  
اليه وقيل هذا خلافا لظاهر الروايه والصحيح انه لا يجوز ويصح تعليق الكفاله  
بشرط مستعار فبحواذا قدم او استحق المبيع فانما ضامن وان كان شرطه محضا  
بحوان دخل فلان الدار وان هبت الريح وان جاء المطر يبيع الكفاله لا الشرط  
وما جاز تعليقه بالشرط لا بطله الشرط الفاسد طلاق وعق وهو المرد  
ويبطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتكاف ولا يلزمه ويصح تعليق تسليم الشفع  
بان قال ان استويبت انت فقد سلمت الشفعه فلو استوي غيرك فهو على شفيعه  
ولا يبطل الرهن والاقاله بالشرط الفاسد ويبطل الاجل بغير ولا يجوز تعليق الكفاله  
بالشرط ويبطل بغيره **مسألة** حمله ما يصح انما ضمت الى زمان اربعة عشر اجاره  
واجرها ومزارعه وماله ومضاربته وكفاله وشا ووصيه وشا  
وماره وطلاق وعتق **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره **مسألة** باع دار فيه ساكن باجره  
وفي كفه وشركه وصيه وتكاف ورجعه وبلغ عن مال وابرا دين انظر المده **مسألة**



قال في هذه كمل نفسه الى شهر على انه يرى بعد الشهر وهو كما قال والتوحييل  
الى عشرة ايام هل ينهي بضمها الاصح انه لا ينهي واسم العلم **باب في السارق والاربعون**  
في القضاة بانواع العتبات الواجبه وكيفيةها وتضمن الامين وبراءه القنين  
امره باخذ مال الغير ضمن الاخذ لا امر لم يصح وفي موضع لم يصح الامر لا يتضمن  
الامر قال في الذخيره يتضمن الامر لو كان سلطانا لا لو كان غيره اذا امر السلطان  
كاكره اذا المأمور يعلم بما داه انه يعاقبه لو لم يمثل امره بخلاف غير السلطان  
فيضمن السلطان لا مأموره فتصح الدعوى على الضامن لا على غيره وذكره  
السيد الكبير ان مجرد امر الامام ليس باكره لو كان المأمور لا يخاف منه ولم  
يمثل امره وفيه ومن الناس من جعل مجرد امره اكرها ولو كان المأمور لا يخاف  
منه لو لم يمثل **مسئله** قال الحنفية في هذه الحايطة بان يفعل وهو لغيره ضمن  
الحافز ورجع على امره ولو قال له وتذكر لفظه في امره يرجع ولو كان الامر ساكنا  
في الدار واستاجر على الحافز على امره انظر المنتقى **فرع** الحافز في  
امر الميوان بالاخذ فيه نظرا باعتبار الظاهر ضمن الاخذ لا الحافز وباعتبار  
السعي ضمن الحافز فتأمل فيه عند الفتوى هكذا اشار اليه في الفتوى الصغرى  
وقال قاضي خان الفتوى على ان الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ الى امره  
رجع عليه لا وتلف عنده ولو اتفق في حاجة الامر فهو كله كما مر بالاتفاق من مال  
نفسه في حاجة الامر وقيل يرجع لو شرط الرجوع وقيل الاصح انه يرجع شرطه او لا  
قال في المحيط والمختار ان الحافز لا يتضمن واما الحافز لو اراد الاعوان بيت رب  
الملك لم يامر به في الشربك ادى القوان بيت تركه حتى اخذ المالا واخذ  
من بيته رهنه بالمال المطلوب لاجل ملكه وصناع الرهن فالحافز والشريك لم  
يضمن بلا شبهة اذ لم يوجد منه امر ولا عمل ودفع القوان ممكن بطريقه واما دفع  
السلطان فلا يمكن **مسئله** سعى السلطان ظالم حق عمر رجلا فلو سعى بحق عمر  
ان كان يود به وعمر عن دفعه لا يسعه او فاسقا لا يمتنع بالامر وفيه **مسئله** لا يضمن  
المساعي كذا في العدة قال قاضي خان وسعى اليه بان لفلان مالا كثيرا او وجده  
او اجاب ميراثا او غيره مال لفلان الغايبة وانه يريد الفجر باجل او ضربني  
او ظلمني فلو كان السلطان من ياخذ المالا بهذا الاسباب ضمن لو كان كاذبا  
وكذا لو كان صادقا الا انه غير متظلم ومحتمل في ذلك الذخيره لم يضمن المضرر  
لو سعى **فرع** السعي الموجه للضمان ان يتكلم بكذب يكون سعييا لا اخذ المالا  
منه ولا يكون قصده اقامة الحسبه كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا  
وقد وجد المالا يوجب الضمان اذا الظاهر ان السلطان ياخذ منه المالا  
هنا السيد نظر **مسئله** اشد به **مسئله** اشد به **مسئله** اشد به  
السلطان يطلب نفسه فنادى ان  
التعذيب والضرب

هذا الامر مطهرت السرقه على يد غيره فلو رثه اخذ مدعي السرقه بدعيه  
مورثهم وبغرامه اذا ما احبها السلطان انظر فتاوى ظهير الدين **فرع** لو كان  
وجد كذا او لفظه فظهر كذبه ضمن الا ان كان السلطان عاكلا لا يميز بمثل  
هذه السعيات او قد يميز وقيل لا يميز يرى الساعي ولو وقع في قلبه  
انه يحسب الامر اتمه وامته فرفع الى السلطان فغرمه فظهر كذبه لم يضمن لثنا  
منها وضمن عند محمد وبه يفتي اقلية السعاه في زعمنا من العدة **فصل**  
تأبا باق او قال له اقتل نفسك ففعل ضمن ولو امره بالتلاف مال مولاه **فصل**  
من الامر اذا امره باق وقيل صار غاصبا اذا استعمل في ذلك الفعل واما  
بالامر بالتلاف مال مولاه لم يصرف غاصبا للماله واما صار غاصبا لثمنه وهو لم يهلك  
واما المتلف للمولى بفعل قته من فتاوى رشيد الدين **مسئله** قال في العتق  
استعمل قنا الغير كقبضه فيضمن او هلك من ذلك ولو ادع قنا فبعت له الموضع  
في حاجته صار غاصبا وان كان بينهما قنا استخدمه احداهما بنية الاخر فمات في  
خدمته لم يضمن وفي **الرواية** ضمن وفي نادر هشام ضمن لثمن ايضا **فرع** كذا  
في القتيه اذا ابقى استعمله في حاجته في الطريق ثم ابق منه يضمن **مسئله**  
قال في نفايد صاحب المحيط قال في حرق استعملني فاستعمله وهلك ثم ظهر انه  
قن ضمن علم او لا وهذا الواستعمله في عمل نفسه اما لو استعمله في عمل غيره لم يضمن  
او لا يصير به غاصبا لقوله لثمن غيره ارتق الشجره وانزل الثمر لنا كلنا انت فقط  
لم يضمن قيمته كله لو استعمله كله في منفعة كذا على حاشية بعض كتب الذخيره  
وفيها قن حمل كوزة ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فذبحه رجل كرمه ليعمل  
ماله من الخواص فمهلك في الطريق قال صاحب المحيط من يضمن نصف قيمته ثم مره  
ثانيه قال يضمن كل قيمته او فعله نسخ فعل المولى فصار غاصبا لكل لثمن **فرع**  
في التجديد استخدم قن غيره بلا امره او قاده بابه او ساقها او عمل عليها شيئا  
او ركبها ضمن ملكه في تلك الخدمة او غيرها قال في الذخيره لو ركبها ضمن ساها  
او لا في ظاهر الرواية وروي انما ضمن لو ساقها **فصل في التسبب والذلل**  
قال في فتاوى لوثلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به فضاع ضمن المتعلق  
مدم بيت نفسه فانهدم بيت جاره لم يضمن اذ لم يعتد **مسئله** لو ضرب رجلا  
المضروب مفسيا عليه وسقط منه شئ كالحمد يضمن ماله وما عليه من مال  
وشيابه لا يستهلك من غريم الرواية **مسئله** قال في القتيه ضرب فسقط وما  
ضمن ماله وشيابه اذا منعت وفيه ضربه فاعني عليه ولم يمكنه البراج فاحذر  
توبه لا يضمن وفيه خرق احد المراتين اذن الاخر في المتأخره فسقط المهر  
فما لم يضمن **مسئله** الا بوليكم المراهقه **مسئله** لا لو سقطت وقت  
حاجة من المالك ففعل ما لهما **مسئله** قال في القتيه



مكتوبا وكذا روي بحساب هذه الجملة في خزنة الفقه وفي رواية يظهر الدين  
قال له اسلمت هذا الطريق فانه امن فسلمت واخذ المصو لا يضمن ولو قال  
لو نحوفا واخذنا لك فاننا ضمن والمسلمة بحالها ضمن وضار اللسان المفسر  
تضار ولو قال الطمان بمرار اجعل البر في لودر فحمل فيه فذهب من النبل  
الرد ولو الطمان عالم به يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة قال  
في المحيط ما ذكر من الجواب في قوله فان اخذ مالك فاننا ضمن فخالف لما ذكره  
القدوري فقد ذكر ان من قال لغيره غصبك من الناس او من بايتمه فذلك  
فاننا ضمن كذلك فهو باطل **مسألة** دفع ثوبه الى دلال يبيعه فساومه رب  
كانت بمن معلوم وقال احضر ربك لثوب لا عطية الثمن فذهب وعاد فلم يجد  
الثوب في كانوت وربك كانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذت بل  
بركة عندك صدق الدلال مع يمينه لانه امين واعاد ربك كانوت فلو انقاع  
انه اخذ ربك كانوت ليست تزييه باسمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بغير  
دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المبتوع من على سرق الشرا انما  
يضمن لو اتفقا على ثمن من كتاب له او يوي والبيات لصاحب المحيط **مسألة**  
لو عزمه الدلال على رب دكان وترك عنده فهو رب دكان فذهب لم يضمن  
الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع قال في بعض الفتوى **فرع** نقل  
وكيل المبيع بعته من رجل لا اصره وسلمته ولم اقدر عليه ضمن وهذا خلاف  
**مسألة** التهمة وهي دفع اليه قمعة وقال له ادفعها الي من يصلمها فذهبها ولا يعلم  
الى من دفع لم يضمن من وضع الوديعة في بيته وبنتها وقد هلك لم يضمن من فتاوى  
ظاهر الدين **فرع** وكله ببيع فن وهو في المصرا فخرجه من المصرا وباعه ضمن اخا  
ولم يبرئعه على الامر لتقييدا لو كاله بالمصرا فخرجه ضمن وكيل البيع  
لو خالف بان استعمله او يدفع الثوب الى قصار ليقتصره حتى صار ضامنا فلو عاد الى  
الرفاق بين المودع والوكاله باقية في بيعه في واصل المسلم في كتاب تخرج الجمل  
**مسألة** قال في المهره دفع حقه الى خفاف ليصلحه وتركه في حكاية ليل لا تسوف  
يرى لو كان في الدكان حافظ وفي السوق حارس ولا ضمن **مسألة** في الدخيم كان  
ظهر المرعسا في يفتي بالمراده مطلقا وقيل العرف لو كان العرف ان يترك الا  
في الجواب بلا حارس ولا حافظ سلا لو كان العرف بخلافه **مسألة** سوفي قام  
من دكانه الى صلوة وفيه الودائع لم يضمن لانه غير مضيع اذ جرائنه كيفونه ليس  
ايداع المودع الى غيره ليقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم من فتاوى  
ظاهر الدين **مسألة** مات المودع مجهلا ضمن يميني اذ مات ولم يعلم حال الوديعة  
اما اذا عرفها الوار والمودع يعلم انه يميني مات يضمن فلو قال الوار  
انا علمتها وانكر الطال سواها **مسألة** لو قد هلك مودع  
عنده كذا في عدة العدة وفي الدخيمه قال زهات مجمل او مات ودفعة

كانت قايمة ومعرفة ثم هلك بعد مودعه صدقها هو والصحيح اذا الوديعة مودع  
دينا في الظاهر في التركة فلا يصدق اودعته ولو قال ودفعة ديها في حوته وتلفت  
في حوته لم يصدق باليمين كونه مجهلا ففقر الضمان ولو سرقه من المودع فاد  
في حوته ردها يقبل اذا ثبت بينه كتابت يمين **فصل** الوديعة  
لا تودع ولا تقار ولا تودع المستاجر بوجوبه في العارية بقار ولا تودع قبل  
بيع المستاجر والعارية ان يصح اعادةها وهي اقوى من الايداع المفرد اذ هو الامر  
طالب الانتفاع فصنع الاذن بالطريق الاول وقيل لانهما امانة وليس للايمن  
ان يسلم الامانة الا من لا يدخل حرزه وانما جازا عارية لان المعير والموجر للاطلاع  
الاذن بالانتفاع ومثل هذا الاذن معدوم في الايداع فهو باق على اصله لا يبرأ  
له الايداع فان قيل اذا اعاره فقدا ودع قلنا الايداع فيه ضمن لا قصدي ولا  
انه قد ثبت ما ثبتت قصدي ثبتت تعميما ما تبطل بقصرها الا ترى ان بيع عمل الوديعة  
مع تعال او حده وله نظاير كثيرة في الفقه **فصل** في اعادة الدواب وما يتعلق  
قال في الدخيمه استقرار دابة واستاجرها ليشيع جنازة فلما نزل لصلاة الجنازة  
دفعها الى رجل ليصل وصار يحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى فان في فتاوى  
الظاهرية نزل عن الدابة في العصر او امسكها فانقلت لم يضمن هذا ان المعتبر ان  
لا يضياعا عن بصر **مسألة** قال في فتاوى الفضلاء عن محمد دفعها الى رجل ليملكها  
حتى يصل ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا قال في الدخيمه نزل في السكة  
عن دابة اجاره او اعاره ودخل المسجد عنها ضمن من من قال ضمن على كل حال  
واطلاق محمد يدل عليه وبه يفتي **مسألة** شرح الشيخ لا يدخل المسجد فيها  
لو جنبها عن نجم الا ترى انه سرق في هذه الحالة سقط القطع ويؤيده ما قال  
محمد رحمه الله عقيب هذه المسئلة نزل عنها في مصر ليصل فامسكها فانقلت لم  
يضمن اذ لم يضياعها وعلى هذا لو دخل بيته وتركها في السكة ضمن بطلها او لا  
عينا عن بصر لم يضمن وبه يفتي **مسألة** قال في كتاب خلاص المفتي سلمها الى  
رجل يسلمها اليها ضمن قال ابو الليث هذا لو شرط الانتفاع بنفسه فاما لو اطلق  
فلا ضمان اذ العارية تودع **مسألة** استعمل ثوبه ووقع ولم يجل حبله فذهب الى  
المخرج فتخوبه ضمن **مسألة** ربط حمارا عارية بحبل واختنق لم يضمن **فصل** في  
اجارة الدواب **وجوب القيمة** مستاجر الدابة ان يوجر ويمير ويودع استاجر  
حمارا من كثر الى بخاري في الطريق وما لكان بخاري فامر المالك برك  
رجلا لينفق على الحمار كل يوم قدر ما هو معلوم وسمى الاخر الى ان يصل الى مال كثر  
اجار الحمارا باقا فانفق عليه فذلك في بصره قالوا لو اكره له ركوب نفسه ضمن  
ولم اكرهه ولم يسلم **مسألة** لانه لو اكره له ان يركب نفسه ولا ان يوجر  
فليس له الايداع **مسألة** قال في كتاب خلاص المفتي سلمها الى  
مستاجر حمارا الى بخاري فغيره فتركه اع لم يضمن ولو كان



ما لك الحار مع الحار ولم يكن مالك المتاع معه فخرج الحار في الطريق فترك الحار  
 والمتاع لم يضمن المصروفه والعذر ولو عني الحار او عجز عن المصروفه فباعه المشتري  
 وهلك ثمنه في الطريق ولو كان في موضع لا يصلح الى الحاكم ليامر ببيع يرا  
 ولو امكن ذلك ويستطيع امساكه او رده اعني ضمن واقفه الفتوى استاجر هو  
 عليه وله اخفضت حماره في الطريق فاستقل به فذهب المستاجر وهلك ولو  
 كان بحال لو اتبع المستاجر لهلك حماره او متاعه لم يضمن والاخر استدل لا  
 بما ذكره في الذخيره ان الامير انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر اما لو كان  
 بعذر فلا يضمن حتى ان البقره لو نزلت من السرح وتروك الاجل تباعها للمالك يبيع  
 الباقي فلهلك الغنم يبرأ وفيه لو كان المستاجر حمارين فاستقل بحمل احدهما  
 فضاع الاخر لو غاب عن بصره يضمن قال عماد الدين في فصوله ففعل هذا ينبغي ان  
 يضمن في مسئلة الفتوى ولو غاب عن بصره ففعل هذا لا يضمن **باب السابع**  
**والاربعون في قبضه باحكام** السكوت رضا في المسائل منها سكوت البكره  
 استند ان الرق قبل التزويج وبعد هذه لوجه الوالي حتى لو زوج الجدة  
 مع قيام الاب لا يكون سكوتها رضي ومنها سكوتها عند قبض مهرها لو قبض المهر  
 ابوها او من زوجها فسكت يكون اذا نأ قبضه الا ان يقول لا يقبضه فاذن  
 لم يجز لقبض عليها ولا يبرأ الزوج **ومنها** سكوت الصبيه اذا بلغت بكر يكون  
 رضا ويطل حيا ولو عنها لا تلتف سا **ومنها** قبضه وصدقه بحضرة المالك  
 وهو ساكت كان اذا نأ قبضه **ومنها** ابرأ امرؤ من فسكت براء ولو رد بريدته  
**ومنها** الاقرار بدين ولو سكت المقر لم يبرأ بدينه **ومنها** الوكالة وكله بشئ فسكت  
 الوكيل وبشره مع بريدته بدينه ولو وكله ببيع فله فم يقبل ولم يرد بضاعه  
 جاز ويكون قبوله وكذا الوادعي الى رجل فسكت في حيوة فلما مات باع الواسي  
 بعض التركة او نفق مبيدته فهو قبول للموصايه **ومنها** كان المشتري حرا اذا  
 القرض يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان اكلية للبائع لا يطل خياره **ومنها**  
 البائع جسر المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري وراه البائع وسكت كان اذنا  
 في قبضه الصحيح والفاصد فيه سواء في رواية وهو من قبض الفاسد لا  
 في الصحيح في روايه **ومنها** علم الشفعيع بالبيع وسكت بطل شفيعه **ومنها** راي  
 فله يبيع ويشترى وسكت كان ماذ وفي التجارة لا يبيع ذلك المين وط  
 يحبه في عينه لو حلف لا ياذن له فيها يجت في ظاهر الرواية عن ابي يوسف  
**ومنها** باع القرض وهو حاضر علم به وسكت وفي رواية فانفاذ المبيع والتسليم  
 ثم قال نأ لا يقبل قوله وفي نوادر من سماعه وسكت وهو يعقل فهو اقرار  
 برفقه وكذا الورده له فله حياته وسكت بخلافه بالواجع او عزمه البيع  
 او زوجه او ساويه فسكوتهم **ومنها** في بريدته **باب الثامن** في السكوت قبل البيع  
 عند الاخبار بالعيبه ضا بنا لغيره حتى لو قال رجل لآخر هذا امين مبيع فله

انهم مع ذلك على شرا منه فبعضنا بالغيب لو كان المجهول لا لو كان فاستأخذ  
 وخيفه وعندهما موصرا ولو كان فاسقا **ومنها** باع عقارا في امرأته او ولده  
 وبعضنا قاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضرا وقت البيع  
 فحق مشايخ سرقندانه لا يسمع وجعل سكوتهم في هذه الاحاله كاقراءه لانه قطعنا  
 لاطاع الفاسده افق مشايخ بخلافه انه يسمع فينظر المغني في ذلك فلو كان  
 في روايه انه لا يسمع لاشتهار المدعي عليه وتبليس وافق به كان حستا سدا لبركه  
 قال في الذخيره الحاضر عند البيع لو بعته البائع الى المشتري وتماثنا  
 الله يسمع دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير بحجته البيع بتقاضيه كذا  
 في الفصل التاسع من فصول الاسرو شني وفي شرح الكثر رآه يبيع عرضا او  
 فصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه **باب التاسع والاربعون**  
 بما يمنع عنه وفيما لا يمنع وفيما يجز فعله وفيما لا يجز اذا ان يحدث ظلة في  
 طريق العامة وهي لا تقضي العامة فالصحيح من مذهبنا وخيفه ان لكل من المسلم  
 حق المنع والطرح قال محمد رحمه الله حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له  
 كلاهما ولو ضر فلكل منهم حق المنع والطرح والرفع واحدا منها في سكه غير نافذه  
 ويجز بلا اذن اهلها ضرا ولا رد كذا الطحاوي ان احدا منها على طريق العامة يباح  
 قبل ان يجامعه احد لا بعده والاستفعا وباتم بتركها قال ابو يوسف ومحمد يباح  
 له الانتفاع لو بصرهم **مسئله** قال في المستقنا اني ابيع عن شاكيفه افضله على  
 العامة فلو بني بقلع لوصي والا لا وقال محمد لو اخرج كنيفا ولم يدخله في داره  
 ولا يضر تركه ولو ادخله فيما يمنع عنه والبيعه على من يبيع في من الطريق  
 وقال محمد له ظله في غير النافذه ليس لاهلها اهدمها لو لم يعلم كيف كان امرها  
 ولو علم انه بناها على السكه هدمت ولو كانت نافذه في الارضين قال ابو يوسف  
 يهدم لو قضى والا لا ثم الاصل ان ما طريق العامة لو لم يعرف حاله يجعل حديثا  
 فلامام رفعه وما في غير النافذه لو لم يعلم حاله يجعل قديما فلا يرفع **مسئله** ما كان  
 في الاصل غابا احد شريكها لدار فارد الحاضر ان يسكنها رجلا او يجرها لا يمنع  
 ان يفعل ذلك ديانا اذا المصروف في ملك الغير حرام حق اللثاني والمالك ولا  
 يمنع منه قضاء اذا الانسان لا يمنع عن التصرف فيما يبيده لو لم يبارعه احد فلو  
 اجره واحدا لاجر يرد على شريكه نصيبه لو قد والا يصدق به لتمكن الخفيه  
 بحق شريكه فكان كوجبا جرح يصدق بالاجر او بوجه على الملك واما نصيبه فيطيل  
 اذا لا حيث فيه هذا الواسكن غير اما الواسكن بنفسه ليس له ذلك ديانا قياسا  
 ذلك استحسانا ادله ان يسكنها باذن شريكه حاله **مسئله** اذ يتقدم عليه  
 الامران في كل ماله **مسئله** قال في **مسئله** قال في **مسئله** قال في **مسئله** قال في

في الاستفعا

في الاستفعا







فيه لم يكن ترتيبا واذا كان تفسيره هذا كان لرى التوزيع مع الاتصال نوع استقال  
ولما خرج من اتصال فالاستقلال اولي فصار الرأى كالدابة والمعلق  
بهاها ولو اتصل باحد هاتين قد اوتربعا وليس للاجزاء اتصال ولا جذوع يقضي  
لنوع الاتصال فلا اشكال في التوزيع فكذا الملازمة اذا استويا في الاتصال  
بالارض الملوكة ولا حد هاتين اتصالا تقابرا الاول وهو الاتصال بالبناء فيتر  
على الاخر وكذا لو اتصل باحد هاتين ولاخر هاتين يقضي لربى الاتصال وان لاحدا  
توزيع وللآخر جذوع فلو كان التوزيع في طرفي الحائط فكذا التوزيع اولي وعليه  
عامة المشايخ فكذا عن اي يوسف فخرج الاتصال على الجذوع وان لكل منهما  
يد استقلال اذا استعمل بالترتيب وهو البناء يسبق على الاستقلال الجذوع  
وهو وضعها الا انه لا يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو برهن ذوا التوزيع اذا الحائط  
لم يرفع جذوع الاخر اذا البنية حجة مطلق يصلح للدفع والاستحقاق على العز واما  
التوزيع فهو نوع ظاهر والملازمة ثابت ثابت نوع ظاهر ولو كان التوزيع في طرف  
واحد قيل هو اولي وقيل الجذوع اولي ولو في اعلى حائط نودع فيه عود مرك  
على عمود وهو على حائط احدها خاصه وللآخر عليه جذوع اولي من اتصال ملازمة  
او بالجذوع مستعمل للحائط وللآخر مجرد اتصال وان لاحدهما عشر خشبات عليه  
وللاخر ثلث فهو بينهما نضاف اذا استويا في استعمال الحائط لاجل انه يبنى  
للتسقيف وهو كما يحصل بالعشر يحصل بمادونها الى الثلث فاستويا بهذا  
ظاهر الرواية وعن ابنه رجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبه اذا ماتحتها في  
يده وصاحبه حجة وصديق واليد وعزاني يوسف انه رجع وقال الحائط كله  
لرب العشر والصحيح هو الاول وظاهر الرواية وان لاحدهما عليه خشبه واحد  
وللاخر ثلث او اكثر فهو بينهما قياسا لا استحسانا ثم اذا لم يكن بينهما استحسانا  
فيل هو لرب العشر ولا يومر الاخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت خشبه وعن  
يوسف انه بينهما على احد عشرهما بقدر الجذوع اعتبار للاستعمال واليد على  
الحائط فيقسم على عدد واما ما بين الخشبات فتقيل هو على احد عشرهما وقيل هما  
نضافان لاستوائهما فيه وان لاحدهما خشبتان وللآخر خشبات فتقيل هو كالثلاث  
ان يمكن التسقيف هما وقيل لو احده اذا لا يمكن التسقيف الا نادا **مسألة** قال  
في الجامع جذوع احدهما في احد النصفين جذوع الارض في النصف الاخر فلكل  
سهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما والجذوع اولي من السترة فالحائط  
لرب الجذوع وكذا السترة لو تناسل عافياها ولو تناسل السترة للاخر  
ترفع كمن لم يرفع وتناسل عافى سقفه وما عليه واكمل الذي السفلى ولو قارنا  
ان العلوى والاخر لا يرفع **مسألة** من فصل في وضع الحائط **مسألة** لا يترك  
لو كان لاحدهما عليه مشبه فلا حرج حده استويا اصل الملك فيستويان  
في الانتفاع بالحائط حسب وضع الخشب عليه اذا البنى التسقيف وليس للاخر ان

يرفع شيئا من حيث شريكه لتقرر شريكه بهدم بنيانه واما لمل الانتفاع بملكه لا اخره  
غيره قالوا هذا لو احتمل الحائط مثل ذلك الخشب ووضع عليه فلو علم انه لا يحتمل  
يومر شريكه برفع بقدر الخشب حتى يمتلئ الحائط مثله اذ ربح الخشب لو وضعه  
بأذن شريكه ففاسد وان باذن فالآخر معبر لضيقه من الحائط والمعيار ينش  
العارية وبه اثنى صاحب شرح الجبل وسئل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال لو  
كانت حوله فالتريك محدثه فلا حرج وضع حمولته وعن ابنه الليث انهم يفضلون  
ان يزيدي في جذوعه لو جعل الحائط ولم يفضلوا بين قديم وحديث **فصل**  
**في الحائط المستعمل في البناء** **مسألة** انهم جايط بينهما احدهما فانه على وجه عليه  
عموله او لا ولا احكام ثلث احدهما طلب احدهما ان يبنى بلا طلب القسمين والثالث  
لو بناء بلا اذن شريكه هل يرجع عليه ببنائه اما الوجه الاول عدم الحول له عليه  
بما الحكم الاول وهو طلب القسمين واما الاخر فتذكر في بعض المواضع مطلقا  
انه لا يجبر فيه اخذ المشايخ اما لو لم يمكن فرضه الحائط عرضيه بحسب لوقفت  
لا يصيب كلاهما شي يمكن ان يبنى فيه فظاهر لتعيينه في طلب واما لو كانت  
عرضيه بحسب نضاب يمكن البناء فيه فلان الثاني لو قسم يرفع بينهما واما يخرج  
في فرعة كل منهما شيع يمكن ان يبنى فيه فظاهر لتعيينه في طلب القسمين واما لو كانت  
عرضيه بحسب نضاب يمكن البناء فيه فلان الثاني لو قسم يرفع بينهما ويخرج  
وربما يخرج في فرعة كل منهما ما يلي دار شريكه فلا يفتنع به فلا يقع القسم مفيدة  
والله اعلم بما روي عنه هشام **باب المختار في الكفر بكلمات الكفر**  
**مسألة** الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويمنع  
باجل وقال بعضهم يصير كافرا **مسألة** ان من قال بلفظة الكفر وهو لا يعلم انها  
كفر الا انه اذ جاء على اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يبعد الجاهل اما اذا اراد ان  
يتكلم فخرج على لسانه كلم الكفر فخرج قسدا لا يكفر **مسألة** ان من خطب بالمرء يوجب  
لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان **مسألة** اذا غرر على الكفر ولو بعد  
ماية سنة يكفر في الحال وفي المضارب بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما  
بالمرء على الاسلام وتظهر هذا مسئلة الزكوة لوزي ييا من صحيح ان يصير العبد  
للتجارة لا يصير العبد للتجارة مالم يتجربه ولو زنى ان يكون للعبد يصير للعبد  
البنية المسئلة في منحة الامام الحيد راني وتقدر هذا مع التقرب بان الكفر  
ترك المصدقين بالقلب وان يحصل بغيره اما الاسلام فتصدق بالقلب واقر  
بالحال **فصل** ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا ان يكون الضحك ضروريا لا اختياريا  
والكلام في الضحك من كماله **مسألة** دعي **مسألة** لا يوجب الحائط من  
لا يوجب الرجل من **مسألة** ان زوجه يحكم بها وما  
مسألة ان زوجه لا يجازي الاسلام الثابت لا يزول **مسألة** الاسلام يعلو

في الحائط المستعمل في البناء

مسألة



ويبين للمعالم اذ ارفع اليه هذا ان لا يتكفر اهل الاسلام مع انه يقضي صحة  
اسلام المكن **مسألة** اذا وصف الله تعالى عبدا لا يراه او سمى باسم من اسمائه او اكرمه  
من امره وانكر ويحده عبد بكفر **فرع** رجل قال لو كان فلان نبيا لآمن به او قال  
امرني الله بعشر صلوات لا أصلي وقال لو كانت القبلة هذه المجهة المجهة لا أصلي هذا  
كله كفر ولو قال لو بعث نبيا لا يا عمر يا عمر لا يكفر ولو عني به في الاولين ان لا يبعث  
على موجب الاوامر لا يكفر ولو عني ان لا يكون نبيا لا يكفر ان اراد به  
الاستخفاف بذلك النسخا وعداوته يكفر ولو غاب نبيا يكفر **مسألة** وفي النسخا  
رجل قال انا مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من عني تاويل ولو قال لا ادري اخرج  
من الدنيا مؤمنا او لا يكفر **فرع** رجل وضع قلنسوة الجوس على راسه قال بعضهم  
يكفر وقال بعضهم لا يكفر ولو قال بعضهم المتأخرين ان كان لصنوبر البراولان  
البقرة لا يعطيها للبق لا يكفر ولا يكفر ولو شدا الزنار على وسطه ودخل دار الحرب  
قالا القاصي بوجعنا الاستور شقنا فصل لتخليص لاسارى لا يكفر ولو دخل  
للتجارة يكفر ارادة شدة على وسطها جل او قالت هذا زنا تركه ولو وضع  
على راسه شبه قلنسوة الجوس العامة المختارة لا يكفر وليس السواد والاد  
وتقليد المائدة لا توجب الكفر **فرع** وفي النضاب ومن انقض العالم من غريب  
ظاهر خيف عليه الكفر **مسألة** وفي نسخة الخثر واي رجل يجلس على مكان من رفع  
ويسألون عنه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالسيايد وهم يصطرون  
يكفرون جميعا وكذا لو جلس على المكان المرتفع الكل من الخلاصة **الباب الحادي عشر**  
**والخمس في الفقه** اذا ما يظهر من قرآن الاحوال والامارات وحكم الفرائض والليل  
على ذلك من الكتاب والسنة وعمل سلف الامة **قال** بعض العلماء على الناظر ان  
يلحظ الامارات والعلماء واذا تقارنت فيما ترجع منها فمضى بما ينسب للترجيح  
وهو قوة الحمه والاختلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها في مسائل اتفق عليها  
الطوائف الاربعه من الفقهاء الاول ان الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطئ الرجل  
المراة اذا اهديت اليه ليلة الزفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال  
ان هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وان لم يستطلق انسان ان هذه  
امرته اعتمادا على القرينة الظاهرة والمنزلة منزلة الشهادة **الثانية** ان  
الناس قد يما وهديتا لم يزوايا يمتدوا على قول الصبيان والامة المرسلة  
مهم الهدايا وانما مرسله اليهم فيقبلون اقوالهم ويأكلون الطعام المرسل به  
**الثالثة** انهم يعتبرون اذن الصبيان في الدخول الى المنزل **الرابعة** ان  
الصنف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكى على وساده ويقضي حاجته في موضع  
من غير استئذان **مسألة** في ذلك منصرف في ملكه نيزا ذنه **الخامسة** جواز  
اخذ ما يسقط من انسان اذى **مسألة** في شدة الانسان كغسل  
والثمن والعصى النافذة الثمن ويجوز ذلك **السادس** جواز اخذ ما ينبغي في حق

والاقرجه من الثمن واجب بعد انتقاله امله عنه وتخليته وتسيبه **السابعة** جواز  
اخذ ما يسقط من صاحب الحاصد ما لا يمتني صاحب الفرج بلفظه **الثامنة** ان صاحب المنزل  
ذا قدم الطعام للضيف جاز له الاقدام على الاكل وان لم ياذن لفظا اذا علم ان من  
الطعام قدمه له صاحبه وليس ثم غايب ينتظر حضوره اعتبارا ببدلالة الحال **الخامسة**  
جواز القطع **الثانية** صلى الله عليه وسلم لما ربهما لغيره ان ياكل ومنه ولا يحمل  
منه شيئا وحمل ذلك بعضهم على غير المحوط وليس له حارس **العاشر** جواز قضاء  
الحاجة في الاقرجه والمزارع التي فيها الطرقات للطعام بحيث لا ينقطع منها الماء  
وكذلك الصلوة فيها وان كانت مملوكة ولا يكون ذلك غصبا لها ولا قسرا ممنوعا  
**الحادي عشر** الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم يعلم الشارب اذن  
اربابها في ذلك لفظا اعتمادا على دلالة الحال ولكن لا يتوهم منها ان العرف لا يفتقر  
الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس به **الوضوح** **الثاني عشر**  
حكم في الركان اذا كان عليه علامة المسلمين اكله الشهادة سمي كذا وهو كلف  
وان كان عليه شكل المصلب او لصقوا واسم ملك من ملوك الروم فهو زكاري ومن كان  
صاحب الهداية هنا وان وجد زكاري كثر اوجب الجحيم ثم قال في آخره ثم ان كان على  
ضرب اصل الاسلام كالمكتوب عليه حكمه الشهادة فهو بمنزلة اللفظ وقد عرف حكمه  
وان كان على ضرب اصل الجاهلية كالمكتوب عليه اسم لصم ففيه الجحيم على كل حال  
فهذا على بالعلامات فتأمل ذلك **الثالث عشر** اذا استاجر دابة جاز له من رعاها اذا امر  
في السير وان لم يبيت اذن مالكها وكذلك كونهما بالهاتين **الرابعة عشر** جواز اذن  
المستاجر للدخول لاصنافه واصحابه في الدخول والمبيت وان لم يكن من ذلك عقد  
الاجاره **الخامسة عشر** جواز فصل المستاجر للثوب المستاجر اذا استخ فان لم يبيت  
الموخر في ذلك **السادسة عشر** اذا وجدنا هديا معشرا مخورا وليس عنده احد  
جاءه الاكل منه للقرينة الظاهرة **السابعة عشر** لو شرا طهما او حيا في دار رجل فله  
ان يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم ياذن له المالك **الثامن عشر**  
**عشر** القضايا بالنكول واعتباره في الاحكام وليس الا رجوع الى مجرى القرينة لفظا  
فقد رمت على اصل براءة الذمة **الثاسعة عشر** قال صاحبنا اذا تنازع الزوجان  
في متاع البيت فان للرجل ما يعرف للرجال وللراة ما يعرف للنساء وقد تقدم  
الكلام على ذلك في باب **العشرون** معرفة رضى البكر بضمائها اعتمادا على القرينة  
بذلك **الحادي والعشرون** قال صاحبنا اذا دخل الرجل بامرته وارضى السر عليها  
ثم طلقها قال لم اسمها وقالت قد وطئني صدقت وكان عليه الصداق كاملا **الثاني**  
**والعشرون** اذا وجد في تركه ابنه بخط ابنه ان له عند زيد كذا جاز له الدعوى بذلك  
اعتمدا منه على صحة ما يكذب به لما يعلمه من صدقه **الثاني** لا يمنع به خطبه  
واظهر انها مقدمة في **الثاني** اذا صادف بازا في رجله ساقا  
او ضرا في اذنيه فرطان او في عنقه سلك جوهر فليس بواة وفيها شيء عليه ان







سلك فيه طائفة مسلك القريط المذموم فقطعوا النظر عن هذا الباب الا فيما  
قلنا منهم مما طرأ في ذلك منافية للقواعد الشرعية فنفى وامر طرفا بحق مسئلة  
واحدة وعدلوا الى طرف من العناد فافهم لان في انكار السياسة الشرعية و  
النصوص الشرعية وتقليط الخلفاء الاستدئين **طائفة** سلك في هذا الباب  
مسلك الافراط فنقد واحد وداسه وخرجوا عن قانون الشرع الى انواع من الظلم  
والجور السياسي ويتوهوا ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الحق  
ومصلحة الامة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم  
فدخل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدينية على وجه الكمال وقال صلى  
الله عليه وسلم تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي **طائفة** توسط  
وسلك فيه مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فعملوا الباطل ودحضوه  
ونصبوا الشرع ونصروه واسمهم في من ينسب الى الصراط مستقيم وهذا القسم  
على فضول الفضل الاول هو الدلال على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة اعلم  
ان الله سبحانه وتعالى شرع الاحكام بحكم منها ما ادر كناه ومنها ما خفي علينا رعايا الحكما  
المبادوراء المنفهم تقضوا لارجوا وهي تنقسم الى خمسة اقسام القسم الاول شرع  
لكثير النفس بالعبادات القسم الثالث شرع لربيع الضرورات كالبياعات والقبول  
والعرا من المسافات لاقتدار الانسان الى ما ليس عنده من الاعيان واحتياجه الى  
استخدام غيره في تحصيل مصالحه **القسم الرابع** شرع بينها على مكارم الاخلاق كالحض  
على الواساء ودعوى الرقاب والهبات والاحباس والصدقات ونحو ذلك من مكارم الاظ  
**القسم الخامس** وهو المقصود شرع للسياسة والزرع وهو ستة اصناف الصنف شرع  
لقصبة الوجود كالقصاص في القوس والاطراف فمن ذلك قوله تعالى ولكم في القضا  
حذوه يا اولي الاباب اعلمكم تنقون معناه ان القصاص الذي كتبه عليكم اذا اقيم  
ازدجر الناس عن القتل قال ابن الفرس في احكام القرآن في هذه الآية الكريمة  
تنبيه على الحكم في شرع القصاص وبانه المرص منه وقال قتاده جعل الله تعالى هذا  
القصاص حيوة ونكالا وعصاة لاهل الجمل فكم رجلهم بداهيه لولا مخافة القضا  
لوقع بها ولكن القصاص حيز بعضهم عن بعض وحصل الى الاباب وان كان الخطا  
عاما لانهم اصحاب العقول الذين يظرون في العواقب ثم قال لعلكم تنقون يعني  
الدماء واما القصاص في الاطراف فتقول تعالى وكتبنا عليهم ان ان النفس بالنفس الآية  
ليزدجر الناس عن الاقدام على شئ من ذلك ومن ذلك فقال الخوارزمي والمجاهدين  
قال الله تعالى اما جزار الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا  
ان يقتلوا او يصلوا ان يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف الآية وفي فقال الكفا  
زياده مع  
الاسباب كحد الزنا قال الله تعالى - - - ياكل واحد منها مما ي  
احل لوقاه حيث قال ولا يحرم من عله وثق ان يكون

[illegible]



من ذهب وحل وابنه مصوغه فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر حاصي  
الحصين الذي فيه بن أبي الحقيق قبول فضال على حقيقه ما من في الحصن من  
المقاتلة والدرية على ان يخرجوا بذرارهم ويحلوا بين رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبين ما كان لهم من مال وارض وعلى ترك البضاعة والصفاة والكراع الاثوب  
على ظهر انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وترتبه مائة سنة ودية رسول  
منكم ليهود شيا فضالهم على ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانه بن ابي  
عمير بن الخطاب فقل سلك من الذي جاء به من المصير فقال اذهبت الثقيل  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المهدي قريب والمال الكثر اريد ان وجدناه عندك  
اقتلت قال نعم فجاء رجل من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اريد  
رايت كنانة يطوف هذه الحربة كل ذات فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة  
فخرجت فاخرج منها بعض كثيرهم ثم سألهم عما بقي فابى ان يودية فامر به الزبير بن  
الموام فقال غربة حتى يستأجل ما عنده فكان الزبير يفتح يري في صدره على  
اشرف على نفسه ثم رفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى محمد بن طلحة فصر  
عنقه باحبه محمد بن طلحة واما فضل ذلك لكانه لان الكثر كان عنده وصاحب  
الكثر مع بني قريظة وقيل منهم في غزوة الاحزاب وهذه القضية ذكرها بن هشام  
وعنه من اصحاب السير **ومن ذلك** انه لما وقعت قضية الافك وسلك الناس بها  
استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب فزيد بن حارثة رضي  
الله عنهما فقال لزيد اهلك يا رسول الله ولا يعلم الاجراء ولا يعلم منهم الاخير او هذا  
الكذب والباطل واما علي رضي الله عنه فانه قال يا رسول الله ان النساء كثير  
وانك لتقدر ان تستخلف واسأل الجارية فانها تصدقك فدى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يريد ليس لها اقام اليها على فصرها ضربا شديدا وجعل يقول  
اصد في رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول والله ما اعلم الاخير وما كنت اعنت على  
عائشه شيا الا في كنت اعجن الجبن فامر بها ان يحفظه فتنام عنه فتاتي الشا  
فتاكله بهذا السياسة لانه ضربها لئلا يماضها **ومن ذلك** ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وجد في بعض غزواته رجلا فانهما بانه جاسوس للمد وفما يقوه  
حقا **ومن ذلك** انه صلى الله عليه وسلم بلغه ان ناسا من المنافقين يخططون  
الناس عنه في غزوة بنوك فبعث اليهم طلحة ابن عبيد الله في نفر من اصحابه وامرهم  
ان يخرج عليهم البيت ففعل طلحة ذلك واقتحم الضحاك بن خليفه من ظهر البيت  
فانكسرت رجله واقتحم اصحابه فاضلوا **ومن ذلك** ما روي في جامع الخلا لا انه  
جلس في ثمة دما وفي سبيل ابي داود انه جلس في ثمة وفي رواية انه  
جلس في ثمة فجلس رجلان اليه فجلسا اليه فجلسا اليه فجلسا اليه فجلسا اليه  
منه بسيرة وكان **ومن ذلك** ما روي في جامع الخلا لا انه  
وسلم لقدمه

رجال منهم جز من خطب الى قومه لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار  
رواه ابو هريرة في الصحيح وعنه ايضا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
من ان امر قتيلا فاني جمعون حرام من خطبتم ان قوما يصلون في بيوتهم ليس لهم عز  
فامر بها عليهم واختلف هل هذا في المؤمنين او المنافقين **ومن ذلك** ما روي في مسند  
اسحاق قالوا انما اذا دخلوا الى شياطينهم قالوا انما معكم انما نحن مشركون وفانزه  
قوله لقد سمعت تقدم الرعيد والتهديد على العقوبة الا ان المشرك اذا ارتفع وان  
بالاخرة والواجب بعد الى الاعلاء **ومن ذلك** ما رواه الامام احمد بن حنبل في مسند  
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انطلق فاخرج متاعك الى الطريق فانطلق فاخرج متاعه  
فاجتمع الناس اليه فقالوا ما شانك فقال لي جاري يودني فجعلوا يقولون اللهم  
العنة اللهم اخرجهم فبلغه ذلك فانه فقال ارجع الى مثل لك فوالله لا اوديك  
**ومن ذلك** عن الصحابة رضي الله عنهم فقال ابو بكر مع من منع الزكوة واجتهد في الحكم بفتا  
**ومن ذلك** ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه امر بتخريب قصر سعد بن ابى وقاص  
لما بلغه انه احتجب عن الخرج للحكم بين الناس وصار يحكم في داره وامر ايضا بتخريب  
حانوت رويته النقي الذي كان يبيع الخمر فيه وقال له انت فويسق وليست برب  
**ومن ذلك** ما فعله عثمان بن عفان رضي الله عنه لما خاف على الامه ان يختلفا  
في القرآن وليتروا الناس فيه امر بتخريب المصاحف وجمع الامه على مصحف واحد  
لما رايهم المصلحة في ذلك وواقعه عليه الصابرة واذ ذلك مصلحه للامة  
**ومن ذلك** ما فعله علي بن ابي طالب رضي الله عنه لما ثبت على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هو والزبير بن العوام في ابرأ المرأة التي كبت معها حاطل ابرأ  
بلمته كتابا وجعل لها عليه جملا على ان يوصله الى قريش يخرجهم في الكتاب بما  
عز عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشير اليهم في غزوة الفتح فجااز الجز  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم من عند الله فخرج علي بن ابي طالب والزبير في اثر  
المراة حتى ادركاها فاستقلاها والتمسا في رطلها الكتاب فلم يجدوا شيئا فقالا لها  
على رضي الله عنه احلف بالله ما كذب رسول الله ولا كذبنا ولا تخبرن هذا الكتاب  
اولئك شئت فلما راها لم تجد منه استخرجت الكتاب من قرون راسها وكانت قد  
جعلته في شعرها وفعلت عليه قروها فدفقته اليه فاق به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واعتذر رجلين لما فعل ذلك مصانفة لهم لما لم عندهم من ولرواه  
وما لفاضل الله تعالى **يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء**  
لهم في الطريق الذي استخرج به الكتاب من السياسة الشرعية وهي التهديد  
والاعلاء **ومن ذلك** ما روي في مسند ابي طالب رضي الله عنه ان من الحكومات وذلك  
ان رجلين من قريش دنا الى امرائهم رويته واولاها لانه فيها الواجب  
سائر من صاحبه فليسا حول رجاء احد ما قال ان











وكان امير افان سارق فقال الامير اي شئ يجب عليه قال لا يمين وعلى المدي  
البينة قال الامير ما نوا بالسوط والعقابين وها عودان يضيان مفر وقين  
في الارض يضيح بينهما المضروب والمطلوب كذا في المغرب فاضرب عشم اسوط  
حتى اقروا في بندقته قال عصام سبحان الله ما رايت ظمما اشبه بالعدل من هذا  
من الخلاصة **واما قوله** ان لم يمين تكريت منه الجرائم ولم يجر بالحدود وانه  
حبسه فذلك مما يفعله القاضي قال في الخلاصة والمرار يحبون حتى يعرف  
قوتهم ذكره في باب من يحبس وايضا فان الافلاظ على اصل الشر والقع لهم  
والاخذ على ايديهم فيما يصلح اسبغ العباد والبلاد ويقال من لم يمنع الناس  
من الباطل لم يحلم على الحق **واما كونه** احلاف المتهوم لاختيار حاله وان له  
ان يحلفه بالطلاق والعناق فان للقاضي ان يحلف المتهوم وهو مشهور المنة  
قال في الغنية ناقلا عن المحيط في باب تصرفات القيم في الاوقاف قال وان  
اخذوا منهم اتفقوا على التيمم والضيعة من ارض الارض كذا وبقي في ايدينا  
كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا  
وان كان منها وهي المسئلة يحل القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يجبره  
بجمله يمينين وثلاثة ويجوز له ان يفسر هذا نص على ان له احلاف  
المتهم مطلقا مع زياده التهديد والتخويف وهو في السياسة الحسنة وما يكون  
اليمين بالطلاق ففي الفتاوى والصغرى القليل بالطلاق والعناق والامانة  
المغلظة لم يجوزها اكثر مستاين فان مست الضرورة يعني ان الراي الى القضا  
انظر الخلاصة **واما كونه** باعزا الجرم بالتوبة فصار فلم اقف عليه في حق القضا  
بعد البحث عنه في مضانته **واما كونه** له سماع شهادات اصل الممن فان للقاضي  
ذلك عند الضرورة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة غير المدعي والضرر  
**واما كونه** له النظرة في المويبات فمسائل المذهب تدل على ان له ذلك وعلى الجملة  
فقد ذكرت في اول الكتاب عن بعضهم على ان على القاضي مدار الاحكام واليه  
النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير بالاختيار وذكر انه يحق بالنظر  
الجراحات والتدريبات وقد تقدم هذا **افضل** قال القرني واعلم ان التوسع  
على الحكم في الاحكام والسياسة ليس مخالفا للشرع بل تشهد له الدلالة المتقدمة  
وتشهد له ايضا القواعد الشرعية من وجوه **احرمها** ان القضاء قد ذكر وانشر  
بجلا في العصر الاول ومقتضى ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج عن الشرع  
بالكلية لقوله صلى الله عليه وسلم لا منور ولا منوار وترك هذه القوانين يؤدي  
الى الضم ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفي الجرح **وتابها** ان المحقق  
المرسله قال لها جميع **واما** وهي المصلحة التي لا تشهد للشرع باعتبارها  
والاعتناء بها ويؤكد العمل بالمصلحة المرسله ان الصحابة رضوان الله عليهم عملوا في  
المطلق لا التقد

21  
وولاية العهد من ان يكره من رضى الله عنه ولم ينفذ فيها امر ولا نظير ذلك  
اخلافه شورى بين ستة وتدين الدواوين وعمل السكة للمسلمين واتخاذ  
السجن وغير ذلك مما فعله من رضى الله عنه وهدم الاوقاف التي بناها المسجد يعني  
مسجد النبي عليه السلام والتوسعة بها في المسجد عند منيفه وحرقت المصاحف منهم  
على مصحف واحد وتجدد يدان في الجهم بالسوق مما فعله عثمان رضي الله عنه وغير  
ذلك كثير جدا فقل المطلق لمصلحة **وتابها** ان الشرع سدد في الشهادة اكثر من  
الرواية لقومها للمداوة فاشتراط المدد والحريم ووسع في كثير من العقود للضرر  
كالرأب والمسلقة والقراض وغيرها من العقود المستثناة وصيق في الشهادة في ارا  
فلم يقبل فيه الا اربعة يشهدون بالزنا كما مر وفي المحلة وقيل في القتل اثني  
والدما اعظم لكن المقصود الستر ولم يجوز الملاعن الى بيته غير ايمانه ولم يوجب  
عليه حدة التقذ بخلاف سائر التقذ لشدة الحاجة في الذنب عن الانسان ونحو  
العيال والفرض عن الارتياب وهذه المبانيات والاختلافات كثيرة والشرع لا يملك  
الاحوال فذلك ان يرعى اختلاف الاحوال في الارمان فتكون المناسبة الواضحة  
في هذه القوانين السياسية ما شهدت لها القواعد باعتبارها فلا يكون من المصالح  
المرسله بل رتبة فتلحق بالقواعد الاصلية **وتابها** ان كل حكم في هذه القوانين  
ورد دليل نصحه او اصل يقياس عليه كما تقدم في ادله الباب وقد تقدم ذكرنا  
لكلام بعض العلماء وهو المذهب على انه لا اذا لم يجد في جهة الاجر المدد ولا اتنا  
اسلحهم واقلم نجورا للشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاء وغيرهم لئلا  
يصنع المصالح ويتفطل الحقوق والاحكام وما اظن انه مخالف احد في هذا فان  
التكليف مشروط بالامان واذا جاز ضبط لشهود فسقه لاجل عموم الفساد  
جاز التوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان واهله وقد ذكر عن  
عبد العزيز سيحدث الناس قضية بقدر ما احدثوا من الضور قال القرني  
ولا شك ان قضاء رما وشهودهم وولايتهم ومناوهم لو كانوا في العصر الاول  
ما ولوا ولا عرج عليهم وولاية هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوف فان خيار رما  
هم اردل ذلك الزمان والاراذل فسوف فقد حرم ما كان قبيحا واسع ما كان ضيقا  
واختلفت الاحكام باختلاف الزمان **وتابها** ان يقصد ذلك من القواعد الشرعية  
ان المشروع وسع للموضع في النجاسة اللاحقة لها من الضمير عالم تشهد كثر  
الارضاع ووسع في زمان المطر في طين كاذب محمد في طين بخاري على ما فيه من  
القدرة والنجاسة ووسع لاصحاب القروض في كثير من نجاستها ووسع لاصحاب الجوار  
في بللها وجوز الشارع ترك اركان الصلاة ونزوطها اذا اصاب حال كصلاه  
الخوف ونحوها وذلك كما في الكافي في باب ما يبيح من تركها على حال  
في جهار الفاسد **وتابها** ان اول بد الانسان  
في عدم عليه السلام مكان الحال ضيقا فابيح  
او اسيا وكثيره



ووسع الله تعالى فيها نيلها استيعاج حال وكثرة الذرية حرمة ذلك في زمن بني سري  
وجعل السبب والشكوى والابل وامور كثيرة وفرض عليهم خمسون مثقالا وسويته  
احدهم بالقتل لنفسه وازالة الخجاسة بنظمها الى غير ذلك من التشديدات  
ثم جاء آخر الزمان وصنع الجحد وقتل الجحد فظن الله بعباده فاحلت تلك الحرامات  
وخففت الصلوات وفككت النوبات ففقدوا ان الاحكام والشرايع بحسب اختلاف  
الزمان وذلك من لطف الله عز وجل بعباده وسفته الجارية في خلقه وظهر  
ان هذا القواين لا يخرج عن اصول القواعد وليست بدعا عما جاء به الشرع المذكور  
**الفصل الثاني في الدعوى والمهر والمهر** المدعى عليه ينقسم الى ثلاثة اقسام  
**القسم الاول** ان يكون المدعى عليه بذلك بريال ليس من اهل تلك المدة كما لو كان  
رجلا صالحا مشهورا فهذا النوع لا يجوز عقوبته اتفاقا واما المتهمة لم بذلك  
فيعاقب ميانة لتسلط اهل الشر والعداوة على اعراس كبر الصلحاء وما يؤيد  
ما ذكرنا وما وقع في شرح في التجرى في اخره متشابه القذف عن الخ حسيه من فاك  
لغيره باساقيا لسان فان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك فقل القاذف المقر  
لان الشريعة ان كان بهذه الصفة وان كان يعرف به لم يعزله من اهل هذا  
النوع الثاني من تقسيم الدعوى ما لا يسميه الحاكم ويوجب المدعى بسبب ادعاء  
الدين وعدنان بالاثبات به في احكام السياسة **القسم الثاني** وهو المهر بالمهر  
كالسرقه وقطع الطريق والقتل والزنا وهو القسم لا بد ان يكون يكتسبوا  
عليهم عقوبة وهم وشهد لهم بذلك وربما كان بالضرب وبالحبس دون الضرب  
على قدر ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية الحبلى ما علت احد من امة المسلمين  
يقول ان هذا المدعى عليه هذه الدعوى وما اشتهر بها يحلف ويرسل بالحبس  
ولا غيره وليس تخليفه وارساله مذهب احد من الامية الاربعه ولا غيرهم ولو  
حلفت كل واحد منهم واطلقناه وظلنا سبيله مع العلم باشهاده بالفساد في  
الارض وكثرة سرقانه وقلنا اننا لا نأخذ الا بشهادة عدل كان الفعل محققا  
للسياسة التشريعية ومن ظن ان الشرع تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا  
لضموم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الامه ولا اجل هذا النظم الفاضل  
تجريح الولاة على مخالفة الشرع ويؤمنوا ان السياسة الشرعية قاصرة عن  
المخلق ومصلحة الامه فتقد واحد واداسه وخروج عن الشرع الى انواع من الظلم  
والبدع في سياسة على وجه لا يجوز وسبب ذلك الجهل بالشرعية وقد مر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ان من تسلك بالكواب والسنة لم يضل وقد تقدم في  
اول الباب من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهمة  
واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه وجده لما قال على ذلك من التل  
الشرعي **مسألة** رجل دخل على رجل يملك داره صاحب المنزل فقتله وقال انه  
داعى دخل على ليقنه ان كان الداخل معروفا بالعداوة لم يجب القصاص وان لم

يكن معروفا وجب من الايضاح **مسألة** وفي بعض الحكم اذا وجب عند المتهمة فاضل  
المسروق وادعى المتهمة انما اشتراه ولا يثبت له فهو متهمة بالسرقه ولا سبيل للثبوت  
الا فيما بيده وان كان غير معروف بذلك فعلى السلطان حبسه والكشف عنه  
وقد صح عنه عليه السلام انه حبس فيهم وان كان معروفا بالسرقه فانه يطا  
في حبسه حتى يقر **مسألة** اذا كان المدعى عليه متهما قال بعضهم يحقن بالسجن  
بقدر ما يملك الامام وكتب عمر بن عبد العزيز الى ابنه يحيى حتى يموت بغير اذلم بقره قال  
ابو الليث ووقع في بعض الكتب من سرق له متاع فاهتم رجلا معروفا بذلك بحبس  
لان حبسه يصرف اذاه عن الناس اذا كان معروفا بذلك ليكون منه معاصي  
على الامكان لا تلاف موال الناس فوجبان يقيض عنهم بالسجن وليس بعض الاوقاف  
باولى بذلك من بعض مع تشاؤم حاله بها وقد تقدم عن الخلاصة ان الدعا  
يجسسون حتى يعرف توبتهم **مسألة** اذا رفع للقاضي رجل يعرف بالسرقه والادعاء  
فادعى ذلك عليه رجل فحبسه لاختيار ذلك فاقترع في السجن بما ادعى عليه من  
ذلك فذلك يلزمه وهذا الحبس خارج عن الاكراه قال في شرح القريد في مثله  
وان خوفه بضرب سوطا وحبس يوم حتى يقر فليس هذا باكراه قال محمد وليس  
في وقت ولكن ما يجي منه الاعتقاد بالبين لا الناس متقانون في ذلك فربما نشأ  
يفتم بحبس يوم والاخر لا يفتم لتفاوتهم في الشرف والكرامه فيفوز من ذلك الى  
ما يكل قاض في زمانه فينظر ان رأى ان ذلك الاكراه فوت عليه رضاه بطلت  
فلا هذا في الاموال اما لو اكرهه على الاقرار بجحد وقصاص فلا يجوز اقراره **مسألة**  
واختلف فيمن يتولى ضرب هذا المتهمة او حبسه فقال جماعة من اهل العلم انه يضربه  
الوالي والقاضي ويحبسه ويدل على ذلك ما ذكره ابن جيب من المالكية قال في  
هشام ابن عبد الملك وهو فيقتل في مالك يستشير فيه فامر مالك القاضي  
بعقوبته فضربه اربعماية سوطا وبه قال احمد بن حنبل وقال بعضهم المشافعية  
يضربه الوالي دون القاضي وكذلك حبس راجع الى الوالي وذهب الى ذلك جماعة  
من الخابلة ووجه ذلك عندهم ان الضرب المستوع هو ضرب بالحدود والنزوات  
وذلك لما يكون بعد ثبوت اسبابها وتحققها فيعلق ذلك بالقاضي وموضع  
ولاية الوالي المنع من الفساد والارض ووقع اهل الشر والعدوان وذلك لا يمكن  
الا بالعقوبة للمتهمة بالمرء فبين بالاجرام بخلاف ولاية الاحكام فان موضعها اعيال  
الاحتوق وابنائهم وكل الى امر يفعل ما فوض اليه انتهى كلام ابن قيم الجوزية  
الحنبلى وهذا الذي نقله عن الشافعية هو كلام الماوردي في الاحكام السلطانية  
وهو الذي نقله القرافي وما ينافيه هشام بن عبد الملك قاضي المدينة في قضية  
الرجل المذكور ما وقع في الخلاصة في رجل خديم اماره رجل حتى وقتل ايمته  
بينهم وبين زوجها ما **مسألة** رجل دخل على رجل يملك داره صاحب المنزل فقتله وقال انه  
داعى دخل على ليقنه ان كان الداخل معروفا بالعداوة لم يجب القصاص وان لم  
او ثبتت والسجن وان كان اسلم المتروكيات فقد



**يسجن أو عذابك لهم** ان من العقوبات البليغة لانه سبحانه وثق قريته من  
العذاب ليم ولا شك ان السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات تختلف بحسب  
المعرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات وخصوصها  
ليس له حد في المشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقات يتناول  
ما يتناول له اهل الحرب وبالعكس وذلك بحسب المعرفة والاصطلاح والتقسيم في  
الولايات فان كانت ولاية القضاء في نظر اخص من نطاق هذه السياسات  
قضاء او غير فليس للتأخي نطاق ذلك ولا قلنا ان يفعل ذلك لانها دعوى شرعية  
حكمها الاختيار بالجس والضرر فيسوغ لنا الحكم فيها كغيرها من الحكومات **المتم**  
**الثالث** ان يكون المتهم الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه بين ولا يجوز فاذا ادعى  
عليه تهمة فهذا يجب ان يكشف حاله هذا حكمه عند عامة علماء الاسلام والمفوض  
عند اكثر الامية انه يحبس القاصي والوالي **فصل في بيع الظالم مال نفسه**  
**عند المصادرة** قال بعضهم في المال يولون بطلب منهم او كره في اخذون اموال  
الناس بغير حق ويسببون فيهم سيرة الظلم ثم يعزلون عن منطله من الوالي عليهم  
فيهمهم ويعذبهم في غيرهم منهم انتقاما ما سبوا منهم ولبره على اهل الذي اخذ  
منهم بغير حق ويعزبهم لنفسه على غير محرم الحق والعدل فيلجئون في ذلك لا يبيع  
امتصهم ورفعتهم فذلك ما من عليهم سابقا لغير اساعه قال في التجريد اذ باع مكرها  
وسلم مكرها بنت الملك المشتري انتهى لان اعزاهم ذلك كان من الحق للوالي الذي  
وام وان يرد ذلك الى رايه فان احتبس الوالي ذلك لنفسه فاما هو ظالم لغيره  
في ذلك وليس ذلك بنافع او كثر المال الظلم فيها باعوه ولا جدهم في فقههم  
كناخذ ذلك لمن ولا ناوينا منهم كل من جلدوا او قطعوا ايضاً **فروع** وكذلك  
العاما الذي يتقبل الكور والبلد بشي معين مضمون في عالم يلزمه نفسه  
فان استوفاه من المومنين يتقبل عليهم فله ما زاد وعليه ما نقص فيخرج  
في عمله على هذا فياخذ ما شاء من اموالهم غير ان ذلك باسباب وظايف وعلا وبك  
واسيا قد سموها وامور قد مر واعليها من ماعزله الوالي الوقت الذي يقبله اليه  
فيخرج عن ذلك لقباله فبايع من ذلك من متاعه طرعا او كرها فهو باع غير مردود  
وهو ابيع وبيعه اجود من الاول **مسألة** السلطان اذا صادر رجلا فقال اعط رجل  
ادفع اليه والى اعوانه شيئا عن جنابني فادفع بامره كالا سر حسي والبردي يرجع  
على الامر بادفع بدون شرط الرجوع والعتان كالامر بقبضه الدين وقالا المطالب  
الحسية كالشرعية وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والعتان  
**مسألة** وفي النوازل قوم وقت لهم المصادرة فامر وارجل ان يستقر من لهم مال  
وينفق في هذه المونة فقما بالمقرض يرجع على المستقر والمستقر من هل لم ان  
يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط يرجع اختلاف المشايخ فيه  
انظر الخلاصة في اية مصادرة الرعية **فصل في الجنايات** وهي الجنايات على

والجناية على العقل والجناية على الاديان ويندرج في ذلك حكم الخوارج والردة  
وحكم من سب الله او الملائكة او الانبياء او العصابة وحكم الساحر وعقوبته وحكم  
والزندق وحكم العاين والكلام ههنا في الجناية على النفس ويجوز ان تعلم ان الظالم  
ملك الولاية الدينية والمدنيانية والرياسة الاحسان والعدل والسياسة  
فان بالاحسان يستفيد الانسان ويرفع الباطل والمردوان وبالسياسة يترقى  
السفهاء من الطغيان وبالعدل يستقيم الملك ويمر البلدان فكان شرع احكام الجنايات  
من معظم معارف الامور والجناية على النفس على قسمين الاول في القتل والشك  
في الجراح والاطراف قال شيخ الاسلام الجناية على النفس يسمى قتل او فيما دون  
النفس يسمى قطعاً وجرحاً والقتل فعل بضاف الى العباد بحيث ترد له الحيوة  
وتزال الحيوة بدون فعل العباد يسمى موتاً قتل النفس المصومة من اجل  
الكبار واختيها وقد شرع فيها القصاص للحكم التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز  
في قوله تعالى ولكم في القصاص حكمة الا يره القتل ينقسم على خمسة اوجه عندكم  
وعمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب هذا كلام صاحب الهداية وفي  
المبسوط هذا تقسيم ابي بكر الدارمي اما في الاصل قسم اربع حنفية رجلا او قتل  
على ثلثة عمد وخطا وشبه عمد ثم ان القتل لا يخلو اما ان صدر بسلاح او بغيره  
فان صدر بسلاح فلا يخلو اما ان يكون برقصا ولا فان كان فهو عمد والخطا وان  
وان صدر بغير سلاح فاما ان كان معه قصدا لتاديب والضرر ولا فان كان  
منه شبه العمد والافلاج اما ان يكون جاريا مجرى الخطا فان كان فهو هو  
لم يكن فهو القتل بالسبب وهذا الاختصار يعرف ايضا بنفسه من كل واحد منها وقيل  
وجه الاختصار الاستقراء **الثام بنفسه** العمد هو ان يتعمد ضرره بالسلاح او ما  
يجري مجراه ماله حد يقطع ويجرح لان العمد والقصد على القلب ولا يمكن الوقوف  
عليه ولكن الضرب بما له جارحة قاطعة قابله دليل على القتل في مقام مقام العمد  
اكره القتل على ضربين اكره السلاح وبيد السلاح اما السلاح فكل اكره جارحه  
كالسيف والسكين ونحوه فقتل به فهو عمد محض وكذلك لو قتلته بحد يد لا حد له نحو  
ان يضرب بجمود او سحبه حديد او صخرة او راية الطحاوي لا يكون عمداً مختصا ولو  
ضربه لسحبه رصاص عمداً لانه لا يستعمل منه استعمال الحديد وهو السلاح كذا في  
المحيط وان اصابه بعود الميزان فقتل عمداً **وحقيقة** لا شك ان لا يوجب القصاص  
وعندها كذا لان في معنى القصاص الصغيره فان كان عصا عظمه عند ابي حنيفة  
لا يوجب القصاص وهو قول الشافعي وعندهما يجب **فروع** رجل اعمى ثوراً والحي فيه  
انسانا او الناه في النار لا يستطيع منها عليه القصاص بمثل السلاح وكذا كل  
مالا يكت عاده السلاح الا انه لا يكت عاده السلاح الا انه لا يكت عاده السلاح الا انه لا يكت عاده السلاح  
النار على المدرج وانقطع ب. سرته. يجعل اظه من سيف يستوفي بالسيف وعند  
الافعال. له القاء من جمل اواسط عند



لها فاما حصل عند أبي حنيفة وجوب القصاص متعلق باله جراحة قاطعة  
موجبه مسرعه في شرع الروح ام مبطاه وعندهم يتعلق باله قاتله سواء كانت حية  
اولا فقل هذا لو غرقه بالماء وكان الماء بحال يخومنه بالسباحه وهو غير مشدد  
ولا مثقله ويجوز السباحه فان يكون خطأ العمد لانه تعدد الالته ولم يمتد القتل  
وان كان بحال لا يخومنه ولا يحسن السباحه وهو مشدد ود بمنقل لا يمكنه السباحه  
فهو عند أبي حنيفة خطأ العمد وعندهم عمد محض ولو خنق رجلا ومات فهو شبه  
العمد لا قصاص فيه لا يحصل باله غير جرحه وقاطعه وانها غير مقصديه القتل  
لا محالة لان التحقيق قد لا يقضي الى القتل وكان شبه العمد لان يكون معروفا  
بذلك فيقتل لانه ساع في الارض بالفساد والفساد في الارض بالفساد يقتل  
سياسة للمسلمين دفعا للشتم قل ما يندفع بالحبس كما في البغاه وقطاع الطريق  
وعندهما اذا دام على الحق حتى مات يجب القصاص من نظر المحيط **مسئله** وفي شرع  
الطاوي اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا  
فالقاتل هو الذي ضرب العنق بالسيف فيقتل وان كان عمدا وان كان خطأ  
يجب لدية وعلى الذي شق ثلث لدية وان كان الشق بقذا الى الجانبة لا آخر  
مثلثا لدية هذا اذا كان ما يعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان  
لا يعيش ولا يتوهم منه الحياه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي  
شق البطن ويقتل في العمد ويجب لدية في الخطأ والذي ضرب العمدة لا يعذر  
وكذا لو جرح رجل رجلا جرحه مثخنه لا يتوهم ان يعيش معها وصرح اخر جرحه  
اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجرحه الممضنه هذا اذا كان الجرحا حثان على النقا  
فان كانتا متافكلاهما قاتلان من الخلاصه **مسئله** وفي المنق رجل لمطار رجلا  
وطرحه فقتل سبع لم يكن عليه قود ولا لدية ولكن يعزر ويجبس حتى يموت وعن  
ابي حنيفة عليه الدية ولو لم يخط صبيبا اي شده والقاء في السماء وفي يوم  
بارد فقل عاقلة الدية رجل قتل اخر وهو في الترع قتل به وان كان يعلم  
انه لا يعيش ولا قصاص في اللطم والوكه والرجاء وارفعه المايل في المنق  
ولو ضربه بالمسئله فيه القصاص **مسئله** ولو عظه حتى مات ذكر في الاجناس  
كل آلة يتعلق بها الزكوه في الجاهم يتعلق بها القصاص في الادري وما فلا يعيى  
يجب القصاص ولو قال له اقلني فقتل لا يجب القصاص ويجب لدية وفي التجريد  
لا يجب لدية في اصح الروايتين عند أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية يجب لدية  
لدا قطع يدي فقطع فلا تنفي عليه وكما في جميع الاطراف **مسئله** وفي المنق لو كان  
اخر اقطع يدي على ان يعطى هذا الثوب وهذا الدرهم فقتل لا قصاص لا قصاص  
عليه وعليه خمسة الاف درهم وبطل الصلح ولو قال للآخر اجن على فرما بحجر فحجر  
حالا يعيش من **مسئله** لو قاتل ولا يسمى قاتلا ولو مات من ذلك لاشى على الجاني

من الحبس مارت واقفه الفتوى **وهذا** رجل قال لا اؤذي احد الى قبضه واكسره  
فراه فاصاب عينه فذهب منوها لا يضمن شيئا **مسألة** لو قال لا اؤذي احد ابني وهو  
صغير فقتله بجب القصاص وكذا لو قال له اقطع يدي ففقط يده فعليه القصاص  
وفي الميونة لو قال لا اؤذي احد فقتله وهو وارثه القياس ان بجب القصاص  
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وروى هشام عن محمد عن ابي حنيفة انه قال  
جب له لدية وفي كفاية الیه في جمل الامم كالابن وقال القياس ان بجب القصاص  
في الكل وفي الاستحسان بجب لدية وفي الايضاح هذه العبارة في الابن بجمل  
ان يكون هذا وجه القياس ولو قال اؤذي احد فقتله بجب لدية ولو قال اقطع  
يده ففقط بجب القصاص ولو قال اؤذي عبدي او اقطع يده فقتل لاشي عليه لكل  
من الخلاصة **فصل** وما اشبه العمدان بيمتد الضرب باليس بصلاح ولا يجزى  
جراه في تفریق الاجزاء ولا يجزى عليه القصاص في قول ابي حنيفة وقالوا انشا  
شبه العمدان بيمتد الضرب بالة لا يقتل بمثلها في القالب فان كانت الة لا تقتل  
مضى بمثلة السيف فجبها القصاص **فصل** واما الخطا فقد يكون في نفس  
القتل بخوار يقصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن بخوار ينظره جيئنا  
او حديثا فيصادفه مسلما او ذميا وليس فيه اثم القتل اما فيه اثم ترك  
التامل للقاتل والمخض والتحريم عن الوقوع فيه والكفارة شرعت لستر هذا  
الاثم وهذا الاثم انتهى القتل سيما الحرمان الارث وفيه لدية على العاقلة  
في تلك سنين ونوع اخر يجري مجرى الخطا وهو النائم يغلب على انسان فيقتله  
تفريع قال في المستقى قال محمد اذا اقتدر شيئا من انسان فاصاب شيئا منه ما يتعد  
منه عمد وان اصاب غيره فهو خطا وتفسير ذلك رجل تقدم ان يضرب رجلا  
بالسيف فاخطا فاصاب عنقه وابان راسه فهو عمد ولو اراد يد رجل فاصاب  
عنقه فجزه فهو خطا لانه اصاب غير ما تقدم وفي الاول اصاب ما تقدم لانه قصد  
ان لا يفرط في ذلك للرجل ولو رمى فقتله رجل على راسه فاصاب جلا فخطا  
وكذلك لو قصد ان يقتله فاصاب بالسيف راسه فهو خطا ولو رمى رجلا  
فاصاب حايطا ثم رجع السهم فاصاب للرجل فهو خطا لانه اخطا في اصابة الحايط  
ورجع السهم مبني على اصابة الحايط لا على الرمي السابق لانه اخر السببين  
واحكم ايضا في السببين وجوبا انظر المحیط **فصل** واما القتل بطريق  
التسبب كحمل البيرو وضع الحجر على قارعة الطريق وذلك بوجبه لدية على  
العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الارث وقال السافني يلحق بالخطا  
في جميع احكامه وليس فيما دون النفس شبه عمد فما جمل شبه عمد في النفس  
فهو عمد فيما دون النفس **مسألة** وفي نسخة الامام المرحوم لو ضرب انسانا  
ضربة لا اثر له في النفس لا يضمن شيئا في جميع النوا **فصل** جلد صاح برجل آخر  
مات من مات من صيحة بجبه لدية ولو سلم جلد



**مسألة** لو قتل الرجل عدلا وله ولد واحد فله ان يقتل القاتل فضا ما سوا قضا  
القاضي او لم يقتل ويقتله بالسيف ويضرب علاوته ولو اراد ان يقتله بغير  
السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بغير الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفاه  
سوا قتله بالفضاء او باجر او ساق عليه دابة او حفر بئر او القاه فيها او باي نوع  
من انواع القتل وله ان يقتل بنفسه وبغيره بقتله فاذا قتله غيره بامر صار  
مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل والامر ظاهر اما اذا قتل فقال الكوفي  
كنا امراته فانه لا يبعد في ذلك ويجوز المقاص على القاتل ففصل **مسألة**  
رجلان اصطدما فوقهما ثمانان وقع كل واحد منهما على وجهه لاشي على كل واحد  
سهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه ففصل فقتله كل واحد منهما دية صاحبه ولو  
وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه مدم ودية  
الاخر على صاحبه **نوع** منديل على يد رجلين فاخذ احدهما طرفا والاخر الطرف الا  
فتجاريا فوقهما ثمانان وقعا سبطين يجب دية كل واحد منهما على عاقلة الا  
ولو قهما مستلقين على قفاهما الا يجب شي ولو اخذ منهما ولو وقع احدهما سبطا  
والاخر مستلقيا لا يجب دية المستلقي ويجوز دية السبط وفي العيون لو وقع رجل  
المنديل فوق قفاه على اقيمها فماتت من القاطع ديةها والمنديل كذا روى عن ابي  
يوسف وعن الامام الفضلي انه قال لا يجب على القاطع شي لا الدية ولا القصاص  
**مسألة** صبي في يديه خذبه انسان من يديه والاب يسكه حتى مات فدية  
الصبي على مخرجه ويرثه ابوه وان خذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فديتها  
الديه ولا يرثه **مسألة** رجل اخذ بيد رجل فخذ به الرجل يده فانكسرت  
يده ان اخذه بالمصافحة فلا شيء عليه اليد وان عقرها فزها ضمن القاتل  
دية اليد ولو عقر ذراع رجل فخذ به المعضوض ذراعه من فيه فسقط بعض  
اسنانه وذهب بعض لحم المعضوض فدية الانسان مخرجه ويضمن القاتل ارض  
ذراع هذا بخلافه اذا كان في يده ثوب فثبت بالثوب رجل فخذ به صاحب الثوب  
ضمن المتثبت نصف ذلك وان كان الذي جاذبه لثوب من لبس الثوب ضمن  
جميع الخرقا نظرا لخلاصه **المسألة الثانية من الجراح والاطراف والمنافع** وينقسم  
الى عمد وخطا والقصاص فيما دون النفس مشروع بغير الكتاب والمائة معتبر  
من حيث سلامة الاجزاء والشجاع عشرة وقد قيل ان الشجعة لا تخلو اما ان يقطع  
الجلد ام لا فان لم تقطع فلا يكون شجعة ولا كلام فيه وان قطعت فلا تخلو اما ان  
يظهر الدم ام لا فان لم يظهر فهي خادصة وان ظهرت فلا تخلو اما ان يسيل الدم  
ام لا فان لم يسيل فهي لدا منه وان سأل فلا تخلو اما ان قطعت بعض اللحم ام لا  
لم تقطع فهي لدا منه وان قطعت فلا تخلو ان يكون ذلك البعض كرا اللحم الذي  
بينه وبين العظم ام لا فان لم يكن كرا اللحم فهي لدا منه وان كان اكثر فلا تخلو  
اما ان ظهرت الجلبة ما يقع الحاله بين اللحم والعظم ام لا فان لم تظهر فهي لدا

وان ظهرت فهي السجاجة ثم بعد ذلك ان انحصرت على اطراف العظم ام لا فان انحصرت  
فلا تخلو وان انحصرت على كسر العظم ام لا فان انحصرت عليه الحاطة وان لم تنحصر  
فلا تخلو اما ان انحصرت على فقل العظم لحم من عند وصول الى الجلبة التي بين  
العظم والدماغ ام لا فان انحصرت فهي لدا منه والاشجعة والاشجعة هي العظم التي بين  
محمد ما بعد ما وهي الدماغ بالعين المجردة وهي التي تخرج الدماغ لان النفس لا تبقى  
بعد ما كان ذلك قتلا لا شجعة والكلام في الشجعة لا في القتل نعم ان حصر الشجعة  
تقريبا تارها هكذا في المختار في الموضع القصاص اذا كان عمدا ولا يعلم  
فيه خلاف لا فيما هذا كغيره في الموضع وهو فيما ذكر بعد الموضع من الماشية  
والمنقلة والاشجعة لا قصاص فيه ولا يعلم فيه خلاف وفيما دون الموضع مكرمه  
على ما هو مفصل في كتاب الفقه وبسط هذا الباب وذكر المقدمات وما فيها وكما  
كل قسم من هذا الباب بخبرنا عن المقصود والفرع هنا ذكر مسائل يتعلق بها السائل  
**فصل في اجابة على العقل وهو الشرب** اذا كان شارب الخمر مسلما بالقتال  
وشربه مختارا فغير ضروري ولا عذر فانه يجد ثمانين سوطا فان كان عبدا فنجده  
اربين فان كان كافرا او جديا سكرانا ترك وان اعلن بذلك عقوب واجعل  
ان الحد من الخمر يجب بنفس الشرب ولو قطعه بخلاف غيره هامن الاشربة فانه لا  
يجب حتى يسكر **مسألة** لو كانت الراية تزجر منه عند الاخر فمات ذهابا به الى الكا  
انقطعت الراية بسبب بعد المسافة لم يطل لان هذا موضع العذر والسكران  
الذي يجد هو الذي لا يعقل مطلقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المراه  
وقال محمد ان يهني ويحط كلامه وهو المذكور في كتاب الاشربة **مسألة**  
لو اقر بعد ذلك الرجح فانه لا يواخذ باقراره حتى يقر ويحكمها يوجد منه وهو قول  
ابي يوسف وقال محمد يوجد باقراره وكذلك لو شهد عليه بعد زوال ربحها  
لم يجد عندها وقال محمد يجد وكذلك لو وجد منه ربحها يجوز ان يكون شربها  
مكرها ولان الراية تشبه **مسألة** اذا رجع شارب السكر او الخمر عن اقراره  
لا احتمال انه صادق في الرجوع فاوثر شبهه وكذلك لو اقر سكران لا يجد  
لجواز كذبه في الاقرار لسبب سكران فيقوم الشبهة وكذلك سائر المحقوق  
**مسألة** وجد سكران ويوجد منه الراية لا يجد ولكن يبري اقل من اربعين ط  
ولو وجد منه دية الخمر دون السكرين يزول اقراره حتى يزول السكر  
**مسألة** ولو وجد يملأه فيها فخر يفر **مسألة** ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا  
وجيئا بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصر بعد التقدم ثم اسلم  
خطا الضرب وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة **نوع** وينزع ثوب  
الشارب عند الضرب ويفرق على اعضائه كما ياتي في فصل الزنا انشاء الله  
وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف لاشبهه ثابت بعين وسبب حد القاذف  
متروك **فصل** واما الحشيشة ففيها الادب بعد الحكم لانهما تعطي



المثل بخلاف المتقاير الهندية فان اكلت القطعة العقل استمع اكلها حينئذ  
والظاهر جواز ما سبق من ان لم يقطع عضو ونحوه لان ضرر الموقد ما من وضرب  
المضروب ما من **فصل في السرقة السارقة** كل بالغ عاقل لا يشبهه لم في المال  
واذا كان في جماعة السارق صبي او مجنون وركب احد عنهم في قول وجنيته وضرر  
وقال ابو يوسف ان كان الصبي والمجنون وليا اخراج المتاع دوى عنهم وان كان  
الذي ولي سواهما قتلوا الا الصبي والمجنون وعزاي حنيفة رجلين اقرابا  
نوب يساوي ما به ثم قال احد هما النوب ثوبنا لم سرقة دوى عنهما القطع ولو  
قالا احدهما سرقة هذا النوب من فلان وكذب الاخر قطع المفروض في قولنا  
حنيفة وقال ابو يوسف لا يقطع واحد منهما ولو ساركت صبي او ذرعه محرر  
من السرقة منه او كان ثوبك السرقة منه في المتاع فلا قطع على واحد منهما  
في قولنا في حنيفة وقال ابو يوسف يجب على ثوبك الصبي المجنون ولا يجب  
اذا كانا احدهما شركا للسرقة منه وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطع السرقة  
صبي او مجنون او اخر **فصل** اختلاف ان النصاب في باب السرقة شرط  
الوجوب بالقطع وهو بقدر عشرة دراهم وقد لا الشافي ومالك بربع دينار  
وذكر ابو الحسن انه يمتد عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت ثوبا لا يبلغ قيمتها  
عشرة مضروبة لم يقطع وهو رايه عن ابي يوسف ومحمد وروى عن حنيفة  
اذا سرقت عشرة دراهم مضروبة فيما بين الناس قطع هذا يدل على ان غير المضرو  
اذا كان جاريا واذا كانت قيمة السرقة كاملة وقت السرقة شراقت  
فان كان النقص في عيها لم يسقط القطع وان كان من طر يقا السرقة سقط  
وعنه محمد انه لا يسقط وهو قول الشافعية ولو سرقت في بلد ووجد في بلد اخر  
والقيمة فيه انقص لم يقطع حتى يكون القيمة في البلد عشرة انظر الايضاح  
**فصل** ولا خلاف ان الحيز معتبر وذلك بما حذر من انا بما بعد الاما كالزاد  
والدكاكين وما اشبه ذلك واما ان يصير حيزا حافظا فان وجلس في الطريق  
او في المسجد وعنده متاع فهو محزبه وما كان حيزا النوع فهو من سائر انواع  
حتى قبل شريحه البقال حيز تجوز وسواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب  
اولا باب لم اذا حيز البناء والمكان الذي لم يوضع الحيز معتبر فيه الحافظ وسواء  
كان الحافظ نائما في ذلك المكان او مستيقظا وما كان حيزا بلا ينفذ فانه له  
في دخوله فترقا هذا المارون لم في الدخول لم يقطع ولم يكن حيزا في حقه واذا كان  
بمده حافظا او كان حاجيا المنزل نائما عليه **فصل في العقوبة في السرقة**  
وهو القطع وذلك الى الامام ومحمد قطع اليد اليمنى من فصل الزند وانهما  
بشرائط وهما ان يكون السرقة صحيحة والرجل اليمنى صحيحة فان كان السرقة  
مقطوعة او يد مقطوعة الا بهام او ثلث اصابع سوى الا بهام لم يقطع اليمنى  
لان القطع بك

اليمنى مقطوعة او اثنتان سوى الا بهام لم يقطع اليمنى وان كانت واحدة سوى  
الا بهام يقطع ولا قطع في اليد اليسرى على كل حال ولا في الرجل اليمنى واما يقطع اليمنى  
في المراه ثم الرجل اليسرى في الكرة الثانية لم يضر بعد ذلك ويجوز وقال الشافعية  
ومالك يقطع يده اليسرى في الكرة الثالثة ورجل اليمنى في المرة الرابعة فان  
سرق بعد ذلك حبس وكذا ابو معقب قبل والقطع لوجوبه بشرط بعضهما في  
السارق وقد تقدم بعضها وبما يجله فهو ان يكون بالغ الا ان القطع عقوبة وانه  
يستند على سابقه جنابه والمثل لا يقطع جنابه من الصبي والمجنون وان لا يكون  
بينه وبين السرقة منه قرابة ولا ذوة او قرابة ذي رحم ولا زوجية وبعضها  
في المروق وهو كونه نصابا بالاجماع **فصل** ما اوجب القطع فان السارق  
لا يضمن اذا قطع ولا يجمع القطع والضمان وكذا الشافعي يقطع ويضمن ما استهلك  
ولو كانت الامين قايمة ردت الى المالك ولو سقط القطع بشبهه معتزلة فحان  
ملك بعض السرقة ضمن ولو باع السارق الامين من غيره او وهب ردت على صاحبا  
والقيلد باطل فان هلك في نيد المشتري وقد كان البيع قبل القطع او بعد  
فلا ضمان على السارق ولا على التاجر هكذا روي عن ابي يوسف ولو غصب  
انسانا من السارق فملك في يده الغاصب بعد القطع فلا ضمان على السارق  
ولا على الغاصب قال القتيبي والاولى ان يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك  
السارق المتاع بعد القطع لم يكن عليه ضمان في الشهور من الزاد رايه وروي الحسن  
عن ابي حنيفة انه يضمن اذا استهلك ولو هلك او سرقة يضمن ولو وجد المالك  
في المشتري من السارق كان له ان ياحقه ويرجع الماخوذ منه على السارق  
الذي دفع اليه وكذلك لو كان المشتري او الموهوب له استهلك كان للمالك  
ان يضمنه القيمة ويرجع المشتري على السارق بالثمن ودون القيمة انظر الايضاح  
**فصل في الزنا** الحد الواجب الزنا موعان رجم وجلد والجمع بينهما عين شرعية  
فان البكر تحده الجلد والتقريب ليس بحد ولكن الامام لو فعل ذلك سياسة ومما  
وقد لا الشافعي يجمع بين الجمع والتقريب سنة والرحم يجب على المحسن والاحسان  
عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والدخول في النكاح الصحيح في الفرج على وجه  
يوجب لفسل من تزول والاسلام وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو امر قوي  
ابي يوسف واحسان كل واحد من الزوجين شرط ليصير به الاخر حسانا وقال ابو  
يوسف اسلام المراه ليس بشرط **فصل** واذا كانا احسانا الزاني بافرا و  
بالبينة فهو سوار ويرجم وكذلك لو شهد له الشهود وانه جامعها او باضمها ولم  
يشهدوا انه دخل بها صار محصنا كما لو شهدوا انه جامعها في قولنا في حنيفة و  
يوسف وقال محمد لا يكتفي بقولهم دخل بها **فصل في صفة الزنا** الزنا علم على  
المخلور والحد يسقط بالشبهة والشبهة على من يبين شبهه في العقد والمقداد احد  
حلالا كان او حراما متفقا على عزيمة او مختلفا فيه علم الامام او جهل لم يجب الحد



في قولنا في حقيقته وقالوا والشافعي اذا تزوج بكاحا مجتمعا على تحريمه ككنكاح المحارم  
والخامسة واخت المراءه فليس في ذلك شبهة ويجوز كحد على الواطئ اذا علم بالتزويج وان  
كان لا يعلم فلا حد عليه **فصل في النهي** في الفعل في سبع مواضع جاريد الاب وجارية  
الامام والمطلقة ثلثا ما دامت في المدة وام الولد ما دامت تقدم منه وجارية المكر  
والعبد اذا وطئ جارية مولاه واجارية الموصونه بطاها المنة في رواية كذا  
الرحمن وذكر في كتاب الحد وانه يحيد المنة ولا يمتد ظنه وفي هذه المواضع  
اذا ادعى فقال فقلت انها تحت لم يجب الحد ولا يثبت بسبب الولد وان لم يبع  
وجب الحد وان اجمعه احد محامولم يدعه الاخر فلا حد حتى يفرعها جميعا بانها علم  
بالجرم **فصل في الاقرار** بالزنا لا ينعقد به الحد حتى يقر أربع مرات في أربع جلسات  
مختلفة من مجلس المقررون مجلس القاضى وقالا الشافعي يقيم باقراره مرة واحدة  
الشهادة على الزنا فلا تقبل اقل من اربعة وقد تقدم **فصل في كيف يقيم الحد**  
واذا حكم بالرحم او الشهود ان يمدوا بالرحم ثم الامام ثم الناس ويربط المجرم  
ولا يميل ويجعل اذا كان رجلا وكذا يقيم قايما وينصب للناس ويرجم وان كانت  
امراة فان شاحضها وان شأ لم يحرم ولا باس لكل من رجا ان يعتمد بقتله الا اذا كان  
ذو رحم من المجرم فانه لا يستحب له ان يعتمد بقتله ويجوز في المقرير وصر الزنا  
وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة عن محمد بن ابي بكر في المنزلة واما حد القذف  
فلا يجرى ولكن يفرغ عنه الحشود والروايات **فصل في حقيقته** احدي الاعضاء كلها ما  
خلا الفرج والوجه والاسر وقال ابو يوسف يبقى الصدر والبطن ويضرب بالراس  
ارسوطين ويفرق على المكتفين والزراعيين والعندين والساقين والعندين  
واما في القذف فلا يفرق على الاعضاء **فصل في معنى القاضى** اذا امر بالناس  
في الحد وكلها ان يضرب الرجل قايما او يامر الجلال ان لا يرفع يده بالسوط حرا  
وكن وسطا من ذلك وضرب المشاب والشيخ في الحد وكلها سوا في الاجماع  
اذا اقتصر الناس في جراحتهم دعى بطبيب فيقتض لهم واجرمهم على المقصر لم يجر  
للسلطان ان يختار رجلا عدا لا اقامة الحد ودعى اهلها عارفا بوجوه ذلك لما  
تبين في ذلك من الحق فقد كان على ابن ابي طالب رضي الله عنه يقسم الحد لا يكره  
في خلافتها ولا يقيم الحد ولا بالسوط ولا يكون بالزنا قال بعضهم وانما كانت في  
حد اللادب فاذا حضرة الحدود رفعت السوط ولا يبادر الحد بالسوط اذا اقيم بالزنا  
مقتد يكون من الدرع ما هو اوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حران الا ان يكون  
المدعي لطيفة لا تؤلم ولا توجع فيعاد الحد بالسوط ولا يعتمد بضربة مكان ففويه  
قبلها بل يرف على الضرب وفيه راحة له ولا يشترط بالايدي ولا رجلي ولا  
كبال ولا يربط يده بل تترك له يد يرفع بها عن نفسه هذا في الحدود واما العقوبات  
والقنبروات فما عظم منها فهو كما تقدم في الحدود وما خف منها هو عقوبة صاحبها  
ونما كان في

جلد به متوسطا لا جديدا ولا خفيا ويكون قد قطعت ثمرته وثمرة السوط عقده  
طرفه قاله الجوهري **فصل في القذف** عني في يوسف فمن قال لغيره في زنا او غضب  
لست لا يملك فهذا قذف **مسألة** ولو قال ليس هذا ابوك فان قال في زنا او على وجه  
الاستهزاء ليس بقذف ولو قال في غضبه وعلى وجه التقيير فهو قذف **مسألة**  
ولو قال لست لا يملك فليس بقذف بالزنا لان معناه لم تملك ثامك وانما الزانية  
على التي تلد من الزنا التي لا تلد بخلاف نفيه والاب لانه قطع نسبه ونفاه وانما ينفى  
بزنا الام فكان قذفا **مسألة** ولو قال يا ابن الزانية وامه التي ولدتك مسلمة عليه  
ان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبا لي بحال الحد لان الامية حقيقته والجرم يجرى  
بها محارم **مسألة** ولو قال يا ابن مائة زانية فانه يمتد بحال الام لذلك لان معناه  
مائة مرة **مسألة** ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في حال الغضب فهو قاذف للاجنبي  
ولام ذلك لانه خاطب لان حقيقته لتفي النسب لكن يستعمل للتشبيه في اخلاقه  
فتحكم بحاله فان كان في غضب يجعل قذفا له لان الحاله تدل عليه وان كان في زنا  
يجل على التشبيه بدلالة حاله كذا في شرح الترمذي **مسألة** ولو قال لست لادم او لاشا  
او لرجل لم يمكن قذفا لانه ليس فيه معنى الانسب الام الى الزنا فلم يكن قذفا ولو  
قال يا ابن الزنا فهو قاذف ولو قال لرجل يا مقبوع فانه يعذر ولا يجب الحد في قول  
ابي يوسف ومحمد حتى يصنف الفعل الى السبيل وعلى قولنا في حقيقته لا يكون قذفا  
بحاله وعليه التفرع لان الواطئ عنده وعندهما بمعنى الزنا **مسألة** ولو قال يا  
ابن الفجيرة لعز لانا اسم المقر منه للزنا دون الزانية **مسألة** ولو شهد رجلان  
على رجل بالقتل واختلعا في المكان الذي قذف فيه او في الوقت الذي قذف  
فيه وجب الحد عند ابي حنيفة وقال لا يجب الحد ولو شهدا احدهما انه قذفه يوم الخميس  
وشهدا الاخر انه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم وعن محمد اذا شهد الشهود  
فقالوا رايته يزني فيمادون الفرج فقال لا يجب ولا يجردون ولو قالوا رايته  
يزني ثم قالوا بعد تقطع الكلام وفي فيمادون الفرج من رايوا الحد انظر الاصناف **مسألة**  
لو صدق المقر وقيل القاذف في قذفه او شهدت عليه الشهود بذلك جازت الشهادة  
واحد على القاذف **مسألة** ولا تجوز الشهادة على المقر والاشهاد رجلين  
ولا تقبل فيه شهادة السامع الرجل والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى في  
القاضى **مسألة** واذا ادعى القاذف ان المقر قد صدقته جازت على ذلك شهادة  
رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى في القاضى **مسألة** ولو ادعى  
المقر وفان لم يبينه حاضره في المصر على قذفه فان ابي حنيفة قال احبس المقر  
عليه الى قيام الحاكم من مجلسه يريد بها الملازمة ولا ياخذ منه كفيلا بنفسه وقال  
ابو يوسف ياخذ الكفيل **مسألة** لو اقام المدعي شاهدا واحدا عدلا وشاهدين  
لا يبرئهما القاضى كذا ابو حنيفة يحبس وقال ابو يوسف لا يحبس بقول الواحد  
الحد لان قول الواحد لا يصلح حجة لاثبات الحق بخلافه



عنه والآن صاب فصار كارد في باب الغنيم **فصل** في عقوبة قطاع الطريق  
قوله تعالى انما جازا الذين يجارون الله ورسوله الاية في قطاع الطريق قاله  
الحكام المذكورة في الاية على الترتيب فاطاف السبيل ولم يقتل ولم ياخذ مالا من قتل  
ومراحمه مالا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ومن قتل ولم ياخذ مالا من قتل  
المال فالامام فيه عجز فاشترى قطع يده ورجله **ومصلبه** وارتبقت قتله ولم يقطع  
عزليه يوسف بن قال لا اعفيه من الصلب وقال محمد بن قيس ولا يصلي بنا لقطع  
الصلب عقوبة تان كل مقيد بحاله فلا يجمع بينهما وذكر ابو الحسن عزليه يوسف بن قيس  
حيات بعد القتل ويصلبه الامام ثلثة ايام ثم يخلى عنه وبين اهله واما المقتل المذكور  
في الاية وهو ان يؤخذ ويحبس حتى يحدث توبة فان تاب قبل الاخذ وثبت اليد  
سقط الحد وان تاب بعد ذلك لم يسقط **فصل** اذا سقط الحد دفع من قتل  
بجديده الى الاولياء فيقتلون او يعفون لانه اخرج الفعل من ان يكون قطعاً للملح  
لكن لم يخرج عن كونه قتلاً فيرتب عليه حكمه وحكم القتل المذكور **فصل** وان كان  
القتل بعضاً او جرحاً فليقتل عليه اليد وكذا اذا تاب المحاربون قبل القدره  
عليهم فاحكم في المقاصض ضمان الاموال نحو ما واخذوا من غير قطاع الطريق وكذا  
اذا اخذوا وقل التوبة ولم يكونوا اخذوا مالا وقتلوا ولكن اساءوا ارجاح وجب  
عليهم المقاصض فيما يستطاع ويعفون ما لا يستطاع وميتودعون الحبس حتى يتوبوا  
**فصل في السير والبقاء** قال ابو حنيفة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي ان يترك  
بيته ولا يخرج الى الفتنة فان دعاه الامام وعند غناه وندره لم يسمعه التحلف لان  
طاعة الامام فرض حاله القدرة وينبغي للامام اذا بلغه ان اخوانه يتأهبون للقتال  
ان ياخذهم ويحبسهم حتى يقطعوا عن ذلك لان دفع الشر قبل وقوعه اسهل من دفعه  
بعد وقوعه وان لم يعلم بهم الامام حتى يتسكروا وتأهبوا للقتال بعث اليهم من  
يدعهم الى العدل فان ابوا قاتلهم وهزمهم فان هزمهم ولهم فيه بلجون فينبغي  
للامام العدل ان يتبع مدبرهم ويحرم على جرحهم ويقتل اسيرهم وان شأ حبسه  
لانه لو ظلم موجودون حرياً علياً وان لم يكن لهم فيه لم يفعل شيئاً من ذلك **مسألة**  
ما ظفر اهل العدل من كراخ اهل البغي وسلاهم فلا باس ان يستغيثوا به على قتالهم  
ويجوز للامام ان ياخذ اسلحة اهل العدل اذا احتاج اليه **مسألة** ما اساء الامام  
من الخوان حبس عنهم فاذا زال عنهم رزقهم وما اساء الخوان من اهل العدل  
دم او جراحه او مال استهلكه فذلك موضوع وما فعلوه قبل التحيز والخروج يؤخذ  
به وكذلك ما فعلوه بعد تفرقهم **فصل في الرد** والحياد بالله ورسوله  
الحائز وهي الكفر بعد الاسلام ويكون بصرح ويلفظ بقتضيه ويفعل بقتضيه  
واصح كقوله امرت بالله والكفر بعد واللفظ الذي يقتضيه مثل ان يثبت اليأس  
للشرك ومثل الخطيب يرى كاذباً يريد ان ينطق بكلمة اصبر حتى اخرج

عنه في ذلك وابو حنيفة يقول الحجة توجد في العدد ويعل لها عند العدد فاذا  
وجبا الواحد عدلا وجبا لوصف العمل للشهادة واورث الله والحبس شرع عند  
التمه انظر شرح القبر **مسألة** ولو اقام بينه واحدة وادعى انه له بينة اخرى  
خارج المصر لا يحبس وكذا اذا ادعى ان شهوده غيب فطلب لتاجيل من القاضي  
لم يؤجله وكذا ان ادعى ان شهوده حضوره في المصر اجله ما بينه وبين قتل القاتل  
فيلزمه فيقول ابعث لي شهودك واحضرهم وقال ابو يوسف يؤجل يومين او  
ثلاثة ويؤخذ منه الكفيل وابو حنيفة يقول ان التكفيل استيناف وان لا يلازم الحد  
والتاجيل اكثر من مجلس القاضي منع عن استيفاء الحق بلا حجة فلا يجوز **فصل**  
روي عن محمد بن ابي اذ ادعى ان له بينة حاضرة ولم يوجد احداً يبعثه الى الشهود  
فان القاضي يبعث معه من الشروط من يحفظونه ولا يترك حتى يقر فان لم يجد ضرر  
الحد فان اقام بينة بعد ذلك على صدق قذفه اطلقت شهادته واخذت به لانه  
ظهر بالبينة ان المعتذ وفلم يكن محصناً وكلامه لم يكن قذفاً وان جلد خطا احد  
القذف لا يورث ويطلق بموت لان المعتد في حق الله تعالى والارث لا يجوز في حق الله  
ولو قذفه بعد الموت فلولده ان ياخذ بالحد وابن ابنت الابن ولا ياخذ  
الحد للميت الا والد وولد ولا ياخذ ذلك الاخ ولا عم ولا حو لي لان القذف يتناول  
الولد باعتبار الاتحاد الثابت بالحرية والحرية بينه وبين غيره وقال ابو حنيفة  
يستوى في ذلك ولد الابن وولد ابنت وقال محمد ياخذ الحد من يرث ومن يرث  
يريد به ولد الابن وولد ابنت لان الارث بالاباء دون الامهات ويجوز للاب  
من الولدان يطالب الحد مع بقائه الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالب مع بقائه الابن  
خلافا لغير **مسألة** وليس للولدان يطالب باه او جده وان علا بجدا لمقتد  
ولا جده لان الحد عقوبة وليس للولد ولاية عقوبة لجنايته عليه كالمقاصص  
**مسألة** يستحسن من حاكم اذا رفعه اليه قبل ان يثبت ان يقول المدعي اعرض عن هذا  
**فصل في الحاربة وعقوبة المحاربين قطاع الطريق** صفة المحارب هو الخارج  
اذا كان به منعه وكل من خرج في غير مصر بسلام او حبس فاستمع وقد ان يدفع عن  
نفسه فقد حارب ومن قتل في ذلك في المصر فليس ذلك بحارب ولا يقام عليه الحد في  
قولا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقام عليه لان هذه جناية فلا يختلف باختلاف  
الامكنة فكذلك اقلنا ان الحكم يتعلق بقطع الطريق لا بجناية مطلقة انه لا يتحقق  
في المصر ولا قرباً منه بقريل من على وجه يقطع الطريق به وانه يتحقق خارج المصر  
لا يلحقه الموت وقال ابو حنيفة من قطع الطريق بين والحيرة لا يقام عليه الحد  
وهذا كان في زمانه واما الان فصار بمنزلة البرية يلحقه الموت فيقتل به الحد  
سمى محارباً لان المال محفوظ في الصحراء بحفظ الله والمقرضة متصور بصورة الحار  
به ولم يسله وسواء في ذلك من يثبت القتل واخذ المال ومن لا يثبت لان قطع الطريق  
مضاف الى الكافة ثم معين للبشارة ومحقق معنى فعله بترصد للذبح



من خطبتي فانه يحكم بكفر الخطيب لانه يقتضي انه اراد بآراء الكفر وهذا رايته نقاشا  
لاصل المذهب وكذا غار عن موضعه ووقف مسئلة في ايام شهاب الدين القرافي  
بمصر وكان اهل العلم ادراك متوافرون وعلم ان رجلا قال لاخر ماتا من البعيد  
كما واخافني شرف الدين لكركي قال لانه اراد ان يكفر بآراءه فحق القرافي بعدم كره  
واجتهاد بان ارادة الكفر لم تكن مقصوده له وانما اراد التخليط في الستم وارادة  
الكفر شي بول المير الامر ما قاله القرافي هو مذهب يوسي في حيث قال لولا  
الامر فبقينا سر ووجه على الكفر انه لا يكفر وتام ذلك نظره في الخلاصة في الحبس  
الخامس من كتاب لفظ الكفر واللفظ يقتضي الكفر كجود لما علم من الشريعة من  
كالصلاه والصيام انظر الفقيه وما حل فيها من نظر الزيد والسي واما الفصل الذي  
يتضمن الكفر فمثل الرد وفي الكايس والتزام الزناد في الاعيان انظر الخلاصة  
وكتلطيح الجرح الركن الاسود بالنجاسات والقاء المصحف في القاذورات وكذا  
لو وضع رجله عليه استخفافا من الفقيه وهذه الافعال جارية على الكفر لانها كفر  
لما قال من لادله على بطلان التكفير بالنزوب **مسئله** عن اي يوسف انه اذا طلب  
الامهال اجل ثلثا وثوبه ان ياتي بكلية الشهادتين ويؤخر الدين الذي انقل  
اليه فان تاب لم يرد ثم رجع فارتد كان حكمه في الرفعة الثانية كالرفعة الاولى  
وكذلك الرفعة الثالثة والرابعة وفي المراه اذا تاب بغيره وبجمل سبيله قيل  
يجب حتى ترى عليه خشوع التوبة والاخلاص **مسئله** واما المرتد فلا يجب  
فيلها وكذا تحبس وتجبر على الاسلام قال الحسن واجبارها على الاسلام ان تحبس  
ثم يجزها في كل يوم فيفرض عليها الاسلام فان ابنت منوها اسواط ثم يجبرها هكذا  
يفعل ابنا **مسئله** قال في الغيبة ناهي يديه او كافر حرمت على الزوج من الفقيه  
**فصل فيمن سب الله والملائكة والانبياء او سب الصحابة اصحاب النبي عليه السلام**  
وقد استوفى القاضي عياض في كتابه المسمى بالشفاء الكلام في هذا وما اشبهه  
ولم يترك فيه مقالا وقال رحمه الله لا خلاف ان سبابه من المسلمين كافر حلال  
الدم واختلف اهل العلم في استتابته **فصل** ومن سب ملكا من الملائكة ووقع في  
الخلاصة لو قال لقاوتك على كفاة ملك الموت كذا الحاكم عبد الرحمن كان قاله  
لكراهة الموت لا يكفر ولو قال بعد اداء ملك الموت يكفر **فصل** **ولكن لا يحكم في**  
**الانبياء** قال القاضي في الشفاء من سب النبي عليه السلام او عابه او الحق به  
نقضا او شبهه او دينه او خصله من خصله او عمن من به او شبهه بشي على طريق  
والاذر له عليه او انقص شأنه او لعنه منه والقبيل فهو سب تلويح كما زار  
نقرا وكذا ذلك من لعنه او دعى عليه او عني بغيره او سب المير الما يليق ببعض  
على طريق الزم او عيب في جهة المير من السجن من الكلام او بشي مما جرم من الملائكة  
والجهة عليه او عصمة بشي من الموارث البشرية المجازية والمعمود لديه قبل  
وهذا كله باطلا **مسئله** ائمة الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم

علم **مسئله** ولو شهد شاهدان احدهما عدلان رجلا سب النبي عليه السلام  
فانه يلزمه الادب الرخيخ والتكثير ويطال سجنه حتى تظهر توبته **مسئله**  
**سب اوجه وامهات** وبهم ونقصهم علم ملعون فاعله ومن شتم احدا من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر وصحابة او معاوية وعمر وابنه  
فان قال كانوا على صلال وكفر قتل وان شتمهم بغير هذا من مسامة الناس كل خلا  
شديدا الرافض كان يسب الشيخين ويلعنهما فهو كافر وان كان يفضل عليا على  
بكر وعمر يعني سرهما لا يكون كافرا لكنه مستبدع والمعتزل مستبدع الا اذا قال بآراء  
الروية فحينئذ هو كافر والمشيبي مستبدع فان اراد يا ايدي الجارحة فهو كافر  
والمستبدع صاحب الكبر والبرعة الكبيرة وفي المشيبي سب ابو حنيفة من مذهب اهل  
السنة والجماعة فقال ان تغضل الشيخين وتجل الخيرة وتري المسح على الخفين  
وتغضل خلف كل روافد راسه الهادي من الضلالة الخلاصة وروي عن مالك ان  
سب بابكر جلد ومن سب عاتكة فقتل لم فقال من رباها فقد خالف القرآن  
**فصل** ومن سب غير عاتكة من اذواج النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها خلاف  
بين اهل العلم احدها انه يقتل لانه سب النبي عليه السلام بسب طيلة والاخر انها  
كسائر الصحابة يجلد جلد المعتري **فصل** ومن سب النبي عليه السلام بغير  
ضربا وجيفا ويشهره بحسن طويلا حتى تظهر توبته لانه استخفاف بحق الرسول  
عليه السلام **فصل** ومن استخف القرآن او بشي منه او جحد او عرف عرفا  
منه او كذب بشي منه او ابنت اعقاه او نفا ما ابنته على علم منه بذلك او شك في  
شي من ذلك فهو كافر عند اهل العلم بالاجماع وكذا من غير شي منه او زاد فيه كفر  
كالباطنة والاسماء عليه او زعم انه ليس بحجة للنبي عليه السلام او ليس بجزء  
ولا مخرج كقول هشام القرطبي ومعمل الصوري انه لا يدل على الله ولا حجة فيزيه  
ولا يدل على نواب ولا عقاب ولا حكم فلا محالة في كفرها بهذا القول وكذا يكفر بها  
بما كارهها ان يكون في سائر معجزاته حجة لم او في خلق السموات والارض دليل على  
سجانه لهما لهما الاجماع والنقل المتواتر عن النبي عليه السلام باحقاقه بهذا  
كله وتصريح القرآن **فصل** وقد تقدم ان من سب نبيا او ملكا من الملائكة فاف  
سبيله سبيل من سب النبي عليه السلام قال صاحب الشفاء وهذا فيمن حققا  
كونه من الملائكة او الانبياء كجبرائيل وميكائيل وخرقة الجنة وخرقة النار اعادنا  
اسمها والنباينة وجملة المرش وكذا يابيل واسرافيل ورضوان والحفظة وكذا  
ميكائيل من الملائكة المستوفى على قبول الخبر الوارد بذكرهم فاما من لم يثبت لاحبار  
بعض الملائكة والرسول كهاروت وماروت من الملائكة والحفظة ولقان ودوالق  
ومريه واسيه وخالد بن لذكوانه من بني اهل الرس ومن رادست لزيه  
المجوسي ويذكر المورخون فتوته فليس حكم في سبابهم والكافر لهم كالحكم فيمن  
قمناء اذ لم تثبت لهم تلك الحمة ولكن يزعمون



بهم لاسما من عرفت صدقته وفضله منهم كرم وان لم يثبت بنوته واما اذكار  
بنوته او كون الاخر من الملائكة فان كان المتكلم من اهل العلم فلا حرج  
لاختلاف العلماء في ذلك وان كان من عوام الناس جرح من الخوض في مثل هذا  
عادا وبوليس لهم في مثل هذا وقد كره السلف في مثل هذا ما ليس بحجة على اهل  
العلم فكيف العامة **فصل في عقوبة الساحر والخناق والزنديق**  
قال في النوار لاختناق والساحر يقتلان اذا احتذا لانهما ساعيان في الارض  
بالفساد فان تابا ان كان قبل الظفرهما قبلت نوبتهما بعد ما احتذا او يقتلان  
كما في قطاع الطريق وكذا الزنديق المعروف والعاثي اليه يعني الى مذهب الاثما  
قال رحمه الله تعالى والابا على هذا ولا يقبل توبته هكذا افق الامام عز الدين الكشي  
والخناق ان ابراهيم انظر الخلاصة **فصل في عقوبة الزنا** وفي الموطا وغيره من كتب  
الحديث ان سهل بن حنيفه اغتسل بالجزا فخرج جثة كانت عليه وعامر بن  
سيف البجلي وكان سهل رجلا يبيض حسن الجلد قال فقال له عامر ابن زبيبة ما رايت  
كاليوم ولا جلد عند اخو عك سهل مكانه واشتد وعكه فان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاجره سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
علام يقتل احكم اخاه الابدك المين حق توماله فتوصاه عامر فراح سهل مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به باس وفي رواية انه عليه السلام دعا عامرا  
فتغيط عليه وقال علام يقتل احكم اخاه الابدك المين اغتسل له فغسل عامر في  
ورقيقه وركبته واخر افر عليه وداخل اذاره في قدح وروي عن الزهري  
انه قال **الفصل** الذي ادر كنا عليه علمانا يصفونه ان ياتي العاين بقتل فيه ماء  
فيمنسل مرتفعان الارض فيدخل فيه كفيه فيقتضض ثم يجه في القدر ثم  
يغسل وجهه في القدر صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصيب بها على كفه اليمنى  
ثم يدخل يده اليمنى فيصيب بها على رقبته اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصيب  
بها على قدمه اليمنى فيصيب بها على اليسرى كل ذلك كذلك في القدر ثم يدخله  
داخل اذاره في القدر ولا يوضع القدر في الارض ويصب على اسن المين من  
خلفه صبة واحدة وقيل فيمنسل ويصب عليه ثم يلقى القدر على الارض وراه واما  
داخل اذاره فهو الطرف المستد في الذي يفيض من مبرزه الى جلد له قال بعض العلماء  
الحديث وغيرهم فان امتنع من الوضوء قضى عليه اذا احتشى على الميعون الهلاك  
وكان وضوء العيان يبره عادة ويزيل الهلاك عنه الا هذا الوضوء لانه من  
باب حياة النفس كبد لا الطعام عند الجماعة وقال بعضهم يحرم على الوضوء ان يمشي  
منه وان ياه يفعل به بالادب لوجع حتى يفعل بنفسه ولا يفعل غيره عند استن  
فان الشفاء مسوط بفعله كما ان المرض النازل كان بسببه فلا يندفع ما نزل الا  
بفعله **فصل** قاله فيهم وقد ذكر الناس في امر المين وجوها مصحها  
ان يكون الله

ان من المتعجب منه او يتعجب لا ان العاين اذا برئت منه فيه بطل المعنى  
الذي يحاف من المين ولم يكن له تاثير فان لم يترك وقع ما جرى سريه العاده  
عند ذلك وقتئذ لا في ذلك بعد وقوعه بما امر به النبي عليه السلام وقال ابن  
العرني الباري سبحانه هو الخالق لما في السموات والارض فليس فيها حركة ولا سكنة  
ولا حكم ولا لفظه الا الله سبحانه خالقها في العبد وهو مقدرها له وهو تبارك وتعالى  
افعاله ومرتبة سابها ويرتبه له وابد على اسباب مثال ذلك المين فان النفس اذا  
رايت صورة فتعجبها فعلت ذلك عليها واستولى ذلك على القلب فان لم ينطق بحرف  
لم يخلق الله شيئا وان نطق بالاستحسان والتعجب من الجاهل فقد جرى سريه تعالى في  
المعين المرض والهلاك على قدر ما يريد الله تعالى فذلك الذي العاين عن العقود والابا  
تعالى وان كان قد سبق من حكمه الوجود بذلك فقد سبق حكمته ان العاين اذا برئت  
سقط حكم فعله ولم يظهر له اثره الباري سبحانه يرد قضاء بقضائه ويز حكمته انه  
جعل وضوء العاين حقيقا ثم عينه وذلك خاصة لا يبطلها الا خالقها من الخلق  
وكذلك ما يجد عند قول الساحر وفعله في جسم المسحور وضوءه في الارض  
بمشيئته وحكمته وفرضه الشريعة وفضلها وحكمها الباطنة ما وضع الله تعالى  
من الرق في اذهاب الارض من الابدان بها وباطال سحر الساحر ورد عين العاين  
عند الاسترقاق بها ودفع كل ضرر ياذن الله تعالى والباري تعالى هو الذي خلق النفا  
هذا الاسترقاق كما خلق الشفاء من الداء عند استعمال الداء ولا حظ للدواء في ذلك  
ولا يصح في عقل عاقل ان يكون جاحذا فاعلا كما ان الله تعالى سبحانه يصرفنا الافعال  
الغريبة داخل البدن بالادوية كذلك يصرفها خارج البدن بالقاد والقدير  
وقد شاهدنا ذلك والمشاهدة اقوى من الدليل النظري **فصل** ومن الزنا  
الشريعة والتقويم والعقوبة بالحبس والتقويم بقراديب استصلاح وجرع من توب  
لم تنزع فيها حدود ولا كفارات والاصل في التقويم ما ثبت في سنن ابي داود  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجلد فوق عشرة اسواط الا في حد واحد  
الله والا حادث كثير في مثل هذا دليل التقويم بالفعل واما التقويم بالقول فله  
ما ثبت في سنن ابي داود عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان رجلا قد شرب فقال امر به فقال ابو هريرة فمنا الضارب بيده والضارب  
بنعله والضارب بتوبه وفي رواية باسناده ثم قال لا محابة يكتبه فاقبلوا عليه  
يتولون ما اتقنت الله ما خشيت الله وما استحييت من رسول الله وهذا المنك من  
التقويم بالقول ولما كان الناس لا يترددون ارتكاب المحرمات والمهملات الا بالحد  
والعقوبات وان واجر شرع ذلك على طبقات مختلفة فالعقوبة تكون على قدر  
محرمات وترك واجب سنة او فعل مكره ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر  
ويختلف مقدارها واجناسها وصفاتها باختلاف الله وكبرها وصغرها  
على المحرم في نفسه وبحسب القاتل والمقول



يوسف وقال بن قيم الجوزية انفق المال على ان التقرير مشروع في كل معصية  
ليس فيها حد بحسب الجناية في المظن والصغر وحسب الجاني في الشريعة **فصل**  
والقرير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عثر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالمجرور ذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله في القرآن الكريم فمجرورهم  
يؤايلهم احد وقتهم مشهور في الصحاح ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالنفي فامر باخراج الحسين من المدينة وتقام وكذلك الصحابة من بعده وبنكر من  
ذلك بعض ما وردت به السنة ما قال ببعضه اصحابنا وبعضه خارج المذهب  
فمنها امر عمر رضي الله عنه ببيع النبي كان يسأل عن الزاريات وغيرها وما  
الناس بالشفقة في المشكلات من القرآن فضره مني واجيبا ونفاه الى البصرة  
او الكوفة وامر بجره فكان لا يكلمه احد حتى تاب وكتب عامل البلد ان يخرج من الخطا  
يخرج بتوبته فاذن للناس في كلامه ومنها ان عمر رضي الله عنه خلق من يقر  
بالحجاج ونفاه من المدينة لما شئت لثباته في الاسعار وحشيت الفتنة به ومنها  
ما فعله عليه السلام بالبريين ومنها ان ابا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة  
في رجل يبيع كاتك المراء فاشار بحرقه بالنار فكتب ابو بكر بذلك الى خالد بن  
الوليد ثم عرفهم عبد الله بن الزبير في خلافة ثم عرفهم هشام بن عبد الملك  
انظر الهداية ومنها ان ابا بكر رضي الله عنه من اجل الرده ومنها امره عليه السلام  
بكسر نان الخبز وشق ظروفها ومنها امره صلى الله عليه وسلم بعدم خبز كبر القدي  
التي طبع فيها الخمر الا لطلبه من استاذنوه في غسلها فاذن لهم فدل على جواز الخمر  
لان العقوبة بالكسر لم تكن واجبه ومنها تخيير المالك الذي يبيع فيه الخمر  
ومنها تخيير عمر رضي الله عنه بين ما وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وسارحكم في ناره  
ومنها ما صدره من اهل الرضا عن اهلهم فقاموا بينهم وبين المسلمين ومنها انه  
ضرب النبي زور على يفتخر خاتمه واخذ شيئا من بيت المال ما به ثم ضربه في اليوم  
الثاني ما به ثم ضربه في اليوم الثالث ما به وبه اخذ مالك لان مذهبه ان القرير  
تراد على الحد ومنها ان عمر رضي الله عنه لما وجد مع السائل طعام فوق كفايته  
وهو يسأل اخذ ما معه واظهره بل الصدقة وعينه ذلك ما يكثر تداره وهذه  
قضايا صحيحة معروفة قال بن قيم الجوزية واكثر هذا المسائل سائفة مذهب **فصل**  
**سنة** يجوز القرير باخذ المال وهو مذهب ابي يوسف وفيه قال مالك ومن  
قال ان العقوبة المالية منسوخة فقد خلط على من اصاب لايمة نفل واستدلالا  
وليس بهل دعوى نسخها وفعل الخلفاء الراشدين وكابر اصحابها بعد موت  
سلي الله عليه وسلم مبطل لدعوى نسخها والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا اجماع  
يبطل دعواهم الا ان يقول احد من مذهب اصحابنا لا يجوز قرير صاحب عهده  
صبا على المتبول وال**فصل** اذا ثبت هذا القرير في العقوبة هل يتجاوز  
به الحدام لاغة **فصل** يوسف بن عيسى بن احمد في الاصل من القرير

ثم نقص سوطا وهذا قول زفر في رواية نقص عنه وهو ما نثر عن علي ولا كثر  
القرير بنسبته وثلاثون سوطا عندا في حقيقته واقله ثلث جلدات وروي عن بعض  
الشيوخ ادناه ما يراه الامام بقدره ما يعلم انه يجوز ان يختلف باختلاف الناس وان  
راى الامام ان يصنع الى الضرب في القرير بالحبس فعل لانه صلح تقريرا وقد ورد  
الشرع به في الجملة حتى جاز ان يكفي به فجاز ان يضم اليه وهذا لم يشع في القرير  
بالمتمه قبل بثوبه كما شرع في الحد لانه من القرير وقد تقدم انه لا يبلغ بالقرير  
اربعين ذببه كذا الشافعي ونقل المارزي في العلم عن من ذهب الى ان جرحه في العقوبة  
فوق الحد لما فعل عمر رضي الله عنه في ضرب لذي نقش على خاتمه ما به وقد بينا  
عليه فوق هذا ونقل ابن قيم الجوزية ما تقدم انها ثلاث ما به في ثلاثة ايام وذكر  
القرير وان صاحب العقوبة من بن ياد ثوبه كيتا با على عمر وكتب خاتمه فخلده ما به  
فشفع فيه قوم اذ كرموا في الطعن وكتبنا سياتي فخلده ما به اخرى ثم جلد به بعد  
ذلك ما به اخرى ولم يعالقه احد وكان اجماعا عندهم قال المارزي في ضرب عمر شيئا  
اكثر من الحد وقد اخذ احد من جنس بظاهر قوله لا يجلد احدا حدا فوق عشرة اسوط  
الا في حد من حد واداه فلم يزد في العقوبات على عشرة **فصل في العقوبات بالسجن**  
وذكر حقيقته ومن يحبس ومن لا يحبس وفي قدر ما يحبس فيه وفي مطلقا  
مع المجوس وفي مسائل الملازمة فاما حقيقته فالسجن مشتق من الحصر قال الله تعالى  
**الا ان يسجن او عذاب اليم** اي سجننا وحسبنا كان والسجن وان كان اسلم العقوبة  
فقد تناول بعضهم قوله تعالى **الا ان يسجن او عذاب اليم** ان السجن من العقوبات  
البلقية لانه سبحانه وتعالى قرن مع العذاب الاليم وقد عدى يوسف عليه السلام  
الانطلاق من السجن احسانا اليه في قوله **وقد احسن لنا ان نخرجني السجن** ولا شك  
ان السجن الطويل عذاب وقد حكى الله عن فرعون اذا وعد موسى **لا مبيت لك**  
**المسجون** وسأل الله السلامة ولما استخلفه وان بن عبد الحكيم ابنه على بعض الامور  
ان لا يباقي في حين غضبه وخضه على ان يسجن حتى يسكن غضبه ثم يرى اليه  
وكان يقول اول من اتخذا السجن كان حليما ولم يرد مروان طول السجن وانما اراد  
السجن الخفيف حتى يسكن غضبه وقال بن قيم الجوزية الحبس اعلم ان الحبس  
الشرعي ليس هو الحبس في مكان صيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التفرغ  
بنفسه حيث شاء سواء كان في بيت او مسجدا او بتوكيل نفس لغيره او وكيله عليه  
او ملازمته له ولقد اسماه النبي عليه السلام اسيرا في سنن ابي داود وابن  
ماجه عن ابي راس بن حبيب عن ابيه عن جده قال ائمت النبي عليه السلام بن حبيب  
فقال الزمة ثم قال يا اخا بني عتيق ما تريد ان تفعل باسيرك وفي رواية ابن  
ماجه مريه اخر النهار فقال ما فعل اسيرك يا اخا بني عتيق وهذا كان الحبس في  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر الصديق ولم يكن حبس حد يحبس الخو  
فما انتشر الرعية في زمن عمر بن عبد الله ما لا يحصى

سنة

حبس



انه اشترى من صفوان ابن امية دارا باربعة الاف درهم وجعلها سحبا وفي هذا  
دليل على جواز اتخاذه حبس **مسألة** ونقل من اطلاق في كتابه المسمى باحكام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اختلفت الاثار هل يسجن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابوبكر احداهما لا فقد ذكر بعضهم انه لم يكن لهما سجن ولا سجن احدهما وذكر بعضهم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة في ثمنه دم وراه عبد الله بن مسعود في  
في مصنفيهما وفي غير المصنف نه عليه السلام حبس في ثمنه ساعة من فراقه خلافة  
فثبت بهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم سجن وان لم يكن ذلك في سجن يتخذ لذلك  
وثبت عن عمر انه كان له سجن وانه سجن الخطيئة على الجور وسجن منبها على سوء الخلق  
عن الداريات والمرسلات والنازعات وشبهه من وضربه مرة بعد مرة ونفاه الى العراق  
وقيل الى البصرة وكتب ان لا يجالس احد قال **الحديث** فلو جاءنا ونحن نأبى لنقرضا  
عنه ثم كتبنا يوم موسى الى عمر انه قد حسنت توبته فامر عمر فخلو بينه وبين الناس  
وسجن عثمان صابي بن الحارث وكان من مصومين بني عويم وقناهم حتى مات في السجن  
وسجن علي بن ابي طالب في الكوفة وسجن عبد الله بن الزبير **مسألة** ولما كانت  
حصون مجلس احكام من حبسنا حبسنا لافيه من التقويين عن المقرفين في مصالح المظالم  
لان الحاكم يطلب لغيره المدعي بخاتم او رسول على ما هو مقر في موصفه فيحصل  
لغيره تقوى عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحاكم فقد يكون الحاكم غير صالح للحمي  
في ذلك الوقت وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال موقفا حتى يتفرغ القضاة  
للمضل بينه وبين غيره **فصل** وفي كفاية الاصل بحبس في المدة ثم واقل من  
ذلك وفي كتاب النكقات لشمس الامية الحلواني بحبس براتق وبحبس في كل  
دين ما ظلا دين لو لد على احد من الابوين او الحبا والمجدة على ان يحبس في نفقه  
الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والعبد المأذون بدين المولى والمولى يحبس بها  
هذا اذا كان المأذون مديونا وفي المكاتب اذا لم يكن لدين من جنس بدل الكتاب  
اما اذا كان من جنس بدل الكتاب فقد ظفر المولى بحبس حقه فيلحقان قصاصا  
**مسألة** الكفيل اذا حبس بحبس المكفول عنه واذا اراد الطالب فهو يلازم  
المكفول عنه ان كانت له كفالة بامره ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان  
رب المال لو اراد ان يحبس الكفيل لم ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس  
الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر ولا يحبس في الحدود والقصاص في من التز  
وفي المنفى حل جرح رجلا هل يحبس حتى يبرأ ان كان الجرح فيه القصاص وان  
ابرأ لم يحبس ويستوثق منه **مسألة** المراه اذا حبست زوجها فقال الزوج  
للقاضي حبسها معي فان في موصفا بحبس في بيت الزوج ونقل عن قاض لا مبر  
انه كان يحبسها في وقت فضائه المصلحة راي في ذلك وهو صيانتها عن الجور  
**فصل** وفي كفاية الاصل لا يعزب المديون ولا يقبل ولا يقيده الا ان يخاف  
منه ولا يجوز ولا يقيم بين يدي صاحب الحق امانه قسرا

بواجب ولا يجزى بجمعه ولا عيد ولا يج ولا صلوه جنازه ولا عياده مريض ولا يجس  
موضع وحسن لا بسطه فرش ولا وطأ ولا يدخل عليه احد ليستأمن به ذكره الله  
وفي الاقضية انه لا يمنع من دخول الجيران واهله عليه لانه يحتاج الى المشورة  
لاجل الدين ولا يمكنون من الملك معه حتى لا يستأمنهم **مسألة** ولو جرح المحبوس  
قال ابو بكر الاسكافي لا يجزى له احكام وفي واقعات الناطقي لو مرض في الحبس  
ولم يجد من يخدمه يجزى من الحبس هكذا روي عن محمد هذا اذا كان الغالب هو  
الهلاك وعن ابي يوسف انه لا يجزى له الهلاك في السجن وغيره سواء الفتوى على  
رواية محمد وانما يطلقه بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطلقه **فصل** فلما احتاج  
الى الجراح يدخل عليه امرته او جاريته حتى يحامها لكونه في موضع لا يطلق عليه احد  
فان لم يجد مكانا خاليا لا يجمع وعن ابي حنيفة انه يمنع من الجراح خلافا لاصل الفتوى  
ثم وهل يمنع من الكسب لاختلاف الشيوع فيه والاصح انه يمنع **فصل** ويترك له  
دستان من الثياب وباع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة يباع الكفاية  
ويصرف الباقي الى الدين وعن شرح انه يباع عامة المحبوس وعن ابي يوسف هكذا  
**مسألة** اذا افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضى المبيع لاجل الثمن  
قال وهذا قولهما واما عندنا في حنيفة رحمه الله ولا يبيع المروء ولا المقاربا  
على مسئلة الحجر على الحر ولو قال المديون ابيع عبدي هذا واقضى المدين عنه لا يج  
القاضي ويوجه يومين وثلاثة فان كان له عقار يحبس لبيع ويقضى الدين ان  
كان لا يشترى الا بغير قليل **فصل** اذا حبس القاضى لطلب السائل عن سبيله  
ان كان موصرا ابد الحبس حتى يقضى الدين وان كان مسرا في سبيله وفي كفاية  
الاصل اذا حبس شهرين او ثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان امره مشكلا اما اذا  
كان امره ظاهرا عند الناس وعند القاضي قبل البيعة على ذلك ويجلي سبيله واذا  
كان امره مشكلا هل يقبل البيعة قبل الحبس فيه روايتان يسأل ويقبل البيعة على  
الافلاس قبل الحبس وهو اختيار عامة الشايخ اختلفت الروايات في المدة التي يجوز  
للقاضي ان يسأل بعد الحبس في رواية كتاب الكفالة شهرين وثلاثة كما ذكرنا وفي  
رواية الحسن ابن عبادي والصحاح انه موقوف الى راي القاضي وفي ادب القاضي  
للخصاوان انه لا يراه القاضي يحاخذ رواية الاقل واداره مقتضايا خبر رواية  
الاكثر يسأل اهل الجرح من جيرانه ومن حالطه في المعاملات والواحد يكفي ولا يشترط  
لفظ الشهادة **مسألة** فان اقام المديون البيعة على الافلاس واقام الطالب  
البيعة على اليسار لا يشترط حضرة المدعي وفي فتاوى القاضى الامام واذا سأل  
القاضي عن محبوس بعد مدة فاجاب انه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي ياخذ  
منه كفيلا بنفسه **فصل** ذكر الخصاوان انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا يعلم له مال  
ولا عوصا من المروءين يجزى بذلك عن حال الفقر عن القاضي القاضى ان الشهود  
شهودا مفلسا لا يعلم له مالا يسوى كسوته



في السرو والعلانية **مسألة** فلولا تجزأ عن حاله لكن قال المديون أنا ميسر  
وقال له يا مدين هو ميسر ذكر في التجزأ أنه لا يصدق المديون في أنه ميسر كل  
ما هو بدل مال حصل في يده كمن سيع أو فرض وكذا في كل دين وجب بعبده والنز  
كالكناله والمهر وفي الجاسع الصغير للصديق لا يصدق في أنه ميسر في المهر  
المجدل ما في المهر الموجد فيصدق **مسألة** وبه لا بد من إذا ادعى أنه لا لا بد من  
أقام المديون البينة على الإفلاس بحيث عدا في حقيقته وعند ما لا يحلف بآ  
على الإفلاس لا يتحقق عدا في حقيقته وعند ما يتحقق **فصل في الملازمة**  
وفي الأقضية ما يجوز بعد ما أخرج يلازمة المدعي وكيفية الملازمة أن يرد  
معه أيادار ولا يبارقة ولا يلازمة في موضع معين لأن جبر في التمسك  
إذا طلب من القاضي أن يأخذ من المدعي عليه كفيلا أو في المدعي عليه أعطاه الكفو  
فالتاضي أو المدعي يلازمته ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط أو غدا الأنا  
أعطاه المدعي هذا أو عدم موضعها للغايط وإن كان المديون يمكنه العمل ولا يمنع  
اللزوم بأن كان علاستق له أن يلازمه إذا أعطاه نفقة ونفقة عياله  
فحينئذ لم أن يمنعه من العمل ولأن يلازمه بنيابه وأجيره أو غلامه فلولا  
المديون لئلا أريد ملازمة الغلام ولا اجلس الأسج المدعي له ذلك **فروع**  
وليس الطالب أن يقيم اللزوم في الشمس أو على الثلج أو في موضع يصير فلو كان  
الغريم اجسني وفي الغريم الملازمة يلازمه **فصل** وأما ملازمة  
المراة فيأمر المدعي براءة تلامزها فإن لم يجد امرأة أنشأ جعلها في بيت مع  
أمرأة وهو على بابها أو المرأة في بيت نفسها وهو على بابها هذا في المشتق وما بعد  
في الأقضية **فصل في بيان المشروع من الحبس** اعلم أن المشروع  
من الحبس ثمانية أقسام الأول حبس الجاني لغريمه الجاني عليه حفظا لحال النقا  
الثاني حبس لابق الثالث حبس الممتنع من دفع الحق الجأرا ليدل الرابع حبس من أجل  
أمر في العسر والبسر اختيارا لحاله فإن ظهر حاله حكم عليه بموجبه عتلا أو بغيره أقدم  
أمر في الخامس حبس الجاني لغريمه أو عمن معاصيه السادس حبس من  
استنع من الضر والواجب لزمه لا بد من النيابة كحبس من أسلم على اثنين أو على  
عشر سنوه أو أمره وأبنتها واستنع من التقيين السابع حبس من أقر بجور  
أو في الذمة واستنع من يقينه بنجيه حتى يمينه فيقول للمقر به هذا الثوب يا دهن  
الدابة أو الشئ الذي أقرت به في ذمتي هو دينار أو ثوب حبس الممتنع من جواسه  
تتأ قال بعضهم وما عدا هذه الثمانية لا يجوز الحبس فيه ويراجع على ما ذكره قسم  
تاسع وهو المتدا عافيه وذلك إذا ادعى رجلا أن تكاح امرأة فأنها توفقه في التكاح  
حتى يتبين وجه الحق في ذلك وتكون المرأة عند امرأة صالحه أن أمكن والإفلاس  
وهو قسم عاشر وهو من حبس اختيارا لما ينسب إليه من السرقة والنسار ولا يجوز  
الحبس في الإثم إلا ما ذكرناه من حيث فانه مثل أن يمتنع من دفع الدين ويخون في حاله

فانا نأخذ منه مقدارا لدين ولا يجوز لنا حبسه فان في حبسه استمرار بظلمه  
ودوام المنكر في المثل ومنع هو مع إمكان أن لا يبقى من ذلك **كيف سؤال**  
كيف يحل في الحبس من امتنع من دفع درهم وجب عليه وجزأ عن أخذه منه لأنها  
عقوبة عظيمة في جنابة حقير وقواعد الشرع تقتضي تقدير العقوبات بتدرج الجنابة  
**جواب** أنها عقوبة صغيرة بان جنابة صغيرة فلم تخالف القواعد فانه في كل ساعة  
يمنع من الحق عامر فيقابل في كل ساعة من ساعات الامتناع ساعة من ساعات  
الحبس فهي جنابات وعقوبات متكررة متعاقبة فانه دفع السؤال ولم يخالف القواعد  
وقد جابطها عقوبة عظيمة في مقابل جنابة عظيمة فان سطل الفنى فلم والأمر  
على الظلم والتمادي عليه جنابة عظيمة فاستحق ذلك والنظام أحق أن يحمل عليه  
**فصل في التقيين** ومن السياسة الشرعية القضاء بتقديرات الصانع وبهمهم الأكبر  
المشترك من يستحق الأمر بعلمه وما هلك في يده من غير منعه فلا ضمان عليه في قول  
أبي حنيفة وزفر والحسن وهو القياس وقال هو مضمون عليه الأمر بشئ غالب  
فيحفظ منه كالحريق الغالب والعدو المكابر وهذا استحسان وعند أبي حنيفة  
الأخير المشترك إنما لا يضمن إذا لم يشترط عليه الضمان أما إذا شرط يضمن  
ما فيه الخلاف في محل هو اليقين من هذا **مسألة** وما هلك في يد صاحبه بدو وضع  
الأخر فلا ضمان عليه في قولهم نحو أن كان صاحب المتاع راكبا في السفينة أو على  
الدابة التي عليها الحمل فغبط لأنه إذا كان راكبا وحده فالمتاع في يده وإن كان  
راكبا مع المكاري أو قايدين أو سائقين فكل لا يملك إلا ما يملكه من حيث اليد  
المالك بالكلية ولم يزل فلم يكن الحمل مضمونا باليد والفعل وأما ما هلك في يد المالك  
يضع الأجير إن جنى السفينة غدا للملاح أو انقطع جملها أو عثر الدابة من سوق  
المكاري أو عثر الجمل فهو ضار قال في شرح التجريد لأنه ضمان استهلال فلا يفرق  
بينهما إذا كان في يده أو في غير يده **مسألة** عن أبي يوسف إذا سرق المتاع من  
رأس الحال ورب المتاع معه فلا ضمان عليه لأنه لم يوجد من حال صنع والمتاع  
ليس في يده لأنه في يده ما كره إذا كان معه **فروع** لو كان الطعام السيفتين ميرا  
معا وجسهما معا ورب المتاع في أحدهما فلا ضمان على الملاح فيما هلك بغير  
صنعه لأن المتاع في يد المالك سواء كانت مرقونتين أو لا وكذا الحال إذا كان عليها  
الجمول وربما لم يزل على يمين فلا ضمان على الجال لما بيننا وعن أبي يوسف في الحال  
ورب المتاع إذا حملاه ليضعاه على رأس الحال فوقع وهلك فلا ضمان على الحال  
ولم يزل البيت صاحبه ثم أنزله وصاحبه لمتاع من رأسه فوقع ما بين يدها وملك  
الحال ضار في قول أبي يوسف وهو قول محمد الأول ثم رجع وقال لا ضمان على  
الحال **فصل في الصانع التي تضمن ما في يده** اعلم أن الأصحاب  
أجازوا يضمن الأجر بالوقت دون العمل ولا يجوز أن يضمن ثمنه وبغير إذن من  
صاحبه فهو معفى الخاص والقسم الأول وهو الأول  
ذلك لأنه لا



ان يعلمه ولغيره ولا ضمان على اجير لو حيد فيما اهلك في يده من غير ضيقه بالاجماع  
اما عندنا في حقيقه فظاهر **مسئله** وانما عندنا في حقيقه فظاهر **مسئله** وانما عندنا في حقيقه فظاهر  
كان احتياطاً كيلا تضيق اموال الناس وهو شرع مغلظ وقد عرفنا السياسة  
به في اول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في اجير لو اهلك من غير ضيقه بالاجماع  
وانما يصح نفسه وما اهلك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعدا لنساده بالاجماع  
وعلى هذا تليق القصار وسائر الصناعات واجرامهم لا ضمان عليهم الا فيما تقدر فيه  
لانهم اجير الواحد والواحد لا يضمن بضيقه الا بضيقه التقديري **فصل** لو  
استاجر انساناً ليزيد في موضع كذا او يجري بمياه فوجد بعضهم ميتاً وجاز  
بالباقي فله من الاجر بحسبه لانه في بعض العقود عليه فيستحق الاجر بحسبه  
قبل هذا اذا كان عياله معلوم **مسئله** ولو استاجر ليزيد بكتابته الى فلان في  
يومه فوجد المكتوب اليه ميتاً فذكر الكتاب فلا اجر له في قوله وقال محمد الاجر  
في الزمان ولو كان مكانه طعاماً فادبه سقط الاجر في قوله انظر تليق في  
شرح التجرى **فصل فيما يضمنه المستاجر ولا يضمنه** استاجر ما يملكه او  
يملكه او استجرها مكان الاكاف لا يضمن ولو استاجر ما يسرع فاكفها باكاف  
لا يركب منها او يسرع لا يضمن مثله فملك من قيمته الدابة ولو استاجر ما يركب  
فاسرعها وركبها من غير ان يستأجرها ان استاجرها فربطها الى بئر لا يضمن وان استأجر  
ليركبها في المصر كان المستركي من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين  
يركبون عربياً يضمن ولو تكرر ما به ولم يذكر السرع والاكاف وسلمها عرباً يضمن  
هذا او بهذا ان كان مثله يركب بكل واحد منها لا يضمن اذا ركبها هذا او هذا اذا  
اذا ركب من بئر الى بئر **فصل** استاجر دابة ليركبها بنفسه فاركب غيره ضمن  
ولا اجر عليه ولو استاجر ما ليزيد في مكان كذا فذهب الى مكان غيره فملكه  
وهلك فلا اجر عليه ولو ركب واراد في غيره فطقت الدابة بعد بلوغها المقصد  
من ذلك ان يركب يضمن نصف قيمته وعليه الاجر كما لا سوا كان انقل امر خفا ما الاجر  
فلا استيفاء المنفعة واما الضمان فلا انها تلفت بركوب احد ما غير ما ذكر **مسئله**  
اذا كان الرديف مبيتاً يضمن نفسه على الدابة او متاعاً ضمن بقدر ثقله  
كما في ادب القضاء لشمس الامية الحلواني **فصل** ولو اضاف من وجه اخر بان بين  
له طريقاً اخر كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فلما الاجر وفي الفتاوى زاد  
على هذا فقالوا لطريقان فان كانا في السلوك سواء لا يضمن وان كان احدهما  
ابعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن **فصل**  
اختلف اهل العلم في تاديب الراعي الذي اسقط رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الضمان فعدنا ان الراعي الخاص وبه قال سعيد بن المسيب والحنابلة يضمنون  
ومكحول والاوزاعي وبقاوا انما الذي لا يضمن الا ان يفرط او يتيقدي اذا كان  
الراعي لاجل

117  
راعيه فهو عندهم في كل ما كان مشتركاً او غير مشترك لا ضمان عليه الا ان  
يتقصر او يفرط فقله في الواضح **مسئله** وفي الاصل استاجر راعي ليرعى عندهما  
من غير معلوم باجر معلوم فهذا اجير ولو ادعى اجير مشترك الا اذا قال ان لا يرعى  
غنا له معلومة باجر معلوم جاز وهو اجير وحده لانه ارفع العقد على المدعى الا اذا  
قال ويرعى غنم غيره مع غنمي فحينئذ يكون اجير مشترك فلو مات شاة منها لا يضمن  
في الواحد بالاجماع ولا ينقص شيء من الاجر والاجير المشترك يضمن مكان من حنائه  
يده من سوق او سقى ما ان استعمل عليها ففرت وانكسرت وجعلها او دمل بعضها  
بعضاً من سياقة يضمن المشترك لا في الخاص **فصل** لو غلط اقسام الناس هذه الا  
ان كان لا يمكن التمييز من قيمة الاقسام يوم الخلط عندا في حقيقه واختلف  
الشيوع على قولها فالمعتبر يوم الخلط على الصحيح **مسئله** لو نذر شاة فحان  
ان يصنع الباقي لا يضمن في ترك طلبها في الاخرى بالاجماع وكذا في المشترك  
عندنا في حقيقه لانه امين **مسئله** لو اضاف الراعي على الشاة فزجرها لا يضمن كذا  
استحسن بعض الشيوع اذا كان بحيث يحقق موتها اما اذا كان يرمى جوارها ذكر  
مدى الشهيد في وقاية في الباب الاول من الشركة ان من ذبح شاة انساناً لآخر  
حياتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا وقرئ بين الاجنبي والراعي والنفقة  
سوى فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقار هو الصحيح فاما الحمار  
والبغل فلا يذبح وكذا الفرس عندنا في حقيقه **فصل** لو اختلفنا قال الراعي  
خفت الموت فزجتها وانكر المالك فالقول قول المالك **فصل** وفي المحيط اذا  
خلف الراعي فزجها في غير المكان الذي امره فطقت فلا اية وان سلمت الغنم  
فالمقياس ان الاجر وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلفنا في مكان المدعى فالقول  
قول المدعى **فصل** رجل سلم بقرة لرجل يربعها فاجازت الليله فزعم انه  
ادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في هذا  
ان كان اهل القرية رضوا بان ياتوا بالبقر القرية ولم يكنوا ان يدخل كل بقرة  
في منزل صاحبها القول قول الراعي في قد جئت بالبقره الى القرية مع يمينه فان  
خلف يري وان ابي يضمن **مسئله** اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فذهب  
منها بقرة لا يضمن وكل واحد منهما معين في رعيته كذا قال الفقيه ابو الليث  
الاجير المشترك حيث يضمن عند ما وفرع المسئلة في مجموع النوازل كذا لو كان نوبه  
احدهم فلم يذهب هو لكن استاجر رجلاً ليحفظها فخرج الباقون الى المغارة ثم  
رجع الى الاكل فصاعت بقرة منها يظن ان ضاعت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن وان  
ضاعت قبل ان يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بالان لان يحفظ باجره  
**فصل** على البقر اذا دخل القرية في سكه ورس كل بقرة في سكه فادخل كل بقرة  
في سكه صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كانت لكذا كذا وقد كان غنم  
فكذلك ففعل هذا الراعي كذا فضاقت بقرة فبما



الدبر حتى لا ضمان عليه اذا المعروف كالمشقة **مسئله** راعى لاهل قرية ولم راعى  
بالاشجار لا يمكنه ان ينظر الى كل بقعة فضاغت بقره لا يضمن **مسئله** بقرة مرت على قعر  
ندخلت رجلها في نبقها فانكسرت او دخلت الماء عيقا والراعي لم يسمع وهو لم يسمعها  
ضمن اذا امكنه صونها **فصل** راعى المراك اذا تفرق ركه فوقع في عنقها فجذ  
فانت فاشتمهم على انه لا يضمن على كل حال **مسئله** واذا شرط الراعي ان مات ياقربتها  
والامر وضام ليس عليه الا تيان بالمسنة ولا يضمن هذا الشرط **فصل ضمان**  
**النصار** وفي الاصل اذا اهلك الثوب عندا القصار بعذر المنيغ من العمل لا اجر له  
لانه لم يسلم العمل وفي التجريد مثله عن محمد في الخياط اذا اخطأ باجر ففتقه رجل  
قتل ان يضمن ربه لثوب فلا اجر له لان المعقود هلك قبل التسليم فسقط  
البذل كما في البيع انتهى **مسئله** في الخلاصة ولا يضمن الثوبان هلاك بغير فعله  
عند اي حيفه قال يجمع من الباقيين منهم طاور وسروج واحد وبعض المالك الآخر  
يقولها احتشاما لقول عمر وبعضهم انقوا بالصالح عملا بالعولين منهم الا واجتهد  
وايمه فزعاه على هذا وعن الدين الكندي كان يفتي بجواز الصلح وظهير الدين كان  
يقول بوجوب حيفه فقلت بوجوب ما من قال بالصالح فرجعت هذا ثم عند ما انشأ  
المالك حيفه مقصودا واعطاه الامر وانشأ غير مقصود ولا اجر له فان هلك  
بدق القصار وقصره يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف البراغ والقصار **مسئله**  
على ما بين **مسئله** دفع الثوب الى القصار وقال له اقصره ولا تضع عن يديك  
حتى تفرغ منه فهذا ليس بشئ وكذا المشرط عليه ان يقصر اليوم او غدا فلم يفعل  
وطالبه صاحب الثوب حتى سرق لا يضمن وفي المحيط سئل الاورنجي عن  
دفع ثوبه الى القصار ليقصره اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن **مسئله** لو خفف  
القصار الثوب على جيل فمات به حمولة فخرقه فلا ضمان عليه وانما الضمان على  
سابق الحولة لان الفساد يحصل بسوقه وانما مقيد بشرط السلامة واقاوطي  
تليد الاجر المشترك على ثوب من القصار فخرقه ضمن لانه غير مأذون في الوطى ولو  
وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ ودونه وكذا لو  
التليد ثوبا فانقلبته لمدقه من يده فخرقه ثوب من القصار فالضمان على  
الاستاذ التجريد **فصل في ضمان الحمار والبزاع** اذا اجم الحمار او بزاع البيطار او  
الحنان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع النعل فان جاوز  
فقط الحشفه ذكر في النوازل انه مات فعليه نصف بدل القصر فابرا فكل بدل  
النفس لانه مات بجر حين وهما ماذون في احدهما وفي زيادات شرح الطحاوي فعليه  
القصار ولو قطع بعض الحشفه لا ضمان عليه ولم يذكر ما اذا يجر عليه وفي المحيط  
العز في كتابه لزيادات يجب حكمة عدل **مسئله** الكحال اذا اصابه لدوى في غير  
رجل فذهب نواه لا يضمن كالحنان الا اذا غلط فان قال جلا انه ليس اهل وهذا  
من عرف فعله لان هواصل لا يضمن فان كان في جانب الكحال واحدا

وفي الكحال لا ضمانان ضمن **مسئله** حمار قال الاعزان في عينك ناخفه لو لم يجر عيت  
عينك فقال انا انيله عنك فقطع الحمار بحماره وعوليس مجاذق في هذه  
فميت عبرا لرجل يرميه نصفه لديره انظر المسية **مسئله** سئل عن الامير الحلي عن صبيبة  
سقطت من السطح فانفتح راسها فقال كبير من الجراحين ان شققتم راسها تموت فقال  
واحد منهم ان لم تشققوه اليوم وانا اشقه وابوبها فشقته ثم ماتت بعد يوم او يومين  
هل يضمن قتال ملتيام قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا  
خارج الوسم فقتلها لما اذا نوى كسبا على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف  
عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو قال هذا الجراح ان مات فاناضا من مل يضمن  
قال لا **مسئله** وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكمال داوي بشرط الابد  
البصر فذهب لا يضمن **مسئله** وفي اجارات الاسل لو امر حمارا ان يقتلع سنه فقتل  
ثم اختلعا فقال امركت ان تقتلع غير هذا السن فقال الجاح امرتني بقتلع هذا فقال  
قول الامر وانما لتاخي لصدر الشهيد في شرحه ان على الاعراض ادعى القاطع الا ان  
يما قطع وانكر الاذن في ذلك انظر البغية واليه اشار في مرجع القوي وعلل بان  
الاذن يستقار من جهته **مسئله** وسئل صاحب المحيط عن فساد جاء اليه غلام وكان  
انصدي فقصده فصدرا معتادا فمات به قال يضمن قيمة الفق وتكون على عاقلة  
المضاد لانه خطا وكذا الصبي يجب على عاقلة المضاد وسئل عن فساد نايما وتركه  
حتى مات بسبب لانه قال يقاد منه **فصل** ومن الافعال الموجبة الضمان ذكر  
في الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب الصبي او العبد للتعليم فمات ان كان  
بغير اذن الاب او الوصي ضمن ولو كان باذن الاب او الوصي لا يضمن ولو ضرب الاب  
فمات ضمن وكذا الوصي لان الاب يضره لنفسه لان منفعة ضربه عابدا ليه بخلاف  
المعلم فانه ضربه باذن من له الولاية وكذا الرجل لو ضرب زوجته وفي البيوت في  
الامان اذا ضرب الابن فمات لا يرث منه عند اي حيفه رحمه الله وعند اي يفسد  
لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عند **مسئله** في ضمان الصانع قال في الا  
دفع الى صانع ليصنع سوارا منسوجا والنسيج لا يملكه بل لصانع هذا الصانع فالح  
الذهب ودفعه الى من ينسجه فخرقه من الكمال لو دفع الصانع الاول بلا اذن  
المالك ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا تليده ضمن ايها شاء عندهما وعند اي  
حيفه رحمه الله يضمن الاول واما الكافور سرق من يده عام العمل لا يضمن لانه  
لما فرغ صار مودعا فاما مادام في العمل كان يده ضمان لقصره بلا اذن مالكة  
وعند اي حيفه مودع المودع لا يضمن بالم يتصرف في اوديعه بلا اذن زها  
**مسئله** في ضمان الملاح غرقا السفينة فلو فرج اصحابها او موع او جمل  
صدها بلامد ملاح وفعله فلا شيء عليه باتفاق وان بفعله فلو خالفه ان جاوز  
المادة ضمن اجماعا وكذا لو لم يجاوز عندنا الملاح **مسئله** واذا غطها الماء فاضهد  
المستاع فان كان بفعله ويده ضمن عندنا وان كان بلامه ضمن عندنا لا عند



حينئذ لو امكن التجرد لا يبرأ وفاقا وهذا كله لو لم يكن ربك متاعا او وكيله والشيء  
فلو كان فلا ضمان وقد بينهما على شئ من ذلك فيما سبق **فصل في ضمان الاسكان**  
اخذ حنفا ليعمله فلبسه ضمن له لو نزع **فزع** خرج الى القرية فخرق موضع خفاجر  
في دار فضاغ وانظرها في ضمان المودع **مسئله** دفع جلدك الى لبحر زهر خفا وسمى  
الاجر والتدبر والصنفه فاتي به فان وافقها امر بلا ضمان واما الكه بقبول بلا ضمان  
ولو خالفه من قيمته جلد له او اخذ الخلف واعطاه اجرة **مسئله** **فصل في ضمان**  
**الحياط والشد** جل قال للحياط انظر الى هذا الثوب ان كان في يمينك فاقطعه بدم  
وخطه فقطعه ثم قال انه لا يكتفيك يمين الثوب ولو قال انظر الى يميني فاقطع  
فقال نعم فاقطعه فقطعه ثم قال لا يكتفيك لا يميني قال في الحياط ولو قال  
اقطعه اذن فلما قطعه اذا لا يكتفي به لذكر هذه المسئلة في الكتاب وعلى غير القية  
اي بكر البجلي انه قال يضمن **مسئله** دفع الميرثيا ليعطيه ثوبا فاقطعه بدمه  
وعلم منه ما اكل كثيره **مسئله** لو قال اقطع حتى يصيب لقدم اجعل كره خمسة  
اشبار وعمره كذا فجاء به ناقصا فلو كان قد راسع ونحوه فليس يضمن فلو اكثر  
منه فله تقسيمه كذا في المنتقى واخلاصه **مسئله** سباع تنج الثوب وجأ به  
ليأخذ الاجر فقال له صاحب الثوب اسكه حتى افرغ من العمل فاوفيك الاجر  
فاخذ انسانا الثوب من المنسج في الرحمة وذهب لا يجلو اما ان كان بحال المواضع  
فقاصل الثوب منه لا يضمنه عنه او يضمنه ان كان بحال لا يضمنه لا يجلو اما ان كان  
له امسكه على وجهه المرام على وجه الامانة فان كان الاول بهلك الثوب بالاجر  
كان على وجه الامانة بحال الاجر ولا شئ على كذا ان كان في البداية لورج صاحب  
الثوب ان يذهب الثوب لم يكن كالحائك بدعه فلذلك ترك صاحب الثوب الثوب عنه  
اختلف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اصطالحا على شخص  
والنسيج اذا امسك الثوب وتعلق به لثوب به لياخذ ثمنه كالحائك قد  
الثوب فخرق الثوب في يده لا يضمن الحائك ولو خرقت من مدها ضمن نصف  
الثوب نظرا لمجموع النوازل **مسئله** ولو سلم عزلا الى حائك لينجه سبعا في ابع  
فعل اكبر من ذلك او اصغر وهو باختيار ان شاء ضمنه مثل عزله وان شاء اخذه و  
اعطاه الاجر الا في القصاص فانه يعطيه من الاجر بحسبه لانه واقعه في الاصل  
وخالفه في الوصف نظرا لما في شرح التجريد **فزع** ولو دفع الى حائك عن لاول  
ان يزيد من عنده رطلا فقال لزيد وانكر ربك الثوب فالتزمه بغير عينية على  
علمه لان الحائك مدعى عليه زياده غزل وهو يكره انما يخلف على علمه لانه يخلف  
على فضل غيره وكذا اذا كان الثوب مستهلكا **فصل في ضمان الحداد**  
دفع الميرثي ثوبا ليعمله عينه باجل فجاء به على امر به امر الكه بلا خيار ولو خالفه  
جنسا بان امره بقدره يصنع قدره ما يصنع لكره الخطب بخير الكه  
ارتقاء

فانما تضمنه ان يضمنه رطله الكه وبسبب

ساعة **مسئله** الحداد اذا اخرج الحديد من كبر وذلك في جانبيه فوضعه على  
الولة وضربها بطرقه فخرج شررها الى طريق العامة فاحرق رجل او فقت  
عينه فدينه ولو احرقت شرها فاصاب جناب فهو **فصل في ضمان الحماي**  
وفي الاصل جل لبس ثوبا بمرأى عين الحماي منه ثوبه فانما هو ثوب الغير ضمن  
الاصح وفي ودعية النوازل اذا وضع الثوب بمراوده غير الحمام ان لم يكن للحماي ثوبا  
ضمن وان كان لا يضمن الا اذا اضطر على استحقاق صاحب الحمام وان قال لصاحب الحمام  
اي اضع هذه الثياب فحينئذ صار مودعا وقوله يضمن يعني ما يضمن المودع قال  
في المحيط والمنتقى على قول **بي حقيقه** ان المياهي لا يضمن الا بما يضمن المودع  
ولو دفع الى صاحب الحمام واستاجرته بشرطه عليها الضمان اذا ائلف قال الفقيه  
ابو بكر يضمن الحماي اجماعا مكان يقول انما لا يجب عليه الضمان عند ائلفه  
اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر سوي بينهما وكان يقول بعد الضمان  
ربه اخذ ابو الليث **مسئله** دخل رجل الحمام وقال للحماي احفظ الثياب فخرج قال  
بجد ثيابه فلو اقر الحماي ان غيره دفعها وهو راء ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم  
ينع القاصد ولو اقر في رايه اقراره رفع ثيابه لا في ظننتان الراجع ان لا يضمن  
اذا لم يترك الحفظ لما ظن ان الراجع هو ولو سرق وهو لا يعلم به ببراءه لو لم يذهب  
عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول لكل انظر تمام ذلك في الدرر **فزع** نزع  
بجهد الحماي فخرج فوجد الحماي نائما ولم يجد ثوبه فان نام قاعدا فلا ضمان  
وان نام مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل يضمن وقيل لا اذ نوم المستجير  
والمودع عند الامانة مضطجعا حفظا عاده انظر التحصيل **مسئله** في النوازل  
دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ من الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على  
صاحبه الحمام ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك  
يضمن في قوله جميعا **فصل في ضمان الوحيه للضمان** اذا اقد نار في  
اكنه في يوم ريح لاهراق الحشيش فنقدت الى كرس جاره فاحرقه يضمن ان  
كانت اريج تهبل الى جانب الكرس ولا فلا قاله صاحب المحيط **مسئله** رجل اوقد  
النار في طريق الجارة ثم جارت الريح قلبتها الى دار قوم فاحرقها لا يضمن هكنا  
في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استاجر دارضا فاحرق  
الحصايد فاحرق كرس غيره لا يضمن قاله السرخسي يضمن في يوم الريح **مسئله**  
قال القاضي عبد الجبار ما بين شريكين لاحد ما فيها انعام باذن شريكه واذن  
رجل بالسكنى ضكن واوقد فيها نارا فاحرق الدار والانعام فليضمنه الا انعام  
كاس والابعداد المعتاد قلت هكنا وجدة مكتوب لكن نقيده بالابعداد  
وقع في شبهه فيه قال في نوادر سيف الدين في المصالح الظاهر ان لا يبعد المعتاد  
وجوب الضمان لان احدا الشريكين لا يملك سكان الغير في المار المستركه فاذا لم  
يجمع اسكان لم يضمن لما مور بالسكنى ما مور بانه ١٠١



وان كان معناه الا انه متقد في الابتداء في ملكا الغير **مسئله** امرت كلا او حصيد  
في ارضه فذهب النار عينا وشكلا و امرت شيئا لغيره لم يضمن ذكره مطلقا وفي  
فتاوى المشي رجل او قدر النار في ملك غيره بغير اذنه فقد رتبنا النار الى كدس  
حفظه او شيئا اخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولو امرت شيئا في المكان الذي  
او قدر ضمن كذا ذكره مجد الايمه الترخا في **فتواه فرع** لو مر بنا في ملكه وملك غيره  
فوقعت شراره في نار على ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لان لم يتصل بين محل  
النار والوقوع على الثوب واسطه ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر  
من النار فالقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في  
النوار لسعدي يوسف وقال بعض الحكماء ان مر بالنار في موضع لم يضمن  
فوقعت شراره في ملك انسان وطها لا يضمن وان لم يكن له حق المرو في ذلك الموضع  
فالجواب على التفصيل ان وقعت منه شراره يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وعليه  
الفتوى **مسئله** حمل قطنا الى النذاف فلقته امراره في السكه تحت قبست من النار  
فاخذت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والاعتقاد كان  
هو التي مشت الى القطن ضمت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن **مسئله**  
رجلان كانا يدبجان جلوقا في حانوت واحد فاذا باحدهما شحا في رجل نجاش  
فصب فيه ماء ليسكن فالتبت الشحم واصاب لسقف فاحرق متاع صاحبه واسقت  
جيرانه لم يضمن **فصل** ومن سائل العنان صبيح ثلاث سنين وحق الحفظ  
للأم تخرجت وترك الصبي فوقع في النار فضمن الام كذا قاله شرف لا يملكه وقال  
في المحيط لا يضمن بنت سبع سنين **مسئله** قال السمرقندي في مجموع امراره فصر  
احيانا فحتاج الى حفظها لئلا تقع في الماء او نار وهي في مثل الاربع فمليها حفظها  
وان لم يحفظها حقا لقت نفسها في نار عند الصرع فملى الزوج ضمان وكذا الصغيره  
التي تحتاج الى الحفظ وهي سلمه الى الزوج وان لم يحفظها وضمها فضمن **مسئله**  
قال شرف الايمه المكي معلم بصبه لتي بنار بغير اذن ايها فاحرقت يضمن ان كان  
صغيرا عند امراره وقالت لها في حبل حجر داري حتى ارجع فذهبت المرأة الى شيا  
وتركت فوق الصغيره في النار فعليها الدية للام وسابا لورثه ان كان ممن لا يحفظ  
نفسه **فرع** قال في المحيط او دعت صبيه فوقعت في النار مات فان غابت عن  
بصر ضمت والا فلا قال ابو الفضل في صغيرين يلعبان فصرع احدهما صاحبه فملى  
لخذه ولم يجز حتى لا يمكنه المشي فملى اقربا الصبي من جهة ابيه حسماية دينار **مسئله**  
قال ابو بكر في النوار لصبيا يرمون لعبا فاصابهم احدهم عين امراره وهو ابن  
سبع سنين ونحوه وفي فتاوى اللؤلؤ الحم والراي بن حسن نشر الدية في  
ولا شئ على الاب وان لم يكن له مال فنظره الى ميسره قال ابو الليث وانما وجه الدية  
في مال الصبي لانه لا يرى للجم عاقله قال واما اذا كان للصبي عاقله وثبت له اليه  
فملى عاقله ولو شفع الصبيان او اقرا الصبي لم يجز على احد شئ **فرع** تنوع سلكه

112  
امراه فتجنن يوما وتفق يوما بحكومة عدل **فصل** وضع شيئا على طريق العامه  
فتعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشئ من غير قصد منه يضمن هو والعصم قاله  
التاخي برب **فرع** قال التاخي عبد الجبار والعلل الترخا في وضع زقا في الطريق  
فتعثر به انسان فسقطه يضمن ان كان وضعه بعذر والا فلا قال في المحيط ان تعثر  
حين عشر عليه يضمن الا فلا **فصل** في ضمان القاييد والراكب والقاييد  
**والسائق والاشهم** اذا سار في الطريق فاوطا دابة رجلا يدها او رجلها او كرت  
او صدمت فهو ضمان وكذلك السائق والراكب والمردف سواء كان لاسير الدابة  
مضافا الى الراكب **مسئله** وفي نزع الطحاوي كانت الدابة وعليها رجل فتعثر بها  
فالقت الراكب ان كان التعثر ياذنه لا يجب على الناخش شي وان كان بغير اذنه فعليه  
كالديرة وان ضربت الناخش فملى فدمه **مسئله** العباد والشار من حواف  
الدواب والحصى الصغار المرتفعه من سايك اذا اقلعت لا يضمن لانه لا يمكن  
عنه بخلاف الحصى الكبار لان الاحتراز عنهما ممكن لانه ينشأ من تقصيف صاحب الدابة  
**مسئله** ولو تعثر الدابة برجلها وهي تشي او بين يديها فلا ضمان على الراكب لانه لا يمكن  
الاحتراز عن ذلك حاله السير وكذا ما عبط يولها وروثها حال سيرها وكذا على  
القاييد والسائق **مسئله** لو وقعها صاحبها في الطريق فملى فملى الرجال والذئب  
لان الايقاف غير مطلقا في الطريق فصار متقدما في الايقاف فيضمن ما تولد منه  
**فرع** رجل واقف دابة على باب المسجد فان كان الامام جعل للمسلمين عند باب المسجد  
سرقا يوقنون فيه دوابهم فلا ضمان عليه فيما اساب في وقوفها **فرع** ولو ساقها  
في هذا الموقف وقادها وهو ضارف وكذلك اذا فعل الامام في الطريق امام المشرك  
وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد اذن الامام فيه بمنزلة سوقا حبل والدواب فلا ضمان  
على واقف الدابة فيما كان من تحته ذئب ورجل وبول او لعاب وكذلك اذا كان  
راكبا عليها واقفا فلا ضمان لان القود والسوق والسير كان ثابتا قبل حمل  
الامام فلا يورث اذا الامام وعدمه بل يبقى مقيدا على حاله بشرط السلامة وكذلك  
الغلات من الارض اذا وقف فيها وابته وكذلك طريق مكة اذا كان وقوفه في غير  
الحج لانه بمنزلة الغلاء من الارض وان وقف في الحج فهو كالوقوف في الطريق  
وان كان سائرا في هذا الموضع فهو ضارف لما بينا **مسئله** لو كان في ملكه كلب عقور  
فغقر انسانا فلا ضمان لافضل الكلب عند الحد يثا الجاهجيار ولو اغمرى كلبا حتى  
عض رجلا لا يضمن كذا لو ارسل بازيا وعند يديه يوسف يضمن سواء كان قابضا او  
اولا يوقوده ولا يسوقه كما اذا ارسل به يديه وعند محمد ان كان سابقا او قابضا  
يضمن وان لم يكن لادبه اضلا الطحاوي والفقهاء ابو الليث كان يعني بقول اب  
يوسف وهذا اختيارنا في طائفة وقال الصمد الشهيدي وفي الزيارات اشار الى ذلك  
وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معطلا لا ضمان له كون هو سابقا له  
ويضمن مطلقا وفي غير العلم بشرط السبق



تطاردنا او طاه اوله او اخره فهو ضار في كذا اذا صدر منه انسان فقتله لانه  
مسبب في تلفه بتقريب الدابة اليه وان كان معه سابق فالضمان عليها لانها  
استركا في السبب وكذا لو كان رجلا كان يتود قفازا واخر من خلف  
القطار يسوقه وعلى الابل قوم في المحامل ينالون وغيرهم فقتل بغير انسانا  
فقتله فالدمية على عاتقه القاتل والسابق والراكب على ذلك البعير والراكب  
الذين قد ارام البعير على عواقلهم على عددا لروايتهم يشتركون في السبب والكل  
على اركب البعير الذي وعلى خاصه **مسئله** ولو قاتل انسان اعنى فوطى الاعلى  
انسانا فقتله كالا بول للثبتي لا يجب على القاتل شي من الاضياع ومن شئ  
التجريد ومن الخلاصه **فصل في ضمان ما افسد المواشي** قال ابو يوسف لبي  
جاني الصغير راع سأل الغنم من الراعي الخاص والمشتري لبيعتها في ضيعته  
كما هو المعتاد فقتل وبيتها فيه ونام ونفست الغنم في زرع جاره والضمان على  
الراعي الجاهل **مسئله** قال برهان الدين صاحب المحيط ربط كبشا على طريق القلعة  
فاشهر عليه فلم ينقله حتى نطح سببا وكسرت فيه بعض **فروع** رجل دخل غنما  
او ثورا او حملا كرا او بستانا او ارضا فافسد ما فيها من ارضها ما يسوقها فهو  
ضار بالافسد وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يسبقها على قيا  
**مسئله** البعير المتعلم وفي غضب المتأوي اذا وجد بقره في زرع فاجتر صاحبها  
ليخرجها فخرجها صاحبها فافسد الدابة الزرع عند الاخراج ان اخرج لا يضمن  
ولو لم يات به في الزرع ولم يجره بالاجراع يضمن وان اضره حين اخرج لا يضمن ولو لم  
يجتر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخرجها من الزرع فجاء ديبا فاكلها في غضب  
المتأوي ان لا يضمن وفي غضب المتأوي المختار ما قاله اكثر الشيوخ ان اخرجها  
او ساقها ضمن وان اخرجها ولم يسبقها لا يضمن **مسئله** رجل دخل دابة في دار رجل  
فاخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن كما في الزرع **مسئله** الراعي اذا وجد في  
السرع بقره فطرد ما يخرج لا يضمن ولو وجد في رباط دابة فخرجها فاكلها  
او ضاعقت ضمن قيمتها **فروع** رجل في كرمه او زرع دابة وقد افسدت زرع  
فهلك ضمن صاحب الكرم **مسئله** استهلك عجول غيره فيسر لبن امه يضمن نقصان  
البقر ووقع في باب التسيب في المتلف من القيمة غضب عولا فالتلفه حتى يفسد  
امه يضمن العجول دون نقصان البقر **فصل في الجناية على الدواب** ساءة  
لنصاب فقيت عينها فقيها ما نقص وفي عين بقر المزارع وجرو من ربيع القيمة  
وكذا في عين حملا والبطل والفرس ربيع القيمة وفي المستحق لا يحمل على ظره ففي عين  
ربيع القيمة وكذلك البقر ولا يحمل عليه لصغره كالمضيل والجحر اذا فقتل  
واحد فقيها ربيع القيمة وفي مجموع المواشي لا حاجة كاستاة وفيها ما نقصها  
ولو قطع احد قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها ذكر السر حسي في غضب لاصل وفي غضب  
المتأوي ان لم

فيه بعد قطع اليدان ساءر سلما ليه وضمن القيمة وان ساء امسكه وضمن الجحشا  
ما نقصه وفي المفقود عنك حيفه وجماله اذا استهلك حملا لغيره وبطله يقطع  
يده او رجله او يذبحه ان ساء صاحبه ضمنه قيمته وسلما ليه وان ساء حسيه ولا يضمن  
شيا وعليه الفتوى ولو ضرب رجل حملا احمى صار ارحم فهو كما لقطع **مسئله** ولو قطع  
لسان الغر يلزمه كمال القيمة لغوات الاعتلاف نظر القنية **فصل في ضمان من وضع**  
**نيران الطريق** اذا حفر بئر في طريق المسلمين فوقع فيه رجل ومات واصابه جنابه  
فيما دون النفر بسقوطه فهو ضامن للجناية حيا كان الحافر او ميتا ولو كان  
الحافر عبدا فاجنابه كلها في رقبته ويخاطب المولى بالدفع والعداء بجميع الارش  
ولو حفر بيرا في الطريق فجاء فحفر في اسفلها ثم وقع فيها انسان فالضمان على  
الاول دون الكا وهذا قياسا ربه ناخذ **فروع** لو وسع رجل راسها فان كان  
وسع قدمه في حفرة ما الضمان عليها بضمان وان وسع للثاني كثيرا حتى صار  
وضع القدم في حفرة الشكا دون الاول فالضمان على الشكا **فروع** ولو عثر بقر فوقع  
في البير فان كان الحفر وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحفر وان  
لم يضعه احد وهو محل المسيل فالضمان على الحافر **مسئله** لو استاجر انسانا ليجر  
في الطريق فان كان في فناء المستاجر فالضمان عليه دون الاجير وان لم يكن في فناء  
فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون الامر وان لم يعلم فالضمان على الامر  
**فصل** استاجر اربعة نفر يجزون له بيوتا فوكت عليهم من خمرهم مات احد منهم فمات  
كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهو الربع ولو وقع رجل في بئر فقتل باخر وقل  
الثاني بذلك فوققوا واثقا فان عرف حال موتهم بان اخرج احيا فاجزوا وهذا  
على تسعة اوجه اما الاول ان عرف ان مات بوقوعه فالضمان على الحافر فان مات  
بوقوع الكا عليه فدمه هدر وان مات بوقوع الثالث عليه فالضمان على  
الثاني وان مات بوقوع الثاني والثالث فضمنه هدر وضمنه على الشكا  
وان مات بسقوطه ووقع الثاني عليه فالضمان على الحافر وضمنه هدر وان  
كان بسقوطه ووقع الثالث عليه فالضمان على الحافر والضمان على الثاني  
وان مات من كل ذلك فالضمان هدر والثالث على الحافر وثلاثة على الشكا  
واما موت الثاني فان كان بوقوعه في البير فدميته على الاول وان مات بوقوع  
الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقع الثالث فضمنه هدر  
والضمان على الاول واماموت الثالث فله وجه واحد وهو وقوعه في البير  
فدميته على الكا **فصل** وان لم يعرف حال موتهم فالقياس ان دية الاول على  
فرودية الكا على الاول ودية الثالث على الكا وهو قول محمد وفي الاستحسان  
دية الاول اثلاثا على صاحب البير الثلث وعلى الاوسط الثلث والثلث هدر  
ودية الثاني نصفان نصفه هدر ونصفه على الاول ودية الثالث على الكا  
انظر الاضياع **فصل في ضمان ما يحدش الرضا** ينظر طريق الملبس



او قتله او اخرج جناحا ونصب فيه ميرابا او وضع حجر او خشبا او متاعا او بني  
دكانا او صيدا او قد في الطريق لتسريح او من فقد فخره انسان او  
موضعا من يجمع ذلك وما كان من جنابه في بني ادم وبلغ نصف العشر فهو على عاقلة  
وقال ابو حنيفة اذا مشى في الطريق وهو لا يسير سيفا او طيلسانا فسقط  
منه على انسان فقتله او وقع في الطريق فقتله انسان فلا ضمان ولو كان  
حامله لم يحد ث شي من ذلك فهو ضامن وقال محمد اذا البس باليسه الناس فهو  
ضامن بميزله حامل ولو وضع كئاسه في الطريق فقتله انسان ضمن **فروع** في نزع  
الطحاوي اذا اخرج الرجل من داره ميرابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله  
ان اسبابه لطفه لداخل لم يضمن شيئا وان اسبابه لطفه الخارج ضمن وكذا وسطه  
وان اسبابه لطفه فان يضمن المصنف والعتاير ان لا يضمن شيئا **مسئله** وفي الفتاوى  
الصغرى استأجر رجلا ليعزج جناحا في فضاء داره او حافوتها فاحترق ان له حق  
الاشراع في القديم فسقط وقتل انسانا بجمل الضمان على الاجير سواء كان قبل الف  
من البناء او بعد الفراغ ويرجع الاجير على الامر وان علم الاجير ان ليس له حق الاثر  
باحترقه او بغيره احترقه ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير  
ولا يرجع على الامر شيئا واستحسانا وان سقط بعد الفراغ من البناء يرجع استحسانا  
**مسئله** وفي العيون عن محمد بن الهلال بالثلج المروي اذا لقي به انسان او دابة  
ان لم يكن لسكه نافذة لاضمان على الراعي وان كانت نافذة ضمن الراعي قال القتيبي  
ابو الليث لا يجمل الضمان مطلقا نافذة او غير نافذة قال وجواب محمد بن ديارهم  
لان الثلج يقل عن النار ولا يكون **مسئله** لو وضع خبثه في سكه غير نافذة او شرب الماء  
فقطعه انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون اذا رشح  
كل الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان دله لا يضمن قال وعليه الفتوى  
**فروع** لو امر الاجير برب فناء الدكان للامر بما تولد منه يضمن الامر بغير امره ضمن  
الراش ما لو امره بالوصو في الطريق فتوضى فالضمان على المتوضي **مسئله** وفي  
الفتاوى الصغرى رجل امر رجلا بوضع الحجر على الطريق فقطعه الامر ضمن الواجب  
وكذا لو قال لم اشرع جناحا من ذلك او ابن دكانا على بابك فقطعه الامر ضمن انظر  
الايضاح والخلاصة **فصل في الحايط المائل الى الطريق** اذا بناها حايطا  
مائلا الى طلك غير او الى الطريق فهو ضامن لما عطف بسوقه سواء طولا او بقصره  
لا ولو بناه في طلك نفسه فمائل الحايط فان لم يشهد عليه بالنقص حتى سقط فلا ضمان  
عليه ولو شهد عليه بالنقص ثم سقط في مرة يمكنه النقص بعد الاشهاد فهو ضامن  
وان لم يضر في النقص وذهب يطلب من ينفذه فسقط الحايط وتلف به امره  
او متاع فلا ضمان عليه وان كان الميلا الى الطريق صح الاشهاد بمن لا يضر في اهل  
الزمن والاسلام سواء كان يكون بالمتا او سبيبا اذ لم وليه بالجنومه او غير  
اذن له مولاه بالخ اذا تقدم الى صاحب الحايط فقال لا تخاطبك مائل فانه

115  
كناه والاشهاد للغير عن الجور وفي مجموع النوازل لو قال له ينبغي لك ان تهدمه  
لا يكون اشهادا وانما يكون مشورة **فروع** وان كان الميلا الى دار رجل فلا ضمان  
الى صاحب الدار وان كان فيها سكان فلا ضمان اليهم ولو اشهد عليه في الطريق  
استهل من القاتلي ومن شهد عليه اياها فاجله فهو باطل انظر التجريد **فصل**  
**في القضا بنجي الضرر** ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر  
ولا ضرار قال بعضهم يحتمل ان يريد بقوله لا ضرر لا يضر على احد بمعنى انه لا  
يلزمه الضرر عليه ولا يجوز له اضرار غيره وقال بعضهم الاضرار ان تضر نفسك  
لتقربك من غيرك فاذا منع هذا فكيف يمكن تصحيح نفسه باضرار ما لا يضره ويحتمل  
عندك ان يكون بمعنى الاضرار ان يضر احدا جارا من جاره والضرار ان يضر كل واحد  
منها صاحبه لان هذا البناء يستعمل كثيرا بمعنى المضاغلة في القتال والضرار  
والسباب وكذا الاضرار هي النبي عليه السلام ان يتعدا احدهما الاخر بضاير وعن  
ان يقصد ذلك جميعا وقال بعضهم الضرر ما ينفك ويضر صاحبك والضرار ما يضر  
صاحبك ولا ينفك فيكون الضرر ما قصد به الانسان منفعة وكان فيه ضررا  
على غيره والضرار ما قصد به الاضرار بغيره وباجله فلا ينبغي لمن يورثه من يورثه  
الاخر ان يحد ث على جاره شيئا بغيره **مسئله** رجل اشترى بيتا من منزل بجدة  
وحقوقه وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويمنع بفتح الباب الى السكة ان يبين  
البائع له طريق ليس له منعه وان لم يبين اختلف المتحذرون فيه والمختار انه  
ليس له منع **مسئله** رجل اراد ان يهدم داره ولاصل السكة فهدم داره بغيره  
المختار انه يمنع فلو هدم مع هذا وان يضر بالحيوان ان كان دارا على البناء يجرى  
على البناء والامع انه لا يجبر **مسئله** وفي غصبة المتناوي رجل غرس شجرة العرسا  
في الطريق فكان لا يضر بالطريق لا باس به ويطيب للذي غرسه فصاده وورقه  
هذا تمام الكتاب بعون الله الملك الوهاب ولقد وفيت فيه ان شاء الله تعالى  
بصيط القواعد الكلية وربط القواعد الجميلة ولست اعور حاسدا ولا امر اجاصر ابنا  
يبتغي فيه الطعن والتغيير وينبغي فيه الى احد حطقي القصور والتقصير فلا  
يغرنك بالرخاء الا تصاف كلامه عن الاستبصار يا نوار الكتاب والجهش عن اغوار  
هذا الكتاب ولقد استوفيت فيه على صفر حجة جميع التواوين واستقصيت فيه  
اشكال البراهين وذلت فيه المسالك والمتوهم وكشفت عن وجوه الاحتياط  
المسترة ولقد اسعفت من زانيت واهدت الى من زنت وانا متقن بالبرهان والى  
في بعض قواعد بعض الخلل او صادف في بعض اصلته ما بعد من باب  
الدخل فان طالي ما شرحته في شرح كتاب الوقاية وهو مشهور  
والحمد لله المولى القصور وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه اجمعين وسلم تسليمنا دائما الى  
يوم الدين امير احمد





ÖZGÜLLERİNE VE KİMLİKLERİNE  
KİŞİ AMER ZADE  
Yeni HÜSEYİN PAŞA  
Eski Kayıt No 226